

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

۲۵۹۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

اسم کتاب **مسائل الخلاف**

مؤلف **شیخ طوسی**

موضوع **تألیف فقه**

مؤسسه ۱۳۰۲

شماره دفتر ۱۴۶۶

۲۰۹۲

۷۶۱

بازدید شد
۱۳۸۲

تکلیف فرستاده شد

۳۰۹۲

مردمان و بوسه زدن و دست زدن و ...

حدود و احاطه با باران
مستعدان و بی باران

نه عوی از ایران اند که در این راه
نه عوی از ایران اند که در این راه
عوی از ایران اند که در این راه
که در این راه اند که در این راه

تنگنا
تنگنا
تنگنا
تنگنا

نسخه
۱۰۹۳

۹۶۷
 قمری ۱۲۸۷
 جمادی الثانی ۱۲۸۷
 ۱۳۱

زلف و کلاه چنان
 است و در و با چنان
 از خاق از دل فرزند
 نور از خاق برین او

محمد صالح
 سید جلال

۱۰۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳

علی - فهرست
 ۱۰۹۳

امیر نظام در سال

من مسائل الخ

الشيخ المصنف

مدنی الطوسی

المصنف
 المصنف

الخ

۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱

۱۳۲
 ۱۳۳

۱۳۴
 ۱۳۵

۱۳۶
 ۱۳۷

۱۳۸
 ۱۳۹

~~كتاب~~

في بيان
الغاية

فهرست كتاب مسایده از محمد الثالث من تصانیف شیخ سعید و دیگر

كتاب الاول الصدقات	كتاب الثاني القسم من الزوجات	كتاب الثالث الحمل
كتاب الرابع الطلاق	كتاب الخامس الرجوع	كتاب السادس العصاف
كتاب السابع العدو	كتاب الثامن الرضاع	كتاب التاسع النفقات
كتاب العاشر الجنایات	كتاب الحادي عشر العقوبات	كتاب الثاني عشر القتل
كتاب الثالث عشر الكفارة	كتاب الرابع عشر الزنا	كتاب الخامس عشر السرقة

1951

فهرست كتاب مسایده از محمد الثالث من تصانیف شیخ سعید و دیگر

كتاب الاول
الصدقات

كتاب الثاني
القسم من الزوجات

كتاب الثالث
الحمل

كتاب الرابع
الطلاق

كتاب الخامس
الرجوع

كتاب السادس
العصاف

كتاب السابع
العدو

كتاب الثامن
الرضاع

كتاب التاسع
النفقات

كتاب العاشر
الجنایات

كتاب الحادي عشر
العقوبات

كتاب الثاني عشر
القتل

كتاب الثالث عشر
الكفارة

كتاب الرابع عشر
الزنا

كتاب الخامس عشر
السرقة

صاحب العلم منصور بن الراسي
الولاء احمد بن عبد الله
مد الله الرحمن الرحيم

المصنف

مسألة إذا عقد على مهر فأسد مثل الخمر والخنزير والطينة وما أشبهه ففسد المهر ولم يقبل
النكاح وجب لها مهر المثل وبه قال جميع الفقهاء إلا ما كان عنه ثوابان لجهنم مثل ما علمناه والنفقة
يفسد النكاح وبه قال قوم من أصحابنا دليلنا أن ذكر المهر ليس من شرط صحة العقد فإذا ذكر ما هو
فأسلم يكن التزويج له ذكره أصلا ولا يؤثر ذلك في فساد العقد وأيضا قوله عليه السلام لا نكاح
إلا بولي فريشه وشاهدي عدل فمعه لعدم الولي والشاهدين وإسنه لهم وهو أن نكاح عقد يبرأ
فوجب أن يكون ثابته وأيضا فإنما عقدان صحيح أن ينفرد كل واحد منهما عن صاحبه ألا ترى أنه لو عقد
بغير مهر صحيح النكاح بلا خلاف وإذا استبعد ذلك المهر صح أيضا فإذا كانا عقدين ففسد العقد وما
لا يوجب فساد الآخر لا يدل **مسألة** الصداق ما تراضيا عليه مما يصح أن يكون ثمتا
طبيع أو جرة مكترا فليلا كان أو كبيراً وبه قال في العجابه عمدة الخطباء وأبو عيسى وفي الناموس
سعيد بن المسيب والحسن البصري وفي الفقهاء ربيعة والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد
واسمعي وقال مالك العقد باطل ما به فيه القطع وهو ثلثة دراهم وقال أبو حنيفة وأصحابه مفقود بعينه
دراهم فإن عقد النكاح باق من عشر من التسمية وكلت عشرة فيكون كأنه عقد بعشرة وهذه التسمية
صح من وجوب مهر المثل وقال في تفسيره المسمى فيجب مهر المثل وهو القياس على قولهم وقال ابن

افله حسداً لا عرفه فقال الخبي اقله ارزوزدها وقال سجده جيزه افله خمسون درهمه لينا اجماع الفرقه
 واخبارهم وايقوله تعالى وان طلقوهن من قبل ان يغسوهن فقلن نعم لهن فريضه وضعت ما كنتم
 تفعلون بالطلاق قبل الدخول لهن مثل السما ولا ينص الفليل من الكبير وعندهم اذا كان فرضها خمسة
 كلها وهو خلاف الغرض وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا العلقان قبل ان يرسل الله وما العلقان قال
 ترضوا عليه الاكلون وقد يتلفون عليه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من استحل من
 ان استحل من قبله فقد استحل من بعده وروي ابو سعيد اخذني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حجاج على امر ان يصر
 امره قبله كان او كبر اذا شهد وترضوا لهما فان النبي صلى الله عليه وسلم زوج المراه على تعليم ابنه كتاب
 الله بعد ان طلب خاتماً خير من قبله عليه وذلك يات على ما تلتناه **مسألة** خوزان يكون
 منافع الحق من مثل تعليم ابنه او شعر او مباح او بنا او خطبه ثوب وغير ذلك فماله اجرة واستلثنا
 اصحابنا من ذلك الاجارة وقالوا لا يجوز لانه كان يخص موسى عليه السلام وبقا الشامي ولم
 يستثن الاجارة بل اجازها وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز ان يكون منافع الحق صدقاتاً لخال سوا
 طنت فعلى ابو حنيفة لان عندهم لا يجوز المهر الا ان يكون مالاً او ما يوجب قبضته مالاً مثل سكنى
 دار او فوهه عبد سنة فاما ما لا يكون مثل ذلك فلا يجوز له لينا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا
 روى سهل بن سعد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما رسول الله ان قد وهبت نفسي للمث
 فقامت قياتا طويلاً فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك عليهما حاجة فقال سوا
 الله صلى الله عليه واله هل في ذلك شيء فصدقها ما لاه فقال ما عندك الا اني هذا فقال النبي صلى الله عليه

السلام ان اعطيت اياه جسد سوا ذلك فالتمس شيئا قال ما وجد شيئا فقال التمس ولو خافه فوجد
فالتمس فلم يجد فقال له رسول الله صلى الله عليه واله هل معك القرآن شيئا قال نعم سورة كذا وسورة كذا
سورة كذا فقال رسول الله صلى الله عليه واله منذ وجدتها ما معك القرآن فظاهمه انه جعل الذي
معهم القرآن صدقا وهذا كما يمكن ان يشأ انه انما جعل الصادق تعليمها اياه وروى عطاء بن ابي هريرة ان النبي
عليه السلام قال لا تجار لا تحفظ القرآن قال سورة البقرة والتي يليها قال فمعلمها عشرين ايه وهي ثمانون
مسألة اذا اصدقها تعليم سورة فلحقها فلم تحفظها شيئا او حفظتها من غير وفاء لمكر واحد
وكذلك ان اصدقها احدا فذلك قبل القبض والكل واحد كان لها مثل الصادق وهو اجرة مثل تعليم السورة
وقيمة العبد وبه قال الشافعي في القديم فقال في الجديد انما يسقط المسما ويجب من المثل دليلنا ان الجواب
من المثل يحتاج الى دليل لكن الذي وجب لها بالعقد شيء بعينه فلا بد ان يكون لها اجرة او قيمته
مسألة اذا اصدقها تعليم سورة ثم اصدقها قبل الدخول بها وقبل تعليمها جاز له ان يفتقها
النصف الذي استقر عليه وللشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني ليس له ذلك لانه لا
يؤمن الا فتقها بعد دليلنا ان النبي يثبت لها ويستقر تعليم نصفها سمي واجاب غير ذلك بخلاف الى
دليل ولا يورى الى الا فتقها لانه لا يلقنها الا كذا من وزلجها وكلام النصارى في اجاب ليس غلط
بلا خلاف **مسألة** اذا اصدقها صدق ملكة بالعقد وكان من زمانه ان قال قبل القبض
وعرضها على ان يصدقها القبض فان اذخل بها استقر فان اذخلها قبل الدخول رجع بنصف العبد وانما
وبه قال ابو حنيفة واجاب به والشافعي وقال مالكا انما ملكها بالعقد نصفه فيكون المصدق عنهما نصفين

فلا يفتقها ان لها نصفه بالقبض والاخر امانة في يدها من وجهها فان هلك عنهما فان ظفها قبل الدخول كان له اقد
النصف لانه ما اعطى لها من ثمن دليلنا قوله تعالى وانزل النساء صدقاتهن نحله وفيه دلالة من وجهين احدهما
انه اضاف الصدقات اليهن والظاهر انه لم يزل ينفق من قبل الدخول وبعده والثاني انه امر بانها تنزل
كله بستان الكل من وايضا اجماع القرية وروى لا خلاف بينهما انه اذا اصدقها غنما ظفها قبل ان يدخل
بها فقال عليه السلام ان كان اصدقها وهي حامل من غنما ففعلها نصفها ونصف ما ولد وان اصدقها حائلا ففعل
عندها كل من لم يولد لها شيء وهذا يدل على انها ملكة بالقبض دون الدخول **مسألة**
ليس للمرأة النحر في المثل قبل القبض وبه قال جميع الفقهاء وقال بعضهم لما ذكرنا دليلنا ان جواز
نحرها فيه بعد القبض مجمع على جواز ولا تحليل على نحرها قبل القبض وروى عن النبي عليه السلام
انه من عني عن بيع ما لم يقبض وقد روي ذلك صحابنا ولم يقل **مسألة** اذا اصدقها شيئا
بعينه كان ثوب والعبد والجمعة فذلك قبل القبض سقط جهتا من غير الصدق والسكاح خاله
لا خلاف ويجب لها فله ان كان امثله فان لم يكن له مثل فقيمته وللشافعي فيه قولان احدهما
مثل ما قلناه فواله في القديم وهو اختيار الاسفاس وبه قال ابو حامد واحسان المزني قوله
الجريد ان لما مهر فلما وعليه اثنان احبها دليلنا ان كل عين يجب تسليمها الى المالكها فاذا امر
بسقط سبب الاستحقاق بلاكها وجب الرجوع اليها كالعبد والقبض والعلم عند من فيها
ولان الجواب عن المثل يحتاج الى دليل ولا تحليل عليه **مسألة** اذا اصدقها عيدا الجمل
او دابة الجمل روي صحابنا ان لا بد ان لا وسطا ولا عهدا وسطا وقال الشافعي بطل المسألة في

من الخلق للميتا اجماع الفرقه فانه ما خلفت ولا ينفرد ولا ينفرد ذلك **مسألة** اذا قال احد قمتا
هذا الكل فبان خبر كان لها قمتا عند مستحكما وقال الشافعي في كل المستأهل لها مثل للميتا العقد
وفجع علي بعين دقله الى من المثل كخارج الى ليل **مسألة** اذا عقد في السر لم يهرز حكمه وعقد
في العلانية خلافة فانه هو الاول والشافعي فيه قولان الاشهر الذي عليه اصحابه مثل ما قلناه وقال المذنب
بما اعلانية لولي وحكمه نفس الشافعي قال اصحابه ذلك اذ كان الاول من اوصه دلتنا اجماع الفرقه واخبارهم
واخبار فان العقد المولود قد ثبت للمهر قد لم يزوج والى ليس بعقد فكيف يجب **مسألة** اذا تزوج
اربع نسوة بعقد واحد من له الولايه عليهم بالف فانكاح جميع وكذلك عند الشافعي وقال المذنب العقد
باطل والمهر عند باعوج وعند الشافعي على قولين وهكذا لو خالفتم رجعوا واحده بعقد واحد بالف
صح المثلح بخلافه والى عنه على قولين قلنا كان له اربعة اعيان فكانت بالقبول في صحه عندنا
وعنده في صحه الكتابه قولان فالقول في الكتابه في اصل العقد وفي النكاح فكل واحد في البطلان العقد
دلتنا ان الاصل جواز وصحته والى منه كخارج الى دليل وايضا قوله تعالى وانكحوا الايتام من اموالكم
والصلحين عبادكم ولا يفصل بين ان ينفذ عليهم في عقد واحد او يفصل بين من قال العسائر في **مسألة**
المهر فعليه الدلالة **مسألة** اذا زوج الرجل ابنه الصغير على مهر معلوم فان
كان الولد يوسر انعلق المهر بدمه الولد وارضه في ماله بلا خلاف وان كان يوسر انعلق بدمه
ويكون الاب ضامنا وللشافعي في ضمان الاب قولان قال في الغنم مثل ما قلناه وقال في الجمل
لا يتعلق بدمه الوالد النبي بالخلا والعقد للميتا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا فانه ما قبل النكاح

طريقه
ح او صغير

لولد مع علمه بعيته وعلمه بلزوج الصداق بعقد النكاح علمنا من حيث العرف والعاده انه دخل على من
قوام العرف في هذا المثل له **مسألة** اذا تزوج المولى عليه نسفه او غيره فميتا اذن وليه على النكاح
بلا خلاف فان دخل بالمهر بدمه الميت والشافعي فيه قولان اصحابه قلنا مثل ما قلناه وقال
للقدر بدمه من المثل للميتا ان الاصل بدمه الوافه في علقه على ميتا فطيه الدلالة **مسألة**
المفوت لغيره اذا طلقها زوجها قبل الفرض وقبل الارث ما قلناه من الكسب لها المهر فانه قال ابو راعي
وجعلنا ي سلكنا وابو حنيفة واصحابه والشافعي وقال مالك لا مهر لها ولا مهر فلهما وسمى امرئها
اسمها ما يوقه قال الليث بن سعد وابن ابي ليلى للميتا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا كنتم المومنات ثم
طلقتموهن من قبل ان يمسوا منكم فما لكم عليهن من عذر تعتدنها منعهن من مسهن من اجل اجابلا
وهذا العرف يقتضي الوجوب فقال عند وجوب اجماع عليهما طلعها النساء المتسومات فترفعوا اليهن
فرضيه ومنعهن من علي الواسع قد علم وعلى المقتدر من منعها بدمه وف خفا على الحسنين فقلنا ثلثه
ادله اولها قوله تعالى ومنعهن من وطأه الا بقضاء او بعقد الزوجين فميتا فصل بين الواسع والمقتدر فاولاه
ولهم ما حصل بيمينهما كمدفه الدرع لا فضل بينهما والى قوله تعالى خفا على الحسنين وقوله
عليهم جردوا الزوجين بيمينهما واجبه وعليه اجماع اصحابه روي ذلك عن علي عليه السلام وعمر
ولا تخالفهما وقال تعالى والمطلقات متاع بالمعروف حفا على المفقين فاضا انفسه الى ثبت
انه واجبا لمن وقال حفا على ظاهر ذلك يعقوب الوجوب **مسألة** المهر على المهر
خارج وعلى الاوسط ثوب او مقدمه وعلى العقير ثوب او اشبهه وقال الشافعي في مسني في ذلك

فما لم يعقل بنسائه من معقل بن سنان ونارة ابوللمح وبارة ابوالكرام وهذا الاضطراب على
ضعفه وذكر الواهي في خط الحديث فقال رفع هذا الحديث الى اهل المدينة فلم يرفعه احد من اهل العلم
مبنيانه لا اصل له ولما راع المعقل في الكونه ان على انه كمال كون فرض بعضها بغير اختيارها وهي
الصغيرة او البكر الكبيرة فانه كان من لا يفتد بصلها فلما لم يفتد منها عند الشافعي وهذا لا يصح
على اصلنا فانما لا يعقل بنسائه على الخبر نعم في قضية في غير محله ما قاله علي بن مروة وعن مسعود
وقد خالفه اربعة من الصحابة وكان قولهم اولى **مسألة** اذا انفقا على قتل المرأة ونحوه
مع الحمل بل مع من المثل في ما انفقا عليه وللشافعي فيه قولان قال في القديم والاملا مثل ما قلناه
وقال في الاخر لا يصح دليلنا ان الواجب ما انفقا عليه فاني سئلت ابا عبد الله كان ذلك الواجب
مسألة مقوضة المهر هو ان تذكر مهرًا ولا تذكر مبلغه فيقول زوجي علي ان يكون المهر
ما شئت اوما شئت اجدنا فماذا رزقنا علي ذلك قلنا قال علي ان يكون المهر ما شئت انا فانه مما اعلم
به وجب عليه ما الرضا به فليلا كان او كثيرًا وان قال علي ان يكون المهر ما شئت انت فانه يلزمه ان
يعطيه ما عاكر به ما رزقنا وزخمه ماية وقال الفقهاء كلهم ان زوجيه والشافعي انه يلزمه مهر المثل
دليلنا اجماع الفقه واجابهم وقد ذكرناها في الكتاب الكبير **مسألة** ان دخل في
المهر استقر بما حكم به واحد منهما به علي ما قلناه واز طلقها قبل الدخول بها وجب نصف ما حكم
به واحد منهما وقال الشافعي وابو حنيفة ان دخل ما استقر به المثل وان طلقها قبل الدخول استقرت
نصفه عند الشافعي وقال ابو حنيفة سقط بالطلاق قبل الدخول بوجوب النصف دليلنا اجماع الفقه

بائع

واخبارهم وايضا فاذا استمسكته الاولي يسهل لانه احد الاقربين بينهما **مسألة** حكم الصغير والبكر
الكبيره التي خبر على النكاح اذا زوجها وليها الذي له الجوار مقوضة البقي حكمه الى لها الاذن في ان لا يبيعه
المثل نصف العقد وقال الشافعي هلها يجب مثل المثل بنفس العقد للمثاقولة فقال في الاحتجاج عليه ان طلقتم النساء
ما لم يسهوا من ثمنهن والفقير في قضية ولم يعقل وايضا الاصل انه لا يسهو **مسألة** من المثل في المهر
الذي يجره من سوا اهلها من اهلها وعتقها وعتقها او غير ذلك ولا يجوز بذلك شخص ما يجره من سوا اهلها
ذلك المثل لانه لا يجره على خسر ما به وقال الشافعي يعتبر بنفسا عصبته او نسلها او نسبا او نسبا لها
ونسبا عصبتهما واخوانها وبنات الاخوة وعماها وبنات الاخوة وعماها وبنات الاخوة وعماها وبنات الاخوة وعماها
وقال مالك انه يجره بنفسا بلدها وقال ابو حنيفة يعتبر بنفسا اهلها من العصباء وغيرهم من اهلها وقيل ان هذا
مذهبنا يري لي وان منعك حنيفة مثل مذهب الشافعي دليلنا اجماع الفقه واخبارهم **مسألة** اذا
لخصت الزوجان في فدر المهر فقل ان يقول الزوج تزوجتني الف وقال النكاح في جسر المهر فقال تزوجتني
بالفقههم وقالت بالفقهين ان يقول قول الزوج سوا لكان قبل الدخول او بعد وفيه قال النكاح وابو حنيفة
وابو ايوب قال ابو حنيفة والشافعي والنوري يخالفان يجب من المثل وذهب مالك الى انه لكان الاختلاف
بعد الدخول قال قول الزوج كما قلناه لا نه عاقره ولزكان قبل الدخول قالوا قال الشافعي الا انه قال
اذ لم يطل النكاح بناء على اصله في ان المهر اذا افسد بطل النكاح دليلنا اجماع الفقه واخبارهم وايضا قال
البيهقي عليه السلام البيهقي على المدعي واليمين على المدعى عليه وفي المدعيه وهو المنكر يجب ان يكون عليه ما البيه
وعليه اليمين **مسألة** اذا اجماعا فاسد المهر فافترق وجب له ما رزق على كل حال فجميع

المتن الا ان جيرانه قالوا ان كان ما ارادته المرأة قد تم من قولها او اكثر وجب لها من المثل وان كان ما ارادته اقل
من قولها مثل ان لا تحبها فانها لا تجب عليه الا الف لانها لا تدعي ما ارادته ولا يعطي ما ارادته
وانفقوا كلهم على انهاء الفريضة من قولها الفريضة لا تدعي ما ارادته ولا يعطي ما ارادته
من قولها مثل ما قال الزوج او اقل فلها مهر من قولها وان كان مهر من قولها مثل ما ارادته ولا يعطي ما ارادته
عليه وان كان مهر من قولها فزوجها ما ارادته من قولها وهذا الفصل قد سقط عنا لاننا
في المسئلة الاولى لانه مبني على الخلف **مسئلة** اذا خلف الزوج في قبض المهر فقال الزوج قد
اقبلت المهر فقال ما قبضته فالقول قولها ولو كان قبل الزفاف او بعد قبل الدخول بها او بعده قال
سعيد بن جبير والشعبي واكثر أهل الكوفة ابن شبرمة وابن أبي ليلى وابو حنيفة وابو حنيفة والشافعي وذهب مالك
الي انه ان كان بعد الدخول فالقول قوله وان كان قبل الدخول فالقول قولها وذهب الفقهاء السبعة الي انه ان
كان بعد الزفاف فالقول قوله وان كان قبله فالقول قولها قال ابو حامد الاسمعي قد استخرج عن هذا لانه
انما يكون القول قوله في العقد الذي جرت العادة بتقديمه قال هو ولا يعرف هذا الفصل عن مالك دليلنا اجماع
الفرقة واخبارهم وايضا قول النبي عليه السلام الدين على المدي والدين على المدي عليه والزوج قد اعترف بالمهر
والدين عليه فداوى عليه البينة ولا تجعلها البينة **مسئلة** اذا كان مهرها الف واعطاها الف
واختلفا فقالت علي خذ هذه هدية او حبه وقال بل خذها مهرنا فالقول قول الزوج بكل ما حبه
قال ابو حنيفة وابو حنيفة والشافعي وقال مالك ان كان المهر من العادة بهديه مثلها كما لم ينعقد والخاتم
ويحذر فالقول قولها انه هدية والاموال قول قوله كما انكناه دليلنا انها اتفقا ان لا يملك الزوج واختلفا

في مهرها انفسها

في مهرها انفسها ان يكون القول قول المداعي من ادعي انه ماله اليه نسبت البينة **مسئلة**
البكر البالغ الرشيد لم يزوجها ان قبض مهرها بغير اذنها ماله من قولها عن ذل الشبهة قال ابو حنيفة وهو قول
الحزب الاثنى عشر الشافعي وقال اكثر اصحابنا ليس له ذلك الا باذنها دليلنا اجماع الفرقة على ان لا يعفو عن البينة
ومنه العفو للمطلقة والقبض من قولها في المهر الذي يرد عليه العقد النكاح **مسئلة** اذا تزوج امرأه ودخل بها ثم جاءها فزوجها بغير اذنها فزوجها بغير اذنها

مسئلة

فان دخلها استقر المهر وان طلقها قبل الدخول ثبت نصف المهر وسقط نصفه وبه قال الشافعي وقال ابو
حنيفة لا يثبت شي ولها المهر كله دليلنا قوله تعالى نصف ما فرضتم وهذا يطلق قبل النكاح واما ما
الصلح له الزهدة وما وجب جميع المهر فعليه الدلالة **مسئلة** اذا اصدقها على ان لا يزوجها
الاموال النكاح صحيح لا خلاف وما سماه لها بغير عليه الوفاة وهو ما كبر فيما سماه الاية او قال الشافعي
المهر فاستدوا لها من المثل هذه نفقها المرنى من المهر وقال في التيمم لو اصدقها الف على ان لا يزوجها الف

وكهما العاكان النكاح الزوجية وبه قال مالك دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم وقد ذكرنا ما **مسئلة**

اذا اصدقها الف فشرط ان لا يسافر بها ولا يزوج عليها ولا يتشترى عليها كان النكاح والصدق صحيحا
والشرط باطل وقال الشافعي المهر فاستدوا لها من المثل فاما النكاح فصحج دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم
كروى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال ما بال قوم يشترطون شروطا ليس في كتاب الله كل شرط
ليس في كتاب الله فهو باطل وما قبل الصلح باطل **مسئلة** اذا اصدقها دارا فشرط في الصلح
ثلثه ايا شرط النكاح مع الصلح والشرط دعاء النكاح صحيح وللشافعي وفيه النكاح قولان اذها بطل

والذي هو خاذل يبيع فيه في الصداق له اوجه اربعة اجمع المهر والشرط كما قلناه والثاني يطلان
 مكالوا لما يطل الشرط دون الصداق ولنا قوله عليه السلام للمؤمن عند شروطه ولا يطل الشرط الا
 بخالف الكتاب والسنة فيكون صحيحا **مسألة** الذي يدر عقده النكاح عندها هو الولي الذي
 هو الاب او الجد او ابنة قال ابن عباس والحسن البصري وربيعة ومالك والشواكل بن جندل وهو قول الشافعي في القديم
 الا ان عندنا ان ابن جندل عن بعضه وليس له ان يقول عن غيره وقال في الجدل به هو الزوج وروى ذلك عن
 علي عليه السلام وجب بر طم وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وسرخ ومحمد والتبعي والخجعي
 والاذاعي واهل الكوفة سفيان الثوري وابي ايوب وابو حنيفة واهل المدينة والفرقة واخبارهم
 وايضا قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فليقولا او يقول الذي يدر عقده النكاح وفيها
 ادله اولها اخرج في ابيه في اطلاق النكاح في اوجهه في قوله او يقول الذي يدر عقده النكاح وفيها
 الا ان يقول او يقول الذي يدر عقده النكاح والخطاب من عندك من عن الولاية فقال نصف ما هو
 انه كتابه عن غيره من اوجهه بالخطاب او لا ولو كان المزانة الزوج لما عر له عن اوجهه الثاني
 انه قال الا ان يقول اي الزوجه من نصفها من عطف على هذا فقال او يقول الذي يدر عقده النكاح
 عفو فكل جملة على الولي او ولي لا نه عطف عفو نصف الصداق والولي على عطف نصفه من الزوجه فكل عطف
 عفو على عفو تقدم اولى من عطف عفو لا على عفو تقدم ام الثالث قوله او يقول الذي يدر عقده النكاح
 فاذل حملناه على الولي حملنا الكلام على ظاهره من غير اعتبار فان الولي ان يعقد واصله ان يقول بعد
 الطلاق وقبل الدخول والزوج لا يملك ما بعد الطلاق وانما كان مملوكا فاقتر الى اربعة والرابع

2
 من
 النكاح

أنه

ان الله تعالى ذكر العفو في الآية في بنية مواعيد فقال الا ان يقول او يقول الذي يدر عقده النكاح وان يقول
 اقرب العفو من قال الذي يدر عقده النكاح الولي كما هو على ما يدره وادلهما هو الزوج وحدها عفو
 على فله واحد على ما هو في كتابه كان جمل على فله اولى من جمل عفو على فله **مسألة** اذا
 اقبل فله واحد او اقره له ثم طلق قبل الدخول فله ان يرجع عليها بنصفه وللشافعي فيه قولان قال
 في العدة لا يرجع وهو اختيارنا لمن قال الشافعي وهذا حسن وقال في الجدل به يرجع وهو اجمع القولين
 وقول وهبته بعد ان قبضته او قبل القبض الباب واحد وقال ابو حنيفة ان كان ذلك بعد القبض
 ترجع عليها بنصفه فان كان قبل القبض لم يرجع عليها بشي ولنا اجماع الفرقه واخبارهم وقد ذكرنا
 في الكتاب الكبير **مسألة** اذا اقبلها بعد قبضته نصفه ثم طلقها قبل الدخول بها فانه يرجع
 عليها بنصف العبد الذي وهبته وللشافعي فيه ثلثة احوال احدها لا يرجع شي وبه قال ابو حنيفة والما
 يرجع بنصف المهر الموجود وهو ربع العبد ويقال ابو يوسف وجعلوا النكاح بنصف على ما قلناه
 دلتنا ان الذي استخفه من اجد نصفه فاذل وهبته له فقد قبضته فاذل طلقها وجب عليها ان ترد ما
 اخذته **مسألة** اذا زوج الابن واليغزله اجازها على النكاح من المكر الصغرة او الكبر
 لم يقدرون مهر المثل ثمة المسمى ولا يجب مهر المثل ويقال ابو حنيفة فقال الشافعي يطل المسمى
 مهر المثل ولنا ان المشكك في خلافه واجب عليه مهر المثل فعليه الزكوة واجبا قوله تعالى
 وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فليقولا او يقول الذي يدر عقده النكاح وفيها
 دون مهر المثل ومثله او فوهه فوجب جملة على غيره واخبار روي ابن عمر ان النبي عليه السلام قال

ادول العلان قبل وما العلان قال ان اصل عليه العلان وهذا قد دللوا له العلان عليه فوجيلان لا
 بوجول غيره وايضا قد علنا ان العلان روي عنه خمسة مائة وهذا علون ان من ثلثا اليه عليه
 السلام ان يكون هذا القول ولا ان العلان اذا عقد على اقل من هذا المبلغ وان لم يسم المالك ان رسول الله
 صلى الله عليه واله يقول **مسألة** اذا وجب لها مهر المثل فبار الله عنه فان كانت عالة بمقدار
 مهر البكر وان لم تكن عالة لم يجر وكذلك ضمان المجهول لا يصح وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ضمان
 المجهول والجران عن المجهول ضمان مقلد لثبنا ان وجه المجهول يحتاج الى دليل والحاصل انما الخفي
 الزمة واسقاطه يحتاج الى دليل **مسألة** اذا تمى الصلح ودخل بها قبل ان يطبخ شيئا
 لم يكن لها بعد ذلك الاضطلاع وتسلم نفسها حتى تستوفي بدلها المطالبة بالمهر ويجب عليها تسليم نفسها
 وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لها ان تنسج حتى يقبض كان المهر في عقابه كل وطى في الكاح حائلا
 ان البضع حقة واستحققه والمهر حتى عليه وليس اذ كان عليه حتى جاز ان منع حقه كان جواز ذلك
 يحتاج الى دليل **مسألة** اذا صدقها الفاء خالعا عما منها قبل الاقوال لها فانه يبرق عنه جميع
 المهر وقال الشافعي اذا صدقها شيئا خالعه على شيء منه فبأن في فعله نصفه وظاهر عندنا من
 الالف مابين وخمسين واحلفها على ان لا تطرف فقال ابو اسحق معناه مثل ما قلناه وانه يصير المهر
 كله وقال ابن خنبر ان معناه ينفق الخلع مابين وخمسين ويقتطع عن الزوج مابين وخمسين وفيه جد
 هذا خمسة مائة سقط عنه نصفها وبقي عليه نصفها وفي جوابه من قال الفقه على ما له ابن خنبر ان مخالفه
 في التعديل دلالة انه اذا صدقها الفاء لم يكن لها فاذا خالعهما والخلع لا يكون عذرا للاطلاق فيكون قد

٩
 ١
 ٢

٩
 خالعهما قبل الاقوال فيرجع عليه نصف المسمى بالطلاق ويستقر لها النصف وقد استقطنه بالخلع فلم يزلها
 شيء من المسمى على ما قلناه **مسألة** من وطى امرأة ما فاضاها ومعنى ذلك صغير مجري البول ومثل
 الذكر واحد فان كان قبل تسبع سنين لم ينفقها ما دلست به وعليه مهرها وان بها كاهله وان كان بعد تسبع
 سنين لم يكن عليه شيء غير المهر هذا اذا كان في عقد صحيح او عقد شبهه فاما اذا كان بغيرها فانها عليه
 دينها على كل حال ولا مهر لها وسواء كان البول سنة شكا او سنتين سلكوا قال الشافعي عليه مهرها وزيها ولم
 يقبل من قبل تسبع سنين وجوده قال ابو حنيفة ان اقصا رضية فلا يجر عليه بالافاضا شيء وان كان تسليبيه
 نظرت فان كانت في كاح فاسد فان كان البول سنتين سلكوا مهرها ولو كان الاربعة فان كان مستسكنا
 فلها المهر وثلاث الاربعة كالحائض وان استكره امرأه على فراقها مهرها والربيع على ما فصلناه وقال الثالث
 عليه حكمه واللام في المسئلة في كتاب الراتب وهلهما ما يخص الزوجه دليلنا اجماع الفرقة فانهم يحلفون
 في ذلك وطهره الحاصل لمرأه الزمة تقتضيه **مسألة** اذا طلقها بعد ان خلتها وقبل ان
 يسكنها اختلف الناس على ان ينفقها فذهب طائفة الى ان وجود هذه الخلوة وعندها سوا يرجع عليه نصف
 الصداق ولا مهر عليها وهو الظاهر من رواية ابي حنيفة في جوابه ابن عباس وابن مسعود وفي البايع
 الشعبي وابن سيرين وفي الفقهاء الشافعي وابو ثور وذهب طائفة الى ان الخلوة كالنكاح يستقر بها المسمى
 فيجب عليها العدة وبه قال قوم من اصحابنا وروي في ذلك لخبر من طريق اصحابنا وروي ذلك عن علي عليه السلام
 وبه قال عمر بن الخطاب وابو حمزة وفي البايعين الزهري وفي الفقهاء الحنوزاي وابو حنيفة وابو اساب
 وهو من قول الشافعي في القديم وذهب طائفة الى انها ان كانت خلوة نامة والبول قبل فراقها اخصا

اهلها وهذا ظاهر الحكم لا يرد لم يقل ما يجوز له كذا وايضا ان الخطاب اذا ورد مطلقا مما طرقة الاحتكام
كان مفرقا الى الامية والقضاء كقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما والراية والزاني فاطردوا
كل ذلك ما هنا وايضا ان الخطاب لا يوجه الى الزوجين لا يوجه اليهما فقالا بعتنا وايضا قال ان يريد
اصلاحا يوفق الله بينهما فاضاف الا انه لو كان فوكيلا لايضا فيهما وايضا ما هنا في حقهما
انفق ترابهما عليه الا الفرقه فانها يستلزامها فاعلى انه على سبيل الحكم لان سبيل التوكيل لا يجوز
فيه انفاذ شي الا باذن الموكل وروى مثل ذلك عبيد السلماني قال رجل جل الى على ووجه امراته مع
فيما كل واحد منهما قياما فلما قام فقال على ما شان هذا قال وقع بينهما شقاق قال فاجتولوا حكما فراهله
وحكما فاهلهما ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما فبعثوها فقال على للحكمين هل تريدان باعلينكما ان
تاتيا ان تجلعهما وان تاتيا ان تفرقا فاما تراهما لتا ام لا فبما في كتاب الله فيما نهى لي وعلى فقال
الرجل اما فرقته فلا فقال والله لا تذهب حتى تفرقا امريت **مسألة** لا ائنت لنا على حصة
الحكم فليس لهما ان يفرقا ولا ان يجلعا الا بعد الاستئذان ولهما ان يجعلا غير استئذان وقال الشافعي
على هذا القول ان لهما ان يجمع ذلك غير استئذان دللنا اجماع الفرقه واجازهم ولجبر الزبي
نعمناه بل على ما ملناه ايضا

كتاب الخلع

مسألة اذا كانت الحال بين الزوجين عامرة والاختلاف ملبثة انفق على الخلع فذلك له شيا
حي يظلمه لا يخل ذلك وكان موطا الزهري والشافعي داود واهل الظاهر وقال ابو حنيفة

والشافعي ومالك والافندي والتوريك ان الخلع اجماع الفرقه على الخلع لم يخلعها الا بعد ان يشيع
منها ما لا يخل ذلك من قولها لا اغسل الشعر ضاه ولا اغير الحدا ولا وطني فاشاع بكهنة او بعلم ذلك
منها وهذا مقتودها صاحب الخلع الخلع في واجا قوله تعالى يلاجل لكم ان اخذوا اما انتموهن شيئا الا ان
خافا الاثم فاجروا الله وهذا من ما حرم الكفر منها الا بعد الخلع الا بغير الجور ودعوى على ان يغير
الا بغير جرد الله ملاحضات على ما افترت به فذلك على انه مني لم ينع الخلع في **مسألة**
لا يقع الخلع الا في طهر من طهره فيجب ان يكون دخلها ما خالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا يجوز في حال
الحيض في طهر من طهره دللنا اجماع الفرقه واجازهم وايضا انه اذا اجماع على ما وصفته مع الخلع في حال
وليس على صحة ما قالوه دليلك **مسألة** الصحيح من هذا ان الخلع محرر ولا ينع ولا يبد
مع من المطلق والطلاق في اجازته قال الخلع الى ذلك بل نفس الخلع كانت الا انه لم يرد ان يطلو
او يفسخ والشافعي فيه قولان احدهما ان الخلع طلاق وكذا في الامار واجام القرائن به قال علقم بن
عقار ورواه عن علي بن عبد السلام وعبد الله بن مسعود في قال مالك والافندي وابو حنيفة واجازهم وقال في
العلم الخلع يفسخ وهو احسن الاسرار هي به قاله عباس وصاحبه عكرمة وطاوس وفي الفقهاء الجرد والحي
واورد دللنا ان ما اعتبرناه يجمع على وقوع الفرقه به وما قاله ليس عليه دليل ومن لم يعتبر من اجازته
اللفظ بالطلاق الخلعين قولنا انه يفسخ وليس بطلاق ولا انه ليس على كون مطلقا دليل ويرد
عليه قوله تعالى الطلاق من ان يمسك بغير عرف او يفسخ احسان ثم ذكر الفرقه بعد هذا ثم ذكر
الطلاق المالمه فعلا فان طلقها فانا لا نخل له من بعد ذلك ولا نخله فذكر الطلاق بلسان ذكره القلبي

الشافعي واخذ من قبله في التحريم وذهب الزهري والخفي والنوري وابو حنيفة واحبابه الى انه يلحقه طلاقها
 قبل ان يقضى العدة ولا يلحقها بعد ان يقضى بها وانفرد ابو حنيفة بان ما يلحقها الطلاق يخرج اللفظ ولا يلحقها
 بالكتابة مع الشبه وذهب طائفة الى انه يلحقها بالاقرب من الخلع ولا يلحقها بالبعد عنه ذهب اليه مالك والشافعي
 المصري ثم اختلفوا في القرب فقال مالك ان بيع الخلع ما يطلاق به قول الخلع يعني باللفظ فقال ابن خالون انما كانت
 طالق وقال الحسن المصري القرب الى الملقح في مجلس الخلع والبعدها بالعرف عن مجلس الخلع دليلنا اننا قد بينا
 ان الخلع مجرد لا يتبع وانما يحتاج الى اللفظ بالطلاق فاذا لم يلقظ به فلا يمكن ان يطلقها ثانيا الا بعد المراجعة
 على ما بينه في كتاب الطلاق وهذه لا يمكن فيها المراجعة ومن قال في احوالنا انما يحتاج الى لفظ الطلاق فلا
 يمكنه ايضا ان يقول بانواع الطلاق لا تلازمه فيها فلا يمكنه ان يقع الطلاق ولا بما قد استنبط من الخلع
 وايضا قوله تعالى الطلاق فزان فاستدل به الحسن فاما قال الطلاق قبل ان يارسول الله فقال
 او استخرج احسان موضع الدلالة على ان جعله في الشرح الى قوله الا مساك فلهذا ثبت انه بعد الخلع
 لا قبله مساك كما دل على ان لا يلحقه نسائه عليه اجماع الصحابة روي ذلك عن ابن عباس وابن الزبير
 ونواه الشافعي عنهما ولا يخفى الفلك في احواله **مسألة** اذا قال لها ان دخلت الدار فانت
 طالق فقلنا وان كلمتها ما كنا نستطاع لنا وهذا باطل لانه يتعلق الطلاق بشرط ذلك لا
 صحيح فاصبح الفقهاء هذه عين صحى فاذا لادنا ان كل ما فلا يقع الطلاق فكيفه انما اجماعا
 وبين الخلع في كل ما وفي ابن خنبل اليمن من تزوج بها فبعد هذا لم يكلم احد فلا يقع الطلاق
 هذا قول الشافعي ان اليمن يخل بوجود العدة من منه فقال مالك واخذ من قبله لا يخل اليمن بوجود

بوجود الصفة وهي بان يفتقر زوجها بعد هذا جرد للصفة وقع الطلاق وروى قال لا يخلو من احوال الشافعي دليلنا
 اجماع الفقهاء وايضا ما انعقد صحى وانقاع الطلاق بشرط خناج الى دليل وليس في الشرع ما يدل على صحى
مسألة اذا قال ان زوجة كل سنة تطلقه فانت طالق في السنة الاولى ثم تزوج بها
 فانت السنة الثانية وهي زوجة نكاح جديد غير الاول فان استولجده ثم تزوج بها الثالثة نكحت زوجا
 غيره فانت منه فزوجها ثانيا فانت طالق بعد ذلك اليمن في النكاح الثاني اذا لم توجد الصفة وهي بان الشافعي
 فيه ثلثة اقوال احوال احوال لا يعود بحال سواها استولجدها وروى قال المزني والشافعي لا يعود بحال وهو
 لحد قوله العديم والمساكن الطلاق لما لم يعد وان كان زوجها عادتها الصفة وروى قال ابو حنيفة وهذا
 لا يصح على احوالنا عندنا ان الطلاق بشرط وبالصفة لا يقع بهذا الفرع ساقط خناج ونكاح على ذلك
 فيما بعد ان شاء الله **مسألة** لا يقع الطلاق قبل النكاح ولا يتعلق به حكم سوا عقد في
 عموم النساء او بعضهن او اعيان من وسوا كننا الصفة مطلقة او مضافة الى ملك فالعموم ان يقول
 كل امرأة تزوجها فهي طالق والخصوص كل امرأة تزوج بها من القبيلة الغالبة في طالق والاعتبار لمن تزوج
 بغيره او بعده في طالق والصفة المطلقة ان يقول الحبيبة ان دخلت الدار فانت طالق والصفة المطلقة
 اذا قال الحبيبة ان دخلت الدار فانت زوجة حتى فانت طالق وهكذا الحكم في الغنى على هذا الترتيب حرما
 وبه قال في احوالنا على عليه السلام وابن عباس وعائشة وفي الفقهاء الشافعي واحمد واسحق وذهب
 طائفة الى انه يقع قبل النكاح في عموم النساء وخصوصهن وفي اعيان من ذهب اليه الشعبي والخفي
 وابو حنيفة واحبابه واما الصفة فقال ابو حنيفة لا يقع الصفة المطلقة وهي اذا قال الحبيبة اذل

دخلت المرأة طالق في نفسها فقلت قال لا تطلق فان اضافها الى ملك العبد وهو قوله لا حية ان طلق
 وانتدوحي فان طالق في نفسه في العتق على تفصيل الاطلاق فكل من احرى الا حقا ونحو الاطلاق
 وقال قوم ان عقده في عموم النكاح عقدا فان عقد في خصوصه من اعيان من العقد ذهب اليه زيبيعه ومالك
 والاوزاعي والوالا انه ادعاه في عموم لم يكن له سبيلا الى النكاح فليست له زوج له فله بعداد
 ليس كذلك الاخص من الامكان في له سبيلا الى غيرهن دليلنا اجماع الفرقه على ان الاطلاق بشرط لا
 يقع وان الاطلاق قبل النكاح لا يقع وهذا موضع قد جمع الامرين فوجب طلاقه وروي ابن عباس وجابر
 وعائشه ان النبي عليه السلام قال لا تطلق قبل نكاح وروي عمن بعده عن ابيه عن جده ان النبي عليه السلام
 قال لا تطلق فيما لا يملك ولا يبيع فيما لا يملك **مسألة** الخلع لا يقع عندنا على الصحيح واليه
 الا ان يلفظ بالطلاق ولا يقع بشي غير هذا اللفظ وقال الشافعي يقع بصريح الفاظ الطلاق وكلمات
 ما صرح به ثلثة الفاظ طلقك وسرتك وفارقتك والفاظ فاديتك او خالتك او اسألو
 بارتك او ابتك او برئت منك او برئت منك ونحو ذلك فكل ذلك يقع به الخلع لانه لا يراد في اللفاظ
 لمرحلة البتة موعود الخلع بالتلفظ به وضمن السه في اللفاظ لئلا يصح ما كان له من المبيع الخلع
 وكذلك ان قوي لحدتها ومن صاحبه لم يكن شيئا حملنا ان ما ذكرناه اجمع على وقوع الخلع به وليس على
 ما قالوه دليل ولا اصل في العقد واليبتنه وانفاد الخلع خراج الى دليل **مسألة** اذ
 اختلعا على الف لم يرد بالفسخ جنس من الاجناس ولا اراداه من الخلع والعقد باق على ما كان وما
 الشافعي الخلع صحيح والعوض باطل ويجب من امثله وانقطعنا الصه دليلنا ان العقد باق والعقد ولا
 الاصل

دليل على وقوع الخلع **مسألة** متى اختلعا في النكاح انقضا في الفقد والخس او اختلعا في حين العقد
 واطلاق اللفظ واختلعا في الارادة بلفظ الفقد والخس والعقد فعل الرجل اليه فاد اعن فكان عليها
 اليمين وقال الشافعي في جميع ذلك مخالفان ويجب من امثله دليلنا قوله عليه السلام النبي على المدعي واليمين
 على المدعي عليها وهذا الزوج هو المدعي به بدعي ما سكره المرأة فكن عليه البينة او عليها اليمين **مسألة**
 اذا قال الخلع على الف في ملكه الف في ربه دليلنا قوله في ربه دليلنا قوله في ربه دليلنا قوله في ربه
 انه كشيء من ماله فاما اقرارها بان في ربه دليلنا قوله في ربه دليلنا قوله في ربه دليلنا قوله في ربه
 لا مخالفان ويجب من امثله الباقي وهو المدعيان هما مخالفان ويجب من امثله دليلنا قوله عليه السلام
 البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه والرجل يدعي في ربه الف او هي منك فعليه البينة
 وعليها اليمين **مسألة** لا يقع الخلع بشرط ولا صفة وقال جميع الفقهاء انه يقع
 دليلنا اجماع الفرقه واجبا الاصل في العقد من اوقع هذا الجنس من الفرقه فعليه الدلالة **مسألة**
 اذا قال لها ان اعطيني الف فان طلق او اذا قال لها مني اعطيني الف او قال
 تعني ما او اي خير وغير ذلك من الفاظ الرمان فانه لا يقع الخلع وعند جميع الفقهاء انه يقع
 فان كان اللفظ اذا واذا لا معنى العطفه على الفور ولا يطل العقد ان كان لفظ زمان فاي وقت
 اعطته وقع الطلاق دليلنا اجماع الفرقه على ان الاطلاق بشرط لا يقع ولم يفسلوا هذه كلها
 شرط **مسألة** اذا قال لها ان اعطيني الف فان طلق لم يقع الخلع لا بشرط
 فلا يصح وقال جميعه متى اعطته عبد وقع الطلاق اي جدي كان وملكه الزوج وقال الشافعي

من اعطته العبد وقع الطلاق ولا يملكه الزوج لا تمحى بول وعليها من شأنها دليلنا ما عدم من الدلالة
 على الخلع لا يقع بشرط من اجماع الفرقه ولا من الاصل في العقد ووجه محتاج الى دليل **مسألة**
 اذا قال خالعك علي في هذه الحرة من الخلق فان خمر كان له مثل ذلك الخلع وكان الخلع صحيحا ووجه
 قال الشافعي في القديم وقال في الجديد لا يوجب خلع الخلع صحيحا بل لا بأس به ويجب عليها مهر ما مثل دليلنا
 الاصل براه الزمه واليجاب بمنزلة الخلع احتاج الى دليل والبدل وقع معينا هو ما اذا خالف الوصف
 وجب مثله اذ كان له مثل الخلع لا يقال عنه اي غيره محتاج الى دليل **مسألة** اذا قالت له طلقني
 ثلثا بالفرق فان طلقها ثلثا فعليها ان تطلقها واحده او اثنين فعليها بالثمن من الاصل لا خلاف
 بينهم وزادنا طلقني ثلثا على الف فلحكم فيه مثل ذلك عند احوال الشافعي وقال ابو حنيفة ان طلقها
 اقل من الثلث وقع الطلاق ولم يجب عليها شي وعندها المسلمان لا توقع اكثر من واحد فان وقع واحد
 او لفظ بالثمن وقعت واحدة استحق ثلث الا ان دللنا اجماع الفرقه على ان الطلاق الثلث باطل وانما
 قلنا يستحق ثلث الا ان دللنا او وقع واحدة لا يثبت الا على الثلث تكون حصص كل واحد ثلث الثلث
مسألة اذا قال خالعك علي على هذه الحرة وطلقها علي ذلك لم يقع الطلاق ولم يقع الخلع
 وقال الشافعي صحيح الخلع والطلاق ويصح في المسما ويجب من المثل سوا الخلع والولد سلما او يخرج
 وقال ابو حنيفة ان يخرج الولد سلما فله مهر المثل وان خرج سلما فهو له وجه العوض دليلنا ان هذا
 عوض محمول لا يقع ايقاع الطلاق به واليجاب بمنزلة الا لا دليل عليه ووجه الطلاق عند دليل
 عليه اجماع الاصل براه الزمه وثبت العقد **مسألة** اذا كان لفظ المباراه ارباعا الخلع

ملك عليهما البدل فان كان قبل الدخول فله نصف المهر وان كان قبل القبض فعليه نصفه وان كان بعد القبض
 ثلث النصف فان كان بعد الدخول فله استقر لهما فان كان قبل القبض فعليه الا ماض هذا القول الشافعي
 ويصح العمل به الحسن وقال ابو حنيفة فعليه المستحق الخلع ومثل كل واحد منهما من حقوق الزوجية من المهر
 فان كان قبل الدخول وكان قبل القبض مدي الزوج من جميع المهر وان كان بعد القبض لم يرد عليه شيئا
 فان كان بعد الدخول وقبل القبض مدي لا يجب عليه ارضى شيئا او اما لمعده هذا من الزوجين فله
 كل واحد منهما ما فيه زوايا من مدي مدي لا يجب عليه انه يرد ولا يشهد بان له كثير ولا فرق بين ذلك
 بينهما عوضا ولا بعد عوضا او امان كان غير عوض ولم يردوا الطلاق لم يرد كل واحد منهما شيئا قال
 ابو يوسف فعليه نصفه اذ كان لفظ المباراه ويقول الشافعي اذا كان لفظ الخلع جبا العوض ما يستحق
 عليه عقد الخلع كما ينال ان قلنا كان او كثير فان كان لفظ المباراه استحق العوض اذ كان من المهر
 وان كان مثل المهر او اكثر منه فلا يصح واستحقاق الصداق على ما مضى ان كان بعد الدخول فكل المسمما
 وان كان ماله وصفاه ويغض ذلك من الذي يقع عليه عقد الخلع والمباراه دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم
 فانهم لا يختلفون في ذلك **مسألة** فرق احوالنا من لفظ الخلع والمباراه في الطلاق بعوض
 فاجازوا في لفظ الخلع العوض ما من ارضان عليه قليلا كان او كثيرا لم يردوا في لفظ المباراه الا رد المهر
 ولم يفضل احدهما على الاخر بلين اللفظين دليلنا اجماع الفرقه **مسألة** اذا اخلعها اخيه من زوجها
 بعوض غير اذنها لم يصح ذلك ووجه قال ابو ثور ولا يصح النكاح بغير ذلك دليلنا قوله تعالى فان خستم
 الاكم لمحدود الله فلا اجماع عليهما فيما اختلفت به فاضاف الفرض اليها فان كان له ارضا غيرهما لا يجوز

وايضا الاصل في العقد واجازه ذلك من اجبى خناج الى دليل وليس في الشريح ما يدل عليه **مسألة**
 اذا اختلف المحل في جنس العوض او قدره او اجزائه او يجرى له او عدد الطلاق كان القول قول المرأة
 في قول الذي وقع عليه الخلع وعلى الزوج البينة وقول الزوج في عدد الطلاق فانه لا يصح ان يخلعها
 على اكثر من طلقه واحده فقال ابو حنيفة القول قولها في جميع ذلك وعليه البينة وقال الشافعي بخلاف
 دليلنا هو انهما انفقوا على وقوع الفروقه وانما قد ملكت نفسها وانما اخلعا فيما ازهدا فان زوج يدعي بانه
 تخبرها المرأة فقل الزوج مدعيها وهي منك فعليه البينة وعليها اليقين **مسألة** اذا خالعت
 المرأة في مرضها اكثر من مهر مثلها كان الكل من صلبها وقال الشافعي مهر المثل من صلبها والفضل من المثل
 وقال ابو حنيفة الكل من المثل دليلنا قوله تعالى لا جناح عليهما فيما املايتهما ولا يعرف بينهما الا العوى للمرض
 فوجب له على غيره الا ان يزعم دليل **مسألة** ليس للمولي ان يطلق عمة له عليه ولا به ولا
 بعض ولا يعثر بحض وبها الشافعي وابو حنيفة واكثر الفقهاء وقال الحسن البصري وعطاء بن رباح
 وغيرهم من اتفقوا قال الدهري وما الذي يصح نكاحه ولا يصح غيره من كل الخلع كالبيع والطلاق كالمهر
 يصح منه دون المهره دليلنا اجماع الفروقه وايضا الاصل في العقد وصحة وشيئ الخلع للمولي خناج كبه
 دليل وما ذكره ليس عليه دليل وايضا قوله عليه السلام لا طلاق لمن اخذ الساق والزوج هو الذي له ذلك
 يعني **كتاب الطلاق**
مسألة الطلقة الثالثة هي المذكورة بعد قولنا في الطلاق مرتان في الحرة وبعد قولنا في

ملح

فان طلقها ما لا يخله من بعد حي سكت زوجا غيره دون قوله فامسكك يعرف او تسرخ بحسان وبه فان جماعه
 مالا يعين وحكي ذلك عن الشافعي وروي عن ابن عباس انه قال وتسرخ بحسان الطلقة الثانية وهو الذي
 اخذ الشافعي واجازه به دليلنا انه ليس في قوله تسرخ بحسان صرخ الطلاق ونحن نقول بالحيات
 وقوله بعد ذلك كان طلقها ما لا يخله من بعد حي سكت زوجا غيره صرخ في الطلاق فوجب له عليه وايضا حي
 حلتا قوله او تسرخ بحسان معناه اذا طلقها طلقه فالتسرخ بالاحسان الترخي يفتي عنهما
 وقوله فامسكك تعرف يعني لا يجرى له ولا يخلع **مسألة** الطلاق المحرم هو ان يطلق وقد خولها
 غير نكاحها فيه مخصوصه في حال الحيض او في طهر حرام بها فيه فاما ذلك فانه لا يقع عند العقد
 ثابت بحاله ومقال له عليه وقال جميع الفقهاء انه يقع وان كان خوطرا ذهب اليه ابو حنيفة واحكامه وما لا
 والاخر اجماع والثوري والشافعي دليلنا اجماع الفروقه وايضا الاصل في العقد ودوم الطلاق خناج
 اي دليل شرعي وايضا قوله تعالى فطلقوهن لهن ما هن ومن روي يقبل عليه من اختلاف انه اذا ذلك
 وانما يصح الفراه به فاذا لم يتكلم في ذلك على ان الطلاق اذا كان من غير الطهر كان فيهما منية عنه والنهي
 يدل على فساد المني عنه وانما روي لم يخرج قال اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ابي
 مولى علي بن ابي طالب قال سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل طلق امرأته خاتما فطلق غير الله
 عن امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وروي ابن مسعود قال حدثني نون بن
 ان لم يجر طلاق امرأته لم يخلع وهي حائض فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يراجعها فقال عبد الله فزوجها علي
 ولم يخلعها فلما استندك لم يخلع علي وجهه ما يخلعون اليه عارواه نافع عن ابن عمر انه طلق امرأته

وهي جارية من رسول الله صلى الله عليه واله قال عمر بن الخطاب عن رسول الله عن ذلك فقال فيلزمها
ثم لم يسمك احدي ظهره ثم خضع في ظهره فان شاء الله وان طلقها وما زواجه ليرسب من عن يونس بن
حيث قال سمعت عبد الله بن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول قال عمر بن الخطاب
عن فلانة قال قال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول قال عمر بن الخطاب
فلانة جارية من رسول الله صلى الله عليه واله قال فلانة في حديثها فقال السفة ارايت ان يحزوا سبعة في الواو فيه دليلان
احدهما قوله فلانة جارية من رسول الله صلى الله عليه واله الثاني قوله لان عمر بن الخطاب في حديثه عليه فقال
فما استكثر اربابنا عن عمر بن الخطاب انه واقع واستمحي اما كان الطلاق واقعاً وروي الحسن عن عمر
قال طلقته وحيي طلقه وهي جارية فاردت ان ينفقها بالطلاق الاخرين فسالت النبي صلى الله عليه واله
عن ذلك وامرني ان اراجعها فقلت يا رسول الله ارايت لو طلقته هل ينفقها فقال يا عمر انك لو طلقته
تلك في قالوا وفيه دليلان احدهما انه امر بالرجوع وقد طلق واحده والثاني قول النبي صلى الله عليه واله
بانتم امرت وعصيت ربك ولو لا انه كان يقع والام ينزبه اصلاح احوال هذه العجائز كلها
اجزاء اجاد ونحن لانعمل ما نمرع فلذلك افه الكتاب السنة علي ما بينا ومخالفة الكتاب لا يحكي
العملية واجبا فاما الجارية التي قد ضاها وباحبان عن انيسا عليها السلام ثم لو سلمناها على ما بها
كان لنا ان نعلمها على انه اراد بالرجوع المتسلسل الزوجية لان الطلاق غير واقع فذلك على ذلك انه
امر بذلك وامر النبي صلى الله عليه واله على الوجوب فلو كان امرا مطلقا لكان له قد وقع الطلاق وانما
اراد المراجعة لما كان امره بذلك لا غير واجب فانما هو المراجعة على الاستحياء والاباحة

كان ذلك تركا للظاهر وليس له ان يقول الظاهر من المراجعة لقاره المراه الى الزوجية بعد وقوع الطلاق
لا المتسلسل الزوجية قبل التحريم ذلك لان علي العلم بتدقيق فيه المراجعة الا ترى انه قد يقال فمن
ترك القسمين الزوجية والنفقة عليهما راجع ازواجهما وافق عليهما من كان العقد باقيا ولو كان الظاهر
ما قالوه لمكان ذلك للدلالة التي تقدمت وقول النبي صلى الله عليه واله وسلم بانتم امرت وعصيت ربك
وليس ذلك امر النبي صلى الله عليه واله وسلم وعمله على الاباحة والاستحياء ليس طاهر المراجعة باولي من عمل المراجعة
على المتسلسل العقد ليس طاهر المراجعة بالوجوب واذا النساء باسقط الاحتجاج بالاختيار فلما قول النبي
عليه السلام حين سئل لو طلقها هل ينفقها قال يا عمر انك وعصيت ربك ليس في ظاهره انه قال لو طلقها وهي جارية
بل لا يمنع انه اراد لو طلقها هل ينفقها بالنسبة بانتفاء دعوى به اذ كان الطلاق مكرها بان يكون الحال
بحال سلامة وان كان المكرهه فقال فيه انه عصي به ما بين في غير موضع فاما قول النبي صلى الله عليه واله وسلم
انه قد عقد بها قال في دليلنا لانه انا سكتة لانه اخبر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه امر بالمتسلسل العقد
فكيف يعقد بذلك امر النبي صلى الله عليه واله وسلم خلافه **مسألة** اذا طلقها هل ينفقها باسقط واحد كان
مبدعا ووقع واحد عند تمام الشرط عند اكثر احوالنا وفيهم من قال لا يقع شيء اصلاحه
قال علي بن ابي طالب واهل الطاهر وحكي الطحاوي وعنه محمد بن اسحق انه قال يقع واحد كما قلناه
ودوي ان الطاهر وسكان ويحب ان يكون له قوله لكفامة فقال الشافعي المستحب بان ينفقها
طلقه ليكون خيرا من كتاب قبل الدخول ومراجعتها بعد الدخول فان طلقها لم ينس لو لم ينس
في طهر لم يحكم بها فيه رجوعه او مفرقه كان ذلك متصلا بغيره في طهر ووقع به قال في العوبة

عبد الرحمن بن عوف وزوه عن الحسن بن علي عليه السلام في المايعين ان من يمين وفي الفقه اجماعا وشكوا
واو تود فقال قوم اذا طلقها في طهر واحد يمين او لم يدا فعه واحده او متفرقة فعملها وعصي
واثر دها له في الصحابه على عليه السلام وعمر بن الخطاب وعمر بن مسعود وابن عباس وفي الفقه ابو حنيفة
واصحابه وما لا قالوا الا ان ذلك واقع دليلنا ما قلناه في المسئلة الاولى واجماع الفرقة وان الفصل
بقا العود قال تعالى اذا طلقتم النساء فقلن هن بعدن واحصول العدة فلهن باحصاء العدة قبل ان
اراد في كل فرك طليقة كونه لو امكن الجمع بين الطلقتين باحضار ابي احصاء العدة في غير المدخول بها وذلك
خلاف الظاهر وقال تعالى الطلاق ثمان يعني ثمان طلاقا فلا يحل له من بعد
حي كزوجا غيره ومن جمع بين الثلث ما طلق من بين ولا المائه وذلك خلاف الظاهر فان قيل العدة
اذا ذكر عقيب الاسم لم يفسد ما قبله اذا قال له علي مائة درهم ثمان واذا ذكر عقيب فعل
افضى مثاله ادخل الدار من بين او من بين يمين والعدو في الآية عقيب الاسم لا الفعل قلنا قوله تعالى
الطلاق من بان معناه طلقوا من بين لانه لو كان جبرا كان كذا بالعدد مذكورا عقيب فعل الاسم وليس
لجحدان بقوله لا فرق بين ان يكون العربي في طهر او طهرين وذلك انه اذا ثبت وجوب الفروج
على ما قلناه كان احدا لا يفرق وزوي بن عمر قال طلقته وحي وهي حايض فقال لي النبي عليه السلام
ما هكذا امر بك انما السنة ان تستقبل بها الطهر وتطيق في كل فرك طليقة فبئس ذلك
طريقه وفي الخبر المسند من سأل النبي عليه السلام لو طلقها ثلثا فقال عشت ربك يدرك على
انه بدعه فحرم لانه اجماع الصحابة زوي ذلك الحسن بن علي عليه السلام ولا يخالف كونه على اجماع

شروا

وزوي بن عباس فان كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه واله واي بكر يمينين وخلافه عمر
الثلث واحدة فقال عمر ان الناس قد استعملوا امر كان لهم فيه اناة فلو افضناه عليهم وامضاه عليهم هذا
اقتل الحنيفة بعضها قالوا نعم عمر الثالث زوي بن ابي عمر طلق زوجته وهي حايض لم يدا فحرم رسول الله صلى
الله عليه واله ان يزوجها وهذا نص لان الثلث لو وقعت لمكان له المراجعة وزوي بن عمر عن ابن عباس
قال طلق كانه زوي بن ابي اقرانه لثلاثي عشرين واحدا من عليهما احسن ناسيدا فاساله رسول الله صلى الله
عليه واله كيف طلقها قال طلقها ثلثا قال في خاش واحدا قال نعم فعليه السلام انما ثلثوا واحدة فزوجهما
ان شئت فقال فزوجهما وهذا نص في **مسألة** فليسا انه اذا طلقها في حال الحيض انه لا يقع منه شيء
واحد لكان او ثلثا وقال ابو حنيفة والشافعي ان كان طلقها واحدا او اثنين يستحب له من ادعيتها بحيث
له عمر دليلنا ما قدمنا مغنا الطلاق الحايض غير واقع فاذا لم يستحل هذا الفرع ساقط عنه الى
مسألة كل طلاق لم يحضره شاهدان عدلان مسلمان وان كانت سائر شروطه فانه لا يقع
وخلاف جميع الفقهاء في ذلك ولم يحضر احدهما الشهادتنا اجماع الفرقة واجماع الفقهاء واجماع المسلمين
بقا العود والفرقة خارج الى دليلنا وايضا قوله تعالى عقيب قولها ايها الذين امنوا اذا طلقتم النساء
قوله واشهره وزوي بن عمر عن النبي صلى الله عليه واله وهو يقضي الوجوب فان قالوا ذلك يخرج الى
المراجعة فلنا لا يصح ذلك الفرق اقرب اليه لانه قال فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن حتى يفرغوا من قوهن
ثم زوي بن علي الطلاق على ان لا ان يملكه على الجميع وايضا فان لا تستها على المراجعة فليجوز ولا هو
شرط في صحتها وذلك بشرط وقوع الطلاق فله عليه او لي **مسألة** خلاف اجماع المسلمين

جملة ما يقع على حال الاختلاف سواء كان استيجابا او طاهرا لا يخلف احكامنا في ذلك على خلاف ما يظن ان
 الحامل هل يخص ام لا ولا بدعه في طلاق الحامل عندنا وللشافعي فيه قولان احرهما مثل ما قلناه وعليه
 عامة اجماعه وفي اجماعه من قال بحل القول الذي قوله اما خصه ان في طلاقها سنة وبارعه دليلنا اجماع
 الفرقة واجازهم وهي طلاقه **مسألة** اذا قال الحائض استطالقي طلاق السنة لا يقع طلاقه
 وقال الشافعي لا يقع الطلاق في الحال فاذا ظهرت وقع قبل الغسل وبعده سواء وقال ابو حنيفة ان يقع
 لا كثر الخصم كما قال الشافعي وان كان لا قول من ذلك لم يطلق حتى يعتد دليلنا اننا قد بينا ان طلاق الحائض لا
 يقع في الحال والطلاق بشرط لا يقع ايضا على ما نسبته فسقط عنها هذا الفرع **مسألة** اذا قال
 في طهرتي ارجعها بما فيه استطالقي للبدعة وقع طلاقه في الحال وموله البدعة لعموم الا ان سوي استطالقي
 اذا اجازتها لا يقع اصلا لانه علقه بشرط وقال جميع الفقهاء لا يقع طلاقه في الحال فان حاضت بعدها
 او نفسها وقع الطلاق لانه زمان البدعة دليلنا ان قوله استطالقي اجماع وموله البدعة كان لقوله لانه
 كذب هذا اذا نوى الارجاع في الحال وان قال بغيره يقع الطلاق اذا حاضت لم يقع لانه طلاق بشرط
 ولا بد طلاق محرمة فعلى الوجهين معا لا يقع **مسألة** اذا قال الحائض طهرت ما قبلها فيه انت
 طالق ثلاثا السنة وقعت احدى وبطل حكمها زاد عليه وقال الشافعي يقع الثلاث في الحال وقال ابو حنيفة
 تقع في مروي احدى دليلنا ما تقدم من ان التلفظ بالطلاق بالبدعة وانه لا يقع من ذلك الا واحد على
 ما مضى القول فيه فاعتق عن الاعلاء **مسألة** اذا قال من طلاقها سنة وبارعه في طهرتي
 فربما فيه او في حال الحيض استطالقي ثلاثا السنة فانه لا يقع منه شيء اصلا وقال الشافعي انه لا يقع

في الحال شيئا فاذا ظهرت هذه الحضة او حضة بعد هذا الوطى لم يبرأ من بها في اول جزاء اخر الا بغير
 لان السنة قد وجدت دليلنا اننا قد بينا ان الطلاق بشرط لا يقع وعليه اجماع الفرقة وهذا طلاق بشرط
 لا يخرج الا جماعه ليست بخالد زمان السنة **مسألة** اذا قال لها استطالقي ارجع طلاق او اكره
 طلاق او ارجع طلاق وقعوا احدى وكانت رجعية وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة في امر مثل ما قلناه
 وفي اكله اكره اجماعه لمسا دليلنا ان وقوعها يقع عليه وكونه بانها تحتاج الى دليل على ان عندنا
 ليست بها من تظليقة بل انه اذا كانت بحضور هذه ليست بحضور فيكون ان تكون رجعية **مسألة**
 اذا قال استطالقي ارجع طلاق او اطول طلاق او ارجع طلاق طلقه واحدة **مسألة**
 وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يقع بانه دليلنا ما تقدم في المسئلة الاولى **مسألة**
 اذا قال لها استطالقي ارجع فلان فلا ارجع فلان لا يقع طلاقه وكذلك علقه بشرط من الشرط
 اوصفه من الصفات المستقبلة فانه لا يقع اصلا في الحال ولا في المستقبل حتى يحصل الشرط والصفة
 وقال جميع الفقهاء انه يقع اذا حصل الشرط دليلنا اجماع الفرقة واجازهم وانهم لا يحلفون فيه
 وايضا الاصل بقا العقد ويقع هذا الفرع من الطلاق يحتاج الى دليل والشرع خال من دليل **مسألة**
 اذا قال لها استطالقي ولربما يكون به ارجع طلاقه ومي قال لرب غير المطاهر
 منقوع الحكم فيما بينه وبين الله تعالى مما لم يخرج من العقد فان خرجت من بعده لم يقبل ذلك منه في الحكم
 دليلنا اجماع الفرقة واجازهم وايضا الاصل بقا العقد ويقع الطلاق بلا فيه يحتاج الى دليل وايضا
 قلنا في علمه السمل الاعمال بالنيات واما لا يبرأ ما نوى دل على ان المبرأ وليس له وهذا المبرأ

الحائض

[illegible]

انطلاق مطلقا لا يقع بها كذا ثم راجد فيه قال لا وناعي والثوري وقال ابو حنيفة وكذلك اعني
واستبري حاشا وانما راجد واخترنا في لا يقع بمن الاطلاق وارجد في لا يقع لاجتماع الفرض واخر الاصل
نفا العقد وتوقع الواحد بصريح الاطلاق مع التمسك عليه وما زاد عليه وبغير الصريح لا دلالة عليه
مسألة اذا قال انت طالق او انتا الطلاق او انتا طلاقا او انتا الطلاق لا يقع به شيء نواو
لم يرد الا بقوله انتا طلاقا وبغيره فانه يقع واحد لا الفرض وقال ابو حنيفة بجميع ذلك لا يقع ما نواو ولجده
كانتا وعين لوثنا وبه قال الشافعي دليلنا ان الاصل نفا العقد وانقاع الفرض عاذا به ليس عليه دليل
وابقاء ملكنا به مجمع على وقوع الفرض به وما قالوه ليس عليه دليل **مسألة** اذا قيل طلاق
رفضه فليقصد الطلاق لا يقع بلا خلاف وان قصد به الطلاق فعدنا انه لا يقع به شيء والشافعي
فيه فلو كان احدهما يقع على كل وجه قال ابو حنيفة والاخر لا يقع مثل ما قلناه دليلنا اجماع الفرض
واضا الاصل نفا العقد فلا دليل على وقوع الطلاق بالكاية **مسألة** اذا خير زوجة فاختار
لم يقع بذلك عوفه وبه قال ابو حنيفة واربعة مسعود ولين عباس وعائشة والشافعي وروى عن علي عليه
السلام وزيد بن ثابت وابن ابي ابي لهيل مثل ما قلناه والاشعبي يقع به طلاقه رجعه وهو قول اخس البصري
دليلنا اجماع الفرض ولا في الاصل نفا العقد وانقاع الفرض بذلك فاختار الى ذلك له وروى احمد بن حنبل
سالت عائشة عن رجل خير زوجته فاختارته فقال النبي صلى الله عليه وآله تساه
فأخترته كان ذلك طلاقا **مسألة** اذا خير بين طلاقها وتلقاها لم يقع الطلاق نوبا
لعمل نوبا او نوبا واحدا وقال قوم من اصحابنا اذا نوبا وقع الطلاق ثم اختلفوا فمضى فمات فمات فمات

تجعبه ومنه رتال يانه وقال الشافعي هو كتابه من الطرفين يعتقد ان فيه الزوجين معا وقال مالك الشافعي به للطلاق
الثلاثة غير منه لان عدله هذه اللفظة ضريحه في الطلاق فقلت كما نقول في الطلاق الظاهره ومضى نوب الطلاق
ولم يربط عدد او وقع طلقه وتجعبه عند الشافعي وعند أبي حنيفة فان نوباً عدد اثنان نفقت بينهما على عدد
تجمع ما انفقا عليه واحداً لكن اوسين او ثلثا عند الشافعي وعند أبي حنيفة ان نوباً طلقين لم يقع الا واحد كما نقول
في الطلاق الظاهره وان اختلفت بينهما في العدد وقع الاكل لانه شيق مادون فيه وما زاد على ان هذه
اللفظة تحصل للوقوع وايضا اجماع الفقهاء على هذه والاجماعه وقد ذكرنا هاهنا في الكاين الفقه ذكر ههنا
وبينا الوجه في التحقار الحاله لها وخرافه في ذلك لجهل عقده لانه شاذ منهم **مسألة**
اذا خيرها ثم رجع عن ذلك قبل ان يشار بنفسها مع رجوعه عند جميع اصحاب الشافعي الا ابن جرير
فانه قال لا يصح وبه قال ابو حنيفة وهذا يسقط عنها لانها بينا ان البكر غير صحيح ولا يعمل به **مسألة**
اذا قال للطلق نفقت فقلت نفقت واحدة وقع عند الشافعي وعند أبي حنيفة
لا يفيج املا وهو مدعنا وان اختلفا في العله دللنا ما تقدم في المسئلة الاولى **مسألة**
اذا قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت واحدة نفقت عند الشافعي واحدة وعند أبي حنيفة
لا يفيج وهو مدعنا وان اختلفا في العله دللنا ما تقدم في المسئلة الاولى **مسألة**
اذا قال لنفقتك الحرة او الامه او امته انت علي حرام لم يعلق به حكم لا طلاق ولا غناق ولا
نكهار نول او لم ينو ولا عين ولا عيوب كفارة وقال الشافعي ان نول طلاقا في الزوجه كان طلاقاً
وان لم ينو عدد او وقع طلقه وتجعبه وان نوا عدد اكل نكاحاً ما نواه فان نوي طهارا اكل طهاراً

عنا لان الطلاق بشرط لا يفيج عندنا وقد دللنا على ذلك فطل هذا الفرع **مسألة** اذا قال
انت طالق ثم رجع فمضان فانما طلق عند الشافعي عند اخذ جزم ليلته الاولى وقال ابو نؤير طلق
عند اخذ جزم منها وهذا يسقط عنها لما قدمناه في المسئلة الاولى ودللنا عليه **مسألة**
اذا قال اذا رتب هلال رمضان فانما طلق فراه بنفسه طلق بلا خلاف بينهم وان رآه غير واحد
لم يطق عند أبي حنيفة وطلعت عند الشافعي وهذا يسقط عنها لما قدمناه **مسألة** اخذوا
فيمر قال الذم تلخي الدار واد المهد خلني فانما طلق ههنا على القولين وعلى التراخي فيهما وبه قال
ابو حنيفة وفي رواية من فرق بينهما فقال الذم على التراخي والذم على الفور وبه قال ابو يوسف ومحمد
وهذا يسقط عنها لما تقدمناه من تعليق الطلاق بشرط ما ينبغي عليه لا يصح على من ههنا **مسألة**
طلاق المكرة وعقده وسائر العقود التي تكرم عليها لا يقع منه وبه قال الشافعي ومالك والاوزاعي
وقال ابو حنيفة واصحابه طلاق المكرة وعقده واقع وكذلك كل عقد لحقه فسخ فاما ما لا لحقه فسخ
مثل البيع والصلح والحجارة فانه اذا اكره عليه منع عقده موقوفاً ما لم ياجازها ولا يطلعت دللنا اجماع
الفرقة واخبارهم وايضا الاصل براه الرضه وبقي العقد وشغل الرضه يحتاج الى دليل **مسألة**
الشرع على وقوع هذا النوع من الطلاق وايضا روى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلاً من بني
الخطا والنسيان مما استكرهوا عليه ومعاوية انهم يردوا ما وقع عليه من الخطا لان ما وقع لا
يكرهه فبينة نادر اذ حكم الخطا وروى عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق ولا اعتناق
في اطلاق وقال ابو عبد الله لا طلاق الا كراهه فكانت قال في الطلاق في كراهه فاما ما رواه من روى عن علي عليه

السمر وغيره بن عمرو بن عباس وابن الزبير ولا خلاف في ذلك على انه اجماع **مسألة** اذا
 السكبان غير واقع عندنا ولا الشافعي فيه فوالا اجماعا وهو الاصل له صح وبقائه الاول الذي
 ابو حنيفة واحوايه والقول الثاني انه لا يقع كالتنازه وفيه قال تبعه والليث بن سعد والمزني وداود
 وابو ثور والشافعي واحوايه ابو حنيفة والكنزي دليلنا اجماع الفرقة واجبا الاصل بقا العقد ووجع الطلاق
 تحتاج الى دليل **مسألة** اذا زال عقله بشرب الخمر والاشباب المرفقة والمجته لا يقع
 طلاقه وفيه قال ابو حنيفة وقال الشافعي ان كان شر به للذوق في قول عقله لا يقع طلاقه وان شر به
 للعبا وغيره اجماعه وفيه طلاقه دليلنا ما ملناه في المسئلة الاولى **مسألة** اذا قال الرجل
 للرجلة فقال له لم يكن طلاقا وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة تكون طلاقه دليلنا ما ملناه في
 المسئلة الاولى سوا واحوايه ابو حنيفة كانه قال ليس لي وجه ولو صرح بذلك كان كذا ولم يكن
 طلاقا بالاختلاف **مسألة** اذا قال انت طالق واحدة في اليدين وقال ردت في طلقين في غير
 واقعين عليه قال ابو حنيفة في قبل منه ولم يصرح بطلان طلاقه وفيه قال ابو حنيفة وقال ابو
 اسحق الطالق **مسألة** اذا قال انت طالق واحدة في اليدين وقال ردت في طلقين في غير
 بالاحتياط **مسألة** اذا قال انت طالق واحدة لا يقع بغيره شئ وكذلك لو قال انت
 طالق لا يقع شئ وقال الشافعي يقع بها طلاقه دليلنا اننا قد حملنا على كل الطلاق يحتاج
 اليه فان قصد هذا لا يقع صحيحا ان يقع به شئ فقد انبى للايقاع **مسألة** اذا قال
 لها زلت او جئت طالق لا يقع به طلاق وقال جميع الفقهاء انه لا يقع به الطلاق **دليلنا**

ان الطلاق حكم شرعي بالالفاظ التي يقع بها الطلاق حاج الى دلاله شرعية ولا دلاله في الشرع على ان
 هذه الالفاظ تقع بها الفرقة والاصل بقا العقد ان يكون دليل **مسألة** اذا قال الرجل
 او رجل او شغل او انك طالق لا يقع به شئ من الطلاق وفيه قال ابو حنيفة ابو يوسف ومحمد
 وقال الفرقة الشافعي يقع بذلك كراه الطلاق دليلنا ما ملناه في المسئلة الاولى في قول وايضا قوله تعالى
 فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وهذا لما طلقها وانما طلق يدورها وحلها وشعرها **مسألة**
 اذا قال لها انت طالق نصف نطقه لم يقع شئ اصلا وفيه قال داود وقال جميع الفقهاء
 انه يقع نطقه دليلنا ما ملناه في المسئلة الاولى في قول **مسألة** الاستسنا مشبه الله بالرجل
 في الطلاق والعتاق سواكنا سائرهم معلقين بصفه وفي الامين مما وفي العتاق في الامن بالله فيقف
 الكلام ومن الغم لم يلزم حكم ذلك وفيه قال ابو حنيفة واحوايه والشافعي وطاوس والحكمه قال مالك
 والليث بن سعد لا يدخل في غير الامن بالله وهو ما يحل الكفار وهو الامن بالله وفيه قال الزهري وفيه
 الاوزاعي وابو ايوب الى انه يدخل في كل ما كان مينا به فاما اذا كان طلاقا صحيحا معلقا بصفه فلا يدخله الاستسنا
 وقال الحلبي لا يدخل في الطلاق دون العتاق فقال اذا قال انت طالق ان شاء الله طالق ولو قال استر
 ان شاء الله عتق وقرئ بينهما بان الله تعالى لا يشيا الطلاق ويشيا العتق لقوله عليه السلام ان بعض
 الاشيا اول الله الطلاق دليلنا ان الاصل براه الله وثبوت العقد اذا عتق كراهه بلفظه ان شاء الله
 في هذه المواضع فلا دليل على ان في العقد في الكراه او العتق ولا على تعليق حكمه من اوصافه
 فعليه الدلالة وروي ابن عمر ان النبي عليه السلام قال من حلف على شئ فقال في انكها ان شاء الله لم ينكح

فما يقع عليه فهو على العموم في كل الايمان بالله وبغيره **مسألة** المرفوع اذا تلفظ بلفظه لعمامة
 وصحتها انما كانت في تلك المراتح وان مات هو من ذلك الموضع وزنته ما بينهما وبين سنة ما لم يزوج
 فان تزوجت جلد انقضت على امر تزويج ان زاد على السنة يوم واحد لم يرتبه وللشافعي فيه قولان أحدهما
 لا يرتبه وهو أصح القولين عندهم وإخاره في الحمل لا به قال في الصحابة عليه السلام وعمر وعقن وفي القضا
 ترجحه وما لا خلاف في أن الشتر بعدوا إلى التوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل لم يعصم
 وأبو حنيفة لا يزوجها بعد خروجها من العود وكذلك أصحابه والأوزاعي والشافعي بعدوا التوري وأحمد بن حنبل
 السنة للشافعي على قوله أنها ترتبه والقول الثاني للشافعي على هذا القول ثمانية ما لم يزوج ويقتل ابن
 أبي ليلى وأحمد بن حنبل يزوجونه سنة كما قلناه والقول الثالث للشافعي على هذا القول إنما يرتبه إذا لم يزوج
 ما تزوجت به قال يزوجها ولو تزوجت عشرة أزواج ورثها على هذا الحديث في يوم واحد يتراث
 على ولا أزواج وهو أن يزوجها في بطنها في موضع من زوجها آخر في بطنها كذلك من زوج وصفي
 إلى أن يولد الكهنة بعده واحد فيلحقها بها من الكهنة ولينا إجماع الفرقه وأخبارهم ولا تجماع الصحابة
 روي عنهم ذكرها ولا يعرف حكمها في الفروع روي عن عثمان قال ألقته برفق وزوي عن عبد الرحمن بن عوف
 ألقته برفقته ثم أخرجني من الكعبة في موضع ما بطنها فماتت روي عن أبي حنيفة في قولها سنة روي أن
 عثمان ألق بها بغير نسائه وهو محذور مؤثر على عليه السلام **مسألة** إذا سألته أن يطلقها
 في موضع فطلقها لم يقطع ذلك الميراث منه وقال ابن زياد يترده من أصحاب الشافعي على قوله أنها ترتبه
 وقال الباقر من أحله أنها ترتبه وقال أبو حنيفة قالوا لا تراث القعدة وإنما عموم الأحكام
 - ٤٠ -

فقد ألقها بأبي حنيفة قال بل قوله كبيرهم هذا فسألوه ان كانوا يظنون فاشاف كسر الضمَام اب
 الصبر الكبير وأما قال هذا على ما يوجب بان قال ان كانوا يظنون فقد فعل كبيرهم فان لم يظنوا ولو علموا
 أنهم ما فعلوا لم يعل أن لا ينطق ولا يفعل محسني العباد ولا الأتية وخرج الكلام بحرف على هذه
 خلافة قال في حقه أبو حنيفة السليم وحيداً من عتقنا فاضربوه ولا تشترط حل البه لا يزوجها
 ما كان خلفه عليه وروي سويد بن غنيم قال خرجنا ومعاها إلى بصرى فماتت التي عليها السلام فخذ أحد
 له يخرج العموم أن يخلق أو تخلق فإنه إن مات في حيا عنه العدد وذكر ذلك النبي عليه السلام فقال صدق
 (السليم) أبو السليم بالنبي عليه السلام إجماعاً فدخل سويد بينه سواي فماتت فيما إجماعاً ليكون صدقاً
 في عتقه فذلك علمنا أنه **مسألة** إذا بنت جوان الحيلة فأنما يجوز في الحيلة ما كان معها
 يتصل به أي مباح فأنما مشرك محذور وصل إلى المباح فلا يجوز به قال للشافعي وإجماع الصحابة في حقه
 الحيلة المحذور ليصلها إلى المباح قال أبو بكر الصيرفي يترتب في كمال الحيلة لا هذا العراق هو حدة
 عليه لها أحد ما لا يحل فعله والسبي ما يحل على أصولهم والثالث ما يجوز على قول من أحله الحيلة فأنما يكون
 مثل ما روي ابن المبارك عن أبي حنيفة أن امرأة شكت إليه زوجها وأتته فراقه فقال لها أريدك يزوجك
 للكناح وارتأى بعد الكناح وروي عن أبي حنيفة فيما رواه عنه سلمان بن منصور عن علي بن رباح
 في حقه يعرفه أنه قال أزوج المرأة قبل ما استشهوه فإن كناح زوجها ينفق وقال أحمد بن حنبل
 في كمال الحيل الحرام وعشرون أو ثلثه سلكها كغيره من الاستباح فلا كفر ولا طهر على أن مثل
 هذا لا يجوز أن يسهل على عاقبة من أحله حيله في طهره يحقوه سلكه وحسنه من بعده فمعه

قوله طلاق او فراق او شتر ختك او كان كتابه فيه وهو ما تقدم فيه فهو كتابه في الاعتقاد وقال ابو حنيفة
كلما كان شتر ختك في الطلاق او كتابه فيه فليس كتابه في الاعتقاد الاكلان لعلنا في حليله ولا سلطان عليا
هنا كتابه في الطلاق وفي العتق معا ما اعتق لا يقع عنده الا بصره وكتابته الصريح استخرجوا اعتقاده
والكتاب في حليله ولا سلطان عليا لعلنا ان الاصل في الاعتقاد هو ما ذكره فانكره فاعلم
الدلالة **مسألة** اذا قال الزوجية انما سلطان عليا يكون ذلك كتابه فان نوى به المصاهرة وقع ما نزل دليلنا
ما نوي به قال ابو حنيفة وقال الشافعي يكون ذلك كتابه فان نوى به المصاهرة وقع ما نزل دليلنا
ان الاصل بقا الوعد وانما الطلاق بهذا اللفظ يحتاج اليه لانه سئل ادعوه صريحا او كتابه فان استدلوا
بقوله عليه السلام الايمان بالنيات وانما لا يترتب قبل الاطلاق في ذلك نحن النبي عليه السلام انما اراد
بذلك العباد ان يبالوا به انما انبثت الفعل له بعد حصول النية وذلك لا يليق بالطلاق حتى بعد وقوعه
لا يكون له وانما يكون عليه وعلم انه انما اراد ما يكون من اجابات النبي يستحق بها الثواب
مسألة اذا قال انما شتر ختك لم يكن ذلك شيا وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي هو كتابه
دليلنا ما علمناه في المسئلة الاولى سئل **مسألة** اذا قال انما شتر ختك او غيرها لم يكن ذلك
شيا وقال ابو حنيفة والشافعي ان ذلك كتابه عن الطلاق دليلنا ما علمناه في المسئلة الاولى سئل
مسألة اذا قال لها انشطاق لم يصح ان ينوي بها الكفر فطلقه واجده ومي نوي اكثر من ذلك
لم يقع الا واحدة وقال الشافعي ان لم ينو شيئا كان طلاقه خفية وان كان نوا كان خفية انما اطلقه
او لم ينو او نكته وهكذا لكل النكاحات يقع بها ما نوا وبه قال ما لا يخفى قال ابو حنيفة اما صريح الطلاق

صريحه في الاطلاق هو ما ذكره في كتابه في الاعتقاد في الاطلاق عليه بها وان لم يقع فيما بينه وبين الله وقيل
في الكفر واللعن الاصل لا يجوز ان يكون الاطلاق لا يكون الا بصره وانما الفرقه وانما الاصل
تراه اومه ومع الطلاق ذلك ما راجع اليه من خارج اليه في الاعتقاد عليه **مسألة** اذا قال والله
لا جفائلا اسألك طينتك وقضيه الاطلاق كان الاطلاق لا يقصد لم يكن ما نوا وبه هي حقيقة في العرف
في الكتاب عن الجامع وقال الشافعي هذا صريح في الحكم لا بد من كتابته ومن لم يكتبه في العرف بخلافه عن الكتاب
مثل ما علمناه فاذا اطلق وجب عليه طينتك مثل امره دليلنا ما علمناه في المسئلة الاولى سئل **مسألة**
اذا قال والله لا جفائلا اسألك طينتك وقضيه الاطلاق كان الاطلاق لا يقصد لم يكن ما نوا وبه هي حقيقة في العرف
لم يكن ما نوا وبه هي حقيقة في العرف لم يكن ما نوا وبه هي حقيقة في العرف لم يكن ما نوا وبه هي حقيقة في العرف
كان ما نوا وبه هي حقيقة في العرف لم يكن ما نوا وبه هي حقيقة في العرف لم يكن ما نوا وبه هي حقيقة في العرف
قال والله لا جفائلا اسألك طينتك وقضيه الاطلاق كان الاطلاق لا يقصد لم يكن ما نوا وبه هي حقيقة في العرف
لا طينتك عليا في كل هذه الخصال في الاطلاق وقال الشافعي هذه كتابات الاطلاق كان كتابته في العرف
فان لم يكن له فيه سقط قوله ولم يتعلق به حكم كقوله عليه اوسره في الطلاق دليلنا ان الاصل تراه الزم وبشروط
اليمين بعد الاطلاق يحتاج الى دليل ولا دليل على ذلك **مسألة** اذا انتع بعد الكفر بعد شهر الله
والطلاق وما طلقه لا يجوز ان يعلق عليه وللشافعي في العدم قولان احدهما مثل انكته والاني له
ان طلق عليه وبه قال في الكفر بقوله المني وعد في حنيفة يقع للطلاق انقضاء المدة وليس له في المسئلة
تعلق دليلنا قوله تعالى للذي يولي في غيبته من بعد شهره فانما كان له عتق من حرمه وان غيرها

الطلاق فان الله سمع جلم فاختار ان يخرجه من الطلاق اليه بلسانه مفسر عليه وروي عن النبي عليه السلام
انطلاق الطلاق من اخذ بالساق وعليه اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا طلق اثنان طلقا
كانت جرحه وبما قال الشافعي اذ كان في بلد فلهما ان يوافقا او يوافقا فيكون ما بينه علي كل حال فلهما ان لا اصل
في الطلقه الواحدة ان يكون جرحه وكونهما بانه يحتاج الي شرع وايضا قوله تعالى ويحلف من احق بهن
وهذا هو الفرقه **مسألة** اذا طلق اثنان طلقا على جرح لم يكن مولى او لا يتعلق به حكمه قال
الشافعي ان قلنا انه كما به وليس يصح في شيء لم يكن له فيه لم يتعلق به هذا اللفظ حكمه وان قلنا يصح فيه
اجاب الكاره او قلنا كما به فتوى جرحهما كان مولى علي قوله الحريد ولا يكون مولى علي قوله القدام
لانما بين يفر الله دليلنا ما قلناه من اجماع الفرقه وغيره من ان الجرح لا يثبت في الحمل الا باسمه من اسم
له وهذا ليس من ذلك لو اجماعا فالاصل براه الزمه فن علي عليها شيئا وعليه الدلالة **مسألة** اذا
قال ان ابنتك فله علي ان يفتق عدي لا يكون مولى للشافعي فيه قولان قال في العلم مثل ما قلناه والثاني
قال في كبره يكون مولى دليلنا ما قلناه في السله الا على سواك **مسألة** لا يلا لا يقع بشرط
وخالف جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم والاصل براه الزمه ومولاهما شرط يحتاج
الي دليل **مسألة** حكم لا يلا قبل الرضوا وخالف جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع الفرقه
واخبارهم وله في الاصل براه الزمه وتعلق حكم لا يلا عليها قبل الرضوا يحتاج الي دليل **مسألة**
الا يلا في الرضوا والغصب سوا الذي قدمه الا يلا في الرضوا قال ابو حنيفة ومولاهما في ان لم يعتن بانه وقال
مالك اذا كان في حال الغصب كان مولى وان كان في حال الرضا لم يكن مولى دليلنا قوله تعالى الذين يولون

لها من امراته ثم طلقها فلهما رجعه حكمه في طلقها فان اجماعا جازت الزوجية وجبت الكاره والشافعي فيه قولان
اجدهما اذا قال الرجعة تكون عودا لغيره اجماعا في الرجعة طلاقا او نكاحا واذا قال لا يكون عودا فانما طلقها
غيبا الرجعة لم يلزمه الكفار حتى يضي بعد الرجعة وان مكته فيه الطلاق دليلنا اجماع الفرقه وايضا عموم الآية
قوله تعالى الذين طلقوا من نساءهم هذه نساءهم من جرحها فعليه الدلالة **مسألة** اذا طلقها
منها ثم اصابها بطلقها فلهما رجعة ثابته او طلقها وخرجت من عقد ما ثم عقد عليها ما بعد اخذ قوله لا يعود جرحه
الطاهر وقال الشافعي ان اصابها بطلقها فلهما رجعة ثابته او طلقها وخرجت من عقد ما ثم عقد عليها ما بعد اخذ قوله لا يعود جرحه
ايضا بالمشتركة من جرحها في قوله القديم يعود علي في اثنان وعاد قوله واحد دليلنا اجماع الفرقه
واخبارهم وايضا براه الزمه لسقوط الكاره بانقضاء العدة وعودها بعد الزوج يحتاج الي دليل **مسألة**
فما من السكران غير واقع وروي ذلك عن عثمان بن عفان قال الليث بن سعد عن النبي وروى قال كانا في
كابي خيفة واحياه والشافعي ومالكا والثوري انه يصح كالمصاحفي وروا ذلك عن علي عليه السلام وعمر بن الخطاب
دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا الاصل براه الزمه وتعلق حكمه عليها يحتاج الي دليل **مسألة**
اذا طلقها وعاد فلهما رجعة الكاره حرم عليه وعليها حتى يكونان ذلك العودا فكيف اجل ثلثة اشهر ثم طلقها
بالتكبير والطلاق قال ابو حنيفة واحياه والثوري والشافعي انه لا يلزمه شيء ذلك ولا يصير مولى للميت
اجماع الفرقه واخبارهم وقد ذكرناها في الكتاب الكبير **مسألة** الطلاق يقع بالامه والمواكبه والمرد
وام الولد مثل ما يقع بالزوجه سوا ذلك قال ابو حنيفة ومالكا والثوري ومالك في الفقه ما وقال

ان الظاهر من الشافعي قوله **لم يقل** اما ان يكون عد ظاهر ككلمه واجده او يظهر مكررا واحده بكلمه مفردة
 فان ظاهر ذلك **واحدة بكلمه** مفردة لانه لكل واحد كفاؤه لا يخلاف فان ظاهر من كل كلمه
 بكلمه واحده بل يقول ان على كل واحد كفاؤه وللشافعي فيه قولان قال
 في الجريد مثل ما دلناه وهو اجماع القواين وقيل وجبته وقال في القديم عليه كفاؤه واحده بليلنا
 اجماع الفرقه وطريقه الاختياط **مسألة** اذا قال الزوجية انت علي يظهر علي على كل واحد
 ابي انت علي كل واحد ابي ففوي بكلمه واحدة طهارا مستثناة عن كل واحد كفاؤه وقيل الشافعي
 في الجريد وقال في القديم عليه كفاؤه واحده بليلنا اجماع الفرقه وطريقه الاختياط وهو المذهب
مسألة ان الظاهر على ضرب من أحدهما ان يكون مطلقا فانه يجبه الكفاؤه متى اراد الوطى والاخر
 ان يكون مشروطا فلا يجبه الكفاؤه الا بعد حصول شرطه واذا كان مطلقا لم يمتد الكفاؤه قبل الوطى فان
 وطى قبل ان يكفر لم يمتد كفاؤه وان كان مشروطا وحصل شرطه لم يمتد
 كفاؤه فان وطى قبل ان يكفر لم يمتد كفاؤه وان وفي احكامنا من قال انه اذا كان بشرط لم يقع مثل الإطلاق
 واحكام الناس في السبيل الذي يجبه كفاؤه الظاهر على استعانة ذهب فذهب طائفة الى ان لا يجبه نفس التلقظ
 بالظهار ولا يعتبر فيها الاخر ذهب للبيهقي مجاهد والثوري فذهب طائفة الى ان لا يجبه طهارا وفود
 ثم اختلفوا في القواين ما هو على ربه من ذهب فذهب للشافعي الى ان العود ان سكتها زوجته محرر للظهار
 مع مدونه على الإطلاق فان لم يخل ذلك كان عابدا ولم يمتد الكفاؤه وذهب طائفة الى ان العود هو العزم على الوطى
 لذهب للمالك والشافعي وحليل وذهب طائفة الى ان العود هو الوطى ذهب اليه الحسن وطاوس والثوري

وذهب طائفة الى ان العود هو تكرار لفظ الظهار واعادته ذهب اليه داود واهل الظاهر وذهب طائفة
 ثالثة الى ان الكفاؤه لا تستقر في اللفظ معناه وانما تراد لاستباحه الوطى ذهب اليه ابو حنيفة والشافعي
 فيقال للظاهر عند اراده الوطى ان لا يتكفر وان لم يرد استباحه الوطى فلا يتكفر
 كما يقال ان اراد ان يوطى صلوته فتطوع اذ كان يستبج الصلوة فلهذا ولم يرد استباحتها فلا يتكفر
 قال النجاشي يذهب الى حنيفة ان الكفاؤه في الظهار هو الاستباحه الوطى ولا يستقر ويومها في الزم
 فان وطى المظاهر قبل التكفير فلهو وطى حراما ولا يلزمه التكفير بل يقال له عند اراده الوطى الثاني
 والمالك اذ اذنت ان يوطى فكفر وعلى هذا ابتدأنا اجماع الفرقه واختارهم وقد ذكرنا في الكفاؤه
 التي في ما لا يلزم الكفاؤه لمجرد الوطى لا بعد العود والعزم على الوطى ولا يمتد لغيره بل لا يلزم ان يوطى
 بعد الظهار قبل ان يوطى فانه لا يجبه عليه شيئا فلا يتكفر عليه ولا يجبه عليه بنفس الظهار او بقوله
 تعالى والذين يظاهرون منكم لم يمتد بهم من قبل ان يوطوا من قبل ان يوطوا فوجب الكفاؤه مجموع
 من شيئين أحدهما اللفظ الظهار والآخر العود فلم يدخل الشيطان لا في الكفاؤه كما قال مالك فلهذا هم
 قائلون بطل الشيطان لم يستحق الدية فلما اختلف الذي يربح احكامنا في الظهار بشرط والمزوج فيه الاختيار
 الوارد فيه وجه الجمع وان لا يطرح شي مما ويقوي ما اخبرناه قوله تعالى والذين يظاهرون منكم لم يمتد بهم
 ولم يفرق وطريقه الاختياط انما يقتضيه ان لا يكون كان وطىه مباحا يمين واذا لم يكفر فغيبه ان لا يمتد
مسألة اذا اراد الظاهر من امراته وامسكتها وجهه فلم يوطها ثم طلقها او ملكتها او ماتت ثم لم يمتد
 الكفاؤه وقال الشافعي في قوله الكفاؤه بليلنا اجماع الفرقه واختارهم واجبا الاصل براه الزم من على حاليها

دخلوا في الجمع

شيئا عليه الدلالة **مسألة** اذا ثبت الظاهر وجزم الوطى جزم الوطى فيما دون الفرج وكذلك
 الفقه والنكاح والشافعي فيه قولان أحدهما وهو الأصح مثل ما طناه والثاني لا يجزم غير الوطى في الفرج دليلنا
 قولنا على من قبل انما سلكا وجعل الكفارة قبل الخامس واسم المصنف يقع على الوطى وما رويته فتناوله الظاهر
مسألة اذا ظهر واسمك وجب عليه الكفارة فمن جبن الظهار لا يكون بطلا نكاحا الكفارة
 فان وطى قبل التكبير لزمه كفارتان أحدهما نكاح والآخرى عقوقه بالوطى وبه قال أحمد وقال الشافعي اذا وطى
 قبل الكفارة فقد قلنا ان الحد لا يلبس به بهذا الوطى كفارة ولا يسقط عنه كفارة الظهار التي كانت عليه
 ومن الناس من يذهب إلى أنه يسقط عنه الكفارة التي كانت عليه دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم وطريقه الاحتياط
 يقتضي ذلك **مسألة** المكنت الصوم اذا وطى وجهه التي ظهر منها في جلال الصوم علما انما
 كان أو لا يلبس صومه وعليه استنباط الكفارين فان كان وطى به ناسيا بمعنى في صومه ولم يلبس به شيء قال
 الشافعي ان وطى بالليل ثم نكح ذلك الوطى في الصوم ولا في المتابع عاملا كان ناسيا بمعنى في صومه ولم يلبس به
 شيء فقال الشافعي ان وطى بالليل وانما وطى النهار فان كان ذلكا الصوم متغيرا الوطى في صومه وانقطع متابعه
 وعليه استنباط الشهرين وانما وطى ناسيا لم يثبت له في الصوم ولا في المتابع في صوم الشهرين
 علمه ذهب الشافعي وخليفه إلى أنه اذا وطى في الشهرين عاملا أو ناسيا بالليل أو النهار قال الشافعي
 الاستنباط فان كان الوطى بالليل لا يثبت في الصوم لكن يقطع المتابع وان كان بالنهار لم يثبت في الصوم
 وانقطع المتابع وان كان بالنهار فاسد فعلى قول أبي حنيفة لا يفسد الصوم وسقط المتابع وعلى قول مالك
 يفسد الصوم وسقط المتابع لأن هذه الوطى ناسيا يفسد الصوم دليلنا إجماع الفرقه وطريقه الاحتياط

وأما قولنا يستعالي ما اقصا من شهرين متتابعين من قبل ان ناسيا وهذا هو وطى قبل الشهرين لزمه كفارتان
 على ما سفي القول فيه **مسألة** اذا وطى عجز وجهه في خلال الصوم لم يفسد الصوم ولا المتابع ولا الصوم
 فان وطى نهارا ناسيا قبل ذلك فان وطى نهارا عاملا قبل ان يصوم من الشهرين الثاني ناسيا قطع المتابع وان كان
 بعد ان صام من الشهرين الثاني شيئا كان خطيا ولم يقطع المتابع بل يبنى عليه وقال الفقهاء ان كان وطى به ليلا لم يفسد
 نكاحا وان كان نهارا قطع المتابع ويجب الاستنباط دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم **مسألة**
 اذا ظهر منه وجهه مثل ان يقولت على كذا في يومها أو شهرها أو سنة لم يكن ذلك ظاهرا وللشافعي
 فيه قولان قال في الإجماع يكون مظهرا وهو اختيار المزني والأصح عندهم وهو قول الحنفية قال في اختلاف
 لنا إلى أبي حنيفة لا يكون مظهرا وهو قول مالك والشافعي لا يوجب للمنا أن الأصل براءة الزم
 وشغلها تحتاج إلى دليل والأصل إباحة الوطى وامنع منه محتاج إلى دليل **مسألة** اذا
 وجبت عليه الكفارة بعقوبة فبها كفارة وظلماته وقيل إجماع أو عيني أو يكون من زرع عتق رقبة فانه يجوز
 في جميع ذلك الا يكون مؤمنا الذي الفل خاصة به قال عطاء والشافعي والثوري أبو حنيفة وأصحابه الا
 انما اجازوا ان يكون كفارة وعذرا ان ذلك محكومه وان اجزأ وقال الشافعي لا يجوز في جميع ذلك الا
 المؤمنة وبه قال مالك والثوري وأحمد وأصحابنا لم يثبت في ذلك هذه الكفارة أو لم يثبت ط
 فيما الايمان بل أطلق الرقبة وانما سدا بالاعان قبل الخط خاصة فمما غير ما عليها احتاج إلى دليل ولا
 دليل على ذلك في الشرع فوجب ذلك **مسألة** الموضع الذي يغتفر فيه الايمان في الرقبة فانه
 مخوف اذا كان في كفاها ما يمانه وان كان غيرا به ما لا يغتفره وللشافعي فانه قال لو كان ابن عبدة اجزأ

وقال الشافعي في الكراهة انما قال الله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما كان من قبله
 الاسلام فاعلموا ان لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما كان من قبله فاعلموا ان لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما كان من قبله
 قوله تعالى فحرم الله تعالى ما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما كان من قبله فاعلموا ان لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما كان من قبله
 عكم بآياتها **مسألة** عن المأكولات المحرمة والكراهة سواء اذ هي من كونه شيئا او لم يرد فيه
 قال الشافعي والشافعي والثوري وقال ابو حنيفة واحكامه ان اساسا في سائر جوفه لم يحرم اغناؤه
 وان لم يستأد شيئا منها اجزاء دليلنا ان غنى عن المأكولات بخلافه ولا على ان غنى المأكولات بخلافه
 والاصل في شغل الله بكفارة الرقبة وايضا فان المأكولات بخلافه لا على ضرب من مشروط عليه وغير مشروط
 فله مشروط عليه وان كان حكمه بالاجزاء فليس له رد في العجز والذلل بل يرد في مشروطه في الكفارة فان كان
 مطلقا ليس له رد في الرقبة على حاله **مسألة** عن المأكولات المحرمة والكراهة سواء اذ هي من كونه شيئا او لم يرد فيه
 وقال ابو حنيفة لا يجوز تحليلها قوله تعالى فحرم الله تعالى ما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما كان من قبله
 عننا انه يجوز نفع المأكولات على ما سببه فاذا استحوذوا به فليس حرام اغناؤه لكن احدا لا يفرق في
مسألة اذا عوقب عبد لم يهونها وكان مولى اجزائه او كان مفسرا لاجزائه والشافعي فيه قولان
 في المولى والمفسر احدهما يجوز والاخر لا يجوز والعبيد انه في المولى مستحرم وفي المفسر لا يحرم مثل
 ما قلناه دليلنا على ان غنى المولى مستحرم قوله تعالى فحرم الله تعالى ما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما كان من قبله
 ذلك يورد الى ان طالع الحق العين ولا يجوز ذلك في غنى اجزاء الفرقه لانهم اجمعوا على انه لا يجوز من الاكل
 الا في الرقبة في ذلك طعام في جميع ذلك **مسألة** اذ كان له عبد وحي جنباه سمل فانه لا يحرم

والداعين اليه ان يحزبه ولم يرد في دليل على اجزائه اذ لم يعين في الاحتياط بقضي ما قلناه في **مسألة**
 اذ كان عليه كفارة متوقفة فنهى عن كفاها فظها ان اذ قتل او جاع او مريض او في غيره من
 طعن من عملك عليه في اجزائه وقال الشافعي ان كان الذي وجب عليه عن كفارة اعمدا لا يحزبه
 وان كان عن زلة لم يحزبه لا يحتاج الى فيه التعيين دليلنا قوله تعالى فحرم الله تعالى ما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما كان من قبله
 الشافعي وايضا فان فيه التعيين قد يكون حمله ويكون مفقوله وهذا الذي ندينه التعيين **مسألة**
مسألة في الاحتياط في بيان مقدار حال الاحتياط ولا يجوز ان يقدموا على الشافعي فيه
 طريقان احدهما مثل ما قلناه في الاكل والى انه يجوز في العوقب مقدار دليلنا ان الغنى في حال الجوع
 ان يقع عن كفارة وعجز كفارة فلا يلزم مقارنته اليه له كسائر ما نوزفه اليه وايضا فالاصل في شغل
 الله ولا دليل على نفيها اذ لا يرد من اليه في عجزها عن ذلك بخلافه **مسألة**
 اذا وجب عليه كفارة بعق او اطعام او صوم فان قلنا يجمع منه الكفارة ما عوق ولا ما اطعام وجب الصوم
 ووافقنا للشافعي في الصوم وليس في خلافه في العوق والاطعام له اقل من يجمع على حكم ملكه
 وتمنعه احدها ان ملكه يجمع وتمنعه الى ان يفتل او يموت فعلى هذا يصح منه الاحتياط والاطعام
 وفيه قال محمد وابو يوسف والى ما قلنا على هذا التحريم للفقهاء ولا الاطعام والاشارة
 مراعاة ما بهاد الاسلام حكم اجزائه فان لم يجد حكمنا بان لم يحزبه وفيه قال ابو حنيفة دليلنا في الاصل
 شغل الله وبما يحتاج الى دليل وايضا فالعوق والاطعام يحتاج الى فيه الفرقه ويجمع ذلك في
 الموقد **مسألة** في المأكولات المحرمة والكراهة سواء اذ هي من كونه شيئا او لم يرد فيه

فانفعاله لجميع الخرج ليليا الاجماع وادسغه الاجماع ولا اصل شغل الزمة فلا يجوز ان يراها
بذلك رتبة الابد ليليا قاطع **مسألة** لا يحرم الاكل من بين الفها والاعوز بحري بلا
خلافه المظن بالدين والدين والدين اوله واحد وزجل واجده من خلاف هذا الشافعي
يحرم وعند ابو حنيفة يحرم به بقوله ليليا قوله تعالى فحررت رقبته ولم يفصل **مسألة**
المملوك لكان ولو لم يزرنا فانه يحرم في الحارة وبه قال جميع الفقهاء الا الزهري والاعوز في انهما
قالا لا يحرم ليليا قوله تعالى فحررت رقبته ولم يفصل **مسألة** اذا وجد رقبته وقص
محتاج اليها لخرقة وهو يحتاج اليها لفقته وكسوته وسكنه لا يلزمه الرقبة وفي
له الصوم وبه قال الشافعي وقال مالكا والاوزاعي يلزمه العوق في الموضعين معا وقال ابو حنيفة
اذا كان واحد الرقبة وهو يحتاج اليها لخرقة ولا يجوز له الصوم ليليا اجماع الفرقة وايضا
الاصل يراه الدية وايضا قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج **مسألة** اذا انفصل
عند العجز الى الصوم فالواجب ان يصوم شيئا من متابعين بلا خلاف فان افطر في ذلك خالف
عز في الشهر الاول لافطر في الصوم من المتبقي شيئا وجب استئناؤه بلا خلاف وان كان افطارا بعد
لوصام من المتبقي شيئا ولو يوما واحدا لجاز له الشاء ليلته الاستئناف وخالف جميع الفقهاء
في ذلك وقالوا يجب عليه الاستئناف ليليا اجماع الفرقة واجاز لهم وقد ذكرنا هاتين الكتاب
الكثيرين ولكن ان قال قوله تعالى فمن لم يجد فصام شهر من متابعين سواء كان ذلك ليلة نهار
السنين من الاول الثاني ما نه صام منه شيئا وليس في ذلك الا انه يجب ان يتابع امام الشهرين

البحر بل لا يملكه تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا والحرمة هي التي يفترق بها الامم فلا جناح لهما الا انكروا ومن
السنة ما روي عن جريح عن مظهر بن سلم عن القس بن محمد عن عاصبه ان النبي عليه السلام قال اطلاق الامم مطلقا
وعنه ما يفتن من لم يفرق بين ذلك يكون ذوقا حرا او عبدا او ذوقا هذا الحديث ايضا عطية العوفي عن عبد
عن النبي عليه السلام **مسألة** اذا ما يكن ان يعضيه بعد الحرة ستة وعشرون يوما ولا يطنان بعد
الكلمة ثلثة عشر يوما ويطنان وعند الشافعي اقل ذلك في الحرة اسان ويطنون يوما ويطنان وفي السنة
عشرين يوما ويطنان ليليا انما ذلك في كتاب الحيف على اقل الحيف ثلثة ايام واقل الاطمان عشرة ايام فلا
يقت ذلك بمتجاوئها ولا الشافعي انما الحيف في اقل الحيف فقال هو يوم وليلة وقال في اقل الحيف
انه خمسة عشر يوما فلا يمت ما قبلها وان ما قدرناه ويكون الطمان ان يطلقها في اخر حرج من طمانها
عز في الدية بعد خطه ففصل لها فارق واحد يرى بعد ذلك الدية ثلثة ايام عز في الاطمان عشرة ايام ثم يرى
الدية ثلثة ايام ثم الاطمان عشرة ايام عز في الدية ثم خطه فقد مضى بها ستة وعشرون يوما ويطنان
وقد انقضت عدتها وفي الكمال ما لا يطمان في اخر طمانها ثم يرى الدية ثلثة ايام ثم الاطمان عشرة ايام ثم
يرى الدية ثم خطه فقد مضى عدتها في ثلثة عشر يوما ويطنان **مسألة** لا تطلق الرجعية
لا تحرم وطمانها ولا تقيسها بل هي القوة على الرجعة وهي وطمانها او قبلها بشهره كان ذلك الرجعة وبه
قال ابو حنيفة واسماء والاوزاعي والثوري وابن ابي ليلى وقال الشافعي في حرمه كالمسونة ولا يحل الموطان
ولا ان يستمتع بها بوجه من الوجوه الا ان يراجعها والرجعة عنده حرج اي رجعة بان يقول ما جعلت مع
العقد ومع العواكر من الاشارة والامام كالكاح سورا وبه قال اولاه وقال مالك ان وطمانها ونوري

التي بعد كان دجعه وان لم يوال رحمه بل كل دجعه وانه عطاوا او ثوروا ويذكر ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما في الجمع الفرقه
 واخبارهم ومحمي وايضا قوله تعالى ويعلمون ان حق ربهم انهم اطلقوا قلوبهم لعلهم يسمعوا فحي
 نعله عند ذلك الزوجية بعد اولا اباحة ما قبل الزوجية **مسألة** مستحب على الزوجية
 وليس ذلك واجب عليه قال ابو حنيفة والشافعي في القديم والحديث وهو الصحيح عندهم وقال في الاملا لا يشهد
 والحبس به فان كان للثمن الجمع الفرقه واخبارهم وايضا قوله تعالى ويعلمون ان حق ربهم انهم اطلقوا قلوبهم لعلهم يسمعوا فحي
 الشهادة وقوله عن رجل وشهدوا في عدك ثم اوردوا به على اطلاق على ما بيناه فيما مضى قال في الحقيق
 قوله او طار فوهن بغيره يعني بذلك الاطلاق وهو قريب من قوله فاستسكنوا من غير طار فوهن من طرف
مسألة اذا رجع ما قبل التزوج من عقد فلهما الرجوع لولا ما عقدت في تزوجتهما الزوج الاول
 فانما البنية ان كان ذلك في العدة فانه يبطل النكاح الثاني وقد ورد في الاول ما ادخل بها المني لم يدخل
 به قال علي عليه السلام اهل العزاق والشافعي وروي عن محمد بن الخطاب انه قال ان لم يكن المني دخل بها
 قاله الحق بها فان كان دخولها في وقتها وانه قال في الاملا الجمع الفرقه واخبارهم وايضا قوله اذا
 رجعها فالا رجعة ويجوز به لانه انه لو لم يدخل بها المني ثبت اليها الرجوع فلا بد من الرجعة
 الزوجية وبطل عقد المني بعد عقد علي انه لم يزوج وذلك محرم باختلاف القول تعالى والحضانة النساء
 بعد المراجعة يعني خواتم الزوج **مسألة** لا يطلقها الا على الوجه الذي يقع الثلث على خلاف
 فيه فلا حل له حتى يترك زوجا غيره ومطالعها الوطى ثم الثاني لم يشرط الحمل الاول وانه قال علي عليه السلام في عقد
 وجاز وعائشه وحسن الفقهما الاستسجد بن الحسن فانه لم يفت الوطى وانما العتق النكاح الذي هو العقد

في ان الرابطة من دخل عليه وقت الصلوة وهو قافل لما فرغ من الصلوة
 وعند الصلوة لانه قياسا على انه يلزم له ان ياتى بالصلوة في البيت
 الصلوة في البيت على الزينة فانه لا يلزمه الاحتجاب ولا يستر على ذلك وكذا لا
 على السراويل انما اذا دخل في الصلوة فله ان يلبس على ما لا يلزمه الاحتجاب ولا يستر على ذلك
 واستحب وذهب النعماني وابو حنيفة واخبارهم الى ان يلبس به الزينة على ما لا يلزمه
 في الجمع فقال في وجهه في صوم السنة اسفل اليه وان وجد في صوم المسح
 قول السبع وقال في صوم السنة اسفل اليه اسفل اليه في الموضع كل هذا دليلنا
 في الصوم واجب الجمع والاسفل منه خارج الى دليل **مسألة** لا تظهره ولا تفتق قبل العود
 رخصه ان الشافعي يجوز ذلك لما ان العتق اوجب عليه ما اراد استسجد الوطى وعندنا ان هذا وقيل انما
 وجب عليه ما تفتق في الخلع على غيره في المسئلة لا في قوله قبل النكاح كقوله العتق من عند المني
 اوجب عليه الجمع الفرقه واخبارهم في ذلك **مسألة** تنسب الى يدع الى سبب وجب مسكنا
 ومعنى سبب الى مسكن في يوم واحد في يومين وانه قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا طلق
 مسكنا او اطلق في يومين في سبب الى مسكن مسكنا اخره وان طلق في يوم واحد في مسكن
 واحد في يوم واحد في سبب الى مسكن مسكنا اخره وان طلق في يوم واحد في مسكن
 مسكنا اخره وان طلق في يوم واحد في سبب الى مسكن مسكنا اخره وان طلق في يوم واحد في مسكن
 مسكنا اخره وان طلق في يوم واحد في سبب الى مسكن مسكنا اخره وان طلق في يوم واحد في مسكن

لقارة الكائنات قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز دليها طرية الاجساد
 الكافرة والكافرة قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز دليها ما قبلها في اسماء الاول
 المستكر جمع على جواز واعطاء الكافر ليس على جواز دليل
 في الجواز سكني مدان والمدن طالعون تتبع بالعراقي في سائر الكفارات قال الشافعي
 وطلعت من الامم الا في خاصة فانه مدان ودية مال بنعمان بن عباس وابو حنيفة وقال
 ابو حنيفة فانه يدفع ما عاين هو ثلثه امداد والمدن طالعون وان خرج طعاما فصف
 صاع وفيه يربوا ثلثان احدهما صاع والاخرى نصف صاع وقال مالك في قول الشافعي الكفارة الظهور
 فانه قال يدفع الى كل سكني مدان بالمعجاري وهو مدون على ثلثه البقية عليه السلام دليها الجمع الفقه طرية
 وطرية الاجساد **مسألة** خيل يطعم ما يغلب على قوته وقوتها له وقال الشافعي في بيان
 يطعم من مالها ثلثا وقال ابو حنيفة في ثلثها ما قبلها دليها قوله تعالى في وسط ما تظفون
 اهليكم فاربعه اوسط ما تطعم اهاليها دون اهل البلد **مسألة** اذ كان قوتها اهل بلده البقية
 للبلد والفقراء وهو قوتها بان يخرج منه والشافعي في الخط فالحق في الدين اللطم ما بين يده
 على قوتها كالانعام ومنه قال ابو حنيفة في دليها قوله تعالى في وسط ما تظفون اهليكم وله
مسألة اذا حضر سبعة مسكينات اطعم ما يجب له من الطعام او اهلهم اياه سواء كان
 ملكهم او اجيرهم فانه يكون حايضا على كل حال اذ كانوا اهلين ودية قال اهل القدر قال الشافعي في
 الاخرين يملكونهم لانهم يربون ويقتضون ان قال اعطيتكم او خذوا خبزكم لعلهم ان قال

ملكهم بالسوية فقيه وجها في دليها قوله تعالى فاطعم سبعة مسكينات وقوله
 الفقه **مسألة** كل ما يسمى طعاما يجوز اخراجه في الكفارة وروى
 واوسطه الخبز والزيت ولا ودية الخبز والماء وقال الشافعي يجوز الا الخبز
 فانه لا يخرى وقال مالك في ما يخرى به الدقيق وكذا الخراف في الفطرة قال
 صلواته او شعيرة او طعام ولا يذكر الدقيق ولا الخبز دليها الجمع الفقه وايضا
 مسكينا وكذا في مسكينا في اللغة فوجيل من جري بحكم الظاهر **مسألة**
 خمس في كفارة العين لم يخره ويقال الشافعي وقال مالك الخبز ودية وقال ابو حنيفة اذ اطعم مسكينا
 بقبه اطعم خمسة لم يخره ولا كسا مسكينا واطعم نفسه بقبه كسوه خمسة مجزاه دليها قوله تعالى فاطعم
 عشرة مسكينين واوسط ما تظفون اهليكم لو كسوا ثوبين من ثيابهم او اطعموا عشرة او كسوه او شربوا كسوا
 خمسوا واطعم خمسوا مثل الطعام **مسألة** يجوز صرف الكفارة الى الصغار والابرار
 كانوا فقرا للاختلاف وعندنا يجوز ان يعطى اياه ويخلص غير من يكبره واقفا ما لا يملك غير من يكبره
 وقال الشافعي وابو حنيفة لا يصح ان يقبضهم اياه بل يحتاج ان يعطى وليه ايمره في يده من دليها الجمع
 الفقه وايضا قوله تعالى فاطعم سبعة مسكينات ولم يشترط تقبض الوكيل **مسألة** اذا احل
 كفارة لعن ظاهره فقد عذب بان غني اجزاه ودية قال ابو حنيفة ومحمد وقال الشافعي في العلم
 وقال في الجريد لا يخرى وهو الاصح عندهم ودية قال ابو يوسف دليها قوله تعالى فاطعم سبعة مسكينين
 مسكينا ونحن نعلم انه اراد عذابه كذا لكن الباطن لا يطرق له اليه هذا وقد اعطى في ظاهره

إذا وجبت عليه الكفارة في الظهار فإذ كان كونه بالاعتناق أو الموم
لما كان كقوله بأشعام مع الحجر عنهم لما كان لا يحل له الوطي قبل
شما في وقال ما لا يحل له الوطي قبل الماطعام دليلنا إجماع الفرق
نوع إخراج الفقه في الكفارة فيه قال الشافعي وقال أهل العراق
بأنه الاحتياط لأنه إذا أخرج المصنوع لجزءه لا يخلو إذا

مسألة إذا طهر المرأة لزوجها انت على كل من لم يعلق به حكم
بأنه يلبس الحسن البصري يلبسها كفارة للظهار وقال أبو يوسف
كفارة من وجب له خلع نسائه ليلي عن هذه المسألة فقال يلبسها كفارة فمسألة محمد بن الحسن
رسالة أبو يوسف وأخبره ما لا يقال نسائه سبعين نسائه وسأله عن مسأله من غلط عليها كفارة من
دليلنا أن الأصل براه الزمة ولم يقر دليل على لزوم المرأة بهذا القول شي وأما قوله تعالى والذين يظاهرون
نفسائهم ولا يعودون لما ألواهوا على الحكم على ظاهره ونسائه وهذا صفة الرجال ولا يدخل فيه النساء
فما وجب الكفارة بالعود والعزم على الوطي أو مسأله زوجها مع الفلانة على الطلاق وهذا لا
يجوز للمرأة **مسألة** يجوز للمرأة أن يعطى الكفارة لزوجها إذا كان فقيرا وفيه قال الشافعي
وقال أبو حنيفة لا يجوز دليلنا قوله تعالى ما طعام عشرة فمسأله من لم يفرق وهذا مستكين

كتاب اللعان

مسألة لو جحد العتق عدل في حق الزوج الجحد له أسقاطه باللعان وفيه قال الشافعي وقال أبو حنيفة
موجب العتق في حق الزوج اللعان فإذا فرغ من جحد له اللعان فلا التسع في اللعان حبس حتى يلاقي فلا
لاعن وجب على المرأة اللعان فإن امتنع حبس حتى لاعن وقال أبو يوسف الجحد جحد العتق على الرجل
فإذا المرأة فإذا امتنع عن اللعان لم يرب عليه اللعان لأنه يكون حكما بالكل ولا يجوز حبسها كقول دليلنا
إجماع الفرقه وأما حكمه وأما قوله تعالى والذين يربون المحسنات تتعلم بأن ياربعه شهدا فالحكم وحكم
ثانين جلدوه ولم يفرق بين الحبيبة والزوج فإن قيل لأنه يتناول الزوج لأنه وجب عليه على القلاف إذا
لم يقر البينة وهذه صفة الاجتناب من الزوج إذا لم يقر البينة لا عن قلنا الآية تقتضي عزم هذا لم يقر به
عليه الجحد لئلا يلعن الزوج إذا لعن سقط عنه الجحد فقتناه وبقي الباقي على عمومهم وروى أن
هلال بن أبيه قارفه فحجته بشريك بن النخعي فعلا له السعي عليه السلم البينة والاحتياط في ظهرك فقال
بارسول الله الجحد الجحد مع امرأته رجل لا يمس البينة فجعل النبي عليه السلم يقول البينة والاحتياط في ظهرك
فلحق به عليه السلم أن الجحد واجب عليه حتى يقر البينة ثبثان قدوف الزوج لزوجته موجب للجحد وأما إذا
خلافه أنه إذا كفر بنفسه جحد عليه الجحد ولو لم يرب عليه العتق الجحد واجب الكفارة **مسألة**
اللعان يوجب لكل زوجين مكلفين من أهل الطلاق سواء كانا من أهل الشهادة أو لم يكونا من أهل الشهادة القذف
واللعان يوجب الزوجين المسلمين والكافرين وأحداهما مسلما والآخر كافرا وكذلك الذين الحزين والمكوكين
وأحداهما حر والآخر مملوك وكذلك إذا كانا حرة ودين ودين أو أحدهما حرة والآخر مملوك قال سعيد بن المسيب
وسلمان بن يسار والحسن البصري ومالك بن أنس في ذرعه واللبس يلعنوا بن بشره والنوري

مسألة لو جحد العتق عدل في حق الزوج الجحد له أسقاطه باللعان وفيه قال الشافعي وقال أبو حنيفة
موجب العتق في حق الزوج اللعان فإذا فرغ من جحد له اللعان فلا التسع في اللعان حبس حتى يلاقي فلا
لاعن وجب على المرأة اللعان فإن امتنع حبس حتى لاعن وقال أبو يوسف الجحد جحد العتق على الرجل
فإذا المرأة فإذا امتنع عن اللعان لم يرب عليه اللعان لأنه يكون حكما بالكل ولا يجوز حبسها كقول دليلنا
إجماع الفرقه وأما حكمه وأما قوله تعالى والذين يربون المحسنات تتعلم بأن ياربعه شهدا فالحكم وحكم
ثانين جلدوه ولم يفرق بين الحبيبة والزوج فإن قيل لأنه يتناول الزوج لأنه وجب عليه على القلاف إذا
لم يقر البينة وهذه صفة الاجتناب من الزوج إذا لم يقر البينة لا عن قلنا الآية تقتضي عزم هذا لم يقر به
عليه الجحد لئلا يلعن الزوج إذا لعن سقط عنه الجحد فقتناه وبقي الباقي على عمومهم وروى أن
هلال بن أبيه قارفه فحجته بشريك بن النخعي فعلا له السعي عليه السلم البينة والاحتياط في ظهرك فقال
بارسول الله الجحد الجحد مع امرأته رجل لا يمس البينة فجعل النبي عليه السلم يقول البينة والاحتياط في ظهرك
فلحق به عليه السلم أن الجحد واجب عليه حتى يقر البينة ثبثان قدوف الزوج لزوجته موجب للجحد وأما إذا
خلافه أنه إذا كفر بنفسه جحد عليه الجحد ولو لم يرب عليه العتق الجحد واجب الكفارة **مسألة**
اللعان يوجب لكل زوجين مكلفين من أهل الطلاق سواء كانا من أهل الشهادة أو لم يكونا من أهل الشهادة القذف
واللعان يوجب الزوجين المسلمين والكافرين وأحداهما مسلما والآخر كافرا وكذلك الذين الحزين والمكوكين
وأحداهما حر والآخر مملوك وكذلك إذا كانا حرة ودين ودين أو أحدهما حرة والآخر مملوك قال سعيد بن المسيب
وسلمان بن يسار والحسن البصري ومالك بن أنس في ذرعه واللبس يلعنوا بن بشره والنوري

ونعم واسحق ونهب فوم الى اللعان انما يصح بين الزوجين اذا كانا من اهل الشهادة فليكن كما كانا اولس
 يكن احدهما فلا يصح بينهما اللعان فعلى هذا لا لعان بين الكافرين ولا اذا كان احدهما كافرا والاخر من اهل البين
 ولا اذا كان احدهما ملوكا ولا بين المخدقين في العذف او احدهما ذهابا الى الزهري وجاد بن سلقم وابو
 جنيته واصحابه واخلاف في فصلين احدهما ان اللعان صحيح من هاتين والى ان اللعان هل هو عين او شهادته
 فعندنا عين صحيح منهم وعندهم شهادة لا يصح منهم دليلنا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات وارجعهم
 الابه ولم يفرقوا والتحيز للضمة لوجوب اللعان اجلاء عامة ولما دلالة على انه عين ما رواه عن عكرمة عن
 ابن عباس ان النبي عليه السلام قال لا لعن بين هاتين امره وزوجه وقال ان لم يثبت على نفسه كذا فما اراه الا
 وقد كذب عليها وان لم يثبت على كذا وكذا فما اراه الا كذبها من السبع والاسبع على الله او كذبها فقال
 النبي عليه السلام لا لعان الايمان كان في الحاشية قسم اللعان ميتا ولا يثبت لو كان شهادته ملحاجزا لا يصح
 لكن شهادته الا يصح لا يقبل عند أبي جنيته واصحابه لو كان شهادته ملانكرت لكن الشهادة لا تكفي فيها
 وايضا لو كان شهادته ملانكرت في خبر المراه لكن شهادتها لا تقبل في العذف وما يصح ايضا ما قاله اسحق
 لكن شهادته القاسق لا تقبل **مسألة** اذا كان مع الزوج البينة كان له ان يلعن ايضا ويعدل
 عن البينة وفيه قاله اهل العلم وقال بعضهم لا يجوز لان يلعن مع قلة على النبي كقوله الله طيبا
 ان النبي عليه السلام لا عن بين العجائز وزوجه ولم يسئل هل هما بينه ام لا **مسألة** حيد
 العادق في جنون الا يصح لا يستوفي الا بطلان ادمي ويورث ما يورث جنون الا من يورثه من اهل
 العفو والادب كما يدخل في جنون الا حصين وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة هو جنون الله تعالى

مد

فمطلق جنون الا يصح ولا يجوز ولا يلعن الا بطلان ادمي وافق انه لا يستوفي الا بطلان ادمي
 دليلنا اجماع الفرقه واجبا وهو وايضا قول النبي عليه السلام يوم يجمع الله الان
 على جرحكم كثرتم بلكم هذا في شتمكم هذا فافاض العذر اصل المسكافاهه والما والاشكال وكان ما يجب
 باستناب حيد في حقنا كما ان ما يجب باستناب حيد في حقنا **مسألة** اذا فذنت وزجته
 بزنا اضافته اليه مشاهده او اسلمه حيد كان له ان يلعن وان لم يصفه اليه مشاهده فان قد فضا مطلقا وليس هناك
 حيد عجز له اللعان وفيه قال الشافعي ان يلعن بالزنا المطلق دليلنا اجماع الفرقه
 واجبا وهو ولكن العذف قد ثبت لا خلاف ما ثبت به موجه من اللعان يحتاج الى دليل وايضا فالاصل في اللعان
 من في شأن هاتين امره وكان عذف وزوجه بزنا صفة اليه مشاهده وروي عن ابن عباس ان هاتين امره
 رجع مراض عشا فوجد عشا اهلهم رجلا فسمي به بانه وراي عينه فلم يجد ذلك لليلة يعني لم يره
 عدا على رسول الله صلى الله عليه واله فخره بذلك فقال يا رسول الله ايناه لي عشا فسمعت اذني
 ورايت عيني كره ما قال رسول الله واسئل عليه فزلتا به اللعان والابيه اذا لم تفي سبب حبيب
 فمعه عليه عدا ما لا توافي عدا **مسألة** اذا اخبركته انها رتت واستفاض في البلد ان
 فلانا زنا بفلانة ووجد الرجل عداها ولم يرتب شيئا لا يجوز له ملاعتها وقال الشافعي يجوز له لعانها في
 الموضعين دليلنا ما قلناه من انه لا يجوز لعانها الا بعد ان يدعي المشاهده وهذا ليس بشهادة ولا يجوز
 له اللعان **مسألة** اذا كانا ابضين فيا ولدا سودا او كاهما سودين فيان باضين لم يحز
 له كفية ولا لعان المراه والسما في حقه وجهان احدهما مثل ما قلناه والآخر انه يجوز له ذلك دليلنا

ما قد صاه فلانه لا يجوز اللعان الا بعد المشاهدة ومع العلم بنفي الولد وهذا مقتودها هذا ولو كان
 بجلا ما النبي صلى الله عليه واله قال يا رسول الله ان امرأتي انت بولاسود فقال هذا الخبر ابلغ فقال نعم
 فقال ما الوانها فقال حمراء فقال فيهما نازق فقال نعم فقال اني ذلك فقال لعل ان يكون عروها مع
 قال فكذلك هذا العروا يكون عروا نزع **مسألة** الاخرى ان كان له اشارة مع قوله او كتابه
 من غير صحة فزده ولا عانة ولا كراهة ولا طلاقه وسببه وسائر مقتوده وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا
 يصح تزوجه ولا لعانه وهكذا يقولون لا اؤلف في حال الطلاق لسانه ثم خسرنا في صحة اللعان واوقفنا
 في انه يصح طلاقه ونكاحه وعينه وعقوده دليلنا قوله تعالى والذين يزوجون ازواجهم الا به ولم يفرق
 وايضا اجماع الفرقه واخبارهم على ذلك **مسألة** اذا اؤلف في حقته وهي خسرنا وصحنا ففرق
 بينهما ولم يحل له ابدا وقال الشافعي ان كان للرجسا اشارة مع قوله او كتابه من غير صحة فزده ولا طلاقه
 سوا وان لم يكن له اشارة ففي منزله الحيثية دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم فانهم لا يخلون في
 ذلك **مسألة** اذا اؤلف الرجل في حقته وجب عليه الجدا واللعان فان اؤلف
 والمقتدوه استفاد كان له اطلب المطلب بالجد والى ورثتها ويقومون بمقتضاها في المطالبة وبه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة ليس له ذلك بناء على اصله ان ذلك من حقوق الله دون الادميين دليلنا ما تقدم
 من ان ذلك من حقوق الادميين عاذا لم يتخذ ذلك مكره قال بذلك فان هذا ولم يفرق **مسألة**
 ان ثبت ان هذا الجدمور في حقته فثبت ان له الناسون جميعهم ذكرهم واسماهم وفي نفي الانساب
 والبالغ يخصها العصبان دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وقد ذكرناها **مسألة** اذا اؤلف الرجل

المقتدوه واستعت اللعان وجب عليها الجدا وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجب عليها اللعان فان
 استعت يستتعي بغيره دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا فاعلموا **مسألة** ويدراعيها اللعان انما يشهد
 اربع شهادات باللعان لمن كان من ذلك الله تعالى لعان الزوج من اربعة اربعة نذر عن نفسها
 العذاب لعانها ميتة انه من ما عذاب لعان الزوج وذلك هو اربعة نذر عن نفسها
 من الموتين يعني الجدا وقال عن رجل فعله **مسألة** على المحضات في العذاب يعني الجدا **مسألة**
 اذا اؤلف في حقته ولا عانة وامتنع منه قد فها الحيثية بذلك انما عليه الجدا سوا كان الزوج على نفسه ولاها
 او غيرها وكان للولاء اية او قد مات او لم يكن له ولد وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان يوجب سبب الولد لكن
 مات الولد فلا جد على العاقد وان لم يكن له ولد وكان للولاء اية فاعلموا في الغا فاعلموا في اجماع الفرقه
 واخبارهم وزوي عكرمه عن ابن عباس قال فرق رسول الله صلى الله عليه واله بين المقتدوين وقال
 لا يدعي الولد لغيره وان لا يؤلفوا ولا يولدوا من زناها او زماها او زماها فعليه الجدا ولم يفرق بين ان يكون الولد
 بائنا او قد مات **مسألة** اذا اؤلف في حقته ولا عانة ولا طلاقه ولا كراهة ولا طلاقه ولا طلاقه
 الزنا فانما عليه الجدا خذونه قال عامه الفقهاء وحكي عن جعفر الناس انه قال لا يرفع جدا خذونه دليلنا اجماع
 الفرقه واخبارهم وايضا عليه اجماع الصحابة فان ابا بكر ونا معا ونفعنا شهروا على المعيرة بالزنا وصرخوا
 بالشهادة وشهد عليه زياد ولم يصرح بل كان في شهاده عجل عجل الله وجهه عن له القذف فقال
 ابو بكر بعد الجدا عجل الله عجل الله فقال له علي عليه السلام ان جلدك تان فاجاب
 يعني المعيرة واراها ذلك ان كل هذا شهاده خذونه فقد علمنا الشهادة لم يجز ما رتبتم صلاحا ولو كان

فلا بد اعاده لذلك السهاده فقل جلدنه دفعه فلامعني جلدنه ثانيا فنزكه عمره وهذا المختصر في العيايه
فلم يشكوه نعم انهم لم يجمعوا على ان من جلد في قذف او ما جرى مجزؤه ثم اعادنا بما جلد دفعه اخري له
مسألة اذا تزوج رجل بامرأه وقد فيها بزا اضافة الى ما قبل الزوجيه وجوب عليه الجرد وليس
له ان يلاعن لا سقاطه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفه له اسقاطه باللعان فلا عتبار عندنا بان
التي اضاف اليها الزنا وعنده حاله وجوب القذف دليلنا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم
ياتوا بربعة شهداء فاحلروهم ثم انما من جلدنه فان عارضوا بقوله والذين يرمون ازواجهم وضوا بهاشيا
فلما لم يسمو له ان لا يه التي ذكرها ساءا ولت هذا الفاذف فانها وارده فيمن قذف زوجته وهذا لا يقال
انه قذف زوجته فانه اضاف القذف الى حاله كونه اجنبية فالاعتبار بحاله اضافة القذف لا ترى ان
من قذف حترنا بزا اضافة الى حال كونه عبد الا يقال انه قذف حترنا وقذف مسلمة بزا اضافة الى كونها
كافرة لا يقال انه قذف مسلمة فكذا هذا **مسألة** اذا بان الرجل زوجته بطلاق فليس له
او فسح او خلع ثم قذف بزا اضافة الى حاله الزوجيه فالجد يلزمه بخلاف وهل له اسقاطه فيه ثلاث
مذاهب فذهبنا ومذهب الشافعي انه لو لم يكن له هذا النسب لم يكن له ان يلاعن وان كان هناك نسبان
له ان يلاعن بيقينه وذهب عثمان بن عفان الى ان له اللعان متى كان له نسب ولو لم يكن ويلزمه الجرد فان لم يسمو له
لغيره فليس به ولم يكن له نفيه باللعان دليلنا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بربعة شهداء
فاحلروهم من جلدنه فوجب الجرد على من قذف محصنه ولم يات بالبينة وهذا اعرف محصنه ولم يات
بالبينة فوجب عليه الجرد بظهور الآية **مسألة** اذا قذف زوجته وهي حامل لزمه الجرد وله

اسقاطه باللعان **مسألة** ان السبع كان ينجس في فصل الولد فلا ينجس لعنه كان له وان اختار ان يلاعن
في الحال ونفي النسب كان له وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفه ليس لعان في نسب الحامل قبل انفصاله فان لا ينجس فقد
ان في اللعان الواجب عليه فان حكم الحاكم بالفرقة ما انت الزوجه منه وليس له بعد ذلك ان يلاعن لثبتي النسب بل
يلزمه النسب حتى ينفذه اللعان كالطلاق لا يصح الا في زوجة دليلنا اجماع الفرقه واختاره واذا قوله تعالى
والذين يرمون ازواجهم ولم يعجلوا عليهن من قبله فويل للذين يرمون من عذاب الله عظيم والى
بين هؤلاء نياميه ومن زوجته وذكر الخبر ولما راه كفايته بما لا ينجس بهما قبل انفصال الولد بل لانه
ما روي في الخبر انه قال ان انتبه على نكته او كذا فاما اراه انك كذب عليها وان انتبه على نكته او كذا فاما
اياه الا في شراي بالسمي ولو كان الولد قد انفصل لما قال فان انتبه فببنته كان حلالا لم يقبل وروي
لخبر الخبر ولا ينجس رسول الله صلى الله عليه واله من لا ينجس ولا ينجس الولد ينجس
مسألة اذا قذف زوجته بان تحلا اصابعها في ذمها جرد لزمه الجرد بطلاق له اسقاطه
باللعان واذا قذف اجنبية او اجني بالفاخته في هذا الموضع لزمه الجرد وله اسقاطه بالبينة ولا فرق بين
الرجل بالفاخته في هذا الموضع وبين الرجل في الفرج وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفه لا ينجس الرجل بالاجابة
في هذا الموضع بناء على اصله في ان الجرد لا ينجس هذا الفعل دليلنا اجماع الفرقه واختاره واذا قوله تعالى والذين
يرمون ازواجهم ولم يعجلوا عليهن من قبله فويل للذين يرمون المحصنات ولم يقبل في هذا على هذا الفعل وجوب
الجرد وكل من وجب الجرد له او جب الجرد باللعان عليه **مسألة** اذا قذف زوجته بان قال بان انتبه
ان انتبه لونه بكل واحد منهما الجرد وله الخروج عن حد الدم بالبينة عن حد البينة بالبينة واللعان ولا يدخل

والله اعلم

عن أحد علماء في حق الخرجية وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة خبيث عليه الكلام واللعان للبنتان لا عن البنت
 لم يبق في حق الخرجية بل لما المطالبة فان حقق العلف بالبينة والحدود وان جعل الام حكم الخراجي عن أبي حنيفة
 قال لا يلعن البنت فقال الرازي هذا لا يحل على زهبي حنيفة لان عنده ان الخرجي في العلف لا يلعن وهو صحيح
 على ما قاله الرازي يذهبهم انه لا يلعن البنت باعلى صلح في ان الخرجي في العلف ولا يقبل شهادته
 لللعان له وقد مضى الكلام عليه في هذا الاصل وبينا ان اللعان ليس بشهاد بل هو بمنزلة مسأله
 اذا حكم رجل امه نكاحا فاسد او نفقا فانه ان لم يكن هناك نسب لزمه الحد وليس له استغناء باللعان
 بالاختلاف وان كان هناك نسب لم يكن له ان ينفق به باللعان وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي ان لا يلعن
 ويستيقظ الحد للبنت قوله تعالى والذين يرون المحضات الاية وقوله عز وجل والذين يرمون أزواجه
 فارجب اللعان من ربي زوجته وهذه ليست زوجة مسأله في لفظ اللعان باللفظ والوقت
 والمخرج والمجمع وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يعلق بالمكان ولا بالوقت ولا بالجموع للبنت
 ان ذلك اخرج والخوف وقد قال الله تعالى ولا يشهد عدنان بها ما يفي من الموتين مسأله
 ألقاها اللعان معتبرة فان نقص شيئا من ذلك اعتد اللعان فان حكم الحاكم بينهما بالفرقة لم يبق الحكم
 وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة اذا لم يترك الاقل وحكم الحاكم بينهما بالفرقة لم يبق الحكم
 وان لم يحكم بهما لم يعلق به حكم الله فلا يجوز عنده الحاكم ان يحكم بينهما بالبنت لجمع الجمع
 وقوله تعالى فشهادة احدى ربيع شهادتان بالله ومن نقص منه خالفنا الله واخبرنا ايضا ان عليه
 ان يني عليه مسلم كذا فعل من خاف وجب الحجة مسأله الرتبة وجب في اللعان لانه

ملحان

سد اب اللعان الرجل يلعن المرأة فان خالف الحاكم ولا عن المرأة ولا حكم بالفرقة لم يعتد به ولم يحكم
 الفرقة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة وما لا ينفذ حكمه ويعتد به دليلنا ان ما لنا ومجمع عليه
 وليس على ما قاله ذميل وايضا قوله تعالى وتدرأ عنها العذاب ان تشهد فلحنها انما تدرك عن نفسها
 العذاب ليعانها والمزاد ما لعداها عندنا الحد وعند أبي حنيفة وكل واحد منهما انما ثبت بعد لعن الزوج
 مسأله لا يجوز دخول الكفار المساجد الا ما ذكر ولا يعتد بما في مسجد كان وبه قال مالك
 وقال السماعي يجوز دخول سائر المساجد باذن الا المسجد الحرام والحرم ومسجد الحرم فانه لا يجوز
 دخوله شيئا من ذلك وقال أبو حنيفة يجوز له دخول سائر المساجد الحرم وغيره دليلنا قوله تعالى انما المسجد
 الحرام عليكم بالنجاسة واذا لم ينجسهم فلا يجوز دخولهم شيئا من المساجد لان النجاسة لا يجوز ادخالها
 للمسجد لا خلاف مسأله اذا لعن الزوج تعلق بلعانه سقوط حكمه عنه واسي النسب وقال
 الفرائش حرمنا المرأة على البايد ويجوز على المرأة الحد ولعان المرأة لا يعلق به اكثر من سقوط الزنا عنها
 وحكم الحاكم لا يثبت له في اجاب شي من هذه الاحكام فلا حكم بالفرقة فانما ينفذ الفرقة ان كانت وقعت
 بلعان الزوج لانه ليس بلفاع فرقة وبه قال الشافعي وذهب طائفة الى انه هذه الاحكام تعلق بلعان
 الزوجين معاقبا لم يوجد اللعان بينهما لم يثبت شي منها وذهب اليه مالك واحمد وداود وهو الذي
 يقتضيه عندنا ونذهب وصيه الى ان احكام اللعان تعلق بلعان الزوجين وحكم الحاكم معاقبا وحكم
 الحاكم لا ينعى النسب ولا الفرائش حتى ان الزوج ان طلقها بعد اللعان فطلقها ولا يكون لعان الزوج
 بوجوبه ولا الفرائش بل يزم الزوج انقاع الفرقة فان اراد الزوجين ان سفار على الزوجية وثرا ايضا

لم يخرجه وجب على الحاكم ان يرفع الفرقة بينهما الذي يتحقق بالعان على قول ابي حنيفة حكمان اسما النسب وال
 الفراش ويتعلق هذا الحكمان بالعان مما وحكم الحاكم واما الحد فانه لا يجب عند علي الزوج بالفرقة حتى يسقط
 بالعان والتحريم على الثاني لا يبينه فان الزوج متى اكره نفسه جازئته الزوجه وذهب عن عثمان التي الي
 ان العلان اما في النسب فيسب واما الزوجية فاما لا في ذلك ولا يتعلق به تحريم بل يكونان على الزوجية
 كما ان ادلتنا اجمع الفرقة واخبارهم فاما ادله على ما قلناه وزوي ابن عباس ان النكاح على السعليه واله قال
 الملا عن ابن جهمان انه اذا **مسألة** فرقة اللعان على مذهبنا فصح وليس بطلاق وبع قال
 الشافعي في وقال ابو حنيفة هي طلاقه ثابته نعلي قولنا يتعلق به تحريم موبد ولا يرتفع حاله على قول ابي
 حنيفة فخرم العقد في الحال فلا اكره نفسه او جلد في جلد في التحريم دللتنا اجمع الفرقة واخبارهم
 وزوي ابن عباس ان النبي عليه السلام قال الملا عن ابن جهمان انه اذا **مسألة** ادخلت نكاح
 الشهادة عاني بلفظ اللعان في خلال الشهادة انا وقبلها لم يصح ذلك بخلافه او امره والشافعي فيه
 وجهان احدى ما قلناه والآخر في تحريم الاول اصح عندهم دللتنا ان ما قلناه مجمع على اجزائه
 وليس على ما قلناه دليل واخبار قوله والخامسة لزوجته لسعليه ان كان ملاكها بين بشرط ان ياتي
 باللعن في الخامسة فاذا التي قبل ذلك لا يجزئ **مسألة** ادخلت بلفظ الشهادة
 بلفظ البين فقال الجلف بالله او قسمي او اولى باسمه كزوال الشافعي فيه وجهان احدى ما قلناه
 والآخر انه يجزئ لانه بين فما كان منها فاعاد مفادها دللتنا ان ما قلناه مجمع عليه وانه موافق للنسب
 وما قاله البين عليه دليل **مسألة** ادخلت بلفظ زوجته رجل بعينه وجب عليه حد او نفي الزوج

وهو الاجنبي فاذا لم ينفذ عن سقط حق الزوجية ولم يسقط حق الاجنبي وبع قال ابو حنيفة وقال الشافعي
 يسقط بالعان الحدان معا دللتنا ان حق الاجنبي بتباعد الفرج اجماعا واسقطا طبع اللعان تحتاج الي دليل
مسألة ادخلت للاجنبي كان له ان يلاعن في حق الزوجية عندنا وعند الشافعي وقال ابو حنيفة
 لا يلاعن في الحدود في الفرج لا يلاعن في الدنيا الا به وهو هذا لانه لم يفرق بين حد من حداته
 قال الذين يرون ان زواجهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم فشهادتهم احد لم ينجح شهادته بالله لانه
 من الصادقين **مسألة** اذا اكره الزوج نفسه بعد اللعان او قبله اكره والحق به النسب
 بینه الا ان ولا يبرئه الا به ولا يبرئ من التحريم ولا يعود الفراش وبع قال الشافعي الا امره قال ابو حنيفة مطلقا
 وبع قال الدرهمي والاوزاعي والنوري وما لا يبرئ من نفسه ولا يبرئ من تحريمه وذهب ابو حنيفة ومحمد الى ان
 التحريم يرد على كل له الزوجية طاهر وهكذا لعنده الزوج اذا اختلفت طرفان التحريم هو الذي قال
 سعيد بن المسيب فذهب سعيد بن جبير الى انما نفوذ زوجه لعلها لا تدللتنا اجمع الفرقة واخبارهم
 قد مضى سهل وسعد الساعدي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الملا عن ابن جهمان انه اذا **مسألة**
 ادخلت المرأة بالزنا قبل الشروع في اللعان سقط عن الزوج حد الفرج عندنا
 وعند الشافعي وان امرتا بربع فعات وجب عليها الحدان ولم ينجح الشافعي في الحد فان لم يكن هذا
 فسليم بكون الزوج ان يلاعن عندنا وعندنا على الصحيح في المذهب لان اللعان يكون لا سقط الحد او نفي
 النسب وليس له هنا نسب وان كان هذا النسب كان له ان يلاعن نفسه عندنا وعندنا لا بالنسب لم
 يتحقق عندنا انما انما هو لا حق به الفراش واحاج في نفيه الى اللعان وخالفه ابو حنيفة في ثلث احكام

والشاعري فيه قولان أحدهما هو الأصح عندهم شل ما قلناه والماني ليس له ان يلاعن بمول النبي عليه السلام
للولد للمول والشاعري في قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم وهذه ما ترمونهم لعلها ترون في الآيات
من الولد وأنه بوجه اللعان **مسألة** إذا أقر الرجل بولده بعد اللعان فعليه إحصاء ما بين ما كان
فانه يكون ما زاد ما يجتمع عليه الجحد وان قال له الابن لك كذا يرمي عليه الجحد والسامعي فيه قولان ولا يحل له
طرق أحدهما مثل ما قلناه والآخر ان المسلمين على قولين أحدهما يكون مولا فافيدوا الماني لا يكون فافيدوا الماني
انه على خلاف الجاهل قل قال الجاهلي والابن لك كذا بعد استقامته ما قدره يكون فافيدوا الماني يكون
ذلك فقال استقرار نسبه وان لم يكن ذلك فعليه اللعان قبل الاستقرار والعلي فانه يكون فلا فافيدوا الماني
الفرقة وأجلهم ولا يرد بعد ولده ثلثه نسبه شرعا فمن أخرجه منه يكون فافيدوا الماني **مسألة**
إذا سلم له بولدين يرمين ونفلهما الزوج باللعان فان ولدتهما لم يكن أحدهما يكون منه الأم ولا يتوارثان
بالأب وعلى مذهب السامعي سوارثان في جهة الأم كما قلناه وهل سوارثان في جهة الأب على مذهب الجاهل
يتوارثان لكن اللعان لما يثبت في حق الزوج والزوجة فكيف يفيدانها والآخر وهو الأصح عندهم انهما
يتوارثان به دليلنا إجماع الفرقة وأما نسبه ما في جهة الأب فتستلزم خلاف فكيف هو ان يترشاه في
مسألة إذا مات الماني باللعان وفرق بينهما الماني السكني وقال السامعي جملها السكني دليلنا
إجماع الفرقة وأجلهم وان رأت سوا تطقت العصمة بينهما لا تستحق البقرة والسكني ولكن الأدل سواه
الدفع **مسألة** إذا مات الماني بولدين يرمين فمات أحدهما وبقي الآخر فلا يورث في نسبه
والمتى بعد ذلك كان الولد واحدا لم يكن له نفيه باللعان ومما قال السامعي وقال لا يورثه لا يجوز في

مسألة إذا أقرت المرأة بالزنا لم يتعلق باعترافها سقوط الحد من عذرة أو الجحد من على الزوج بقذفه
حتى ينفط وانما وجب عليه اللعان بسقوط الحد من عذرة أو الجحد من على الزوج باعترافها لا حتى
أقرت الزنا لا يجب باقرار دفعه وأجده كما قلناه واللعان في النسب لا يجب باقراره من اللعان
لا يجوز على نفي النسب الجحد وهذه الأخيرة بعد وقوع الفرقة بين المرأة والزوج ولما يجوز على نفي القرائن
فمنعها من النسب واللعان هاهنا من نفي النسب فلم يكن ذلك للزوج دليلنا إجماع الفرقة وأجلهم
وقد عرفت ان الزوج اللعان في النسب فانه تعالى والذين يرمون أزواجهم الآية ولم يقل من ان يرمي المرأة بالزنا
أو أنكروا **مسألة** إذا مات الماني بولدين يرمين وكان له ابن يلاعن وأما ذلك فعليه ثلثهما
وازيد ما يلاعن ورثتهما وكان عليه الجحد وقال السامعي إذا مات قبل اللعان ماتت على حكم الزوجية وورثتهما
والجحد واجب لورثتهما وله إسقاطه باللعان دليلنا إجماع الفرقة وأجلهم **مسألة** إذا
مردف زوجته وهي حامل في النسب فان لا عن وفي النسب ما في عنده وان أخذ ذلك إلى ان تقع الولد لم يطل
حقه من النبي فان لم يضعه كان له ان يلاعن في الحال فان لا عن ولا يطل حقه من اللعان ولحق به النسب بهذا
وقال أبو حنيفة ليس له ان يلاعن مدامه حاملا فان وقعت حقه من اللعان بسبب على الغرماء أخرجه رجل
وه قال محمد أحسن ما لا أنا استحسننا جوارح الخير ذلك هو ما لا أكثر منه وقال عطاء وجاهد له ان
يلاعن أبدا وهو الذي يصبه من ذلك دليلنا إجماع الفرقة وأجلهم على أنه ان يلاعن وأما ذلك فعليه ثلثهما
بوقته دون وقت تنحاج إلى دليلنا أبا قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم الآية ولم يخص **مسألة**
إذا اتفق الزوجان في بولدهما لم يلاعن ولا يترجل وكما قلنا في نسبه والولد منه وجب عليه اللعان

بلغ

عليه احد الزوجين داخلها حاج اليه دليل **مسألة** اذا اوزف زوجته وهما ان ياتيهما في فراها
 لغير وجه عليه حد واحد وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني يحتمل عليه حدان واختلاف
 ان له اسقاطهما باللعان الواحد دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا الاصل براه الزهري وايضا قوله تعالى والز
 يرمون المحصنات الا فيه ولم يفرق بين دفعه او دفعتين مجبان يتعلق بوجود احد الزوجين الذي دفعه كانت او
 دفعتين **مسألة** اذا اوزف زوجته ولا ياتيهما باللعان فترد من اضافة اليها قبل اللعان
 فعليه الحد عند الفرقه للشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني لا حد عليه لان حضاها اسقطا باللعان
 دليلنا قوله تعالى والز يرمون المحصنات الا فيه فترد من اضافة اليها قبل اللعان **مسألة** اذا اوزف
 الزوج زوجته بالزنا قالوا لا ينعى عليها شيئا في سقاطها لهما الحد ووجهنا لغيره على كل واحد منهما
 وقال الشافعي يجب على كل واحد منهما الحد والزواج اسقاط له باللعان او البينة والمراء اسقاط حد العذف
 بالبينة واسقاط حد الزنا ان لا ينعى الزوج باللعان وان قام البينة فليس لها اسقاطه دليلنا اجماع الفرقه
 واخبارهم وان لم ينعى لها في سقاطها لهما الحد وعرضا وهي عامة وايضا الاصل براه الزهري **مسألة**
 اذا اوزف زوجته والبينة فقال انهما اتيان فتوقفتا فاتفق عليهما وجه عليهما حد واحد وزوجه بالبينة
 او باللعان واسقاط حد البينة بالبينة لا غير وفيه قال الشافعي لانه قال لا يقر البينة او لا يقر في حق
 الزوج وجهه على وجه عليه حد واحد ان فيه قولان احدهما وهو الاظهر مثل ما قلناه والاخر حد واحد دليلنا
 قوله تعالى والز يرمون المحصنات الا فيه في حق كل واحد من النساء باختلاف **مسألة** اذا
 وزف الرجل اربع نسوة اخذت كل واحدة او قذف اربعة رجال احسا او قذف اربع نسوة فلكل واحد في الجميع

محلى شراي
 في
 ١١٣

واحد وهما على حد واحد لاجل الجميع او يجب عليه حد كامل لكل واحدة من المقتدرات عندنا انهما اتيان فتوقفتا فاتفق عليهما وجه عليهما حد واحد وزوجه بالبينة
 متفرقين لكل واحد حد كامل وان جازا به بغيره من كان عليه جميعهم حد واحد وللشافعي فيه قولان قلنا
 الحد عليه لكل واحد حد كامل وهو الاصح وقاله في القديم جميعهم حد واحد دليلنا اجماع الفرقه
 واخبارهم وايضا قوله تعالى والز يرمون المحصنات والمراء بكل واحد من الزنا ومن المحصنات ما وجب
 الحد لكل واحد منهما من فراجه داخلها فعليه الدلالة فاما اذا جازا به بغيره من اتيان او جازا به بغيره
 لاجماع الفرقه عليه **مسألة** اذا اوزف زوجته وهي حامل فله ان يلعن وينفي نسيها للولد سوا
 كان جامعها في الظاهر الذي قد فيها فيه الزنا او لم يكن جامعها وسواء جامعها قبل العذف او بعده وفيه قال
 ابو حنيفة واعيا به والشافعي وعطاء زهد عال الى ان يضاف الزنا الى طهر لم يجامعها فيه كان له ان
 يلعن وسقط النسب وان اضافته الى طهر جامعها فيه لم يكن له ان يلعن لغير النسب لكن يلعن من اسقاط
 الحد دليلنا اجماع الفرقه على ان له ان يلعن ولم يعلوا عقوله تعالى والز يرمون زناهم الا فيه وانه
 يعجل **مسألة** اذا اوزف احدى زوجتيه او زوجة وكان المذوف محصنا فله الحد وقيل ان
 عدم عليها يثبت الحد فذاها بالبينة او اقاربه فان لم يقر لا ينفذ عن القاذفة وقال المزني وابو ثور
 وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي وعامة الفقهاء انه يسقط الحد عن القاذفة وعنه على المذوف حد الزنا
 دليلنا انه ثبت وجود الحد عليه بالاجماع واسقاطه بحاج اليه دليل وايضا قوله تعالى والز يرمون المحصنات
 والاعتبار بوجود المحصن خلا العذف وقوله حد فلا يشترط من الزنا لم يرفع الاصل الذي كان موجودا حال
 القذف فلم ينفذ به **مسألة** اذا اوزف زوجته الزنا ولم يلعن في حد فترد من اتيان فذلك

الزنا فانه يجب عليه الحد بانبا وان قد فاعمل لاهنها ثم عاذ فذفا ما شيا بذلك الرضا فلا حد عليه وقال الشافعي
 لا حد عليه في الموضعين لانه في الاول حكمه بكونه في الثاني حكمه بصدقه والعنف يكون على كل الصدق
 والكرب ان دللتنا قوله تعالى والذين يزعمون المحصنات الاثمة ولم يعرفن من اين كنن قد جحد اولي حد
 وعليه اجماع الفرقه واذا نزل عليه **مسألة** اذا عذبا ولا يحدنها فامتنعت من اللعان فحدت
 فذلها الجني بذلك الزنا لم يجب عليه الحد وقيل اسحق وقال ابو العباس من سرح عليه الحد طليتنا قوله تعالى
 والذين يزعمون المحصنات وهذا ما تخرج منه لكان اللعان واقامه الحد عليه بحسب ما خصصتها **مسألة**
 لا حد لافان الكافه في حدود الله لا تنقض مثل حد الزنا وشرب الخمر وقطع السرقة وكفاله من عليه مال
 تنقض عذبا وكفاله من عليه حد العنف لا يصح وللشافعي في كل واحد منهما قولان فدللتنا اجماع الفرقه على ان
 كفاله من عليه حد لا يصح ولم ينفوا ولا خلاف بينهما ان كفاله من عليه مال تصح وهو الحد قول الشافعي ان
مسألة اذا قال زنتي او حبلت لا يكون مطلقا من ثبوتها وقال ابو حنيفة واصح قول الشافعي والقول
 الاخر لعلمنا انه صرح طليتنا انما ان العذف يحتاج الى دليل شرعي ولا دليل فيه على ان هذه الالفاظ
 صريحة في العذف والاصل براه النزهة **مسألة** اذا قال ما يدلي كان صريحاً في العذف به
 قال ابو حنيفة واحياه والشافعي والمزني وابو العباس قال في كماله لا يكون عذفاً دللتنا انه صرح
 باننا واقامه الزينة بالبدن وجملته معيان يكون عذفاً **مسألة** انما ان العذف مثل قوله
 يلجأ الى الحلال او ما الى ثبوتها او لا يستبرأ ان لا يكون عذفاً ظاهرها ان ان توى بذلك العذف سواء كان في
 حال العصب او حال الرضا به فلا ابو حنيفة واحياه والثوري والشافعي وقال مالك في ذلك حال الرضا

لم يكن عذفاً وان كان ذلك حال العصب كان عذفاً دللتنا ان اصل براه النزهة والفاظه وكما انه وما يكونه قاذفاً
 يحتاج الى دليل وثوري بخلافه الى ان يصرح عليه والله تعالى ما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 طليتها ما سألني احبها فقال اسكنها فوجه الدلالة انه عذفاً بزوجته ونسبها الى الفجور وانما لا تستبرأ
 من طلب الفجور ولم يجعله النبي عليه السلام قاذفاً **مسألة** اذا شهد الزوج ابتداءً لم يبرأ من بغيره
 منه العذف مع براءة على المرأة بالزنا صلت بمدا عظم وجب على المرأة الحد وهو الظاهر من احاديثنا
 ويقال ابو حنيفة وقد روي ايضا ان الله حد من يلعن الزوج وقال الشافعي لا يقبل شهادته الزوج
 والله الاخر هل يكون عذفاً بخلافه لا على قولين واما الزوج فقال ابو اسحق يكون عذفاً وعليه الحد
 قوله ولجداً ذكره قول الشافعي فقال له ان يحدته حكمه حكم الشهود ان قلنا ويحكم عليه الحد وجب عليه
 ان قلنا لا يحد عليه الحد عليه دللتنا على ذلك احاديثنا التي ذكرناها وايضا قوله تعالى والذين
 امن القادش من نسائك فاستشهدوا عليهم لم يحد منكم ولم يعرف بان يكون الزوج ولحدنا منهم اولي
 وقوله تعالى والذين يزعمون الزنا وهم لم يكن لهم شهدا الا انفسهم وهذا قد ائتمنا بشهادته وقاله تعالى
 والذين يزعمون المحصنات ثم لم يأتوا بآية ثم شهدوا جلدوا ثم ائتمنا بشهادته وهذا قد ائتمنا بشهادته
مسألة اذا سفي من نسب جلد بزوجته جاز له ان يلعن في الحال قبل الوضع وللشافعي فيه قولان
 احدهما مثل ما قلناه والباقي وهو اخبار ابي اسحق انه لا يلعن الا بعد الوضع وهو اصحهما عندنا وبه قال
 ابو حنيفة دللتنا اجماع الفرقه واجازة الله اجابته عليه لا عمل بسنين فيما اختلفوا في فرق
مسألة اذا عذف زوجته ثم ادعى انها اقرب الزنا واقام شهادتين على قولها لم يثبت اقربها

الا انهم يشهدون للشنا في حقهم فلو ان احدهما مثل ما قلناه والاني وهو اعنيهما عند من استشهد به من قبلنا
 انما اظهرناه جميع على ثبوت الافتراض وما ذكره ليس عليه دليل وكان الاصل اراه التمسك بوجود الجاني الزنا
 عليها الادليل **مسألة** اذا داف امره ولا عني لهما كانت امه او مشركه حال الفراق وقالت ما كنت في
 الاصله حرة فالقول قوله مع منعه وللشنا في حقهم فلو ان احدهما مثل ما قلناه والثاني ان القول قولها
 دليلنا ان الاصل براه الزمه والدار لجميع المسلمين والمسلمين والعبد والاختيار فلا ظاهر حكمه ولا تعاقبه
 على الزمه الا انما كان عليه الدليل ولو قلنا ان الظاهر في دار الاسلام والاصل فيه الاسلام حكما بالقول
 قولها مع منعه كان قولها **مسألة** اذا داف امره وطالبته بل قد فعل في بيته غايه اهدلوني حتى تفر
 لا يهدلني ويهدلني عليه الجدل قال الشافعي يوجب له ما اوجبها ويوجب وقال اصحابه يوجب له ان الجدل قد وجب
 لها ووجوب الجدل يحتاج الى دليل واصحابنا انه اذا احصى الشهود على الزنا وقالوا لا نرى الا في القافون
 لم يهدلوا واقر عليه الجدل قالوا لانه ليس في اقامه الجدل بحسن **مسألة** لا تثبت حد الزنا في شهادة
 على شهادته ولا تثبت قاض القاض فيه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يثبت ما دللنا اجماع الفرقه على الشهاده
 على الشهاده لا يقبل في شيء الا في الزنا ولا تثبت قاض القاض فيه لا يقبل في شيء الا في الزنا واذا كان
 الحكم بها يحتاج الى شريح ولا يشرع بذلك **مسألة** التوكيل في استيفاء حدود الكهنيين
 مع حضوره له الحد يجوز باختلاف فاما مع عيبه فانه يجوز ما عجزوا ولا يحد الشافعي بل شرط فيهم وقال
 الحنفية على قولين احدهما يجوز والآخر لا يجوز الثاني انه يجوز التوكيل في كل واحد واحد والثالث لا يجوز
 فلو كان احدهما دللنا الاصل وانما يحتاج الى دليل **مسألة** اذا قل له ولد وهن في

فقال له في اراك للعلماء في قولك جعله الله خلفا للشق قال امين واجاب الله دعائه فانه يكون ذلك
 اقرارا بطلان ما في النفي وان قال في الجواب بآية الله عليك او احسن الله جزا لك لم يطل النفي عند الشافعي
 وهو الذي يقوي عدي وقال ابو حنيفة يعلق فيها دليلنا ان ذلك لا يثبت الا بالولد وعمل القابله ولما كان
 للدار بالزنا من غير رضا بالولد وخالف الحنفية الا في حق الدعا في كل الولد فاجابته على الدعا برضا بالولد
 وهما هنا يكونان بقوله واذا احسن يحبه **مسألة** انما تفرق في ايات ايماننا الى الله لا
 نصير قراشا بالحق ولا الحق به الولد الزنا بالحق الى ان شأنا اقرب وان شأنا يقرى وقال الشافعي اذ
 ولها في حجاب بعد ذلك يقول الوقت يمكن ان يكون منه بان عصى عليه ستمه اشهدت فصاعد الزمه الولد فاما
 نصير قراشا بالحق لكن في ما ملك الرجل امه ووطئها فحينئذ يثبت حجاب تولد فانه يكون حاكما لا يثبت
 منه الا بعد ان يقر بالولد فيقول هذا الولد عني فحينئذ يثبت ولده ما جازاه فاذا لا يعرف بالولد فحينئذ
 صارت الامه فاستأله فاذا استأله ذلك بالولد فحينئذ يثبت حجاب تولد فانه يكون حاكما لا يثبت
 وهذا الفرائض وانما في هذا يحتاج الى دليل **مسألة** لا خلاف بين المحققين انه لا تثبت اللعان بين
 الرجل وامته ولا بين ولدها باللعان فيه قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي ومالك وغيرهم وحكي
 اجماعهم على ان عبد الله يعني الشافعي انه رأي في ولد امه باللعان وجعلوا العاصم هذا فقال
 اخذوه وبيعوا به هذه الحكاية وقالوا ليس هذا المذهب بل المذهب ان يقر ولدها بادعاء الخصم
 واليمين عليه دليلنا اجماع الفرقه واصحابهم وايضا قوله تعالى والذين يؤمنون راوا محمد لم يهدلوا
 الآية فثبت اللعان بين الزوج والزوج المالك من ابنته فقد خالف النضر **مسألة**

الزنا

حديث اللعان من الرجلين قبل الدخول وخالف جميع الفقهاء في ذلك فدلينا إجماع الفرقه واخبارهم الا انه ان حمل
 هناك انكار سوطي وتمكين منه ثبت عليها اللعان **مسألة** يعتبر في باطن وطريق الاكل والامكان
 الوطى ولا يكفي التمكن فقط ودرته وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة المعتد بقدرة وبكيفية الوطى ولو امكن
 الوطى وعلى هذا حتى الشافعي عنه مدعي مسائل في القدم لحدوها اذا لم يدخل امرأته الفاضل في طلقها في
 الحال ثلثا ثم انما يولد من حيث العقد استه اشهد فان الولد بحقه ولا يمكن نفيه باللعان والمأنيه قال ابو
 نزوح مشرق في طهره ثم انما يولد من حيث العقد استه اشهد فان الولد بحقه ولا يمكن نفيه باللعان والمأنيه قال ابو
 وطيم بعد العقد حال الثالثه ادا روج رجل امرأه ثم غاب عنها وانقطع خبره فقبل لامرأته انه مات
 واخذت ثوبا فوضعت فيه فداوت من وجبت رجل فاولدها اولاد اخر عاد الزوج الاول قالها ولا اولاد كلهم
 للاول ولا شيء للثاني دلينا ان العلم بخلل من الولد لا يمكن ان يكون منه فلا يجوز الحاقه به ونحن نفي عنه
 الولد بوجود اللعان وجهته وان جوزنا ان يكون منه لعله الظن الا يكون منه منع العلم بانه ليس منه

بلع **كتاب** **اللعان**

مسألة لا يظهر من رواية ابيان احدا من الرجال الذي لم يخضع ومثلها لا يخضع والامه المحبض ومثلها
 لا يخضع لحداد عليها من طلاق وان كانت مدخولا بها او خالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا يجب عليها
 العدة بالشهور وبه قال قوم من اصحابنا دلينا روايتنا بها واخبارهم وقد ذكرناها واشيا قوله تعالى
 واللاي يبين من الحيض نسألكم ان تراه بعد من اشبه شهر شرط في احاطة العدة بثلثه اشهر

ان ارايتو الرية لا يكون الا من لم يخضع مثلها فاما ما لا يخضع مثلها فلا يسمي عليها **مسألة** الاقوال في اللعان
 وبه قال عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعائشه وبه قال الفقهاء السبعة وفي البايعين الزهري فترجمه
 وبه قال ابو ابراهيم وسوا الشافعي وابو ثور وغيرهم وقال قوم الاقوال في الحيض ذهب اليه علي ما روي عن علي
 عليه السلام وعمر بن الخطاب وسعد بن ابى وقاص وابو موسى وبه قال اهل البصرة الحسن بن عمر بن
 الحسن بن يحيى وبه قال الاوزاعي واهل الكوفة والنوري وابو ثور وبه قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
 واسحق وحكي عن احمد انه قال لا يلزم من عدمي قول زيد بن ثابت انها الاكلان وروي انه قال لا احسن افي في
 هذه المسئلة شيء مع اختلاف اصحابه فيها دلينا إجماع الفرقه واخبارهم واما الفرقه وشيئين من الطهر
 والحيض في اللغة وفي الناس من قال هو عبارة عن جميع الدم بين الحيضين ما خرج من قرات لما في الحيض اذا جمعت
 وفيهم من قال هو اسم لا يقال ما كان اقباله معقدا او اديار ما كان ادياره معقدا يقال اقوال الخمر اذا اطلع
 لان طلوعه معقدا واقوال الخمر اذا غاب عن غيبوبته معقدا فسمي الطهر والحيض قرا لحيضيهما معقدا
 واذا كان ذلك مشركا تحقنا في اللسان في الشرح وروي ان النبي عليه السلام قال قلنا من نبتا من الحيض

ايام اولها يعني ايام طهره وروي انه قال عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو جابر هكذا الخ لا
 انما السنة ان تستقبل بها ثم تظلمها في كل قرة طرفة يحيى في كل طرفة والمعمل على قلناه **مسألة**
 اذا ران الدم من الحيضه الثالثه فقد انقضت عتقها والشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه الثاني لا
 ينقضي حتى الدم يوما وليله وفيها به مال ذلك على اختلاف اصحابنا لان ما عاده مرار ومرة العاده
 سقفي عتقها عند روية الدم وان كان قبل العاده حتى يضي يوم وليله لمحق انه في حيض وروي في فسداد

دللنا اجماع الفقه واخبارهم وايضا قوله تعالى والمطلقات يتزينن انفسهن لثمة فرقوه وهذه عند زوجه
 الدم مالمالك فراعدهت عليه اقرار التي هي الاطهار **مسألة** اقل ما يمكن ان يقضي به عدد دوات
 الاقرار سنة وعشرون يوما وخطان وقال الشافعي اقل ما يمكن ذلك ثلثان وثلثون يوما وخطان وقال ابو
 يوسف ومحمد اقل ما يمكن ان يقضي به تسعة وثلثون يوما لان اقل الحيف عنده مائة ايام واول الشهر عنده خمسة
 عشر يوما والاقل الحيف وقال ابو حنيفة اقله سنون يوما وخطان منه بعد ان اكثر الحيف واول الشهر واكثر
 الحيف عنده عشرة ايام واول الشهر خمسة عشر يوما دللنا ما دللنا عليه فلان الاقرار هي الاطهار وان اقل
 الحيف مائة ايام واول الشهر عشرة ايام فاذا دللنا قبل حيفها لم يظلمه فحاصته بعد مائة ايام ثم طهرت
 عشرة ايام فحاصته مائة ايام ثم طهرت عشرة ايام ثم دات الدم خطه فحاصته مائة ايام **مسألة**
 التي عليها احكامها وتوابعها انما هي المطلقه اذا مرت بمائة ايام الشهر يفي في فيها الدم بعد انقضت
 عليها بالشهور فان رأت الدم قبل ذلك ثم انقطع دمها صيرت تسعة اشهر ثم استأنف العدة لثمة
 اشهر وان رأت الدم الثاني قبل ذلك صيرت تمام السنة ثم عدت بعد ثلثه اشهر وقال الشافعي ان يقع
 حيفها عارضا من غير او رضاء لا يجعد بالشهور بل عند الاقرار وان طالت وهما الواهله اجماع وان
 ارتفع حيفها بعين عارضا قال في القديم يدعى الحيف لما يعلم براه رجوعها بعد عدة الاسات وزوي
 هذا عن محمد بن الخطاب وبقوله قال الشافعي في الجدي فغير ان احسن من الحيف بعد بالشهور
 وهو العويج عنده قال المزني رجع الشافعي عن القول القديم الى الجديد وزوي ذلك عن ابن مسعود
 وبقوله قال ابو حنيفة واحكامه المزني دللنا اجماع الفقه واخبارهم وايضا قوله تعالى واللات يمين

هذا هو الذي دللنا عليه

من الحيف **مسألة** ان يزوي ويحيى بنا معنى قوله ان يزوي ويحيى يعني ان يشكك في بقاء الدم الى **مسألة**
 اذا زوي وصي فغير اقراه فاعتد عليها لثمة عدة الوفاة اربعة اشهر وعشرا سو اكانت حاملا او حبالا وسوا
 طهرت بها الحمل بعد وفاة الزوج او كان موجودا لجمال الوفاة بموتها قال مالك بن اشرف والشافعي وقال ابو حنيفة والاحكام
 ان طهرت بها الحمل بعد الوفاة اعتدت بالشهور كقولنا وان كان موجودا لجمال الوفاة اعتدت عنه بضعه عدلنا
 لثمة المتوفي عنها زوجها بعد العدة الاخير ان اكانت حاملا من الشهر او وضع الحمل فان وضعت قبل
 اربعة اشهر لم يقص عتقا وهذا الفرع ينفذ عند الاختلاف من غير ان يقص عتقا الوضع
 وايضا قوله تعالى والذين يوفون نكحهم يزويهم ولا جناح عليهن ان يمتحنن بهن ايم ثم طهرت
مسألة لثمة بالاشهر اذا اطلقت في اخر الشهر اعتدت بالاهله للاختلاف وان اطلقت في
 وسط الشهر سقط اعتبار المدة لثمة هذا الشهر والاحتساب بالعدة فيظهر فلو ما في من الشهر ويعدت
 بعده هلالين ثم تنجم من الشهر الرابع مائة وثلثون ساعة واكتفاء ببقوله قال الشافعي وقال مالك بن اشرف
 الايام الثامنة وثلثون الساعة وقال ابو حنيفة بعض ما فاما تمام الشهر فيحمل الخلاف بيننا
 وبينه لان الشهر ناقصا وبقي عشرة ايام واعتدنا بالاحتساب ما في وهو تسعة وثمانون ايام
 وهذه بعض ما في وهو عشرة ايام وقال ابو حنيفة والشافعي اذا بقي بعض الشهر سقط اعتبار اهله
 في الشهور كلها وحسب جمع العدة بالعدة فتكون يوما دللنا قوله تعالى سلوات على اهله قل هي واثبت
 للناس والحج وهذا يدل على طلاق قوله اعتدت العدة في الجمع واما ما اعتدت المدة في الاول فقوله هو
 ظاهر لانه لكن اعتدت في الشهر الاول العدة ببقائه الاحتياط والخراج من العدة بالعين

مسألة إذا اطلقنا وهي حامل فولدت ثوبين بعد ما اكل من سنة اشهر فان عدتها لا تسقط حتى تضع
 الثاني منهما وانه قال ابو حنيفة واحكامه وما لا يشاقي وعامة اهل العلم وقال عكرمة بعض عدتها يقع
 الحول فترى ايها بالثوبين بوضع الاول كدلتنا قوله تعالى ولو اكلات الاحمال حملن ان يضع حملهن
 وهذا ما وضع حملها **مسألة** إذا اطلقها واعتدت شهرات متوالت اكثر من سنة اشهر فترى عدتها
 العدة لم يلحقه وبه قال ابو حنيفة وابو العباس بن شريح وقال باقي اصحاب السماع اذا ائتمته لا قلة في سبعين
 واكثر من سنة اشهر فترى في الطلاق لحق به دلتنا اجماع الفقرة وايضا فاننا قد دلتنا على ان فان الحمل لا يكون
 اكثر من سنة اشهر فكل من قال بذلك قال ما قلناه والفرق بينهما خلاف الاجماع **مسألة** إذا
 خلا بها ولم يدخل بها لم يجب عليها العدة ولا يجب لها المهر على اكثر رواياتنا ان كان هناك مسا
 بعينه بغيره عدم الوطء بان يكون المهر كغيره فلو كان كغيره وان كانت متباعدة في الظاهر بالاصابة
 من الزوجين وهي ما تكون في بيت الرجل وما لم يكن بامه لا يحكم به وهي ما كانت في بيت المهر والمشافعي في
 ذلك قولان فقال في القديم المهر ما بين واختلاف اصحابه في معناه فقال بعضهم اراد به انما عتزل له
 الاصابة مثل قول ابو حنيفة وقال بعضهم اراد بذلك ما قال مالك في انه يرجع عما قول المدعي للاصابة وقال
 في الجديد انما يتأثر بالخلوة ولا يرجع بما قول المدعي للاصابة ولا يستحق المهر ما هو المهر عند غير دلتنا
 اجماع الفقرة وايضا الاصل براه الزم من المهر والعدة وشغلها بالحاج الى دليل وما اعتبرنا جميع عليه
 ما وجدناه ليس عليه دليل **مسألة** إذا ائتمت عدتها وهو غايب عنها وانها التحت فعليها
 العدة من اربع سنين وبه قال علي عليه السلام وذهب قوم الى ان عدتها من يوم ماتت تسول للمهر ما خير واجل

او سوا سنة وقال عكرمة وابو حنيفة وابو العباس بن شريح وقال باقي اصحاب السماع اذا ائتمته لا قلة في سبعين
 وعامة الفقهاء والشافعي وعكرمة وقال عكرمة عبد العزيز بن دينار في ذلك ما دلتنا على بالعدة من حين الموت
 وان لم يفسد البنية بالحيز والسماع من حين الحيز دلتنا اجماع الفقرة وطريقه الاحتياط واما إذا اطلقها
 وهو غايب فان عدتها من يوم طلقها لاحد يوم سبعة او خلاف بين الفقهاء فيها مثل الخلاف في المسألة الاولى **مسألة**
 الامه اذا اطلقت علم تكن حاملا لعدتها فدان وبه قال جميع الفقهاء وهو المهرى عن
 علي عليه السلام وعمر بن عمر وقال ابو داود عدتها ثلثة افراد دلتنا اجماع الفقرة وايضا ما اعتبرناه
 جميع عليه وما ذكره ليس عليه دليل والاصل براه الزم وروى ابو حنيفة ان النبي عليه السلام قال عد
 الامه حيفتان **مسألة** إذا ائتمت الامه من ذات الشهر فعدتها خمسة واربعين يوما
 وللشافعي فيه بلسه اقول الاجماع مثل ما قلناه والباقي ان عدتها شهران في مقابله حيفتين والماثل هو
 الصحيح عنده ان عدتها ثلثة اشهر لان براه الزم لا يعلم باقل من ذلك دلتنا اجماع الفقرة ولخاتمة وايضا
 فما اعتبرناه جميع علي وجوب عليها والزاد ليس عليها دليل والاصل براه الزم **مسألة**
 الامه اذا اطلقت ثم اعتقت فهي في عدتها قبل ان تصح لها فان كان الطلاق رجعا ائتمت عدتها الحرة
 وان كان نكاحا ائتمت عدتها الامه فترى في المشافعي فيه قولان قال الجديد ان كانت حرة ائتمت عدتها حرة
 وان كان نكاحا فعلي قولين وقال في القديم ان كان ما بينا ائتمت عدتها امه وان كانت رجعا فعلي قولين دلتنا اجماع
 الفقرة ولخاتمة **مسألة** الامه اذا كانت تحت عبد فطلقها ثم اعتقت سنته عليها ترجعه بلا
 خلاف ولها اختيار الفسخ فان اختلفت الفسخ بطل حق الرجعة لا خلاف وعدتها اربع سنين والحرة

بالله افرأولها على المشافعي فقال يا سمعوني مثل ما قلناه وفراحيه فقال فيه فقلت احدهما استبان عدله
 الجزء والخبر يعني على كذا في قولنا احدهما على عدله اللامه والخبر على عدله الجزء دليلنا اجماع
 الفرقه واخبارهم على انهم قالوا **مسألة** اذا تزوج امرأه ثم طلقها قبل
 الدخول بها لاعد عليها وبه قال داود فليان زوج في الحال وقال جميع الفقهاء عليها العدة دليلنا
 قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يغسواهن فالاغتسل عليهن من عدته وهذه طلقها قبل الغسل
مسألة اذا طلقها طلقه رجعية ثم طلقها بعد الدخول بها فعلقه استئناف العدة
 باختلاف وان طلقها ثانيا قبل الدخول فعلقه استئناف العدة لان العدة الاولى قد انقضت بالرجعية
 وقال الشافعي ان لم يكن دخلا على طلقها في القديم يعني وهو قوله تعالى في الخبر لا يستأنف وهو
 قول الجعفيين والحنابلة والشافعي والقولين فلما ادخلها عنها ثم طلقها فعلقه على العدة الاولى قوله
 واحد او هو قول محمد بن الحسن وعدي بن حنيفة (فيما) فتختلف العدة وقال داود لا يجب عليها عدة
 اصلا لا يستأنف ولا تله دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا قوله تعالى والمطلقات نفقاتهن من انفسهن
 ثلثة قروا ولم يفرق **مسألة** عدته المتوفى عنها زوجها اذا كانت حائلا اربعة اشهر وعشرة
 ايام باختلاف والاختيار بالايماء دون البالي عندنا فاذا لم يمتنا الشمس من اليوم العاشر انقضت العدة
 وبما قال جميع الفقهاء الا لا وزاعي فانه قال عصى العدة قبل الوفاة من المهر العاشر دليلنا
 انما اجبرناه مجمع على انقضائها بعد الوفاة ولا ذكره ليس عليه دليل وايضا قال البالي اذا طلقها فاما
 برأدها اليها فليحمل الاصل على ذلك هو الواجب **مسألة** عدته المتوفى عنها زوجها

اذا كانت حائلا بعد الاجل من ورجع الحبل او الاربعه اشهر وعشرة ايام وبه قال على عليه السلام
 وابن عباس وقال جميع الفقهاء ابو حنيفة واحبابه ومالك والشافعي والاوزاعي والليث بن سعد عدتها وضع
 الحبل وهو المذني عن عمر بن سعد وايضا يرد دليلنا اجماع الفرقه وايضا ما اعتبرناه مجمع على انقضائها
 للعدته وليس على ما ذكره دليل قوله عز وجل واذا طلقتموهن من قبل ان يغسواهن فالاغتسل عليهن من عدته
 لانها وزعت عقيب ذلك مطلقا **مسألة** المتوفى عنها زوجها لا ينفقه لها على حال اجمالا
 كانتا حائلا لا خلاف الا ان اصابنا ثوبوا اليها اذ كانت حائلا انفق عليها من نصيب ولها الذي في جوفها
 ولم ينفق الفقهاء ذلك وزعي عن بعض الصحابة انه قل ان لها النفقة ولم ينفق دليلنا اجماع الفرقه وايضا الاصل
 براه النعمه **مسألة** المتوفى عنها زوجها بعد اربعة اشهر وعشرة اجازت في مالته امرأ اولم ينفق
 وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك ان كانت عاتقها ان ينفق كل خمسة اشهر دفعه فانها نفق بالشهر ولا
 تراعى الحيف وان كان عاتقها ان ينفق في كل شهر مرة او في كل شهرين مرة واخمس حيفها لم ينفق عدتها بالشهر
 حتى تستبين امرها دليلنا قوله تعالى والذين يوفون عهدهم ويؤتوا احوالهم من انفسهم اربعة اشهر وعشرة
 ولم يفرق **مسألة** المطلقة البالية لا تستحق النفقة وقد استحق عدتها الا ان تكون حائلا وبه
 قال عبد الله بن عباس وجابر بن انفسها اجماع بيننا وقال الشافعي لا تستحق النفقة ولا يستحق المسمى وبه قال عبد
 الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وعائشة وبه قال الفقهاء السبعة وفقهاء الامصار اجتمعهم ولا في التوري
 والاوزاعي والليث بن سعد وقال ابو حنيفة واحبابه مستحق النفقة والمسمى مع ادليلنا اجماع
 الفرقه واخبارهم وايضا الاصل براه النعمه وشغلها يحتاج الى دليل **مسألة** الفاحشة

77

التي جعل خواجه المطلقه من سندها ان شتم اهل الرجل فوديعهم وسدوا عليهم وبه قال ابن عباس
 واليه ذهب الشافعي وقال ابن مسعود الفاحشه ان تزي في فخره ونقد ثم ترد الى موضعها وبه قال
 الحسن البصري لئلا يهملوا الاثام والفرقة والما فان النبي عليه السلام اخرج فاطمه بنت قيس لما
 بنت على بيتها بها وشتمهم فاستنزل الله وازده في هذا **مسألة** اهلها فاعلموا زوجها
 مستحق العقه بلا خلاف وعندها لا مستحق السكني ايضا وقوي ذلك عن علي بن ابي طالب عليه السلام وعبد
 الله بن عباس وعائشه ومن الفقه ابو حنيفة واحكامه واهل البيت الشافعي واختار المزني في القول الآخر انها
 مستحق السكني وقوي ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود
 وام سلمة وهو قول اهل العلم وعامة اهل العلم وهو قول التوليد عندهم دليلنا اجماع الفرقه واختارهم وايضا الاصل
 براه الزهري وشغل الخناج الى دليل **مسألة** اذا احرمت المرأة بالحي ثم طلقها زوجها ووجد عليها
 العدة فلان كان الوقت ضيقا خلتها فوط الخ ان اقامت فاما فخرج وتفتي حقيها وتعود ونقض باقي العدة
 ان لم يجلها وقت وان كانت الوقت واسعا وكان حرمه مجزاة فانها تقبض ويغضي عنها ثم يخرج وتغفر وبه قال
 الشافعي وقال ابو حنيفة عليها ان تقبض وتعتد وتكون لها الخروج سؤل كان الوقت ضيقا او واسعا دليلنا قوله
 تعالى وانما الخ والعزة لله ولم يفسد **مسألة** اهلها فاعلموا زوجها
 فلا يصح الفها واهل العلم لا السعي والحسن البصري فاما ما لا خلاف في جميع العدة واما ان لم
 في قول العدة دليلنا اجماع الفرقه وطريقه الاحتياط وروي عن علي عليه السلام انه قال لا يخل لا مزاة فمن بالله
 واليوم الآخر ان خلد على ميتة من الشك في الاصل يوح اربعة اشهر وعش **مسألة** المطلقه البائن

المطلقه كانت او خلع او سخط فخرج عليها الاحد اذ عدنا وللشافعي فيه قولان قال في القدر يخرج عليها الاحد اذ
 وبه قال سعيد بن المسيب وابو حنيفة واحكامه وعلق القول في الجديد لان الظاهر منه انه لو جاز الاحد اذ
 والفاستحبه وبه قال عطاء وما لا دليلنا اجماع الفرقه ولان الاصل براه الزهري وايضا فاستحل الرسة والظ
 العمل فيه لا لاجه واطلع خواجه الجليل وايضا قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرجها من قبلها **مسألة**
 لئلا يفتنوا عنها ووجدنا ان كانت صغيرة عليها الاحد اذ لا خلاف في سعي لولها ان يفتنوا بها لم يلزم على الصغيره
 اجتناب من الاحد اذ وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة احدا اذ عليها دليلنا عموم الحديث وطريقه الاحتياط
 وروي ان زاه استا النبي عليه السلام وقال ليس بول الله ان يفتي نفي عنها زوجها وقد استكت عنها اكلها
 فقال لا ولم يسل اهلهم بخبره ام كبيره فذا على الحكم لا خلاف **مسألة** الزميه اذا كانت تحت مسلم
 فمات عنها وجب عليها عدة الوفاة بلا خلاف ولزاد عدنا وهذا الشافعي وقال ابو حنيفة لا جاز عليها
 دليلنا عموم الاحتياط وقول النبي عليه السلام المني في نكاحها زوجها لا تحضبه ولا تكفل وهو عام **مسألة**
 الكافره اذا كانت تحت مسلم فمات عنها وجب عليها العدة والاحد اذ معا وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا جاز
 عليها ولا جاز اذ دليلنا عموم الاحتياط **مسألة** كل موضع تخمض على الميت بعد ان
 فاتها لا يبدل الا ان ياتي بكل واحد منهن على الحال وروي عن علي عليه السلام وعمر وعمر بن عبد
 العزيز وبه قال الشافعي وذهب مالك الى ابو حنيفة واحكامه الى انها تبدل الا ان وعدت عدة واحده منهن معا
 دليلنا اجماع الفرقه والشافعي لا يوجب العدة من عليها ولا يلزم اجماع الى دليل وروي سعيد بن المسيب
 بن سنان ان طلحة كان تحت سيدة النخعي فطافها اسمها فماتت فخرجت عدها ففرق عمر بينهما وصرفها بالحقيقة

تزوجها فقال اما رجل تزوج امرأه في عدتها فان لم يكن دخل بها تزوجها الذي تزوجها فرق بينهما وبناني
 بغيره عدله الاول فان شاتر زوجها وان كان دخل بها فوفق بينهما وبناني بغيره عدله الاول فان شاتر زوجها الثاني
 لم يخل له ابله وعن علي عليه السلام فدخلت في الفلما في العجابه **مسألة** اذا كنت للعدو ووطيها
 الناح وهو لم يخل من بخله الوطى وكان الوطى جاهلا ولا مزاء عليه فلا دخل على الوطى ويطهقه النسب في تزوج
 عليه النابذ وروي ذلك عن عمر وبنه قال ما الاث والشافعي في الفلما وقال في الخبر يخل له بعد انقضائه العدة
 وبنه قال اهل العراق وروي عن علي عليه السلام وحذر حكمه وطى شبهه يتعلق به فساد النسب كالزواج
 وزوجه غيره وشبهه او امه دليلنا اجماع الفرقه وبناني بغيره عدله الاول فان شاتر زوجها الثاني
مسألة امرأه المفقود الذي لا يعرف خبره ولا يعلم احواله او ميتا بغير اربع سنين ثم وقع خبره
 اليه السلطان لم يعرف خبره في الاثاق ان عرفه خسر لم يكن لها طلاق الى التزوج وان لم يعرف
 له خبرا امر عليه ان يتزوجها فانه لا طلاق لها الى التزوج فان لم يكن له ولي امرها ان عدته الموقفا
 عنها زوجها فاذا اعلنت خلعت لزوجها وبناني بغيره عدله الاول فان شاتر زوجها الثاني
 امرها الى الخا لم يخل من بخله وبناني بغيره عدله الاول فان شاتر زوجها الثاني
 وقالوا له امره واسحق وظاهره كلام الشافعي بالعلم به التبرع بكون من غير العقد والعيب هو احباه
 بقولون ان خلعت يكون من وقت ما ترفع امرها الى الخا لم يضرب لها المدة وقال في الخبر يخل لها يكون على الرقة
 ان لا يخل للزوج الى ان يقف فانه وهو اصح القولين عنده وروي ذلك عن علي عليه السلام وبنه قال ابو
 حنيفة واحباه واهل العرفه ما سهر ان لا يخل وان شترته والتوري وغيرهم دليلنا اجماع الفرقه والخماره

مسألة امرأه المفقود اذا اعتدت وتزوجت زوجها الاول فانه لا يسبيل له عليها وان لم يكن
 تزوجت بعد ان تزوجت من غيره فهو اولي بها وهي زوجة قال قوم من اصحاب الشافعي ان قصر واقوله القديم
 والزوج عليه عامه احباه وهو قوله على القول الفلما اذا قال حكم الحاكم في الفلما الماطن انها ما نقض العدة
 ملكت نفسها فلا يسبيل للزوج عليها وان كانت زوجت الثاني او غيرها وهي زوجة ولا اقل بالقول الجديد او بالقول
 الفلما فان الحكم هو في الظاهر فانما تزوج الاول على كل حال دليلنا اجماع الفرقه وبناني بغيره عدله الاول
 الزوجية من الزوج الثاني فانما تزوجها بغيره الاول وخبر زوجها من العدة والبنوة مطاع الى دليل
مسألة المديونة التي لم تكن عنها سبيلها اعتدت اربعة اشهر وعشرة ايام وان اعتقت في الخا حيوتها ثم
 مات عنها المديونة ثلثة اقل له قال عمر وبن العاص وقال حنيفة واحباه ان المديونة لا عدو عليها موت سبيلها
 ولا استبرأ لها امر الولد فان اعتدت عليه اقر سؤلما عن سبيلها او اعتقت في الخا حيوتها وقد نجح عليها عده
 الوفاء وقال الشافعي المديونة امر الولد والاعتقة في الخا حيوتها اذا مات عنها سبيلها استبرأ بغيره ولا دليلنا
 اجماع الفرقه وطريقه الاحتياط ايضا يقتضيه **مسألة** الامه المستتره والمسيسة تعديان بغير
 وهما المهران وروي حنيفة بن العظمي واباعني من قاضي وقال الشافعي بغيره بغيره وبناني بغيره عدله الاول
 او حنيفة على قولنا دليلنا اجماع الفرقه وطريقه الاحتياط **مسألة** اذا كانت الكف المشرية او المشرية
 من ذوات الشهرة استبرأت بخمسه واربعين يوما وللشافعي فيه قولان احدهما سبيلها شهر واحد والثاني
 وهو لا يظهر عندهم سبيلها ثلثة اقل له دليلنا ما قلنا في مسئلة الاولى **مسألة** امر الولد
 اذا زوجها سبيلها عنده ثم مات زوجها وصح عليها ان تعتد اربعة اشهر وعشرة ايام سؤا مات

سواء في اياها انما العدة او لم يمتد في الشافعي عندها شتران وخمس لباي فان مات سبها في اياها العدة
فهل يعمل عده الحرة على قولين دليلنا اجماع الفرقه وطريقه الاحتياط وايضا قوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويتركون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر ولو لم يقبل **مسألة** اذا ملك
امه باقيا فان كان وطئها البايع فلا قبل للمشتري وطئها الا بعد الاستبراء اجماعا وهذا اذا اراد
المشتري تركها فلا يجوز له ذلك الا بعد الاستبراء وكذلك اذا اراد ان يعقها فترى وجهها قبل
الاستبراء لم يكن له ذلك وهذا ان استبراءها وطئها ثم اراد تركها قبل الاستبراء لم يجز له
ذلك بوجه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز له ان يزوجه قبل الاستبراء ويجوز ان يعقها ويتزوجها
دليلنا اجماع الطائفة وطريقه الاحتياط وزعم ابو سعيد الخدري ان النبي عليه السلام قال لا توطأ حامل
حتى تضع ولا حائض حتى تضع ولم يفرق **مسألة** اذا استزى امه من امرطها اما من امره
او من امر خايع مثله او عين او جمل وطئها ثم استبراءها في امرها جواز وطئها قبل الاستبراء
وزعموا انه لا يجوز ذلك الا بعد الاستبراء اجماعا دليلنا على الاول اخبارنا ورواياتهم وانما
الاصل الاحتياط والمنع خاج الى جليل **مسألة** اذا ملك امه باقيا او به او ارتقا واستغمار
فلا يجوز له وطئها الا بعد الاستبراء بخلافه كانتا وكبره بكذا كانتا وسبيل الاحتياط لا خلاف لخال
في ذلك الا اذا كانت في معنى من لا يخفى مثلها من موز او كبره قال الشافعي لانه لو استزى امه
الاستبراء وبقول الشافعي قال عمر وعنه بن مسعود وهكي فريضة عن اي حنيفة وهكي عن مالك
الى ان كانت من خطا مثلها وجب الاستبراء وان كانت من لا يوطأ مثلها فلا استبراء وذهب الليث

سواء في اياها انما العدة او لم يمتد في الشافعي عندها شتران وخمس لباي فان مات سبها في اياها العدة
وهل الظاهر في اياها ان كانت باقيا او جبالا استبراء وان كانت سبها فلا استبراء او روي هذا عن ابن عمر دليلنا
اجماع الفرقه والخبر وعموم الخبر الذي قدناه يدل عليه وانما خصمنا من لا يخفى مثلها بالليل قبل انساك
مسألة اذا باع جارية غير ثم استقال المشتري فاقاله فان كان قد قبضها اياه وجب عليه الاستبراء
وان لم يكن قبض لم يجب عليه ذلك بوجه قال ابو يوسف لانه قال ذلك استكمالا والقباس بعضه ان عليه الاستبراء
على كل حال فقال الشافعي بوجه الاستبراء على كل حال قبض او لم يقبض دليلنا ان الاصل ان الزمها وايضا
الاستبراء اجماعا اليه لرواه رحمها وهذه ما خرجت من يده ولا يجوز استبراء اوها **مسألة** الاستبراء
واجب على البايع والمشتري على ظاهر رواياتنا ورواه قال الحنفى والثوري وقال الشافعي هو واجب على المشتري
وسبق للبائع وبه قال مالك وابو حنيفة وقال علقم النبي في علي البايع ذوق المشتري دليلنا ظاهر الاخبار
وبانه من الثمرين وهو يضمن الوجوب وطريقه الاحتياط بضمه **مسألة** اذا باع جارية
الاستبراء على المشتري في قبضها استبراءها في يده حسانا وسؤلوه قال ابو حنيفة والشافعي قال
مالك ان كانت وحده استبراءها في يده وان كانت فاقية استبراءها في يد عدل ثم يسلم اليه دليلنا انه
ملكها فجاز ان يستبراءها في يده ووجود تركها في يد عدل الاحتياط الذي دليل وايضا عموم الخبر الذي رواه ابو
سعيد الخدري يدل عليه **مسألة** اذا ملك الجارية بالليل وانما عموم الخبر الذي رواه ابو
كانت شبرا او ميسرة وقال الشافعي ان كانت مستزاة فلا يجوز شي من ذلك على حال لكنه لا يامن
ان تكون حاملا فكون امره لا غير وان كانت ميسرة فيه وعنه ان اجماعا لا يجوز لها ان يوطئ

المذهب فيكون الملاءمة والاعتناء بشهوه دون الوطء دليلنا الاصل جوازها والمنع يحتاج الى دليل واجماع الفقيه
 فيها على ذلك واخبارهم غير متخالفه فيه وقوله تعالى والزنا لهم لعنهم خافون الاعمال واجمع
 او على ذلك ما يمتنع وهذه ملك يمينك **مسألة** اذا استبرأ منه معاملا كره له وطبعا
 من الزنا حتى لا يربو اشهر فاما من استبرأ من الزنا بغيره وطبعا في الفرج وقال السافعي وغيره لا يجوز
 له وطبعا حتى تضع دليلنا اجماع الفقيه في الاصل الجائز وطاهر الاية وعدم المنع **مسألة**
 اذا عجزت المرأة عن اذا شتمها وضغ السيد العقد عادتها الى ملكه وحل له وطبعا بغير استبرأ او كذا
 اذا ارتد السيد والامعة طاهر فخر عليه فلا عاد الى الاسلام حلت له بعد استبرأ فلما اذا زوجه من
 غيره وطلقها الزوج قبل الدخول بها كملت له بلا استبرأ او اما اذا زوجه من غيره فطلقها الزوج فان
 طلقها بعد الدخول لم يخل الا بعد الاستبرأ بعده وبه قال ابو حنيفة الا انه قال في الزوجة يخل بعد الاستبرأ
 استبرأ لم يقبل وقال الشافعي لا يخل في هذه المواضع كلها الا بعد الاستبرأ دليلنا اجماع الفقيه
 واخبارهم وايضا قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم وهذه منهن لم يفرك **مسألة** اذا
 طلقنا المرأة المبرورة بعد الدخول بها لم يحد الزمان بعده الزوجية واعني ذلك من استبرأ ثمان وللشافعي
 فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني لا بد من استبرأ مفرد دليلنا ان الاصل زناه الزمة وشغلها
 يحتاج الى دليل **مسألة** اذا استبرأ منه بغيره فاستبرأ منه بغيره فاستبرأ منه بغيره فاستبرأ منه بغيره
 وقال السافعي عليه الاستبرأ ثمانا ولا يجزئ به دليلنا قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم وقوله عليه السلام
 لا يوطأ الحامل حتى تضع ولها باجتي لتستبرئ ولم يقبل **مسألة** العدة المدة في النجاسة

٥٣
 اذا اشترى امه بغير شراؤه بغير خلاف فان استبرأت الحرة في يد العبد حاد المولى وطبعا سواء كان على العبد
 دين له او لا او اذ اقرضه الغرماء وقال الشافعي ان كان على العبد دين لم يجز وطبعا فان قضاه حق العمد فلا بد من
 استبرأ فان دليلنا قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم وهذه منهن ولا يجوز الاصل الجائز والمنع يحتاج الى دليل
مسألة اذا باع عيانه فظهر بغيره فبايعه في البايع انه منه ولم يكن اقرب بوطء عند البيع ولم يصدق
 المشتري بخلافه باقاره بكونه في فساد البيع وهل يقبل امراره في الحاق هذا النسب عندنا انه يقبل
 وللشافعي فيمنعون قال في القديم والاصل مثل ما قلناه وقال ابو حنيفة دليلنا ما يمتنع من جواز اقار
 العاقل على نفسه ما لو دوى من على غيره وليس في هذا ضرر على غيره فوجب جوازها **مسألة**
 انما العمل سنة اشهر بخلافه واكثره عندنا سنة اشهر وقد روي في بعض اخبار سنة وقال
 الشافعي اكثره اربع سنين وذهب الزهري والليث بن سعد الى ان اكثره سبع سنين وعن مالك الثمانيات
 المشهور منها ثلث لحداها مثل قول الشافعي اربع سنين والاخرى خمس سنين والشافعي سبع سنين وذهب
 الثوري وابو حنيفة واجمابه الى ان اكثره مدة الحمل سنان وهو اختيار ابن زياد دليلنا اجماع الفقيه والحداد
 وسارنا ولا سمعنا في زماننا هذا ولا قبله بسنين من ولد لا ربع سنين او سبع سنين وما يدعون من الروايات
 الساذجة لا يلتفت اليها في حق قطع بها واما ذكرناه من قطع به بغير خلاف

محتاج
مسألة اذا حصل الزمان المحرم لم يخل للفعل فيحتاج اخذ هذا المولود المبرور فضع يمينه ولا احد من

البن أو مغلوبا وسوا شيب بخا من السويق والرقيق والارز ونحوه أو يباع كالماء والغار البن كان مستهلكا
 أو غير مستهلك قال الشافعي ينشئ الحرمة في الماء ما لم يشر الحرمة إذا خرق وصوله
 إلى جوفه مثل أن يخل في بئح ويصب الماء عليه فاستهلك فيه فشرى كل الماء بشر الحرمة لا نافذ حقيقة وصوله
 إلى جوفه وإن لم يرقى ذلك لم ينشئ مثل أن وقع قطره في جفن الماء فانه إذا شرب بعض الماء لم يشر الحرمة
 لا لأنه يرقى وصوله إلى جوفه لا يشرب الماء كله هذا حقيقة أبو العباس وقال أبو حنيفة إن كان مشوبا بخامد
 كالسويق والرقيق والارز والروا لم يشر الحرمة على الباك البن لو مغلوبا وإن كان مشوبا بغيره كخل والحر
 وأما الروا والماء يشر الحرمة إن كان غاليا ولم ينشئها مغلوبا وقال أبو يوسف ومحمد إن كان غاليا فنشئها
 وإن كان مغلوبا مستهلكا لم ينشئها ولجامد والماء يشرى سواء أورد في شيب لبن أم لا بل ينشئ في شربه
 مولود قال أبو حنيفة وأبو يوسف هو ابن التي غلبت لبنها حرز الأحرى وقال محمد هو ابنهما معًا دليلنا قوله
 تعالى وإما نكح الذي أرتضعتم وهذه ما أرتضعت ونحن الأصل في الحرمة وإثباته يحتاج إلى دليل
مسألة إذا جرد اللبن أو اغلي لم يشر الحرمة وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي ينشئها دليلنا ما قلناه في
 المسئلة الأولى يقول **مسألة** إذا ارتضع مولود من لبن هبمه شأه وبقره أو غيرها لم يتعلق به
 حرزها قال جميع الفقهاء وهذا جعل السلف إلى أن يتعلق به الحرز فيجب أن يكون من اللبن
 وما حكي عن مالك والصحاح أن من جعل السلف حليبنا ما قلناه في المسائل المتقدمة **مسألة**
 لبن أمته لا ينشئ الحرمة ولو ارتضع أكثر الرضعات حال الحيوة ولا بعد الوفاة لم يشر الحرمة وبه قال الشافعي
 وقال أبو حنيفة وأصحابه وما لا خلاف في أن لبنها حرزها كونه في حال حيوتها لا نسف طهرته دليلنا قوله

تعالى وإما نكح الذي أرتضعتم وهذه ما أرتضعت ونحن الأصل في الحرمة والعن يحتاج إلى دليل وقال واجد
 لعمرو ما إذا شرب وهذه من هذا **مسألة** إذا كانت له زوجة من نكته فارتضعه فارتضعها من حره عليه
 بنها الفسخ الصحيح بخلافه فلا يلزمه شي من هذا إذا لم يكن بامره وقال الشافعي يلزمه فصل المهر قبالة
 على الطلقة دليلنا الأصل بقاء الزمة ونشئها يحتاج إلى دليل **مسألة** إذا ارتضعها من حره عليه بنها
 مثل أمه أو جده أو أخته أو بنته أو أمه أو ابنه بلبن أخته ما نفسخ النكاح لم يكن الزوج على المرتضعه شي فقد ارتضعه
 ففسخ النكاح ولم يفسد وبه قال مالك قال الشافعي يلزمه الفسخ فنسخ النكاح ولم يفسد وقال أبو حنيفة إن
 قصرت ففسخ النكاح تغلق بها الفسخ وإن لم يفسد فلا ضمان عليها دليلنا ما قلناه في المسئلة الأولى يقول **مسألة**
 فربنا أنه لا يلزمها نكاح من قال يلزمها الحلفوا فقال الشافعي يلزمها نصفه ثم ثلثه لأن نصف المسماة قال أبو
 حنيفة يلزمها نصف المسماة دليلنا ما قلناه في المسئلة الأولى وهذا ساقط عننا **مسألة** إذا كانت له زوجة
 كبره لها من غيره وله بنت صغار ودوا الجولين فإن مضعت منهن واحدة بعد واحدة فلو ارتضعت لأولي
 الرضاع الحرزوا بنفسه نكاحها ونكح الكبره فإذا ارتضعت الثانية فإن كان قد دخل بها بالكبره انفسخ نكاح الثانية
 وإن لم يكن قد دخل بها فنكاحها لا يفسد من قبل دخولها فلو ارتضعت بعد ذلك الثالثة صارت الثالثة لها لبنه
 من رضاع وانفسخ نكاحها ونكاح الثانية وبه قال أبو حنيفة والشافعي في القديم واليه ذهب الحنفية والجازة أبو العباس
 وأبو حامد وقال في الحر ينفسخ نكاح الثالثة وحدها لأن نكاح الثانية كان صحيحا لخاله وأما الحرز من رضاع
 البنت فعمل البنته فوجب أن ينفسخ نكاحها لا ينافي قوله عليه السلام حرز من الرضاع ملكه من النسب وهذه
 تحت زوجته من غيرها من جهة الرضاع فوجب أن حرزها **مسألة** لا قبل الشهادة إلا ما أخذت في الرضاع

زوجات

بغيره قال ابو حنيفة وابن ابي ليلى لا يقبل شهادة من منفرد الا في الولادة وروي عن ابن عمر وقال الشافعي
 شهادة من على المنفرد لا تقبل في اربعة مواضع الولادة والاستهلال والرضاع والعوب والسادس ربه
 قال ابن عباس والزهرى ومالك والاوزاعي والزهرى لدينا اجماع الفرقه واخبارهم ولا يصح الاصل في رفع
 الرضاع وثبوته بشهادتهن يحتاج الى دليل **مسألة** قد قلنا ان شهادة النساء لا تقبل في الرضاع
 على وجه لا منفرد لان اجماع الرجال وانما يقبل منفردا في الوصية والولادة والاستهلال والعوب
 ونحتاج الى شهادة اربع منهن وبه قال الشافعي في الموضع الذي يقبل شهادة من منفردات وقال مالك
 تقبل شهادة اثنين وقال الزهرى والا وراعى ببيت شهادة امرأه واجده وقال ابو حنيفة كلما ثبتت شهادة
 النساء منفردا ثبتت بواحدة لدينا اجماع الفرقه وكفى ما اعترضناه من العذر مجمع على ثبوت الخبر به عند
 من قال يقبل بشهادتهن وما نقف عن ذلك ليس عليه دليل **مسألة** اذا قال الرجل من هو
 ابني فثبت منه او مثله في السن هذا ابي من الرضاع او قال المرأة ذلك سقط قوله ما ولم يقبل اقوالها
 بزيادة قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا تسقط لانه يقول لو قال من هو ابني فثبت منه هذا ابي وكان
 عبدا له عتق عليه بالنسب لدينا ان هذا معلوم كونه فاذل علمنا بحديثه اسقطنا قوله ومن روي سقطنا
 اخراج اليه دليل **مسألة** اذا ثبت امرأه من غير ولادة فادعت صبيها صغيرا لم يثبت
 الخيمة وخالف جميع الفقهاء في ذلك لدينا اجماع الفرقه واخبارهم

كتاب النكاح

مسألة يجوز للرجل ان تزوج اربعاً خلافا للاستحباب ان لا يزيد على من يعلم انه يقوم بها وقال
 جميع الفقهاء المستحب الاحتفاظ بحلي واحد وقاله اورد الافضل الا يقتصر على واحد لكن النبي عليه السلام قبض
 عن تسعة لدينا ان ما ذكرناه مجمع عليه والزيادة والقسمان منه يحتاج الى دليل **مسألة** من وجد
 اخاهما من الزوجات فله عليه اكثر من خادم واحد وبه قال الشافعي وقال مالك ان كانت من اهل البيت والحكم
 وشكها لا يصح في خادم واحد فعلى الزوج ان يخرجها من العرد بقدر حاجتها وما لها لدينا ان لا يصل براه الزهرى وجوب
 خادم واحد مجمع عليه وما زاد عليه ليس عليه دليل **مسألة** نفقة الزوجات عقدية وهي ما قدره
 تطلق وتزوج وقال الشافعي فها نحن على ما شهدنا اقسام الاحتفاظ بالزوج اركان موسر امدان وان كان متوسطا
 قدر نصفه وان كان معسرا فله واحد وامدنه وظل ولشوق مال النفقة الزوجية غير قدره بل عليه لها
 الكفاية والاحتفاظ بها الا ما به وقال ابو حنيفة نفقتها غير قدره والاحتفاظ بقدر كفايتها كنفقة الاقارب
 والاحتفاظ بها لا به قال ابو حنيفة اركان موسر اثنان في الشهر وان كان معسرا اثنان رابعة
 خمسة قال اصحابه كان يقول هذا او النصف جيل والسعة جيل ونصف فاما اليوم فانها بقدر الكفاية لدينا اجماع
 الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا كان الزوج كبير لوالته زوجة صغيرة لا عامر مثله لا نفقة لها
 وبه قال ابو حنيفة واصحابه وهو اجد قول الشافعي يصح عندهم واخبارهم في القول الثاني لها النفقة لدينا
 ان لا يصل براه الزهرى ومن اوجب عليه نفقتها فعليه الدلالة **مسألة** اذا كانت الزوجة كبيرة والزوج
 صغير لا نفقة لها وان بذلت النكاح وللشافعي فيه قولان اصحهما انما النفقة وبه قال ابو حنيفة والآخر
 لا نفقة له مثل ما قلنا لدينا ما قلناه في المسئلة الا على قول من لا يصل براه الزهرى وشك في اخراج اليه دليل

مسألة اذا كانا معي في نفقة لها وللشافعي فيه قولان في قولهما في الامه لا يلزم ما قلناه في المسلمين
 الاولين **مسألة** اذا اخرجت بعين اذنه قل كان في حجة الاسلام لا تسقط نفقتها وان كانت
 تطوعا سقطت نفقتها وقال الشافعي تسقط نفقتها قوله واحد لكون طاعة الزوج مفقودة لا نه على الفور وان
 على التراخي لئلا اجماع الفرقه على انه لا طاعة للزوج في حجة الاسلام عليها فلذا لم تسقط نفقتها ولو نفقتها
 واجبة واستقامت لاحتاج اليه دليل **مسألة** وما اخرج فعذبا انه على الفور دون التراخي **مسألة** اذا اخرجت
 باذنه وجرها لم تسقط نفقتها وللشافعي فيه قولان اخرجها مطلقا قلناه والثاني فيبقى دليلنا ما قلناه من
 وجود نفقتها واستقامت لاحتاج اليه دليل **مسألة** اذا اخرجت زوجها باذنه لم تسقط نفقتها وللشافعي
 فيه قولان مثل الاجرام دليلنا ما قلناه في المسئلة الاولى **مسألة** اذا اصابته قتلها فان
 طالعها بالاول طار فامتنعت كانت اشرك وتسقط نفقتها وللشافعي فيه وجهان اخرجها مطلقا قلناه والثاني
 لا تسقط لانها ما خرجت عن قبضته دليلنا ان طاعة الزوج فريضه والصوم فقل حتى تركت ما وجب عليها
 من طاعته كانت اشرك كما لو تركت ما بعين **مسألة** اذا افسدت المرأة نسوة سقطت نفقتها
 وبه قال جماعة الفقهاء وقال الحكم لا تسقط نفقتها بالشك لانها وجبت للمسلم والشك لا يبرئ ولا يملك
 فلا تسقط النفقة دليلنا اجماع الفرقه بل اجماع الامه وقول الحكم لا يبرئ به وقيل انفسا **مسألة**
 اذا اختلف الزوجان بعد ان سلمت نفقتها اليه في قبض المهر او النفقة فالذي رواه احمدنا ان القول قول الزوج
 وعليها البينة ويقال ما لا يوافق فيه والشافعي القول قول الزوجه مع منبها دليلنا اجماع الفرقه
 واجنادهم وايضا فان العلام جازية بها لا يمكن من الدخول الا بعد ان تستوفي المهر ولا تقهر معه الحق بغيره

فاذا اذنت بخلها والعرف والعاده فعليها الدلالة **مسألة** اذا ازلت الزوجه سقطت النفقة
 ووقوع الكساح على انقضاء العرفان عادت في زمان العدة وجبت نفقتها في المسلمين وفي حجة الاسلام في الزمان
 الذي كانت مرتدة وللشافعي فيه قولان اخرجها وهو المذهب مثل ما قلناه والثاني ان نفقة ما كانت مرتدة فيه
 دليلنا اجماع على سقوط نفقتها زمان عدتها وعودها احتاج اليه دليل **مسألة** اذا كانا اولين زوا
 محوسبين فسلم اليها نفقة شهره سقطت نفقة الزوج وقضى النكاح على انقضاء العدة فان سلمت كانت زوجته
 وان لم تسلم حتى خرج من العدة بانت منه وكان له مطالبتها بالنفقة التي وجبها اليها بذلك اذا سلمت في اخرج
 العدة كان له استرجاع النفقة ما بين زمان سلامه واستلامه وللشافعي فيه قولان اخرجها مطلقا قلناه
 وهو المذهب والآخر ليس له ان يسترجع شيئا منها دليلنا ان النفقة في مقابلته الاستمتاع بها وهي اذا كانت
 فنية وهو **مسألة** لم يكن الاستمتاع بها جري مجري النكاح فله نفقة لها ولا يمكن لها نفقة فان لم يطالبها
 ما اعطاه **مسألة** اذا افسدت فم يقد على النفقة على زوجته لم يملك نفقة الفسخ وعليها ان يفسد
 الخان بشروطه فلان من النافعين الزهري وعطاء بن سار والبيهقي هما هو الكوفة ابن ابي ليلى وابن شبرمة وابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد وقال الشافعي هو مجزئ من ان يفسد حتى اذا البسوا استنوت ما اخرجت لها ومن اخرجت
 الفسخ فيفسخ الخا لم ينهها وكذلك اذا العسر بالصدق من الاول لا الاحتياط عند ماله الفسخ وبه قال
 في الهامه على ما روي عليه السلم وعمر واهل بيته وفي البايعين سعيد بن المسيب وسليمان بن مسكان
 وعطاء بن رباح وفي الفقهاء احمد بن ابي سليمان وشيبه ابن عبد الرحمن والشافعي والحنابلة في قول
 تعالى وان كان رد وعشره فنظروا في مسيره فلم يعقل فقل تعالى والحوار الا بامام منكم والاصل في من عاين

واما يجوز ان يكونوا فقرا انما الله من فضله فلو كان الفقر رئيسا بملكه فسخ الشكاح
 ما يدبر الى الشكاح من ملك الفقيه عقيب الشكاح واخبارا احوالنا وزده بذالك وقد ذكرناها في مواضعها
مسألة المصلحة الباردة او الخالصة لا يمكن لها ما به قال احمد بن حنبل واسحق وقال باقي الفقهاء لها
 السكوني دليلنا اجماع الا لفرقة واحدة الاصل براه الزمه وشغلها محتاج الى دليل **مسألة**
 لا نفقه الباردة قال ابن عباس ومالك والاوزاعي وابن كمال في الشافعي وقال قوم ان لها النفقة ذهب الى ان
 عن الخطاب بن مسعود وفيه قال الثوري وابو حنيفة واخا به دليلنا ما قلناه في المسئلة الاولى سواء ايضا
 قوله نوا الى السكوني من حيث سكتهم من جملهم ولا نقضوا له قوله يقولون عليهم وان كان اولادهم خرافة فقولوا لهم
 حتى يصحح لهم لما ذكر الفقهاء شرط الحمل والقبول بله عليه ان من ليس له حامل لا نفقه لها وفي الشافعي
 عن مالك عن عبد الله بن زيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن قاطبة بنت قيس ان زوجها طلقها لثا وهو غاي بالشام
 فان شال اليها وكيله سبعين اسفوطه فقال والله ما لك عليا من شيء واستدسوا الله صلى الله عليه واله فذكرت
 لهذا فقال السكينة نفقة وامر بها ان نفقة في بدنام شربا ثم قال انك امره بغيرها احوالنا اعني عند
 ابن ابي مكرم وقوله بن جابر بن جابر بن جابر **مسألة** الباردة ان كانت حلالا لها النفقة
 بخلاف ما ينبغي ان على نفقة يوم يورثه والشافعي فيه قولان اجماعا ما قلناه وهو احتياان المرنى وادع
 القولان الاخر انما لا نفق حتى تنفع فلذلك وضعتا طيبة ما معي دليلنا قوله تعالى وان كان اولادكم خرافة فقولوا
 عليهم حتى يصحح حالهم والامم بعضي امور ولا خبره لحاج الى دليل وطرقة الاحتياط اوضح ذلك
مسألة يجب على الوالد نفقة الوارث ان كان موسرا فلو لم يكن او كان وهو عسر فعلى جده فان لم يكن او كان وهو

معتسر فعلى الجد وعلى هذا الدابة قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك الفقه على ابيه فان لم يكن او كان وهو عسر
 لم يجب عليه جده لان النسب قد غلغل لثنا كل طاهر وذوق وجوب النفقة على الوالد لثنا وهذا الموضع كان ولد الوالد
 يسمى والجد يسمى ابا له على ذلك قوله تعالى يا اي ادم فاحا فانا يا بوه الى الجد لا على وقال تعالى عليه ابراهيم
 وقال تعالى واسمعت عليه اباي ابراهيم واسحق ويعقوب فسميها هم ابا وقال النبي عليه السلام الحسن والي هذا احمد
 نعم الله على من العتق فاذلنا الاسر بعد فلا صلى الله عليه نفقة على والديه وذلك عام واجلنا في ذلك كثر مجدل
مسألة لا للزنا اب ولا جلا وكانا وهما عسرا ان نفقة على ابيه وفيه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك لا
 يجب على اجماع الا نفق لقوله فان ارضعن لكم فانهن اجورهن فكان الخطاب مصرقا الى الاب وقال ابو يوسف ومحمد
 لهما ان ينفق لهما على الاب فلا ايسر لهما رجعت الى عليه ما نفقت دليلنا عموم الاخبار التي وردت في
 وجوب النفقة على الولد يدخل في ذلك الاب والامهات وانما قد منا الابا دليل الاجماع واما الخطاب في الابه
 فاما توجه الى الاب المفسر القادر على دليل انه امره ما بان الحجة ولا نامة بذلك الا وهو مطبق فان عليه
مسألة اذا اجمع خد ابواب وان علا وامرنا نفقة على الجد دون المخروبة قال ابو يوسف ومحمد والشافعي
 وقال ابو حنيفة النفقة بينهما على اجماع الثقل وعلى الجد الثقل بحسب الميراث دليلنا ان اقدمنا ان الجد ساوله اسم
 الاب والاب اولي بالنفقة على ولده من الميراث اتفاق **مسألة** اذا اجمع امر الخمر او امرا او اموار او ارباب
 فها سوا لا نفقنا سوا في الارحمة والشافعي فيه وجهان احدهما شل ما قلناه والثاني له الاب اولي لا يها على نفقة
 دليلنا انما قدنا على ان القول العمية وذلك عام في جميع الاحكام ولنا النفقة بالزجر وهما سوا **مسألة**
 يجب النفقة على الاب والجد معا قال الشافعي وابو حنيفة وقال مالك لا يجب النفقة على الجد الا انما يجب على الجد النفقة

عليه دليله اجماع الفرقه **مسألة** يجب عليه ان يغفر عليهما واما هما فان عتور وبه قال الحنفية والشافعية
وقال مالك الخبيخ عليه ان يغفر عليهما دليله اجماع الفرقه واخبارهم وايضا قوله تعالى وصلحهما في الدنيا معروفا
وهذا من المعروف وروي عن النبي عليه السلام ان رجلا قال يا رسول الله من اثم قال اثم قال من قال اثم قال من قال اثم
من قال اثم قال من قال اثم جعل الخبي في الرابعه صحتها بالفقهاء عليها واجبه **مسألة** الولد اذا كان
كامل الاحكام مثل ان يكون عاقدا وكان كامل الخلقة بان لا يكون ذميا الا انه فقبت يحتاج وجب علي ولد بان يغفر عليه
والشافعية فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني يجب عليه دليله اجماع الفرقه وهو للاخبار **مسألة**
الولد اذا كان كامل الاحكام والخلقة وكان معسرا وجب علي والده ان يغفر عليه وللشافعية فيه قولان احدهما
ان المسله علي قولين كالا جعفر من قال ليس عليه ان يغفر عليه قول اولي لان حجة الادب اولى لا به فلا يولد
ولا يولد دليله ما قلناه في المسله الاجاب **مسألة** اذا كان ابواه معسرين وليس بفصل عن كتابه
نقته لا نقفه لاجلها كان بينهما بالسوية وللشافعية فيه ثلثة اوجه احدها مثل ما قلناه والثاني ان الادب اولى لان له
تخصيصا والثالث لغيره اولى لان لها الحفانه والحمل والوضع دليله انها تساوي في ذلك وجوب ليس لاجلها اولى من
صاحبه اشركنا بينهما ومن قدما احدهما فعليه الدلالة **مسألة** اذا كان له ابن من اهو كامل الخلقة
مات فحق الاحكام وان كان كامل الاحكام مات فحق الخلقة وعما يفصل بفقهاء لاجلها فسمي بينهما بالسوية وللشافعية
فيه وجهان احدهما الابن اولى بغير نقته ثبت بالاشرف بفقهاء الا بالاجتهاد والثاني الابن اولى لان حرمته اولى بدلالة
دلالة ان لا ينادي بولده دليله انها تساوي في النسب لموجب النقته ونقد لاجلها علي ما جبه في الجدل
مسألة اذا كان له اب وابو اعسر وابن ابن اعسر من وعما يكي بفقهاء لاجلها ان يغفر علي الاب دون

الجد علي الابن وابن الابن والشافعية فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني الفاضل بينهما دليله ان الابن اقرب من
الجد ومن ذلك الابن اقرب من ابن الابن وقال الله تعالى واولوا الاقرباء بعضهم اولى ببعض وذلك في كل شيء
مسألة اذا كان معسر وله اب وابو اعسر ابن كان بفقته عليهما بالسوية وللشافعية فيه وجهان احدهما
مثل ما قلناه والثاني بفقته علي ابنه لانه اعمق علي ولو ذلك ثابت لكانت النقطة لوالديه بالاجتهاد دليله ان حجة
الشفقة عليهما واجبه وهي اجماع الفرقه ولا يخرج لاجلها فوجب التسوية بينهما **مسألة** احلف الناس
في وجود بفقته الغيب علي الغير في النسب علي اربعة مذاهب والشافعية قول مالك لانه قال يغفر علي الوالد والولد
سواء كان احدهما علي صاحبه ولا يخفى وهما به وعليه الشافعية فانه قال يغفر علي الوالد وابن المولودين ولا
يخافون فغفر علي ابدا ان علا علي كل واحد وان علت وكذلك كل جلد من قبلها وجده او قبله ادب علي المولدين من كل واحد
من ولد البنين والبنات وان شغلوا بفقته تقف علي حديث اليهودين ولا يخافونه **مسألة** وليه من
الحنفية فانه قال تجاوز عمود الوالد وابن المولودين من دون علي كل ذي رحم محرم بالنسب وجب علي الاخ لاجل حبه واوقدم
والاعمام والعمات والاختوال والخالدة من اولادهم لانه ليس بذي رحم محرم بالنسب والرابع هو من حيث من
بما خطابه هو اعم الناس قوله وهو اعم علي من عرفه من غيره من هذا مشهور بين الناس والذي عليه مذهبنا
ما قاله الشافعية لان اخا زنا متا وله بن بفقته علي الوالد وابن المولودين والشافعية في هذا من قولين
في بعضها ان ظفر بنيت بينهما موازنة بفقته وذلك علي الاستيجاب والابتل علي ما قلناه وهو اخبارنا التي رواها
وذكرناها في الكتاب الكبير وعكس نصوصه الرواية الاخرى بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ما وجب علي الوارث
اوجب علي الوالد وقال عليه السلام لا صدقة وذو رحم يحتاج ويقوى لفقته لانه اعم من ابوه بقره ان يحل انما

على الله عليه واله فقال يا رسول الله عندي حيات فقال انفق على نفسك فقال عندي اخرون فقال انفق على والدك
 فقال عندي اخرون فقال انفق على اهلك فقال عندي اخرون فقال انفق على خادمك فقال عندي اخرون فقال انت
 تعلم وفي بعضها انفق على سبيل الله وذلك امسرت فذكر النبي عليه السلام الخصال التي تستحق بها النفقة من
 النسب والزوجه ومالك الامين فلو كانت الاخوة تستحق بها نفقة لبلدته **مسألة** اذا وجبت النفقة
 على الرجل ما سقته يوم يوم او ما زاد عليه للزوجه او غيره من ذوي النسب واستع من اعطاه الزمه
 الحاكم اعطاه فان لم يفعل حبسه فان لم يفعل ووجده عليه من جنس ما عليه اعطاه وان كان من غير جنسه باع
 عليه وانفق على من نجاه وقال ابو حنيفة ان وجده من جنس ما عليه اعطاه والا حبسه حتى يتولى هو البيع ولا
 يبيع عليه الا الذهب والورق فانه يبيع كل واحد منهما بالآخر ويؤتي ما عليه وهو حار في نفقه الزوجه
 اذا كان زوجهها غايها وحضر عند الحاكم وطالبته بنفقتها وحضر اجنبي فاعترف بان الغايه لها هذه روجه
 فانه يأمره الحاكم ببيعها والنفقة عليها او لم يجز في غير ذلك دللنا اجماع الفرقه على حق وامتنع منه فانه
 يباع عليه ماله وذلك عام في الديون وغيرهما من الحقوق الا زوجه **مسألة** ليس للرجلان
 خبر زوجه على الرضاع لولدها منه شريفة كانت او مشرقة وهو مشرقة او معسرة ذميه كانت او حرة
 وفيه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك له اجبارها معسرة ذميه وليس له ذلك اذا كانت شريفة مشرقة
 وقال ابو ثور له اجبارها عليه بكل حال لقوله تعالى والوالدان بر مني اولادهن وهذا خبر مع ما لا مرفأ لذات
 وجوب عليها بستانه مالك اجبارها عليه لانه اخذ على اجسار دللنا ان الاصل براه الفقه والاجاب
 خارج الجليل والابيه يجوز له على الاستحباب وعليه اجماع الفرقه والخبر يثبت به ذلك **مسألة**

جاز
 الزوجه
 على
 الزوج

البار اذا كان لها ولد يرضع ووجده الزوج من يرضعه تطوعا فقال الله ان يرضعها او يرضعها غيره
 قال ابو حنيفة وتومر من اجاب الشافعي ومن اعياه من قال المسألة على قولين احدهما مثل ما مضاه والبار ليس له نفقة عنها
 ويلزمه خبره المتنازع فيه وجاز ان يجملا دللنا قوله تعالى وان نكحتموه فسترضع له اخرون وهذه الاطراف لا خبره
 وعبرها ما تطوع فقد نكحوا واستلوا بوجاهه بقوله تعالى فان لم يرضع لكم فانوهن من اجورهن ما وجب لها الا خبره
 لا اذا رضعته ولم يفعل وهذا ليس بصحيح لان الاية تفيد لزوم الاجرة ان ارضعت وذلك لا خلاف فيه واما الاطراف
 لم يجز دفع المولود اليها لوضع امره ولا يسر ذلك في الآية **مسألة** البنت اذا كانت باعاً رشيده بكر
 لها ان تهاق امها وتجب عليها ذلك حتى تزوج وفيه قال الشافعي وقال مالك لا تجب عليها الا تهاق امها حتى تزوج
 ويترتب لها دللنا انه من بستانها الفقه رشيده فاذا امرها في نفسها وما لها من معها من مفارقة الخوف عليه
 الدلالة **مسألة** اذا ماتت المرأة من الرجل عليها ولده فان كان طفلاً لم ير على حق يملأ خلاف
 وان كان طفلاً مكر وهو اذا بلغ سبع سنين او ثمان سنين فما فوقها الرجاء البلوغ فان كل فذكر له ان لا بائع
 به وان كانت ابنتي فلا مراهق بها ما لم تزوج فان تزوجت فلا بائع بها ووافقنا ابو حنيفة في الجارية وقال في
 الغلام لا مراهق به حتى يبلغ خذ الباكر ومشرقه وليس بنفسه فكون ابوه احق به وقال الشافعي خير بين
 ابويه فاذا اختار احدهما اسلم اليه وفيه قال علي وعمر وابو هريرة وقال مالك ان كانت حرة فانه احق بها
 حتى لا يخل بينها اجماع الفرقه واجابنا **مسألة** الموضع الذي التنازل لاجابها لولد او لغيره احق
 به لا خلاف لخالين ان يكون موقفا او مسافرا اقل الامر على ذلك وقال الشافعي ان كانت المسافرة مقيمة فيها
 الاصله فالأجد احق بخلافه وان لم يكن مقيمة فهو خال لأمه وفيه قال ابو حنيفة ان كان السعل لاب والامر

المراهق

والأمر وقت من العصبه **مسألة** إذا اجتمع مع العصبه دخن من دوي الخرجام خارج اللحم والحال
 والجهد لا يتركه الاقرب لولا يقال الشافعي لا يجنبه لغير وجه لا يجنبه فيه ولا يتركه يرتبها دليلها قوله
 تعالى فلو اوالا الخرجام عصبها ولي عصبه المتراد به الاقرب فالاقرب وذلك عام **مسألة** إذا لم يكن
 عصبه وهناك خال الخراجام وبوام كان لغير الحصله والشافعي فيه وجهان أحدهما لا يجنبه فيها **مسألة** إذا لم يكن
 الا في الكا لا يجنبه كواله لا يجنبه ولا وارضه قالوا ينجى ليس لغيره لانه لا يجنبه شفا في جود العصبه
 فإذا لم يكن عصبه ولم يكن الخراجام فيكون لغيره لانه لا يجنبه على ما رتبناه **مسألة** إذا لم يكن
 من غير جود العصبه في العصبه لا يجنبه ولا وارضه قالوا ينجى ليس لغيره لانه لا يجنبه شفا في جود العصبه
 مولاة بلفظه وقال جميع الفقهاء لغيره بلفظه ولا يتركه ملكه وهو كالمصغر مولاة دليلنا اجماع الفقهاء على انه
 ينجى بهذه الاوقات فلا يثبت ذلك بغير ما قلناه لان احكامه لا يفرق **مسألة** يجب بالعقد الا لا يثبت
 واما النفقة فاما يجب وما يوم في مقابلته المتكفل من الاستمتاع وهو الظاهر من قول الشافعي وهو قول الشافعي
 في الجديله وقال في القدر يجب العقد مع المهر فيجب تسليمها يوم ما يوم في مقابلته المتكفل من الاستمتاع دليلنا
 انه اذا مكنت الزوجه من نفسها لا يجب عليه الا تسليم نفقة ذلك اليوم ولا يحس بغيره ولو كان يجب اكثر
 من نفقة يوم لوجب عليه تسليمها الا مع المتكفل واجمعنا على انه لا يجب وايضا لا يملك له الزمه وقد اجمعنا
 على وجوب نفقة يوم ويوم واحد بل على وجوبه بالعقد **مسألة** إذا ثبت ما قلناه من ان يجب بلفظه يوم ويوم
 فلا يستوفى نفقة هذا اليوم فلا يجزى ان لم يستوفى استقرت في ذمته وعليه هذا البراءة اذا كانت
 من الاستمتاع وبه قال الشافعي وقال احمد في هذا ما مضى يوم قبل ان يستوفى نفقته لم ينفق في الزمان

انفق الا قارب الزمان فغير الشافعي عليه نفقة ما مضى من الزمان نفقه ما مضى دليلنا اننا قد اجمعنا على وجوب
 النفقة في الايام ومن لا ينجى استفاضه فعليه دليل **مسألة** إذا تزوج رجل امرأة فاجلها ثم ماتت
 كان الولد حرا على كل حال فكانت هي ام وارثه وقال الشافعي اذا ملكها فان كانت حرة لا يملكها او عتق رجلها بالمال
 ولم يصدقه ولو ان ملكها بعد الوضع لم يصدقه ولو ارستوا ملكها وحده او مع ولدها وقال ابو حنيفة اذا عتقت عنه
 بنته لغيره لم يصدقه بذلك العاقل في ملكها ما رتب ام ولده تعق وتكون مستورا ملكها قبل الوضع او بعده
 وقال مالك في ملكها ما رتب ام ولده لان جعلها عن وهو عتق منها اول ما ملكها بعد الوضع وقال الشافعي
 دليلنا اجماع الفقهاء على ان الولد حري في كل حال لان لا ينفقون فيه واما اولها ام ولدها فلا ينفقون فيه
 ذلك **مسألة** إذا أسلف زوجته نفقة شهر ثم ماتت وطلقها باناء لها نفقة يومها وعليها ما رتب
 على اليوم وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان ما رتب الا قبل ان يملك عليها ذمته وان كان حكم الجارية وقال مالك
 سقطت ذمته وسقطت الخلاف معه اذا كانت الموت فاما الطلاق فما كان لغيره له النفقة عنده دليلنا ان
 قريتنا انه لا نفقة للباين بالطلاق واما الموت فالاخلاف فيه سقطت نفقتها فلا كان كذا لو كان ما اعطىها المهر
 استقر لها لم يثبت فيما بعد فوجب عليه رده

كتاب الجنائيات

مسألة من أكل لحمه لغيره اذ لم يذبحه أو يابها فاعل الزية وهو خمس **مسألة** من أكل لحمه لغيره اذ لم يذبحه أو يابها فاعل الزية وهو خمس **مسألة** من أكل لحمه لغيره اذ لم يذبحه أو يابها فاعل الزية وهو خمس

الديه وان لا يكون له ولد ولا ينحل وروي سبعة عشر من زبدة من جملته انه لو كان جازمه
 كان عليها اوضح فخرج راسها به وروي بخبر دخل عليها رسول الله صلى الله عليه واله وهو بها ارمق فقال
 من هذا فقلت ذلك الجبان التبع من اسمها فامر رسول الله صلى الله عليه واله فقال من جازم من ذلك علي
 وجوب القود بل اقل **مسألة** اذا اخذ صغبر لقيته ظمنا فوقع عليه جازما او قتله سبع المصحة
 حبه او غدر فمات كان عليه صمائه وبعاله وحيثه وقال الشافعي ان يمان عليه دليلنا اجماع الفرقه ولا خلاف
 وايضا طريقه الاحتياط فمضيه ما اذا مات خلفه فمات عليه بلا خلاف **مسألة** اذا طرأ عليه
 في النار على وجه لا يمكنه الخروج منها فمات كان عليه القود بل لا خلاف في طرأ عليه فمات كان عليه القود
 فلم يخرج حتى مات اما ان يكون بالقرب من موضع النار بان يكون على طرف او شركت فيها او فوقها او قدر
 على الخروج لشيء لا يخرج فمات حتى مات لم يكن عليه قود بل لا خلاف في ذلك في الدية للشافعي فيه
 قولان لغيرهما فيه الدية لانه الجاني باقاه الباقي لادبه لانه اعان على نفسه وانما عليه ضمان لحيته النار
 بالفايه وهو الصحيح والدليل على ذلك ان الحمل يراه الدية فلا يعاقب عليها الا ما يوقر عليه دليل
 ولا دليل على وجوب الدية في ذلك **مسألة** اذا القاه في حبه الجرح فمات كان عليه القود سواء كان
 بحسن السباحة او بخيرتها بخلاف بيننا وبين الشافعي وان القاه بغيره بالساحل وكان مكرها سواء كان
 بحسن السباحة او بخيرتها مثل ان كان بحسن السباحة فمات كان عليه القود وعلم من حاله انه امكنه الخروج
 فلم يفعل حتى يجرى فلا قود عليه وفي الدية طريقان وفي اجماعهم من قال على قولين مثل قوله النار فمات
 من قال لا ضمان هلهنا قوله واحد وهو الصحيح دليلنا ما ملنا في المسئلة التي سلك **مسألة**

اذا القاه في حبه الجرح فمات واصله الى ما ابلغه سمعه للشافعي في وجوب القود عليه قولان اجماعا عليه
 القود لانه اهله بنفسه الا انما وهو الصحيح والباقي انه لا قود عليه حتى القاه عصفور او حماما او زوا
 من شاعق لم يمسكه اخذ بسيف فمات بنفسه فان القود على القاتل بالسيف دون الراعي للميتا ان نفس الاقارب
 به الملك الا في الزينة او لم يسلعه الجرح كان هالكا وكان الموت ابلغ بعد لم يمسكه ما فيه ولا يمسكه كما
 اوقله ثم القاه **مسألة** يدخل فمات من الطرف في قضا من النفس من جهة الطرف دخل في حبه النفس مثل ان
 يقطع يده ثم يقبله او يقطع عينه ثم يقبله فليس عليه الا قتله او دية النفس ولا يجمع بينهما وانه قال وجب فيه
 وقال الساجي لا يدخل فمات من الطرف في قضا من النفس ويدخل به الطرف في حبه النفس للميتا فقال ابو سعيد
 الا لا يجرى لا يدخل به الطرف في حبه النفس وايضا مثل القضا وقال ابو حامد يدخل فمات من الطرف في قضا من
 النفس وحده في حبه الا ان له ان يقطع يده ثم يقبله لا على وجه القضا لكن يقبله على الوجه الذي يراه خالو
 اخافه ثم يقبله ذلك اعلى لحد القولين وانما سألنا هذه لقضا فيها قال فلو كان على وجه القضا لكان
 يصح من الطرف ثم يقول من قود النفس على كل واحد مما اعلى ان ذلك ليس له فعمل انه لم يكن ذلك على وجه
 القضا دليلنا اجماع الفرقه ولا خلاف في هذا الاصل يراه الدية وما اوجبه جمع عليه وما اراد عليه يخرج
 الدليل **مسألة** اذا قطع سكر يد سكر فارتد اليه طوعا او قهرا الى الاسلام قال الشافعي في نفسه ثم
 مات كان عليه القود للشافعي فيه فمات فمات بها مثل ما قلناه والباقي انه لا قود عليه دليلنا قوله تعالى
 النفس بالنفس قوله عز وجل القدر المحزون الا ما يفتي في ذلك **مسألة** اذا قطع سكر يد سكر فارتد
 المقتول فارت على الزمعه كونها شرية ولا قود بل لا خلاف في ذلك **مسألة** اذا قطع سكر يد سكر فارتد المقتول فارت على الزمعه كونها شرية ولا قود بل لا خلاف في ذلك

فيه فلو كان احدهما يجب كماله الربيه وهو العبيد والاني يجب نصف الربيه وقال يجب على العاقله الربيه كماله ان لم يمت
ولم يمت فعلي قولنا دليلنا ان الاستسقاء وحده في الطريقين الى الخماره وحال الاستقرار الربيه في مكان الربيه
كامله **مسئله** اذا قطع مسلم يد مسلم فارتد ولو نذر الخبز او قتل في حال الرده او مات فلا تقصص عليه
والشافعي فيه قولنا احدهما مائة واثنا وهو اختيار ابي العباس والاني عليه القصاص وهو المذهب واختلفوا ابو
حامد دليلنا انما رتبنا ان قصاص العكر وخال في النفس واذا كان لو مات لم يجب عليه قصاص للنفس فكذلك ان قصاص
الكره لا يملكه داخل فيه **مسئله** اذا جازحان على عبد غيره في حال الرق وتلقا بده فارتد في حيا
عليه اخوان حال الجزية قطع ليدها بده والاخر دخله ثم مات فانه يجب على الجاني ان الرق ثلث قيمه العبد
وقعت جانيته ما لم يجاوز ثلث الربيه فان تجاوز وجب عليه مائة الربيه وثلثا في قيمه العبد لئلا يملكها
مزارع الجانيه او يملك الربيه والاخر للسيد اقل الامر من ثلثا قيمه العبد وثلثا الربيه فلو كان دليلنا انه لما جازح
عليه جازح هو مائة السيد فلما اعيق جازح عليه اخوان في غير ماله وتوجع عليه جازح في ماله واخران في غير ماله
ثم مات جازح مثل ان جازحه السيد جازحه لاول حيا والاخران عليه في ماله المستري ثم مات كان عليه قيمته
على حال واحد بينهما وهكذا لو جازح عليه الاول قرآن ثم جازح عليه اخوان وهو مريد ثم مات كان على الجاني
ثلاث مائة **مسئله** ثبوتان على الجاني حال الرق ثلث قيمته اذا امتنع بعد العتق **مسئله** الامام عندنا
لا يامر بقتل من لا يجب قتله معه ولو كان في جوفه في الحكمين فيمنه من غيره فعلى من لا يجب قتله وعلى الامام
ذلك لثقتله فلان القود على العاقل لا يخالف وان لم يعلم ان قتله واجب الا انه بعد ذلك الامام لا يامر بقتل
من لا يجب قتله فعليه قال الشافعي لا قود على القاتل والقود على الامام والذي يقتضيه مذهبا ان هذا الامامون

ثلاث مائة
نقدته وتلقته

ان كان له طريق علم ان ماله محرر فافترقه عليه من غير توعيل اليه فان عليه القود وان لم يكن من اهل ذلك فلا شيء عليه
وعلى الخصم القود دليلنا انه اذا كان من ماله من العلم بذلك فلهما فعل فقد انقضى نفسه وباشر فلهما اجر
له فوجب عليه القود واذا لم يكن من ماله فلا قود عليه بل هو ماله وان القود على المملوك **مسئله** اذا اخذ
الخصم بغيره على قتل من لا يجب قتله فقال له ان قتله ولا يملك له قتله بل لا يملك له قتله فلو كان خالفه وقتل فان
القود على المباشرة والمجني ومنه الفقيه لا يملك له قتله ماله ولا يملك له قتله بل لا يملك له قتله فلو كان خالفه وقتل فان
والامير ولا يملك له قتله فلو كان خالفه لم يملك له قتله بل لا يملك له قتله فلو كان خالفه وقتل فان
الاوليا فلو كان خالفه لم يملك له قتله بل لا يملك له قتله فلو كان خالفه وقتل فان
على عي الامام فعليه نصف الربيه وعلى كل واحد منهما الصغار وان على الامام القود وعلى المملوك القود
على قولنا وقال ابو حنيفة ومحمد القود على المملوك وحده ولا ضمان على المملوك في قود ولا دية ولا كفارة وقال
ابو يوسف لا قود على الامام ولا على المملوك اما المملوك فلا نه على ولما الامام فلا نه ما يباشر القتل دليلنا
قوله تعالى ومن قتل ظلوما فقد جعلنا لولييه سلطانا وهذا مقتضى ظلمها وعليه اجماع الفقهاء روي ان
تجانب شهر القود على عليه السلام على من يملك بالسرقه وقطعه على عليه السلام ثمانية مائة وخمسة
سرق ولخطا على الاول وقد شهدا عن الباقي وقالوا لم يملكنا ثمانية مائة الخو لا يقطع عينا
فوضع الرق له ان عليه السلام قضى بالنقض على من الجأ اليه لطلب الفلح بالسياره ومعقوله الجأ على
الاستماع من قبله بان يجر اخذ النظر والمكره اعاد على الامام الجأ اليه على كل ما يملكه ولا يملكه فاما
على نفسه فاذا كان على الشاهد القود فان يكون على المملوك او على غيره وانما روي عمن بن عطاء بن ابي

في القود على المملوك

[illegible]

V.

من قبل المهر منها شيئا ولا الاخوان من قبل الاب والاما برثها بعد الوالدين والاولاد والاخوانه من الاب
والام والاب او العمومة فان لم يكن ولده منهم وكان مولى كانت له له فان لم يكن هناك مولى كان
مولا له الامام والزوج والزوجه برثان من الدية وكل من برث القصاص المدا الزوج والزوجه
فانه ليس له من القصاص شي على حاله في الشافعي الدية برثها جميع ورثته وكل من ورث تركه من المال
برثان الدية الزكوة والعتق وسوا ذلك من الميراث بنسب وسبب هو الزوجية اولاد والعقل موقوف على مال فكل
من برث الدية برث القصاص وكل من برث القصاص برث الدية وفيه قال ابو حنيفة واصحابه وقال ابو حنيفة واصحابه
من الرجال من النساء فان عصى على مال كان المال من برث الدية من الرجال وقال ابو حنيفة واصحابه
من الرجال والنساء ولا يرثه ذو سبب وهو الزوجية قال ابو حنيفة واصحابه برث الوفاة وهما ورث السعي ولا
سعي بعد زوال الزوجية دليلنا اجماع الفرقه **مسألة** اذا كان اوليا المقتول جماعة لا يولي على
مقتولها ذوا اجد منهم ان يستوفي القصاص وان لم يضر شركا وسوا كان في المبدأ او كان غائبين بشرط ان
يقع من المقتول نصيبه من الدية وقال جميع الفقهاء ليس له ذلك حتى يستأذنه ان كان حاضرا او قبله ان كان
غائبا دليلنا اجماع الفرقه وايضا قوله تعالى وفي قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وهذا في محاربي يكون
للمسلطان **مسألة** اذا كان هو المولى او وليا شيدا لا يولي عليه وبعضهم يولي عليه لمعروا وجنوا
كان للمكبر ان يستوفي القصاص في حق نفسه وحق المولى عليه بشرط ان يقم له نصيبه من الدية وان كان
المولى واحدا مولى عليه يكون له اجبا وحيدا لم يكن له احد ان يستوفي له حتى يبلغ سؤل كان القصاص في الطرف
او في النفس او موت فيقوم وارثه مقامه وقال السامعي اذا كانوا جماعة بعضهم مولى عليه لم يكن للجدير

العاقل ان يستوفي حقه ويختص بالمعقب بل يصح بيع الطفل ويبيع المجنون ولو موت فيقوم ولديه مقامه
وبه قال ابو يوسف وعمر بن عبد العزيز وان كان الوارث واحدا مولى عليه لم يكن له اجبة ولا جده ان يستوفي
له بل يصبر حتى يبلغ مثل ما قلناه سوا في القصاص في الطرف او في النفس وقال ابو حنيفة ان كان بعضهم كيارا
وبعضهم صغارا فملكهم وان يستوفي القصاص في حقه وحق المعبر حتى قال ان من المزوج وله اطفال كان
للزوجه ان تستوفي حقه وحق الاطفال وان ولد لها اطفال كان لزوجه ان تستوفي حقه وحق الاطفال
وقال ابو يوسف قلت لابي حنيفة كيف يستوفيه بعضهم وهو ينهر فقال لان الحسن بن علي قتل عبد الرحمن
بن ملجم وهو معهم ولكن لم ينعهم فقلت له ذلك لان له الولايه بالامامه له وان كان الوارث واحدا لم ينع
كان لوالده ان يستوفيه له طرفا كان لنفسه وان كان المولى المولى كان له ذلك في الطرف والعاصم انه له
ذلك في النفس لكان معناه استحبابا دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا قوله تعالى فقد جعلنا لوليه
سلطانا والكبير مولى وجها ان يكون له السلطان وانما قلنا ان بعضهم كان من العبيد يملكونه فلا يجوز
ان يملك حق العبد **مسألة** اذ عجب القصاص لا يدين فكيف اجدها عن القصاص سقط حقه ولم
يستوف الحق اجبه اذ اراد على اوليا المقتول عنه نصف الدية وقال الشافعي يسقط حقه لان القصاص لا
يتبعه وكان اجبه نصف الدية دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا قوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا
ولم يفصل **مسألة** جواز التوكيل في استيفاء القصاص بخلاف جواز التوكيل في استيفاء شئ
منه بخلاف فلما في حال عليه قال في نصيبه منه هنا انه يجوز ايضا ولا يصح اب الشافعي في ثلث
طرق اجبها يجوز قوله واحد مثل ما قلناه على ظاهر قوله في اجنابنا منهم من قال لا يجوز قوله واحد

عليه وقال في الوكالة ومنهم من قال علي قولين احدهما يجوز مثل ما دلناه وهو الصحيح عندهم والآخر لا يجوز
قال ابو حنيفة دليلنا انه لا مانع من ذلك والمانع يحتاج الى دليل **مسألة** يجوز الوكيل استيفاء
القصاص عنه من ولشافي فيه قولان احدهما عقد الوكالة باطل اذا قال المستوفيه لا يشترط
منه بحد فلو قلنا في حال عيشته الذي يضمنه مدته انما لا يجوز انما لا يشترط فيه والآخر صحيح اذا قال
يستوفيه منه بعينه دليلنا ما دلناه في المسئلة الاولى **مسألة** اذا قتل واحد من عشرة
انفس بحد واحد من اولياء القود لم يعلق حقه حتى يفرقه فان قتل الاول سقط حق الباقي وان ابد
احدهم فقتله سقط حق كل واحد من الباقيين فيه قال الشافعي الا انه قال سقط حق الباقيين الى بدل وهو حال
الدية في حاله خاصة وقال ابو حنيفة سدا حقه قوتهم من القصاص وليس لواحد منهم ان يفرق بقتله بل يقتل
لجميعهم فان ملوه فقد استوفوا حقه قوتهم وان ابد واحد منهم فقد استوفوا حقه وسقط حق الباقيين الى
بدل سقط عمن التي يقتل جميعهم فاذا قتل سقط من الديار في بركة ما يخذها
اولياء العلى لم يخص دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا قوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا من قال لا يترك
عليه الدلالة اما الساتر البذل لا اصل له الزمه واساتر الربيع يحتاج الى دليل على اننا قد بينا ان الدية لا تثبت
الا بالنزاع وفي ذلك مقتود ههنا وايضا قوله تعالى النفس بالنفس ولم يقل نفس بالنفس وقال الخليل
لم يقل الا نوار **مسألة** اذا قطع رجل رجل فقتل اخر وطعناه باليد فقتلناه بالخنزيرة قال
الشافعي وقال مالك لا يقتل ولا يقطع لان العضد نكاح نفسه دليلنا قوله تعالى ان النفس بالنفس والعن
الدمه وقوله اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا قطع رجل رجل فقتل المحي عليه بدل الجاني

ثم ان عمل المحي عليه وسوى الم قطع الى نفس الجاني كان هدرًا ودية قال ابو يوسف وعملوا الشافعي وقال ابو
حنيفة على المحي عليه القصاص فيكون عليه كمال بدل الجاني دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا روي عن علي
عليه السلام وعمرانهما قال من مات من جراح قاص فلا يرد عليه الحق فله ولا تخالف لهما في الصحابة **مسألة**
اذا قتل رجل رجلا وجب القود عليه فقتل العاقل قبل ان يشق ادنه سقط القصاص
الى الاربعة وقال الشافعي وقال ابو حنيفة سقط القصاص لا الى بدل دليلنا قوله عليه السلام لا تترك دم امرئ
مسلم ولو اسقطناه لا يترك لعلنا نعلمه ولو قلنا بقول ابو حنيفة لكل قاتل الدية كذا ثبت عندنا الا ان الشافعي
بينهما فدل ذلك **مسألة** اذا قتل امان رجلا وكان لهما لوان فقتل قاتله قبل به دورا اخر
لم يترك لهما امر بهما ان يكون القود على الجاني المعني فيه او في فعله فان كان المعني فيه مثل ان شارح اخيه
في قتل ولده او ضرابي في قتل ضرابي او عمدا في قتل عمدا فعلى شريكه القود دونه وان كل القود لم يرد عليه
المعني في فعله مثل ان كان عمدا لهما شارح من قتل خطأ او عمدا لهما فقتل قود على واحد منهما ودية قال الشافعي
وقال مالك على العاقل القود سواء استقر عن شريكه المعني فيه او في فعله ودية قال الحسن البصري والشافعي وقال ابو
حنيفة لا قود عليه سواء سقط القود عن شريكه المعني فيه او في فعله **مسألة** دليلنا على ما لا يرد في النبي
عليه السلام انه قال لا ان في قتل العدا طميلة السوط والعصا مائة من اخيه منها اربعون خلفة في طميلة
او اربعة طميلة في عمدا لهما الدية وهذا عمدا لهما ورجل من عدا خطا وعليه اجماع الفرقه واخبارهم
دليلنا على ان حنيفة قوامه على ومن قتل مظلوما فقتل عينا لوليه سلطانا لا لا يستر عني القتل وهذا قد
مثل لما فوجبان يكون لوليه سلطانا وايضا قوله عليه السلام ثم اقيم بخرائه قد قتلتم هذا المسلم ومثل

فيه الفهم وبفعل ارجيفه وقال الشافعي ان كان عالوا فزكان فيه الحافض كان وانه بالحجاز بين القصر
 في الجرح ورسول ويزان بفعل فحسب ان كان عالوا فزكان وان لم يكن لا فحسب فيه مثل الماسية والمعلمه والماسية
 والحافيه وطلع الذي يرفع الذراع والرجل من الساق فاذا صار في نفسا فدل لوليه ان بعض منها فزكان ام لا
 على قولين احدهما ليس له ذلك والثاني له ذلك دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وروى العباس بن محمد المطلبان
 النجف عليه السلام قال لا يخلص في المصلحة **مسألة** الحارجه وهي الدراسة فيما يعرف وفي الدراسة
 يعرف وفي الدراسة له ابعده وفي السعي ابعده وفي الموضع خمسة ابعده وفي جميعها اثنتان العناص
 وقال جميع الفقهاء ليس فيها شيء قبل بل فيها الحكومه ولا فحسب في شيء منها الا الموضع وروى المروزي في الدراسة
 العناص وقال ابو جهم لم يكن ان يكون في السبع فحسب دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وفي المصالح والمخارج
 فحسب وذلك انما في **مسألة** الموضع فيها نصف العنصر خمس في الابل الاختلاف وفيها العناص خمس
 عشر يعرف والماسية فيها اثنتان في النفس لا اختلاف فيها ولا فحسب فيها ولا فحسب في الموضع ولا اختلاف في ولا
 يكون عددا ان اجمع وانما اصل السبع اقل العناص اربع وهي ابعدها من اجماعها في كانت هاشمه ان اجمع
 ولا فحسب وان كانت مثله ان يوضع ولا يجمع عشر او كذلك في الماسية دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم
مسألة اذا قطع عين غير قطعت عينه بالاختلاف فان لم يكن له عين قطعت عينه عذرا فان لم
 يكن له عذرا قطعت عينه العذري فان لم يكن له قطعت البصري وقال جميع الفقهاء سقط العناص وقال شريك
 يقطع العين اليمنى فان لم يكن القطع البصري وكذلك يقطع البصري اليسرى فان لم يكن يقطع العين اليمنى دليلنا
 اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا قطع يد اكامله الاضلاع ويده ناقصه اصبع فالجني عليه بالحجاز

وقال الشافعي ان كان عالوا فزكان وان لم يكن لا فحسب فيه مثل الماسية والمعلمه والماسية

بين العنق والقلبه اليد حشون من الابل ويزان بفعل فحسب دليلنا ناقصه اصبع اقفاصا واخذ فيه الاصبع
 المفقود هو قال الشافعي وقال ابو حنيفه الجني عليه بالحجاز يزان باخذ فيه يدك امله ويحشو بين ان
 يصر في اخذ ناقصه اصبع ولا يخذ فيه الاصبع المفقود دليلنا اجماع الفرقه وايضا قوله تعالى من اعدي
 عليه فواخذوا عليه مثل ما اعدي عليه من المثل مثل مثل فطريق الصور ومثله طريق الفقه ومثله لم يكن
 هاهنا مثل طريق الصور والحافيه وحيث ان يكون له مثل فحسب الفقه في اخذ فقهه الاصبع المفقود
مسألة اذا قطع يد اشكلا ويده عجي لا مثل لها الا فحسب عليه وفيها جميع الفقهاء وقال
 > اوداه اخذ العجي بالاشكلا دليلنا اجماع الفرقه وايضا قوله تعالى من اعدي عليه فواخذوا عليه مثل
 ما اعدي عليه وايضا قوله عز وجل وان عاقبتهم فعلموا مثل ما عاقبتهم به **مسألة** اذا قطع
 فحسب فيها اقبها لثدي العجي وقال جميع الفقهاء فيها الحكومه دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وطريقه
 الاختياط لعنقي ذلك لان ما اعديناه اكثر من الحكومه فبطلت الدية تقبل **مسألة** اذا قطع
 اصبع رجل فسرق في كفه فذهب كفه ثم اندفعت عليه في الاصبع والكف العناص وقال الشافعي عليه العناص
 في الاصبع دون الكف وقال ابو حنيفه واصحابه فحسب عليه اصلا دليلنا قوله تعالى من اعدي
 عليه فواخذوا عليه مثل ما اعدي عليه وهذا قد اعدي في الاصبع والكف وقال وان عاقبتهم فعاقبوا
 مثل ما عاقبتهم به فقل تعالى والجرح فحسب **مسألة** اذا قطع راسه فذهب راسه كان
 عليه العناص في الموضع وضوا العين معاويه قال الشافعي في اخذ قوله في الاخر فحسب
 الضو مثل الكف فواخذوا عليه قال في الضو العناص فواخذوا مثل ما امله وقال ابو حنيفه لا فحسب

في الحجة واما الفضا في الصوكفوله في الاصبع وقال ابو يوسف ومحمد لا ينفصل الفضا في الحجة
بالسرابة ايضا العين دليلنا ما قدماه في المسئلة الاولى سئل اذا قطع يد رجل كان
الحج عليه ان يقتصر على الجاني في الحال والدم حار ولكنه سئل ان يصب ليطهر ما يكون منهما في انزال
او سرابه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة وما لا يجوز له ان يخذ الفضا حتى يعلم ما يكون من انزال
او سرابه في النفس فان انزل الفضا وجب الفضا وان سئل ان النفس سقط الفضا فيه واحد الفضا
في النفس وان سئل ان يفرق وانزل سبط الفضا غده في الجانيه والسرابه معاد دليلنا ما قدماه
في المسئلة الاولى سئل اذا قطع يد عترة وتجليه ولا ينفك لم يكن له ان يخذ
حيتها كلها في الحال بل يخذ به النفس في الحال وينظر حتى يتبدل فان ابدتها كلها كما مله
وان سئل ان النفس كان له دية واحدة واما القصاص فله ان يقتصر في الحال على مسمى وانما اصاب
الشافعي في القصاص واحلفوا في الدية على قولين احدهما ان له ان يخذ ربايتها كلها في الحال وان بلغت
حيات النفس وقال ابو اسحق ليس له ان يخذ شيئا من ربايتها في الحال قبل ان يذمها في الدية انما اشتق
حال الحنفي دليلنا انما مله مجمع على استحقاقه له لانه لا يخلوا ان يذم او يسرى الي النفس فان
اخذ كان له ما اخذ وزاد به بطلبها وان سئل ان يذم به النفس التي اخذها في المسئلة
شعر الرأس والحج والحيض والهراب العيين لا يذم بها شي منها ففيها الدية وفي شعر الرأس
والحيض دية كاملة وفي شعر الحيين نفسا به وفي الهرب العيين الدية وما عدا هذا لا دية فيها
الحكمة في جميع الجسدية قال عليه السلام وروى ان لا يذم في قضا في شعر الرأس عترة في الرجل

وقضد يله فيه ثلثا لدية وروى عن زبلي العن اعاده ثلثا لدية وقال ابو حنيفة في الذريعة الدية ولم يفرق
في الما في حله وقال الشافعي ليس في الشعر دية وفي حجة حكمه دليلنا اجماع الذريعة واجابهم
وانما اقتضاه رجله اخرج قدر الله على راس رجل فقط شعره فان عليها فقال له اصد سنة فصد سنة فلم
يسمى عليه بالدية ولا في الشافعي في النجاسة **مسئلة** اذا جرح عترة ثم ان المخرج قطع فرفع
الجرح فما كان سينا فالحقاس والفود على الجاني بخلاف وان كان فاجباً غرسا الي نفسه كان على
الجاني الفود وعلى الجاني المقتولان ذوا نصف الدية على الجاني وكذا لو سئل السبع في قتل عترة
او جرحه وجرحه هو نفسه فاقاختلف اصاب اشياء ففيه على طريقتين فمن قطع في الجاني احدها الفود
وعلى شريك السبع والجاني نفسه بعد جرح عترة على قولين احدهما يحجب عليه الفود والاخر لا يحجب عليه
ولتمة نصف الدية ومذاها مع قول لا فود على الجاني قوله واحد وعليه نصف الدية ولما قالوا في شريك
السبع الجاني نفسه بعد جرح عترة انه على قولين دليلنا عموم الاضمار اليه وقد في انه اذا اشرك
جماعة في قتل واحد كان على جميعهم الفود وعلى كل واحد منهم بالشرط الذي قدماه ولم يفرق بين ان يكون
الجاني عترة الجاني عليه او هو من عترة او يكون السبع من عترة يجب ان يكون على الجاني في هذه المسئلة
الفود **مسئلة** اذا قطع الاغلة العليا من اصبع رجل عترة قطع الحجى عليه الاغلة التي هي
تسمى الي نفسه فان كان لها ميتا على القاطع الفدا بخلاف وان كان القطع في لحمه على ما علق
من الخلف وكذا ان قطع اصبع رجل فلما بعينها الاغلة فقطع الكف كله خوفا على اكله وسرى الى
نفسه فاقاختلف في فدية الاغلة لا يكون الا في لحمه والخلاف فيه مثل المسلمين الاولين

وعند حجة العالم هو الثاني في المسائل الثلاث وقد مضى أصل هذه المسئلة وهو اذا قطع رجل يبيع من الكوع
واخذ راعه من المرفق فمضى الى نفسه فعدنا وعد الشافعي بها واحد وعد احمد حجة العالم الثاني لانه اذا
موقع الحامه من الاول وقطع سنامه وقد مضى السلام عليه **مسألة** في الاصبع الزايد اذا قطع
لمنتدبه الاصبع العجيبي الاصلية سواء قطعت مع الاصبع الاصلية او قطعت منفردة وقال الشافعي ليس
فيها شيء مقدار بل فيها حكمه فان لم يترك سبيل عدمه لانه ما من ثوبه عند اسن به وبس كونه عند
ه من من طر كذا في القيمة فيلزمه مقدار ذلك في حقه الحز وان لم يترك شيئا بل جرح تمام الحبال
الانفصال فيها ويحتمل ان قال ابو العباس لا شيء فيها وقال ابو اسحق فيها الحكمه وكيف يقوم على وجهين احدهما
يقوم والامحاض الثاني هو ان يقر بانه لا مد له حكمه السأوي عنه دليلنا اجماع الفرقة واختارهم له
مسألة اليد الشلا والاصبع الشلا فيها ثلث الدية العجيبي او ثلث الاصبع العجيبي وقال
الشافعي فيها حكمه ولا تغلظ فيها دليلنا اجماع الفرقة واختارهم له **مسألة** اذا قطع اذن
غيره وقطعت اذنه فان اخذ الجاني اذنه فاصفها ما تصفت كان للمحبي عليه ان يطالب بغيره ولو اباها
وقال السأوي ليس اخذ الاكن واجب على الحاكم ان يحضره على قطعها لانه حاسه لانه بها الدينونة
صارز منه ولا يصح ملكته مادام من هي معه دليلنا اجماع الفرقة واختارهم له **مسألة** يتقطع
ذكر الفحل يذكر الفحل المحي الذي يملكه يقتناه وفي حكمه وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابو الاثرود
عليه فيه لانه لا منفعة فيه كدليلنا قوله تعالى والجروح قصاص وقوله عز وجل فمن اعتدى
عليكم فاخذوا عليه مثل ما اعتدى عليكم وقال تعالى وان عاقبتهم فاعاقبوا مثل ما عاقبتم

وعوم الاختيار يعني ذلك **مسألة** في ذكر الغنم يملكه الذكرا العجيبي وقال جميع الفقهاء
فيه حكمه دليلنا اجماع الفرقة واختارهم له **مسألة** في الحبس الدية لا خلاف وفي كل
واحدة منها نصف الدية عند الفقهاء وروي احكامنا ان في العسري منها مائة مائة كان الولد قالوا يكون
منها دليلنا اختيارنا وذكرنا في الكتاب الكبير **مسألة** اذا قطع طرفه غير ثم اخلفا
فقال الجاني كان الطرف فاسد لا فلاح فيه كالملة وقال المحبي عليه كان يحكي افضله القود والاديه
كامله فان كان الطرف طهر مثل البرص والرجلين والعين والذنف وما اشبهها فالقول قول الجاني مع
منه او يقر المحبي عليه البنية وان كان الطرف باطنا فالقول قول المحبي عليه وبه قال الشافعي فاما
واختلف اصحابه منهم وقال المسئلة على قوانين فيها احدى القول قول الجاني فاما او الثاني قول المحبي
فيما لا ان الصحيح في الظاهر ان القول قول الجاني وفي الباطن القول قول المحبي عليه ومنهم من قال
على طهرها مثل حملناه فقال وحقيق القول قول الجاني وهو قوي دليلنا قوله عليه السلام البنية على
المدعي والمكسر على المدعي والاعضاء الظاهرة لا سعدن على المحبي عليه امامه البنية عليهما فلاجل ذلك
لزمته البنية والمكسر كذلك الباطنة لانه يتعذر عليه اقله البنية عليهما فلاجل ذلك كان القول قوله
فمن قول ابى حنيفة عليه السلام البنية على المدعي والمكسر على المدعي عليه وهو المدعي في الخط
ذلك لزمته البنية او من الجاني المدعي عليه ولاجل ذلك برأه الدية في الجاني وسعها احتياج الى دليل
واحتج الشافعي بما رواه ابو عاصم عن عبد الله قال البنية على المدعي والمكسر على المدعي عليه الا
في القسامه وعليها في القسامه على المدعي واعاها وكذا كان في الدية لانه امامه البنية على القاتل

في العادة لا يطلب خلو انما يتوكل **مسألة** اذا قطع سن مشقة كل ما قطع سنه
 ثم خلا سن الحائي كان المحي عليه ان يلقه ثانيا لئلا يشافعي فيه ثلثة اوجه احدها انما افاناه والباقي
 شي له والثاني ليس له فاعلموا انه الذي دللنا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا قطع سن مع
 واحد منهم لم يترك السن لمحي عليه رد الزميه وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما افناه والباقي محي عليه
 نعمه دللنا ان الجار خلاف الخراج الى دلاله **مسألة** السن الذي رده فيه فهل رده السن
 الاصل في فلا جمع الفقهاء فيها حكمه وليس فيها شيء يقدح ولا تبلغ الحكومه سن الاصل دللنا اجماع
 الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا وجب لسن فخص في نفس او طرف فلا ينبغي ان ينقص نفسه
 فان خالف الامام او من يلزمه به الامام لا خلاف فان يادرو استوفاه بنفسه وقع موقعه ولا شيء
 عليه وللشافعي فيه قولان احدهما المنصوص عليه ان عليه العزير والباقي لا شيء عليه دللنا ان الاصل يراه
 الزمه ومن اوجب العزير فعليه الدلاله **مسألة** اجزؤه من نعم الحرد ونقص الناس من بيت
 المال وقال الشافعي ذلك من خمس الخمس الذي كان النبي عليه السلام وان كان هناك ما هو لهم منه مثل بقوه
 لاهله وسد الغور على النفس منه الاجزؤه وقال ابو حنيفة على النفس الطسور ومن استوفاه منه
 دللنا اجماع الفرقه واخبارهم ولكن الاصل يراه الزمه وعليه شغلها الدلاله **مسألة** اذا قطع
 بعد فية نصف قيمته سمى فيها منه سبده وبمسك العبد وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة على الحائي
 نصف قيمته ويكون السيد بالخيار بين ان يسكه ويستوفي نصف قيمته وبين ان يسلم العبد الى الحائي
 ويطالبه بكما اقيمته دللنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا وجوب نصف القيمة على الحائي مجمع عليه

والحيث اليه في تسليم العبد والمطالبة بكما اقيمته خراج الى دليل **مسألة** ان قطع سن عيدا
 عليه كمال قيمته ويسلم العبد وقال الشافعي عليه كمال القيمة ويسمى اسما عيدا والمطالبة بالقيمة
 وقال ابو حنيفة السيد بالخيار بين ان يسكه ويكس له وبين ان يسلم العبد ويأخذ كمال قيمته وليس له
 اسما عيدا والمطالبة وحده وقال ابو يوسف ومحمد السيد بالخيار بين ان يسلم العبد ويطلب كمال قيمته
 وبين ان يسكه ويطالبه فانقص بحكم قيمته دللنا اجماع الفرقه وايضا فاذل وجب عليه كمال قيمته لا يجوز ان
 يسكه عيدا العبد لا يحل له ان يسكه حتى يتسوفه ويكون قد حصل للسيد الجمع من الدرر والمبارك وذلك لا
 يجوز **مسألة** اذا قطع اصبع غيره فقال المحي عليه قد عفوت عن عقليها وفودها وانزلت
 صح العفو عن العمل والقود معا وقال ابو حنيفة والشافعي وقال الحنفي لا يصح العفو عن ربه الا يصح
 لانه عفو عام يجب ليل على الحائي عليه لو اراد المطالبة به الا يصح له ان يكون له ولا عفا عن مجزوء
 لانه لا يري به اسد عمل مع ربه اصبع او ليس يري الي النفس محله فلا دللنا اجماع الفرقه وايضا فانه
 حتى له يجوز له اسقاطها كالفصل فيها وقوله انه لا يجب اطلاق الحق واجبة الجناية وانما يتلخر الانقار
 الى حين الاندمال وقوله لا يحل المطالبة لا يترك على ان يعتذر بان كمال المال الموطا بثلثه استحقاق
 وان لم يملك المطالبة في الحال والاصل على انه واجب بالقطع لانه لو كان له عيدا فقطعت يده ماعه
 والدم جاز فانه لم عند المشتري كان ذلك الجناية للبايع فلو لا انما وجبت حين القطع وقبل البيع
 لم يكن للبايع منه حق **مسألة** اذا قطع اصبع غيره فعفا عنها الحائي عليه ثم سأل الى
 نفسه كان لولي العتول القود وحس عليه ان رد على الحائي حبه الا يصح التي عفا عنها الحائي

وان اخذ الله اخذه النفس الخدية الاصبع وقال الشافعي اذا عفا عن الاصبع سقط القصاص في النفس
لان القصاص لا ينقض لئنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا قوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا وايضا قوله
النفس بالنفس فمن ادعى ان القصاص لا يصح قد سقط القصاص فعليه الدلالة **مسألة** اذا قطع
اصبع غيره مع ما يجزي عليه ان يقول عفا عنها وعفا جازم منها لمن الدية نازل فعول ذلك لا يرسى الى النفس كان عفا
ما ضام من النفس لانه قد نزل الوصية فان لم يخرج من الملتك كان له مقدار ما خرج منها وقال الشافعي لا يخلو
ان يغتال ذلك بلفظ الوصية او بلفظ العفو والامير ان كان بلفظ الوصية فهل يقع عليه العفو لانه
فولان لا يرد ما صحح والاخر لا يصح كما لا يرد به كل ما لونه واذ قال صحح ان الدية له ان خرجت من الملت
والاله مقدار ما خرج منه وان قال بلفظ العفو والامير فهل العفو والامير ان لم يرض وصية ام لا يصح
فولان نازل اقال وصية فهو كالوصية وقد مضى الثاني اسقاط وليس بوصية فعلى هذا لا يرد الامير اجماعا
وهو به اجمع ولم يصح فيما قلناه لانه ابتداء علم العرب وذلك لانهم قد دللنا قوله والجرح في قصاص من
تصرف به فهو كقاره له وذلك اجماع وايضا الاصل حوازه والمصنف يحتاج الى دليل **مسألة** من اراد
ان لا يرسله لئنا المالك خفيه الامام وهو عقل هذه سوا كان مسلما او نصيبا وقال الشافعي ان
كان مسلما فالمسلمين يعملون عنه وهم من تونه فيزائه لئنا المالك فان كان نصيبا لا يجتأرون عنه وتكون
الدية في تيمنه لا اوجب عليه وقال قتل اليك المالك اذ لم يكن له وارث على تبديل اليك لئنا اجماع
الفرقه واخبارهم وقد مضى هذه في كتاب قسمه الغنائم **مسألة** كل جرح لو انظر وجب
فيه القصاص فاذا سرك الى النفس كفي فيه القصاص في النفس وكذا قتل غيره به قال ابو حنيفة

وقال الشافعي خبر القصاص فيها في النفس حوازه عليه اورد حله او قتل غيره او اوجبه فسر كذا النفس
خبران يتبادر منه في الجرح في النفس لئنا اجماع الفرقه واخبارهم وقد دللنا في ان قصاص
الطرف يدخل في النفس **مسألة** اذا قطع يد رجل فقتله كان لولي الدم ان يقطع يده فقتله
وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابو يوسف ومحمد ليس له القصاص في الطرف كالموسى الى النفس
دليلنا ما قلناه في لاسله **مسألة** اذا قطع يد قاتله فقتله فولي الدم يحبس
من لا يقتل ولا يقطع وبين ان يقطع ويقتل ومن لا يقطع ويقتل فاذل فعل هذا
عليه به اليد التي قطعها وبه قال الشافعي وابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة اذا عفا بعد قتل
اليد فطليه حبه اليد التي قطعها دليلنا انه استوفى حقه ومراستوفى حقه لا يرجع عليه باستقاط
حق اخر ولان الاصل براه الزمه واجابا الدية يحتاج الى دليل **مسألة** اذا جلق نجسه
غير مسلم كان عليه ثلثا الدية وعند الفقهاء الاثنى عشر عليه وان لم يلبس فقد خسرنا الخلاف فيه دليلنا
اجماع الفرقه **مسألة** في الشقبة الدية كاملة باختلاف في الشقبة السلي فيها
ستماية دنيا لا قناعتك الطعام والشراب وفي العليا اربعماية حنيفة وقال جميع الفقهاء ان
سول دليلنا اجماع الفرقه **مسألة** في ايهام اليد او الرجل بشحبه الاصابع غير اليد او الرجل
في ايهام الزوارب قال في الفقهاء الاصابع كلها سول لكل واجار عشر من الاصل دليلنا اجماع الفرقه
مسألة في الشقبة الدية كاملة باختلاف في اليسرى لئنا الدية على ما روي بعض
الروايات لانها خلق الود في الروايات الاخرى قال فيهما سول وبه قال جميع الفقهاء دليلنا

الاحاديث التي فيها **مسألة** في العين العور اذا كانت خلقه او دعت بافه من قبل الله
 الربيه كامله وقال جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع الفرقه **مسألة** في العين القايه اذ
 حصر في ثلث دسها صوبه وقال جميع الفقهاء فيها الحكيمه دليلنا اجماع الفرقه **مسألة**

كتاب الزيادات

دائمة **مسألة** نوي احاديثا ان قوله تعالى وان كان من قوم بينهم وبينهم ميثاق فيه حكمه على من
 المعدم ذكره في كتابي في نقل الخط في قوله وان كان من قوم عدوكم وليس كتابه عن المعاهد لانه لا يجد
 له ذلك وقال الشافعي انه كتابه عن النبي اذا قتل يدا الاسلام دليلنا ان ما ملناه اشبه بسياق
 وقوم من الامم من جري احكام في موضع في قوله وفي من قوم عدوكم وهو من قوم عدوكم وفي موضع من قوم عدوكم
 الواضحه الا ان يصيدوا ثم قال وان كان من قوم عدوكم وهو من قوم عدوكم وفي موضع من قوم عدوكم وفي موضع من قوم عدوكم
 للمؤمن لا خلاف فلما قال وان كان من قوم عدوكم وفي موضع من قوم عدوكم وفي موضع من قوم عدوكم وفي موضع من قوم عدوكم
 والامر لا يجد له ذلك فلا يجوز ان يكتب عنه وعليه اجماع الفرقه **مسألة** القتل على
 ثلثة اضر بمعد الحوض وخطا الحوض وشبيهه بالعدويه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مال والقتل
 ضربان معد الحوض وخطا الحوض وما سمي به تشبيهه بالعدويه عليه عمدا او جبره في القود دليلنا اجماع
 الفرقه واذا ضربوا اعضاءه او اعضاءه بن عمرو ان النبي عليه السلام قال الذي قتل العور الخطا بالسوط
 والعصا مائة من الاذن وعاطفه ما ارعون خلقه في بطوننا اولادها وروى عبد الله بن عمرو ان النبي

ان النبي عليه السلام قال الذي قتل العور الخطا بالسوط والعصا مائة من الاذن وعاطفه ما ارعون خلقه
 في بطوننا اولادها وروى عبد الله بن عمرو ان النبي عليه السلام خطب يوم الفتح فكمون ذكر الحديث
 الذي قال الحسن بن علي بن فضال في الخطا شبيهه بالعدويه ما كان بالسوط والعصا مائة من الاذن منها الذي ارعون خلقه في بطوننا

اولادها وهذا نص لان النبي عليه السلام سماه عمدا او خطا العور في جبره الربيه وما لا يشبهه عمدا
 في جبره في القود وهذا خلاف النص وعليه اجماع الفرقه لانه لا يعلل به على عليه السلام وحمز
 وعثمان بن مسعود وزيد بن ثابت وما غيره بن شعبه كلاهما ولا سموه عمدا او خطا في قوله
 الربيه على ما بان ذكره ولا خطا في القود وشبهه ما لا ان قال قولنا عمدا او خطا من خطا لا يوصف به
 فعل واحدا كما لا يوصف بقايم قاعدا واسود ابيض ومخير لساكن والحواريان هذا مسلم في فعله
 واحده وليس كذلك هاهنا لان الربيه هو جبره وما اخطا فيه والذي اخطا فيه هو فصد وما عمدا
 فيه فمطل ان يكون هاهنا فعلا واحدا وصفه بيمين يمين واما ان تصف ذلك لانه من جار حنين
 عمدا واحدا واطا في اخرى وذلك غير مستحيل لانه قد يعي يمينه وخطي يساره وذلك غير بعيد

مسألة الربيه المغلظه هي ما جبر عن العمد المحض وهي ما به من حسان العمل وقال الشافعي
 جبر في العمد المحض وعن تشبيه العمد بالثلاثون حقه واثون حقه واربعون حقه في بطوننا
 اولادها مائة قال حمز وزيد بن ثابت وما غيره بن شعبه وروى عن علي عليه السلام ربه قال الربيه اوار
 ولله فاما العمد المحض في حق المحض فاما الجبر عليه القود فقط ولما لا يجس العمل بمنزله من الجميع
 ويقول الشافعي قال حمز بن الحسن فقال ابو حنيفة والثوري ابو يوسف المغلظه اجماع حمز وعمر بن

من كل واحد عشر وعشرون فمئة اربع وعشرون وخمسة وعشرون وخمسة وعشرون
 اجماع الفرقه واجازته وانما طريقه الحاصل من بعض ما قلناه لان الانسان اعلى الانسان
 والزوج **مسألة** دية العمد الجرح في مال القاتل وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة في ماله عليه
 عندنا عشرين مئة من دلتنا اجماع الفرقه وايضا فقد يتزوج بها عليه والنجيل اجماع الي شرع او صلح
 القوم **مسألة** دية المهر شبهه الخطا مغلظه ان لا تالمشون منها ثلثون وثلثون منها
 الدليل من جهة واربع مئة من خلفه كل ما طرقة في النخل وقد في ثلثون من ثلثون واربعة
 خلفه وهي في مال القاتل سنلدي سنة وقال الشافعي في ذلك مثل دية العمد رسول علي ما حكمناه
 عنه في دية العمد والنجيل مثل دية الخطا في ثلث سنين وفيه اجماع القاتل وقال ابو حنيفة في اجماع
 علي ما مضى عنه في العمد الجرح وقال ما الشبه العمد وجب القود دون لدية وقال ابن شبرمه
 دية شبه العمد جاله في مال القاتل دلتنا اجماع الفرقه واجازته على الطرفين الذين ذكرناهما
 وروي عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر بن حزم وعبد الله بن الحارث بن ابي اسلم قال لا
 ارجو الخطا شبه العمد لان السوط والعصا به من الابل منها لا يعرف خلفه **مسألة**
 دية الخطا في الشهد الجرح وفي الجرح وقال الشافعي في كل ما مضى في الجرح والتمش
 الجرح وادامته ارجح من الجرح مثل الابوين والاكفوه والاحوات واولادهم وبغاله والحياه
 عمر وفنان وابن عباس وروى النابغين سعد بن مسعود وسعيد بن جبير وعطاء بن رستم والفقهاء
 وقال ابو حنيفة وما الا لا يغلب في موضع من المواضع وما قال في الما بين الحق والشيء وروى

عن ابن مسعود دلتنا اجماع الفرقه واجازته وانما طريقه الحاصل من بعض ما قلناه لان الانسان اعلى الانسان
 انها اعلى منه في المواضع ما يغلبه وان لم يزد دية ثلث ارجاس الدابكان وقال عمرو اقفان
 في العمد انما العمد الجرح سنلدي و غيرهما ونذكر قيمتها دلتنا اجماع الفرقه واجازته وروى
 عن عمر بن الخطاب انه قال من مل في الحرم او مل في الحرم او في الشهد الجرح فاعليه دية وثلاث وروى شفيق
 عثمان بن عمار انه قال ان عثمان بن عفان فحفيوه املوه ثلث مئة الف درهم والعقد في ثلث مئة الف درهم
 وروى ما في بن جبر ان خلافا من خلافي الشهد الجرح في الحرم ما لم يمس الدية ما عسر الفوار وروى
 امر الخطا الجرح الجرح واربعه الف لا يستعمل الجرح ولا في الفقه **مسألة** ادخل او قطع
 في غير الحرم فحفيوه الجرح فقتل ولم يقطع بل يفتق عليه في الطعير والعشر جني مخرج فيقام
 عليه اكر وقال الشافعي بسفاحته في الطرف والنفس عا في الحرم وقال ابو حنيفة مستفاد منه
 في الطرف عا في النفس ولا يستفاد منه حتى يخرج ويصق عليه ويحجر ولا يباع ولا يشار ارجح
 قالوا والعاس بعضي انه قتل ولا كلاله استقامت دلتنا اجماع الفرقه واجازته وادامته فيقال
 وروى عنه كان امنا في الحكم في جميع الاحكام وقال قتالي اوله قوله المجلد حرمنا منا ونخطف
 الناس من جملهم وروى عن النبي عليه السلام انه قال ان النبي على الله ما نكح من ماله والقاتل في الحرم
 والقاتل في الجرح عليه وقوله والعائنه الحرم يعني ثوبا او قميصا لا الفضل استل قد دخل تحت قوله الطل
 عن قتاله **مسألة** دية الخطا اجماع عشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين
 وروى ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر

في الجرح
 في الحرم

اجماع الفرقه **مسألة** اذا اجتمعوا على حيايه فلا يرد في احدى العينين بشر الى العين الاخرى باعتبار ما به من اربع جوانب لا خلاف فان ادعى النقصان فيما قبل من اعتبارها الى غير من هو من ينحسبه فانقص عن ذلك حكمه به مع عنيه وقال الفقهاء القول قول المجني عليه مع مبيته بلا اعتبار ذلك لدينا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** والا ترفع افعال الارب كامله وربع كل عين من عين واحد خمس ما به دينار في الاستقلال بشخصه ما وفي اهلنا ياتي بها وبه قال الشافعي الا انه قال في كل واحد منهما نصف قيمتها وقال مالك فيها الحكومه لدينا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا اجتمعوا على اهداب العينين فلعنهم اثنان ففيتها الارب كامله وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي فيما حكوه لدينا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** في الباقية في الاتفاقات **مسألة** لما اذرى فان اسلك في عشرين حبة الاتفاقات جاز وقال الشافعي فيما حكوه الا انها اذا لم تنسلك كان لدينا اجماع الفرقه **مسألة** اذا جنى على اربعة ففان اسلك في ثمانية اذرى وقال الشافعي فيه قولنا اجماع الارب كامله والباقي فيه الحكومه لدينا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** في اهداب الشهاب لا تغني الارب بل اربعة وان اختلف في اهدابه فورد في اهلنا انه يقرب منه احر او فان اختلف علمه كاذب وان علمه صادق واستظهر عليه بغيره قال الشافعي بعد فليار الوالح الطيبة والكبيبة فان هس الطيبة وكبره لم يثبت علمه كاذب وان لم يفعل شيئا من ذلك حلف وكان القول قول مع مبيته لدينا اجماع الفرقه واخبارهم مع ان هذا قريب من قولنا **مسألة** اذا اكرهه دية الشتم ثم علا شتمه لم يجز عليه رد الفدية لانه حجة من الله بحججه وقال الشافعي في حجة عليه ردها فانما ان وجوب

الاجماع

في السقفين للدية كامله لا خلاف
وفي السقفين عندنا ستمائة دينار وبه قال الشافعي ثابت الا انه قال في العليا ثلث
الدية وفي العليا ثلثا الارب وقال ابو حنيفة والشافعي ومالكها سوا ورواها عن علي عليه السلام وروي
بكره ورواه مسعود لدينا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** في السقفين القصاص وبه قال اكثر الفقهاء
وهو الذي نص عليه الشافعي وقال ابو حامد القصاص فيها عندنا قطع لم من حنيفة وسئل سئل في السقفين
اجماع الفرقه وقوله تعالى والجروح قصاص والمنع يحتاج الى دليل **مسألة** اذا اجتمعوا على لسانه فلعن
بعده كل من اعتد بجرحه في الجرح وبه قال الشافعي واكثر اصحابه ابو اسحق وغيره وهو ظاهر مذهبه وقال
ابو سعيد الاصحح في الحنك ان الحروف التسنية دون الحلقية والشقوية فان احر او اكر من حروف الحلق
والبا والواو والفاء حروف التسنية لا الحلقية والشقوية فان احر او اكر من حروف الحلق
كان حروف اللسان ففيتها كما للارب وعلى قولنا وقال الشافعي فيما حكوه لدينا اجماع الفرقه
واخبارهم وما اختلفت ابو سعيد من الحنك ان الحروف التسنية دون الحلقية فلا تعين عليه مما اوردوه
اجاب عنه ابو اسحق فقال هذه وان لم تكن من حروف اللسان فانه لا يسمع لها الصمع وجود اللسان عليها
كان الحنك ان يكملها **مسألة** اذا جنى على لسانه فلعن من اكرهه في لسانه وقال البخاري لم
ينصه اني لقوه اي يلعن على عليه السلام قال ابو حنيفة لسانه فان كان خذ من دية لسانه صادق
والخبر جزم احقر علمه كاذب وان لسانه صحيح ولم يعرف للفقهاء لها والذي يعرضه ما هم من القول قول
المجني عليه كما قالوا في العين والشم وعين لدينا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** في لسانه

في السقفين للدية كامله لا خلاف
وفي السقفين عندنا ستمائة دينار وبه قال الشافعي ثابت الا انه قال في العليا ثلث
الدية وفي العليا ثلثا الارب وقال ابو حنيفة والشافعي ومالكها سوا ورواها عن علي عليه السلام وروي
بكره ورواه مسعود لدينا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** في السقفين القصاص وبه قال اكثر الفقهاء
وهو الذي نص عليه الشافعي وقال ابو حامد القصاص فيها عندنا قطع لم من حنيفة وسئل سئل في السقفين
اجماع الفرقه وقوله تعالى والجروح قصاص والمنع يحتاج الى دليل **مسألة** اذا اجتمعوا على لسانه فلعن
بعده كل من اعتد بجرحه في الجرح وبه قال الشافعي واكثر اصحابه ابو اسحق وغيره وهو ظاهر مذهبه وقال
ابو سعيد الاصحح في الحنك ان الحروف التسنية دون الحلقية والشقوية فان احر او اكر من حروف الحلق
والبا والواو والفاء حروف التسنية لا الحلقية والشقوية فان احر او اكر من حروف الحلق
كان حروف اللسان ففيتها كما للارب وعلى قولنا وقال الشافعي فيما حكوه لدينا اجماع الفرقه
واخبارهم وما اختلفت ابو سعيد من الحنك ان الحروف التسنية دون الحلقية فلا تعين عليه مما اوردوه
اجاب عنه ابو اسحق فقال هذه وان لم تكن من حروف اللسان فانه لا يسمع لها الصمع وجود اللسان عليها
كان الحنك ان يكملها **مسألة** اذا جنى على لسانه فلعن من اكرهه في لسانه وقال البخاري لم
ينصه اني لقوه اي يلعن على عليه السلام قال ابو حنيفة لسانه فان كان خذ من دية لسانه صادق
والخبر جزم احقر علمه كاذب وان لسانه صحيح ولم يعرف للفقهاء لها والذي يعرضه ما هم من القول قول
المجني عليه كما قالوا في العين والشم وعين لدينا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** في لسانه

اذا قطع ثلثه من اللسان العجيب وقال الشافعي وجب جميع الفقهاء فيه الحكومه ولا مقدار وفيه دليلنا اجماع
 الفرقه واجابهم **مسألة** اذا قطع لسانه ثم اخلفا فقال الجاني لم يملكك بغيره على الكلام
 وادعي الجاني عليه ان يمكن انطقا فالقول قول الجاني مع منعه بالحق لا يبعد ان قامه اليه على
 سلامه لسانه فان سلم الاسلام في ذلك وادعي انه القطع حين القطع كان على الجاني اليه ولا فاعلى
 الجاني عليه المين والشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والباقي ان القول قول الجاني لان الاصل ان
 الذمه دليلنا انه قد اقرت سلامه معصوه وادعي ان يمكن اخبر بعد ذلك حين القطع كان عليه اليه
 لقول النبي عليه السلام النبي على المدعي والمين على المدعي عليه **مسألة** اذا قطع لسان
 ناطق فادخل منه الذمه فربما وكله لم يجب عليه رد الذمه ولا هي بالشافعي فيه قولان فمن قال
 مثل ما قلناه فوكلا واحدا ومنهم من قال على قولين في نفس الشخص ادعاء دليلنا ان الجواب الرد
 عليه يحتاج الى دليل لان الاصل احاطه بالاحتياط **مسألة** اذا اجنى على لسانه فذهب كله
 واللسان صحيح حاله وحكمه بالذمه ثم عاد مكمرا كان مثل الذي سئل الجاني عليه الرد فيه قال الشافعي
 عليه رد الذمه هاهنا فوكلا واحدا لانه لما نطق بعد ان لم يكن يعلم ان الكلام ما كان ذهب وانما ارتفع
 ما نزع دليلنا ما قلناه في المسئلة الاولى **مسألة** الاستسنان كلها فيها الذمه بآلها
 خالف وعندها اثنا عشر سنة وعشرون سنة الاصلية اربع عشرة مفاديم الف سنة عشر في مواجب
 ففي التي في مفاديم الف وكل واحد عشر في مواجب في كل واحد عشر
 وعشرون سنة في الجميع والذين قالوا في الاستسنان اثنان وثلاثون الاصلية في كل واحد عشر

كان آخره

الادلة المقام وللواخير سؤلان العتوا واحد كان فيها خمس من الادلة وقال الزحاس ومعه وماله عمن
 الكتاب في السن خمس من الادلة وفي التي بين عند الكلام والاكل فاما الاصراس ففي كل واحد عشر من
 دفع واحد للشافعي فيها قولان المشهور منهما ان فيها ما به وسن اربعا والقول الاخر فيها ذمه كماله
 لا اكثر منها دليلنا اجماع الفرقه واجابهم وايضا ما قلناه مجمع على وجوبه وما روي لادليل عليه والاصل
 براه الذمه **مسألة** اذا كسر سن مني قبل ان تسقط فعدت سنة مع اخوانها على هاتين
 من تزياده وانما قلنا كان على الجاني حكمه والشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والباقي يحكمه
 فيها لانه ملجوه دليلنا اجماع الفرقه واجابهم ولما طرقة الاحتياط عليه **مسألة**
 اذا قطع سن كسر سن فعدت سنة في الحال الا خلاف فان اخفها ثم عادت سنة لم يجب عليه رد الذمه
 والشافعي فيه قولان احدهما هو احيان المن في مثل ما قلناه والباقي يرد دليلنا ان الجواب الرد دليل
 والاصل اخذوها بالاحتياط **مسألة** اذا اضرب سننا سنة من مرض فقلها فاقع وجبت
 فيها الذمه والشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني فيها الحكومه لانها تقتضي اخوانها
 في الشافعي دليلنا طواها اذ جاز في الجاني الذمه في السن ولا يفضل **مسألة** اذا احل على سنة
 فعدت سنة في سنطته لعادها في غير ما جاز في ذمه فعدت سنة بعد هذا قال عليه الذمه
 وقال الشافعي لا شيء عليه لانه قد احسن ما به كان عليه ان يلقاها ولا اجبر السلطان على قتلها لانها
 ميتة للصبي اسديه ولا تفيد صلاته مثل الاذن دليلنا اجماع الفرقه على السن على الجاني حكمه فاما
 الذمه فهو الاحتياط في ذلك عليه **مسألة** اذا ادرت سنة فعدت سنة في غير ما جاز في ذمه

فلم ينفذها كسب حلال حتى يكله او كانت من فضة او ذهب فاذا قبض هذه ثم قلها فالع لاشي عليه
 وللشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والآخر عليه حكومه فانه اعدم احوالها فنفذها بقلها هو
 ظاهرا فهو كسب الحلال دليلنا الاصل براه الزهري وشغلها اخراج اليد ليل وايضا فالراي عن جيبه شيئا
مسألة فبعضي ان سبب الصبي اذا قلعه لاشي له في الحال وبصر الى وقت عود مثلهما فلو ماتت
 لتأذلك او بغيره من قبل غامه ثم مات لم يكن عليه اكثر من الجكومه وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما
 قلناه في الجكومه بغيره من قبل غامه ان عليه بغيره من قبل غامه من اليد والآخر لا شيء عليه دليلنا
 اجماع الفرقه واخبارهم على ان سبب الصبي الجكومه ولم يفسلوا وطريقه الاحتياط بغيره من ذلك
مسألة اذا ضرب سببه فاسودت كان عليه بلسانه سقطها وقال الشافعي فيه الجكومه
 دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا دليل الاحتياط بغيره من ذلك ما ذكرناه اكثر من اثنان الجكومه
 على ما يروونه **مسألة** اذا قلعهما فالع بعد اسودادها كان عليه بلسانها عقيب
 وقال الشافعي عليه حينها كاملا دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا اختلف
 النوع الواحد السبا والرباعه وكانت احدي المثلين انضمت لآخرى او احدي الرباعين انضمت
 لآخرى لم ينفذ من بينها شي وقال الشافعي بغيره عن كافي بعد ما انفصلت عن غيرها واعترفت
 بغيره بالسبا في العاده ان كل نوع منها سببه كوا السبا في العاده اطول من الرباعه دليلنا الاخبار
 التي جازت ان في السن خمس ايام فلو قلعه ما عليه ولم يفسل بين مقتضى ما واخبارهم **مسألة**
 اذا قلعه احد اليد بغير الكوع وجب فيها نصف الدرهم وقال جميع الفقهاء ولا يوجد من جرحه

كله

لا يفسلها اليه الا اذا قطعت من الحنك عن اسم اليد يقع على ذلك اجماع دليلنا اجماع الفرقه وقالوا
 فاقطعوا اليه مما قلنا من اسم اليد وطع رسول الله صلى الله عليه واله ما سارق في خاصه وان كان الكوع قد ارجل
 ان لا يمس عليه بذلك **مسألة** اذا ضرب يده فسلت كان عليها بلسانها وقال الشافعي فيها
 جميع وجهات دليلنا اجماع الفرقه **مسألة** في الخمس اصابع مريد واحد فمستوفى من الاجل للاختلاف
 وفي الاموال من سبب الحنك وفي الاجماع اصابع منها ثلثان بغيره من سببه وقال الشافعي الخمسة متساويه فيه
 كل واحد عشر من الاجل وقد روي ذلك ايضا في اخبارنا وقال في الصبي على ان سببه من اليد والآخر سببه
 من اليد واحد كل واحد عشر من عمره ورواه اخرون فيمكن فصل وقال في الخمس سنن وفي السنن سبع
 وروى عن عمر بن الخطاب في السبا ما سببه في اليد ثلثه وعشرين فوجب فيها خمسين وقال في القميل
 دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** في كل اقله من الاصابع الاربع بلسانها وفي الاموال
 نصفها لان لها مفصلين وبها قال وجب فيه وقال الشافعي في اقله الا بجماديينها مثل غيرها قال اخرون
 لها ثلثه اما ما ظفران وبلسانها دليلنا اجماع الفرقه وايضا لو اغتزلنا الاقله الباطنه للزمن ان يكون في
 كل اصبع اربعة انامل وما جرحها على خلافه **مسألة** اذا جرح على اصبع او مفصل منه
 فسلت كان عليها بلسانها وقال الشافعي فيها حينها دليلنا اجماع الفرقه **مسألة** في
 شلل الربط ثلثه الرجل وقال الشافعي بغيره الرجل كاملا دليلنا اجماع الفرقه **مسألة**
 الاختلاف في اصابع الرجلين مثل الخلاء في اصابع اليدين في تفصيل الاثلام عندنا وهذا الفقهاء متساويه
 دليلنا اجماع الفرقه **مسألة** اذا كسر يد فغيرت فان اختلفت على الاستقامه كان عليه عشر

خلاصة على النصف مما قاله الرجل بله العود ويدعي في العلمنا فنحن هذا غير ولمان وكذلك
 فيما زاد على هذا وزود الخ على عليه السلام في البشير سبعة اهل منزلة قال لاهل الكوفة
 لئلا يلحقوا بشبهه والثوري وابو حنيفة واصحابه وهو قول عبد الله بن ابي شيبة الثوري فقال قوم نوافل
 ما لم يبلغ نصف الدية ارش السنين والحق فيه فاذل بلغت وفي النصف ذهب اليه مسود وسرخ وقال قوم
 نوافل ما لم يبلغ عشرة او نصف عشر الدية ارش الملعلة واذ بلغت في النصف ذهب اليه زيد بن اسلم سار
 دلتنا اجماع الفقيه والجمهور روى عن عبد بن شعيب عن ابيه عن جده ابي عبد الله عليه السلام قال المراء تعاقل الرجال
 اى لا تشد بها وقال سبعة فالتسعين للمسيك في اجمع المراء فان عشر ملتقى اصعب من عشرة فقلت
 فمى لثان فان ثلثون ملتقى في اربع عشرة فقلت لاهل النصف صحت فقلت قال هكنا السنه قوله هكنا
 السنه دلت على انه اراد سنه النبي عليه السلام واجماع الصحابة والتابعين **مسألة** في حلق الرجل
 حية والشايع فيه فويل من احدثها مثل اقلناه والثاني فيها حكمه وهو اجماعنا غدير دلتنا اجماع الفقيه
 على الاحتياط المروية وان كل ما في البدن منه اثنان ففيه الدية وهو على عسر ما لا يما اخرجناه بدليل
مسألة اذا وطئ رجسه فاضاها فان كان لها من تسع شين كان عليه فمائها بدلتها من الحش
 البول حسب الدخول وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة اعصاها فمها في مخرج من علي زوجها دلتنا اجماع الفقيه
 واجماعهم **مسألة** اذا وطئ كرهه فافعلها وجب عليه الجدة وان وجب عليه مهرها
 لو طمها وجب عليه الدية لانه اعصاها فان كان البول مستفصلا فلا زيادة على الدية وان كان مسترلا ففيه
 غيبة حكمه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجب لحدنا فامناه والمهر يجب لو هو الحرة الا اذا كان على البول

مستفصلا فامناه الدية وان كان مسترلا ففيه الدية ولا حكمه دلتنا اجماع الفقيه واجماعهم
مسألة اذا وطئ شبيهة فافضاها مثل ان كان السكاج او وكي على فراشه امرأة وطئها بوجه فوطئها
 فافضاها والحكم للشبهة عند الفقهاء روى اجماعنا ان عليه الجدة فافضاها الحرة طاهر في التي وجبها
 على فراشه وحكم الدية فان اعصاها فان كان البول مسترلا ففيه الدية مع الحكمه وان كان مستفصلا فلا دية
 بل حكمه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا حد ولا مهر في الاضغاث فان كان البول مستفصلا ففيه الدية
 الدية وحكم المهر ومعه وان كان مستفصلا وجب الدية والمهر بل لا حد في الاضغاث في الدية دلتنا اجماع الفقيه
 والجمهور وايضا وجود المهر بائنه ودخوله في الدية يحتاج الى دليل وروى عن ابيه عن النبي عليه السلام انه قال
 اما امرأه كنت بغير ان زلتها فافضاها باطل ولو سبها فافضاها المستحل من فرجها لم يقبل **مسألة**
 في الخصمين الدية بالاختلاف وفي البشير فيهما ثلثا الدية وفي العمى لهما وبه قال سبعة من المسبية قال
 النسل سبها كما رواه اجماعنا وقال جميع الفقهاء انهما متساويان دلتنا اجماع الفقيه واجماعهم **مسألة**
 في الذكورية وفي الخصمين معاديه فان قطعها فافضاها فان كان عليه الذئبان فان قطع الخصمين قطع المذكور
 الذكورية الخصمين كان فيهما الذئبان وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة وما لا اذا قطع الخصمين ثم قطع
 الذكورية كان في الخصمين الدية وفي الذكورية حكمه كمن الخصمين اذا قطعوا ذهب منفعته المذكور فان البول لا يخلو
 فمائها فمها سبيل دلتنا اجماع الفقيه واجماعهم وايضا روى عن النبي عليه السلام انه قال وفي الذكورية
 الدية وروى في الذكورية على السب والحد الفله وحوله سبعة الذكورية سبيل منفعته الا بلام والاذاد
 فكل هذا موجود فيه وله الاطلاق والاولى فمائها لعمد المافانه يروى ويضعف عن ان ينفق منه الولد والمهر في الذكورية

اعين في الذكر **مسألة** العين العائيه واليد الشله والرجل الشله ولسان الخضوس والذكر الامسل
 كل هذا وما في معناه بحقيقته بل شذبه صحيحه وروي عن ابي بكر انه قال في العين العائيه بلشاهديه وعن زيد
 في العين العائيه ما به حبان وقال الشافعي لا يحسن جميع ذلك فقد والما في حكمه بلشاهديه اجماع الفرقة
 واجماعهم **مسألة** كل عضو فيه مقدرة اذا اجني عليه فاضل وجب فيه بلشاهديه وقال الشافعي
 بطريقه فان لم يكن هناك محس الحمال فيه الحكمه فوكلا واحد لا يدين والرجلين والذكر وان كان المفعول بانه
 كالانف والاذنين فعلى قواين احدهما حكمه لانه صيره اشمل والاني جنبه لانه ما ازهره منفعته دليلنا
 اجماع الفرقة واجماعهم **مسألة** في الذكر ذرية وفي الخصيتين معا الذرمم والتركيبين وكل واحد
 منهما وفي الاصلان وكل واحد منهما شي قد لا عند اصحابنا ولا صحاب الشافعي فيه طريقتان احدهما انه حكمه
 بالحكمه فوكلا واحد والاني المسله على قواين بقلة الموزني واختاره اوجامله قال المسله على قواين احدهما
 فيه الحكمه وهو الاظهر والاني ان كل صلب وفي كل برفوه حمل وبه فلا عذر دليلنا اجماع الفرقة واجماعهم
مسألة اذا طر عن يده وجهه فاسود الوجه كان فيها سنه ذهابه فان اخضر كان فيها
 سنه ذهابه فان احمر كان فيها سنه ذهابه وكذلك حكم الرأس وان كان على جسد فعلى المصنف ذلك
 وقال الشافعي فيه حكمه دليلنا اجماع الفرقة واجماعهم **مسألة** متى كسر عظام الجبر مسما
 بغيره يمين فيه مقدار مقيضه من ثقله على الشتر لانه مقدرة مقيضه فانه لم يغيره من لونه ان تشبه
 وقال الشافعي في الاوتنين فيما حكمه في الهائيه لانه على عليه وفي الهائيه على وجهين المنه لان حكمه
 بالاجماع دليلنا اجماع الفرقة واجماعهم **مسألة** مدلهما الكراخ عشرة وكل واحد منهما له مقدرة

نقش

اذا كانت في الرأس والوجه فاما ان كانت في الجسد ففيه لخصا بخلافه فلو لم يمسسها بالعضو التي هي فيه
 الا الحاميه فان فيها مقدرة في الجوف وهو لمشا اللهيه مثال ذلك في المصحه اذا كانت في الرأس والوجه
 فيها نصف عشر اللهيه وان كانت في الجوف في اليد ففيها نصف عشر اللهيه وان كانت في الاصبع ففيها نصف
 ذبه الاصبع وهكذا باقي الكراخ وقال الشافعي جميع ذلك فيه حكمه الا الحاميه فان فيها لمشا اللهيه
 بالاجماع دليلنا اجماع الفرقة واجماعهم **مسألة** ذبه اليهودي والنصراني مثل ذبه المجوسي
 فان ما به ذره واحده لا يروى فيها فقال الشافعي مثل لشد ذبه المسلم فان كانت له ذره واحدة ولو لمشا
 فان اعور سفل في الجريد التي تمها وفي القدم الى اصل عذره لغيره فان اواسى سفل لغيره ذره فلا عذر
 وعثمان وسعيد بن المسيب وعطاء بن رباح ابو ثور واسحق بن عمار علي المصنف ذبه المسلم ذبه اللهيه
 عن سعد بن العزير وعروة بن الرزق وفي الفتا مال ذلك بن النسر ذبه يوم الكايم مثل ذبه المسلم لا يفرقان
 ذبه اللهيه لانه سعيود وهو واحد لا يفرق عن عذر وعثمان ذبه قال في العين الزهري وفي الفتا مال ذلك بن النسر
 ولا يوجب ذبه واجماعه وقال احمد بن حنبل ان كان القتل عمدا فله المسلم وان كان خطأ فنصف ذبه المسلم
 كقول مالك والشافعي والمعاذ والمستامن في كل هذا سولو اما ذبه المختلف المجوسي فنصف ذبه المختلف فيه
 بين السلف والفقهاء دليلنا اجماع الفرقة واجماعهم وايضا الاصل ذره اللهيه وسفلهما خارج الى دليلنا
مسألة ذبه المجوسي ثمان ما به ذره واحدة قال مالك والشافعي وهو اجماع الصحابة وقال عمر
 بن عبد العزيز ذبه اليهودي نصف ذبه المسلم فلو لم يفرق عمر بين اليهودي وبين اهل الذل وقال
 ابو حنيفة ذبه مثل ذبه المسلم دليلنا ما ملناه في المسله لانه يمسسها في ذره واحدة في ذره واحدة
 ذبه المجوسي ثمان ما به ذره واحدة في ذره واحدة في ذره واحدة

في المصنف
 في المصنف

وعنان واب مسعود اذ ربه الموصي ثمان مائة درهم ولا تخالفهم **مسألة** من ابتاع الدرع
لا يجوز له قبل بيعه ان يبيعها لغيره وان كان افسان فله ان يبيعها لغيره بخلاف ايضا
وعن زاذلج عليه الرية وبه قال ابو حنيفة وقال الساجي بدمه الرية ولم يلزمه فيه وجوب ان يبيعها
ربه المسلم لانه ولد على الفطرة والمذهب ان يبيعها لغيره اقل الربا ثمان مائة درهم لا يبيعها الا لغيره
خارج البيت **مسألة** كل حناية له على تكرار ثمن قتلته في نفسه لغيره فله ان يبيعها في نفسه في انفس
اكثر ولسانه وذكره دية وفي كل واحد منها في العبد فتمته وفي يد اكر نصف قيمته وفي العبد نصف قيمته وفي
اصبع اكر عشر دية وفي العبد عشر قيمته وفي موحه اكر نصف عشر قيمته وفي العبد نصف عشر قيمته وبه قال
سعيد بن المسيب وهو المروي عن علي وعمر ولا تخالفهما وبه قال الساجي وقال مالك في العبد
ما نقص الا في السراجل الا ان يضره في ماله ولا يضره في نفسه ولا يضره في نفسه فله ان يبيعها في نفسه
وما عدا هذه في الاطراف وغيرها خالفنا فيه وعن ابو حنيفة واثان قروي الحسن بن زيد المولوي عنه
كقولنا دوى ابو يوسف واهل الامصار عنه فقال كل شيء فيه واكر دية منه في العبد قيمته الا ما جاز
والشرايط العقيقة والحجبة وكذا في قولهم في اذنيه لان عذم الاذن جال لا ينفعه وقاله الشافعي
ما نقص كل حال التهمة سواد لبنا اجماع الفرقه واخبرناهم وايضا فهو قول علي وعمر ولا تخالفهما في
النهي به فلا يبيعه اجماع **مسألة** اذا جنى على عده ضاربه في نفسه كالاقل واللسان
والذكر واليد والرجل لثمنه قيمته ويسلم العبد من سيده قال الساجي لربته قيمته والعبد لسيده
وقال ابو حنيفة طيبا كيان بين ابيته ولا يبيعه وبما نزلنا من قوله ولا يبيعه فاما ان يبيعه

90
في طيبه قيمته فليست له ذلك ولو كان له ذلك ليجوز ان يبيعه ولا يبيعه ذلك ليجوز ذلك لينا اجماع الفرقه
واخبارهم **مسألة** اذا كانت الحناية عليه ما يجب بها فتمته مثل قطع عذره او غيره امسكه
سيده وطالب بذلك لا غير وبه قال الساجي وقال ابو حنيفة سيده بالبيان بين ان يبيعه طيبا نصف
قيمته وبين ان يبيعه اليكاني فيطالبه بكل قيمته ومنه ذلك هو ان يبيعه طيبا ما قلناه في
المسألة الاولى **مسألة** في ذكر العبد قيمته ولا يبيعه اكر دية اكر وقال الساجي في قيمته
بالاعمال وقال ابو حنيفة في قيمته المحشورة اكر اذ يبيع دية المحر وكذا في كل ما يجب قيمته اكر
بلغ قيمته دية اكر او زاد لبنا ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة** دية النفس على العاقله
في مثل الخطا في اطرافه كذلك لا يبيعه في العبد في ماله خاصة بخلاف وفي شبهه العبد على افعاله
وعند الشافعي على العاقله وكذلك القول في الاطراف في لبنا اجماع الفرقه واخبرناهم ولان دية العاقله
تربح في الاصل وتشتعلها خناج اليكاني **مسألة** اذا قتل عبد اكر او قطع اطرافه
فالدية في ماله خاصة وكذلك ان كان شبه العبد وان كان خطا في ماله على العاقله سوا ماله او قطع اطرافه
وقال الساجي ان يبيعه اكر او قطع اطرافه مثل ما قلناه وان يبيعه خطا او يبيعه العبد او قطع اطرافه
كذلك على قولنا اكر وفي قيمته وبه قال مالك والشافعي على ما قلناه وهو اكر اكر وقال ابو حنيفة
اعاد له ماله على العاقله وبه في اطرافه فعلى الكاني في ماله في الخطا وشبهه العبد ولا يحمل على العاقله لبنا
اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** ما كان يبيعه لخصا اكر على العاقله سوا كان يبيعه لغيره
فله ان يبيعه نصف اليد او اليد موه او كانه وكذا الشراطين او الدولة عوايه قال ابو حنيفة والساجي

يغفل عن العقل واحده منهم دليلنا ان الحصول له الله وجعله في العقل خارج الذي دليل وعبرم الاخبار
 التي قد منها بعضنا الذي على العاقل عليها في رواية لم يسمعوا وجابر **مسألة** قال
 السامعي لا يحمل على كل واحد من العاقل اكثر من نصف حيزا ان كل من سورا وربع حيزا ان كان محسورا
 ويوجد الاقرب فالأقرب كلما اخذت من الاقرب وفضل من الذي شي اخذت من الذي شي اخذت من الذي شي اخذت من الذي شي
 فاذا لم يزلوا اخذوا العاقله وفي رواية شي كانت بيننا مال وهذا انها توخذ جميعا منهم ويوجد منهم
 على قداما جوامع والاشخاف بعضهم دليلنا ان الاخبار تعامله في ان الذي على العاقله فمن يعلمها او بعضها
 التي ليس لها مال فعليه الدلالة **مسألة** الذي لا يتقبل عن العصاة الماهل الذين سورا
 كان القائل اهل الديوان لم يكن من اهل الله وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك الذي على اهل
 الديوان عن العصاة دليلنا عموم الاخبار ان العاقله عليه الذي لم يفر دليل على انها تخوف
 عندنا اهل الديوان فعلى من ادعى ذلك عليهم الدلالة **مسألة** ابتداء حلق الدابة
 الموجه من وجود الذي حكم الحاكم يا بقاءها او امر حكمه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ابتداء المدعى
 حين حكم الحاكم او اخلقت احكامه من حواله الذي على العاقله على مذهبين فمنهم من قال يجب على العاقل
 من حواله على العاقله عقيبته وهو عليه بالفضل كما لو قيل بالشر على البايع ثم يقول عنه
 الى موكله عصب الملك بالفضل ومنهم من قال لا يتناول الا محمول الحاكم اليهم كما هو عليه بل ان
 دليلنا ان الموجه الذي احكامه في حلق الدابة ولا يتقبل ذلك على حكم الحاكم **مسألة**
 ادخال الحول على سورا اهل العقل نوحنا مطالبه عليه فانما بعدها

ب

ح

د

لم يسمعوا نوحاته بل يعلو نكر كنفه كالذي به قال الشافعي وقال ابو حنيفة تسقط نوحاته دليلنا ان
 وجوبه عليه مجمع عليه وسقطه من كنفه كنفه في الدلالة في الشرح على ذلك في وجوبه
 على كانه **مسألة** الذي انقضه مثل دية المراهقة المودى والنمر في الجوع في
 الحول لم يبق في مثل سبب كل سنة لها وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والباقي عليه في السنة
 الذي يملك الدية الكاملة والباقي في السنة الناسه فعلى هذا دية اليهودي والنمر في حلق في اول السنة
 احدهما مثل ما قلناه عند دية الجوع في حلق ايضا انما اقله المثل وكذا الذي له الحول عند خمس حيزا
 وفي قول الشافعي المراه على مثل دية الكاملة في اول السنة والباقي في المانية دليلنا عموم الاخبار
 التي وردت في ذلك في حلق في مثل سبب ولا يملك **مسألة** الموسر عليه نصف دينار وثلث
 ربع دينار يوزع على الخوارج فالأقرب حو بقدر العاقله وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة على كل واحد
 مائة الى اربعة والعشرون سورا ونقسم الواجب على العاقله فلا يملك الاقرب فالأقرب في حلق
 في مثل مصولنا الواجب والفرق بين الموسر والموسر وهل تسقط على القريب البعيد ام لا دليلنا
 على الاقرب فالأقرب اولى قوله تعالى واولوا الاقرب بعضهم اولى ببعض وذلك تمام في جميع الاشياء
 وايضا فلا يخلو ان يكون على الاقرب وحده او على قريبه بعد ثامنا او على الاقرب فالأقرب كما قلناه
 مثل ان يكون على الاقرب لا يخلو في ذلك وكل ان يقال يكون على الكل ما قلناه في الآية حتى
 يتناول العصاة مكان على الاقرب فالأقرب كما امر الله في النكاح واما المدعى من بعد ان ربع دينار
 على الموسر لا يخلو في ذلك بل هو ما زاد على ما ليس عليه دليلنا للموسر نصف دينار ايضا مثل ذلك

ب

حتى يكون فرقا بينه وبين المتخلف ولانه يبرهنه من النقصه ملين والموتى متا تلك **مسألة**
 القائل الذي يحمله العاقلة عن الجاني هو قوله جناية فليكن له لو كثر اوبه قال الشافعي رحمه الله المرنج
 قال لو كان له شر الجاني به ذمها لكانت وبه قال النبي وروي في بعض اخبارنا انه لا يحمله الا نصف العيش
 لو شل المصفة فافوقها وما بقصر عنه في مال الجاني وبه قال ابو حنيفة واصحابه وقال قوم انهما عملت
 الذم به فإزادوا منه من ذلك في مال الجاني ذهب اليه سعيد بن المسيب ووطا وما لك واحد والحق في هبت
 طاعنه الي انما يحمله اذ علي ذلك فافوق ذلك فذلك في مال الجاني ذهب اليه الرضوي وقال في
 العلم علي قولين اخر في الجاني الذم به فلما ادركها وفي مال الجاني والناهي محال فذلك وهو قوله الجدي
 علي بن ابي حمزة الخباز الذي قد روي ان الذم به علي العاقلة ولا يفصلوا وادركها بالرواية الاخرى فالرجوع
 في ذلك الى نيل الرواية وقد ادركها وروي المغيرة بن شعبه ان امرأتين ضربتا ابنه فمقتلتهما
 الاخرى فمقتلتهما وميت علي فالتعجبنا ميتا فمقتل الله علي الله عليه الله بدينه اخبر علي عصبه
 المرأة يعني القائل وهذا اظهر للثبوت وقصة الجحامة تلك علي الشافعي سوان **مسألة**
 اذ لا **مسألة** حنا الرجل علي نفسه جناية خطأ فحقا كان قد لا يلزم العاقلة ذمته وبه قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي
 وروى عنه ومالك والثرقي وقال قوم ان الذم به علي عاقلة له ان كان حيا وقد قطع يده نفسه فلو رثه ان كان
 ميتا ذهب اليه الاثر والناهي واحمد والشافعي ليلنا اجماع الفرقه ولا يحمل علي رعا ولا يبرهنهم هذه الخاء شي
 وانما روي ان عوف بن مالك الاحمسي ضرب مشركا بالسيف فخرج السيف اليه فقتله فامسح احوك سوان
 انه علي الله عليه والله من الصلوة عليه وقالوا رجل اجماع مع رسول الله فذلك ذلك النبي عليه السلام

هذا

فقال ان جاهد امان شهيد الظاهر ان هذا جميع حيث شئوا ولو كانت الذم به علي عاقلة بين ذلك وانما لانه
 وفي الجاني **مسألة** الذم به في كل الخطا عيبا يستلزم علي العاقلة وفي الجاني انما قال في دفع العاقلة علي
 القاتلها ولا اعرفه وهو الشافعي فيه فلو كان له الجاني علي القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة
 والناهي في مال القاتل فلو كان له الجاني في مال القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة
 والناهي في مال القاتل **مسألة** المولى في مال القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل
 وهو الجاني في مال القاتل وهو الذي في مال القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل
مسألة اذا كانت العاقلة الاثر والناهي الذي انفسهم علي العاقلة في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل
 علي جميعهم بالمصروف للشافعي في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل
 حينا روي علي الجاني في مال القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل
مسألة اذا كانت العاقلة كغيره في مال القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل
 وتضمنها الجاني في مال القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل
 قلنا في مال القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل
 محمد بن الحسن بن عوف في مال القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل
مسألة عقد المولى في مال القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل
 وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل
 لم يرض عنه فلا يعمل الجاني في مال القاتل انما قال في دفع العاقلة وبه قال ابو حنيفة والناهي في مال القاتل

من الجوارح الدنيا اجمع الفرقه واخبارهم وطريقه الاحتياط معضاي خيا ذلك لان الفرقه تترامه بنفسه
مسألة اذا كان هناك حركة فضر بها فاستكملت بشره فلا كان فيه قال جميع الفقهاء وقال
 الدهري اذا سكنت الحركة معه العرو لا يما اذا سكنت فلا طاهر انه قل في بطنه دليلا ان الاتصال
 بواه الهم ولم يتم دليل على ان هذا الخلق عليه شي وايضا فان الحركة بحول ان يكون الخجين معوز ان يكون الخرج
 ولا يلزم في الغان البشك **مسألة** اذا الفتن تطفه وجب على ضاربها عشرة ذنوب او اذل
 الفتن علفه وحيله يعون واذا الفتن ضغفه وجب ستون واذا الفتن عظما ما به غدر فلان تسق فيه السمع
 والسمع وجب عاوان جبار اذا ذل خلفه بان شق سمعه ويصير كالميت حتى ينفو الخبير في فيه ما به شارب
 وعندهم عروة عقيد او اءه وبكل ذل عزنا نصيب لم ولو يصفى بعدة ما واما الفارة فلا يجب الفناجين
 على جانيها وقال السامعي ان امر الخلق يعاون به اربعة احكام العدة والشارة والعدا العدة وتكون لهم ولد
 ولدت هذه اربع فاولها ان لا يظنوا الخلق وان ينجي ذلك على الرجل قبل ذلك وان يهزل ان مسد لطفه
 مسد غير انه ملحق فيه نصيب ولا عظم العدة يفتي به والاحكام الله فغلي فواين فان الفت صفه
 واشكلت على القول بل يتعلق بها الاحكام الله غير العدة فوكلا واجد والعدة على ما بين الدنيا اجمع
 الفرقه واخبارهم **مسألة** من افترع غيره هو جامع حتى يقال عن نفسه كان عليه عشرة دية الجين
 عشره دية وكذا اذا غرل الرجل على زوجته الحرة بعين اختيارها فان عليه عشره دية يور وخالف جميع
 الفقهاء في ذلك الدنيا اجمع الفرقه واخبارهم **مسألة** دية الجين دية جبار سوال على ذكر
 (واي قال السامعي بعشر عده معه نصف عشر دية او عشر دية امه فكر اكان اولي وقال ابو حنيفة

امه بنفسه قال كان حكما نصف عشر دية لو كان حيا وان كان نسي نصف عشر دية لو كانت حية وانما
 حقوق هذه الدعا ليس الخلاء معهم من جنس الامم الدنيا اجمع الفرقه على ان دية الجين دية جبار واخبارهم
 على عموم القول بل يفسر بغيره بل الدليل على خصه **مسألة** اذا ضرب بطنها فالفنت حتى تكان
 الفنت قبل وفاتها وماتت بغيرها ديتها وفي الجين ان كان قبل ان يلج الرحم ما يجبر على ما سقى وان كان بعد
 ان يلج الرحم فالديه كامله سواء الفنت حيا وماتت او الفنت ميتا اذا علم انه كان حيا وان مات الولد في بطنها
 فكان تاما حيا ففيه نصف دية الزكر ونصف دية الانثى قال السامعي فوليده ميتا وفي الجين العدة سوا الفنت
 ميتا او حيا ثم مات وبها الجنية الذي فصل وهو اذا الفنت ميتا بعد وفاتها فانه قال لا شيء فيه بخلاف الدنيا اجمع
 الفرقه واخبارهم وهذه قضية امير المؤمنين فحين ضرب امه على بطنها فماتت الولد في بطنها فقضي بالي غلظا
 وقسم ما به خمس الفرسها ونصف دية الزكر ونصف دية الانثى ما اشكل الامر فيه ولا يخلف في انما فيه **مسألة**
 دية الجين موزونة عنه ولا تكون له دية خصه ودية قال ابو حنيفة والسامعي وقال الليث
 بمسكوكه ثمنه ولا يورث عنه لانه من له عتق من اعضاءه الدنيا اجمع الفرقه واخبارهم وايضا خصه من
 اكرم بالاشغال **مسألة** كل من وقع او جثا دية الجين فانه لا يجزيه كفارة القتل
 مع قتال وحيثه فقال السامعي كل من وقع جثا دية الفرقه خصها بكفارة الدنيا ان اصل تراه الزميه وشغلها
 بخلاف الجليل والخيال التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه (وجبا لهم لم يذكروا فيها الكفارة ولو كان ذلك لوجب الزكاه
 لكن الوقت ومحتاجه **مسألة** اذا مل الانسان نفسه فمعلق بدمه لا يحل له
 ولا يعلم به الفارة واخبارهم وقال السامعي جرح عليه الفارة فخرج تركية الدنيا ان اصل تراه الزميه وشغلها

اذا وجد قبل من المدين في قتله او قتال الهلالي في العزل هل ان يشب الحرب بينهم كان ذنبه على بيت المال
وقال الشافعي اذا كان قد اتهم القتال والوث على عرقا لعمه التي قومه او ار كان لم يلتم بالوث على طبعته
سواء كان مقاربين او متباعدين للمينا اجماع الفرقة وايضا الاصل انه الذمة **مسألة** اذا وجد قبل
من اجماع الناس ما في الطواف والصلاة او دخول الكعبة او استعمال ابيها وصنع خطا لئلا او وطروكا رسته
على بيت المال في مال السبعين في الثلث منهم لانه يغلب الظن انهم ملوك للمينا ما قلناه في المسألة الاولى سواء كان
مسألة كل مخرج فلانا فله حصل اللوث على ما ينزاه فلو لم يكن في قسم سوا كان بالقتل اثر القتل ولو لم
يكن اثره قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان به اثر القتل كفنا وان لم يكن به اثر القتل فلا قسمه بل ان كان قد
خرج الدم من ثقبه فلا قسمه كانه خرج من جرح من غير ممل وان خرج من ثقبه فلا قسمه لانه
لا يخرج الا من ثقبه وسحق عظمه فلنا ان العناد موت الانسان بالجناس وموت النجا نادرا فالظاهر
هذا انه مقتول كما ان غيره اثر القتل لو ان كان خرج نفسه وقد ثبت ان اللوث للقسم ولا يفي ان على النار
الا بدليل وقد فعل الانسان غيره بل قد نفسه او غير خصيه وان لم يكن هناك اثر **مسألة** لو
باشيا بالشاهد الواحد ويؤيد البديل في اذ قوم وفي قريتهم التي لا يدخلها خيبر ولا خطابه سواهم وكذا
على قوم وغيرهم ولا قسم اللوث بقول المعتول عدوه كونه كونه عند ثقبه قال الشافعي وابو حنيفة وقال مالك
لا قسم اللوث الا بما بين شاهد عدل مع المدعي او قوله عند موته في عرقه فلان دليلنا ان الاصل في القسم قسم
الاصل هو بل يكن هناك شاهد ولا قوله لا يتول فاجب اني عليه السلم القسمه قد اعلى ما قلناه وبطلان
مذهبنا الذي في الفقهين فاما قوله قول المعتول فلا يصح لقول ابو عليه السلم القسم على المدعي والفقير على المدعي

99 عليه وقد مدعي **مسألة** اذا كان المعتول مشتركا والمدعي عليه مسلمة سبق القسمه وبه قال
مالك وقال الشافعي وابو حنيفة انه ثبث القسمه فاذا حملوا على العمل على العمل دليلنا ان الاصل بقاء الزمة
واسات العمل على المسلم من المشرك خارج الى بلوا وايضا قلوا وجبنا الفتنه بينهم او جيلين قتله وقد عينا
انه لا يقان مسلم كما قد ولو اوجبنا عليه الذمة جرحنا بغيره كما قد ائيد المدعي مسلم ولا مدعي عليه مسلم بغيره
اموال المسلمين ودمائهم **مسألة** اذا حمل على قتله او في قتله القسمه وبه قال الشافعي
واختلف اصحابه على طريقتين قال ابو العباس فيه القسمه قوله واحد اعلى القولين في عمل العامه وقال
غيره على قولين بناء على قيمته وهل عمله العامه ام لا فانه على قولين فادوا الوغلة العامه كان جرحا
القسمه واداولنا لا يحملها العامه فلا قسمه لانه كالهبة للمسلمين لا حيا في وجوب القسمه
في العمل ولا دليل على ذلك **مسألة** يستعمل في الخط لقسمه مثل العيين واللسان واليد
والرجلين والشر وغير ذلك وقال جميع الفقهاء لا قسمه في الخط لقوله تعالى في البصر جرحها الا في الشافعي
قال لا الذي في قطع ما من جرحه الذمة كما كان على الذي عليه العيين واللسان في قولنا جرحهما
لا يفرق مثل سائر الاموال التي في الخط وكيف تغل في مثلها في النفس فان كان المدعي عليه واحد
خلفه فحينئذ على هذا الروي وان كان ثقبه ما من جرحه الذمة كقطع او جرح قد جرحها
نصف الذمة ومن ما يفرق فيها فلو كان احدهما جرحا عينا ولو كان ثقبه كان الاكبر جرحه والساكن جرحه
مقسوم على كل واحد به والواجب في اليد نصف الذمة خلفه كجرحه خمسة وعشرين عينا هذا اذا كان المدعي
عليه واحد فان افرج حمله فله خمسة اقول لا هذا على كل واحد خمسة عينا والساكن على كل واحد خمسة

وعشرين منها والثالث على كل واحد عشره ايمان والرابع على كل واحد عسا ايمان والخامس على كل واحد
 عشرين ايمان والسادس على كل واحد عسا ايمان والسابع على كل واحد عسا ايمان والثامن على كل واحد عسا ايمان
 وفيه ستة اقسام ستة ايمان فان لم يكن ايمان على المدي ستة ايمان فمما نقص حسابه فان اشبع المدي على حاف
 المدي على ستة ايمان او ما يلزم حصة ذلك ان كانوا اجماعا لا يخص لهم فيه والذي يعينه المدي عليه انه
 لا يملك على كل واحد منهم دلتنا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا كان المدي واحدا
 فعليه تسون عينا بالاختلاف وكذلك المدي عليه ان كان واحدا فعليه تسون عينا وان كان المدي
 اجماعا فعليه تسون عينا عندنا ولا يلزم كل واحد تسون عينا وكذلك المدي عليه ان كان واحدا
 لو منه تسون عينا وان كان اجماعا فعليه تسون عينا واكثر من تسون عينا والشايع فيه فلو كان في الموضوع عين
 اجماعا مثل ما قلناه في الموضوع عين والثاني يلزم كل واحد تسون عينا في الموضوع عين الا انه قال اجماعا
 ان في حصة المدي تسون عينا بالاختصاص الذي للذكر مثل حصة الانثيين فان بعضه واحد كل عينا اياه
 واكثر مما في حصة المدي عليه ان يلزم كل واحد تسون عينا دلتنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا
 الفصل براه الزهه وما ملناه فجمع على برؤمه وما قالوه ليس عليه **مسألة**
 اذا لم يكن لونه ولا شاهر ولا يكون دعوى محضة فاليمين في حصة المدي عليه بالاختلاف وهل يغلق
 او عندنا ان لا يلزم اكثر من عين واحد وللشافعي فيه فلو كان اجماعا مثل ما قلناه والثاني
 انما ملنا تسون عينا دلتنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا الفصل براه الزهه **مسألة**
 اذا مل رجل وهناك لونه ولبان اخوان او ابناء فلعني احد الوكيلين ان هذا افضل الي وكذا الاخذ

وقال عليه هذا فلو كان هذا المكذبي في الموت والشايع فيه فلو كان اجماعا مثل ما قلناه وهو اخبار
 المدي والاختلاف هو وهو الذي يجمع عينا دلتنا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا كان المدي واحدا
 الدلتا له واخبارهم العين مع الوضوح انما كالمعين مع الشاهد في الاصل والاولى انكم ادعى بالاختصاص
 فاعاد ساعدا واخبارهم وكذا اخوه وقال لا يخص كسبا على هذا لم نقل هذا المكذبي في شاهر اخيه فلو كان
 خلفه وكذا لا يخص المكذبي في الموت وان شاء **مسألة** اذا ادعى رجل على رجلانه فسل
 واباه وهناك لونه وحله المدي القسام هو استوفى الدية وجا اخذ فقال اما ملته وما قلناه ذلك كان الولي
 للمكذبي ان يفرقه ويذكر نفسه ويؤثر الدية ويستوفي حصة نفسه ومن لم يكن لونه ولا شاهر ولا شافع
 فيه فلو كان اجماعا ليس له ان يدعى على اخيه فلو كان في الاول ما قلناه الا وكذا ما قلناه ان هذا المقترضا
 فقله ولا تغفل منه دعواه عليه والقول الثاني له ان يدعى عليه لان قول الولي لان ما هو اخبار عن غالب
 فقله الخبر خبر عن ماله وليس في كل عرفا قال دلتنا قول النبي عليه السلام ان اقرار الواحد لا يثبت عليه
 وهو اقل من الثاني فلو كان نفسه في الاول فقلنا لك منه واقرار الثاني يقول على نفسه

ليس ر الوضوح
 كذا ما قلناه
 المستطفي

كتاب كفاية القتل
مسألة لا تجب الكفارة لقتل الذي ولا عاقده ولا الف جميع الفقر في ذلك او اوجوا فيه الكفارة دلتنا
 ان القتل له الدية وشغلها يحتاج الى دليل وايضا قوله تعالى ان كان من قوم عدو لكم وهو موافق لهم
 فقله موافقه ووجه سلمه الى اهلها فقلنا ان الصبي في كان يراجع الى اهل موافقه من القوم فذكره فقله

ما لا كان من قوم ينكر ويحرم ما في دينه مسلم الى اهل بيته بان يكون اربابهم او اسير عذرهم ولم يخرج النبي
 او كان اسيرا في ايديهم **مسألة** اذا قتل مسلما في دار الحرب من غير ان يقاتل معه الفداء مع العلم بكونه مؤمنا
 وجب عليه القتل سواء اسلم عندهم ولم يخرج النبي او خرج وعاد وكان عدوا فدخل اليهم حاجته ووهب له الشافعي
 وقال في الفدية الذم والكفارة على كل حال وقال ابو حنيفة ان كان اسيرا عندهم ولم يخرج النبي والواجب الكفارة
 بقوله تعالى ولا تورد ولا تدفعه الى الدنيا قوله تعالى النفس بالنفس وقوله من اجل من لم يطلبوا فقد
 جعلنا لوليه سلطانا ولم يقبل **مسألة** اذا قتل من كان في دار الحرب فلهما ان يقتص له
 ولم يملكه بعينه وانما ظنهم انهم اولا لا يقبل عليه ولا يسر عليه اكثر من الكفارة وقال الشافعي عليه الذم في اجد
 القولين والقول الاخر لا يرد به كماله والكفارة قولنا واجزا وقال ابو حنيفة الذم والكفارة وقال ابو
 حنيفة لا يرد به عليه كماله قوله تعالى وان كان من قوم يظلمون وهو من محرمين رقبته مؤمنه وطريقه عذر
 الذم وانما الاصل براه الله وشغلها عن حاج الخليل **مسألة** اذا حصل لعقوبته براه
 لغير الاسلام سأل ان يسل عندهم وخرج السامع فادبهم امكن مسلما في دار الاسلام فخرج اليهم
 وكان مطلقا سمر النفسه فقتل مع عذرهم اهل ما يمانه سورا فقتله بعينه او لم يقتله ولا يرد
 قوله عليه الكفارة وقال ابو يوسف ومحمد رقبته الذم والكفارة وقال ابو حنيفة فيه الذم والكفارة سواء اقتل
 بعينه او لم يقتله وقال الشافعي ان قتل بعينه فبغيره الذم على احد القولين والقول الاخر لا يرد به
 وعينه الكفارة سأل ما فعله وان لم يقتله بعينه فلا يرد به وفيه الكفارة دليله الا انه يرد به على الكفارة
 ولم يقتل الذم واحدا الاصل انما الذم **مسألة** اذا قتل اسيرا في ايدي الكفار وهو من محرمين

فيه الذم والكفارة سواء اقتله بعينه او لم يقتله وفيه قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا يرد به
 وقال الشافعي ان قتل بعينه فعليه الذم والكفارة على احد القولين والقول الاخر كفاؤه لا يرد به وان لم يقتله
 بعينه فالكفارة بغيره دليله الا انه يرد به على الكفارة وفيه مؤمنه ووهب مسلم الى اهل بيته وهذا
 من رايه فلو علم عليه السلام في النفس ما يرد به من اجل ان لم يقبل **مسألة** في الذم والكفارة
 وبغض الشافعي ومالك والثوري وقال الثوري وروى ابو حنيفة واحكامه ككفارة رقبته سواء اوجبا للقتل كما لو
 قتل احدا او لم يوجب القود حوران قتل ولله دليله اجماع الفرقه واحكامهم وطريقه الاحتياط انما يقتضيه
 وروى في ابيه في الاسلام قال الشافعي سأل الله على نفسه عليه الذم في قتله لئلا يرد به لئلا يرد به لئلا يرد به
 لعقوبته رقبته نعم الله على كل عضو من اعضاءه من النار وهذا قولنا ما علم قالوا استودع الله
 بالقتل ولا يستحق النار الا بقتل العبد وروى عن ابن الخطاب قال يا رسول الله اني اذنت في الجاهلية فقال
 اعوز كل مودة رقبته **مسألة** في قتل العبد بغير كفارة العتق والصيام والاطعام
 وخلف جميع الفقهاء في ذلك دليله اجماع الفرقه واحكامهم **مسألة** الكفارة في قتل العبد
 عمدا كان او خطأ وفيه قال جميع الفقهاء في الخطا وفي العمد على ما مضى في كتابي عمدا انما قال الكفارة بعمل
 العبد الصحيح عنه وفاقه للفقهاء دليله اجماع الفرقه وقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتمم رقبته ولم
 يقتل وقالوا كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتمم رقبته **مسألة** في قتل الكفار
 حال الصبر والخنزير والكافرون قال الشافعي في قتله ابو حنيفة لا كفارة على واحد من قتله كدليله في قتله
 ومن قتل مؤمنا خطأ فتمم رقبته مؤمنه ولم يقبل وطريقه الاحتياط يقتضي ان يرد به على كل احد من قتله

ان لا يعادله لانه لا يكون الا للكماله دون المومنين **مسألة** اذا اطلق الباغي للعادل نفسه
 او ماله والخربة تابعة عليه التمكن في المال والقوة في النفس ويقال ماله وقال الشافعي ان الله ماله على
 قولين أحدهما نعم والآخر لا فمن كان ماله يوجب العود على طهرين نعم من قال لا فذلك هو أحسن
 والوجه على قولين أحدهما نعم في الغنائم قد سقط بالشبهة والماله لا يفسد ومن اجاب به من قال لا فذلك هو أحسن
 المال والوجه على عدمه انه لا يوجب عليه ويقال لا يوجب فيه وان كان له ماله عادلة ولا يضمن عليه بالاختلاف
 ولنا قولنا نعم في ذلك في الغنائم حرمه وقوله عز وجل الخرب الجحر وقال وكنا عليهم فيها ان النفس النفس
 وقال النبي عليه السلام فانتم ياخذوا هذه الفسيلة هذا هو ماله وانه عاقبته فمن قال بغيره فلا فاعاله
 بين خبرين بل انما هو ماله وان اوجبوا اخذوا الدية وروى عن ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 قال نعم فلم يترك ذلك اخذوا على انه اجمع فان قالوا ان عمر قال له احيى ما علموا انه واجوبهم على الله
 فانما الدنيا بايع وقيل قول عمر لا يملك على سقوط الدية حتى وانما افاد ان علمهم لله واجوبهم على الله
 ولا يسمع ذلك من غير وجوب حقوق الغنائم **مسألة** ما ياتي الزكوة في ايام ابي بكر بن عبد الله بن عمر
 بن الخطاب ولا يسمون بذلك في قوله قال الشافعي واجوبه الا انهم قالوا قد سماهم الشافعي من غير وجه من دعوا
 حقوا واجاب عليهم وقال لا يوجب فيه من دون ذلك نعم سقطوا منع الزكوة دلينا ان اسلامهم ثابت من ادعي
 ان منع الزكوة يرد ادفع عليه الدلالة وحله اجمع اوجبوا له بالكماله ثم سألهم اجمع عليه عمر بن الخطاب
 عليه السلام ان الله عليه السلام لم يزل يقولوا لا اله الا الله فلما قالوا نعم اجمعوا مني
 معاهم ولما قالوا نعم اجمعوا فقالوا لا اله الا الله فلهذا قالوا نعم اجمعوا مني

في معنى الزكوة
 في معنى الزكوة

في معنى الزكوة

الله على الله عليه السلام العاقبة لهم عليها والله لا يفرق بين ما جمع الله يعني قوله واقبلوا الصلوة واسئروا
 الزكوة وابوبكر بن عمر بن الخطاب فيهم واجتنب في قتالهم يعني اخذوه وهو اجمع من دعوا الزكوة
 ولو كانا من غير بني بكر اقال له فالقوم لا يقولون لا اله الا الله فلما لم يجمع عليه بذلك شئنا اعداده
 كاعتقاده عن غيرهم من الخبيثين ولا في القوم من دعوا انما وبل لا يحسنوا حجة يقيم على الاسلام فقالوا اقال الله تعالى
 فخذوه والله صدقة نظيرهم وتركهم بها وصل عليهم ان صلوا ان يسكن لهم كان صلوه رسول الله سكتا
 لنا وليس سكتا بل ايقضاه سكتا لنا فخيروا انهم مسفستكون بغير النبي عليه السلام وغيره والله ومن
 ابي بكر فان صلواتنا على من لا اله الا الله سكتا لنا فخيروا انهم مسفستكون بغير النبي عليه السلام وغيره والله ومن
 ما كفرنا بعد اسلامنا وانما شئنا على انما لنا والقوم قد خلفوا انهم ما كفروا وهو ظاهر ولا يسمي من
 اشعارهم قال شاعروهم

الا ما يجيئنا فيلنا يسه الفخر اهل منا يا اقرى به ولا كدني
 اجمعنا رسول الله ملكا في شافعي اجمعنا ما بال ملك ابي بكر
 فخيروا انهم اجمعوا رسول الله في رفته حال حرمه وكان اجمع في رفته فقالوا اجمعنا ما بال
 ملك ابي بكر
 فان النبي سألوا كم فنعتم كما انتموا واحلى اليهم من التمسوا
 ستمهم مادام فينا بغيره كرام على الغنائم ساعة العسرة
 في ذلك القوم كانوا عسلي بن مسفستكون بغير الاسلام **مسألة** اذا اطلق اهل النبي

إلى غير ذل أو القول السليق أو قدور أو جوعوا إلى الطاعة حرم قائم لمخلاف وإن ولو آمنه من إلى
 في علمه فإن سبوا ويقولوا به قال بوجيعة وأما حتى المؤزري وقال باقي أصحاب الشافعي أنه لا يجوز قتالهم
 ولا سبيهم بل قوله تعالى جعلوا إلى بني نبي الله صراحتا ولا سبيهم ولا قتالهم ولا سبيهم ولا قتالهم
 نرى أن عليه عليه السلام يوم الجمل إذا لا تسع مدبرهم لا أهل الجمل لكن له فيه يرجعون لما جعلها فلساه
 إجماع الفرقه وأما ما ورد به **مسألة** من سبب إجماع العارل وجب عليه وقال الشافعي
 يجب عدمه من قبلنا إجماع الفرقه وأما قول النبي عليه السلام من سب عليا فقد سبني ومن سبني فقد
 سب الله ومن سب الله وسب نبيه فقد كفر ويجزئ قتله **مسألة** إذا وقع استير من
 أهل البقي من أهل الله كان إجماع جيسه ولم يكن له قتله وبقول الشافعي وقال بوجيعة له قتله دلينا
 إجماع الفرقه وأما ما ورد في قوله تعالى لا تأخروا عن الأجر الذي لكم قال النبي صلى الله عليه وآله ما بين أم عبد
 ملككم مني ما بيني قال قلت له رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام عليه السلام عليه السلام عليه السلام
 ولا يقبل أسيرهم ولا يقتلهم فيهم وهذا نص في رواية أسيرهم إلى علي عليه السلام يوم صفين فقال لا
 أصلي صبرا ولا أخلا لله رب العالمين **مسألة** لا الأسير من أهل البقي من ليس من أهل
 القتال مثل النساء والصبيان والرقبي والشيوخ والمجنون والشافعي فيه قولان يفرق في الإجماع
 على مثل ما قلناه وما جاء به من قال لا بأس بقتل الأسير من الرجال الشباب القليلين دلينا أن لا حصل بقاء الأرواح
 وأما ما لا بأس عليهم من خارج الجبل **مسألة** إذا قاتل قوم من أهل الذمة مع أهل البقي
 أهل العرب خرجوا قبل الذمة على كماله وقال الشافعي إن قاتلوا أسيرهم مثل أن يملوا أو أنه لا يعلم

أنه لا يجوز معانته فخرج من المأمن وظننا أن ذلك جائز لم يخرجوا بذلك الذمة وإن كانوا أهل الذمة
 فخرجوا عن الذمة أم لا علي قولين أحدهما يخرجون والباقي لا يخرجون وقالوا حتى القولان إذا لم
 يبرط عليهم ذلك يطعوا في الذمة أنه لا يجوز منهم العارل المسلمين في شرط ذلك عليهم نطقا فاعلم
 يخرجون عن الذمة قولنا واحد دلينا أن من شرط صحة الذمة أن يقاتلوا المسلمين في قاتلوا أسيرهم
 ففصوا أسرا بوجه القدر يخرجوا بذلك عن الذمة **مسألة** يجوز للأمام أن يستعين بأهل
 الذمة على قتال أهل البقي وقال الشافعي لا يجوز ذلك لثبوتها قال باقي الفقهاء دلينا أن أهلنا أعلم كالأول إذا
 كانوا أكفارا فلا خلاف أنه يجوز أن يستعين أهل الذمة عليهم ولكن الأصل جواز ذلك ولا يخرج من خارج إلى
 دليل **مسألة** إذا انتقم أهل البقي قاصيا بعضي بينهم أو بين بعضهم لم يعد حكمه سوا
 كان القاضي من أهل العدل أو من أهل البقي ومساكنه وافق الحول وخالفه وقال بوجيعة إن كان القاضي
 من أهل العدل صحح دلينا أن كان من أهل البقي لم ينفذ له قضاء ولا عقده الإجماع وقال الشافعي إن
 كان القاضي من بعض قضاة إجماع أموال أهل العرب دملوا لم يعد له قضاء ولا عقده حكمه سوا وافق
 حكمه الحق أكلوا فواتر وإن كان يقول أنه لا يمين على أموال أهل العدل ولا دعاهم بعد قضاءه كما
 بعد دعاهم غيره سوا كان القاضي من أهل العدل أو من أهل البقي دلينا إجماع الفرقه على أن القاضي لا
 يجوز أن يولي غير إجماع هذا لم يولي إجماع يجب أن لا يعقد ولا يثبت ولا يعقد حكمه فحكمه لا
مسألة إذا كتب علي أهل البقي إلى قاضي أهل العدل حكم حكمه أو عاين عدله لم يعمل عليه ولا
 القليله ويقال أبو يوسف وقال الشافعي المستحب أن يعمل به وإن علمه جاز دلينا أن أماننا قضاء

غير بان ما لم يثبت له القضاء لاحكامه لا يثبت له خلافه **مسألة** اذا شهد على اهل البغية
 شهادة ولم يقبل وقال الشافعي لا ترد شهاده توبة قال ابو حنيفة غير ان ما حقيقه يقول اهل البغية فساق
 لكنه فسق على طريقتين والفسق على طريقين لا يرد به الشهادة عندهم لانه يعمل بشهادة اهل الزمة حالما
 ما دللنا على انهم كانوا قد ايدوا بذلك حتى خرج الكفر مع العدالة وادانهم بكون عدلا لا يثبت له اجماعا
مسألة الباغي اذا قتل مسلما على عليه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يغسل ولا يصلي عليه بلينا
 عموم كل خير روي في وجوب الصلاة على الاموات وطرقه الاختلاف اجماعا فتمت **مسألة**
 اذا كان له قول في اجماع اهل العدالة يغسل ويصلي عليه وللشافعي فيه قولان اجماعا على عليه ولا
 يغسل ويصلي عليه بلينا اجماع الفرق على ان الشهيد لا يغسل ويصلي عليه وهذا شهيد عندهم
مسألة قد ذكرنا في كتاب الفرائد الفاتحة من هذه الحروف الا ان كان طيعا فله وان كان خطا
 يثمه على حاله اذا كان خطا لم يثب عليه لانه موافق لاهل البغية بلينا اجماع الفرق ولما تقدم وايضا
 وهو اذا قتل وهو صبي او مجنون او عاقل او مريء فله اهل البغية بلينا اجماع الفرق ولما تقدم وايضا
 قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون وقوله
 لو جئكم للنساء في اولاكم للزكوات مثل حظ الاقربين وقوله عز وجل ولكم نصف ما ترك اراؤاكم وهذه الايات
 على غير هذا الا ان يقوم دليل **مسألة** لا تقصد رجل بجلده تبيد نفسه او ما لم يجزله الرفع عن
 نفسه وعمره وان انا على نفسه ونفس طلبة ويحرم عليه ان يدفع عن نفسه اذا طلب قلبه ولا يجوز
 ان يستسلم مع القلة حتى للمسا في دفعه ولا في اجماعا مثل ما دلناه والشافعي لا يوجب عليه ان يستسلم ولا يصلي عليه

عليه الرفع ذهب اليه ابو اسحق لما قالوا له تعالى ولا تقاتلوا ما يدرك الي اليه اليه وايضا ما رواه ابو اسحق العنقل وجود
 دفع المضار عن النفس من غير دفع ما عندنا مع القلة استحق الدم **مسألة** ما يوجب عسكر البغية يجوز
 اخذ مال الاضام به ويكون حمله ونفسه في امانته وماله محرم العسكر لا يجوز له وقال الشافعي لا يجوز له
 اهل الان يسمعون اذ اهل البغية ولا سلامهم لا يركونها للقتال ولا يترجعون بساكنة حال القتال ولا في
 غير حال القتال وفي حاله في هذا كان محفوظا لانه باه فاذا انقضت الحرب بدو عليهم وقال ابو حنيفة يجوز
 الاستمناح لهم واهلهم ومساكنهم والحرب ما به فلا انقضت ذلك اجماعا بلينا اجماع الفرق ولما تقدم وايضا
 قوله تعالى قتالوا الذين كفروا ولا يمسوا الايمانهم ولا يمسوا من ايمانهم ولا يمسوا من ايمانهم **مسألة** اذا اجمع اهل
 البغية بدارهم او امانا يوجب الحد في من اهلهم اقيم ذلك عليهم وبه قال الشافعي وحكي الشافعي عن ابي حنيفة
 ان يقتل بدارهم اجماعا ولا يمسوا من ايمانهم الا على اصلهم في ارضهم بلينا قوله تعالى الذين كفروا ولا يمسوا من ايمانهم
 فليخلوا ولكل واحد منهم ما يبخلوه وقوله عز وجل والشارقة فاقطعوا ايديهم وقوله عليه السلام
 من شرب الخمر تجلده فان علا فطروه ولا يغسل وفرق اجماع الفرق لانه

كتاب المرتد

مسألة المراه اذا ارتد لم يقتل بل يمس ويحبس على الاسلام حتى يرجع او يموت في الحبس وبه قال ابو
 حنيفة واهل البغية وقالوا الحق بدار الحرب سبب واستمر مسورا ويحبس عليه السلام انما تسترق وبه قال
 قتادة وقال الشافعي لا ارتد المراه لم يقتل بل يمس ويحبس وبه قال ابو بكر وروي عن علي عليه السلام انه

الشافعي
 في
 المرتد

قالوا كل من زعم من ذلك كان اوثني وبعث في البايعين الحسن بن الحرير والزهري وفي الفقهاء مالك والشافعي
 والليث بن سعد واصل بن حنبل والشافعي ولنا اجماع الفرقه واخبارهم وروى عن النبي عليه السلام انه قال يمين عن
 علي الساب والولاد لم يفرق وروى عن النبي عليه السلام انه يمين عن قتل المرتد وروى عن علي بن ابي طالب انه قال لا ترد
 عيسى ولا تقبل واما الاصل فنجد في الاموال في دليل على جوارحها وعلى ذلك الدلالة **مسألة**
 الزنديق هو الذي طهر الاسلام ويدين الكفر فلا ريب في ذلك الزنديق وروى عن ابي حنيفة انه لا يقبل توبته
 لانه من كفر ودينه قال في الكفر في توبته وعن ابي حنيفة وروايتان مثل قول مالك والشافعي في ذلك
اجماع الفرقه على الرواية التي ذكرناها واما فان قلنا بالزندقه واجب الخلاف وما اظهره من التوبه لم يرد دليل
 على ايقاع هذا القتل عنه واما فان قلنا بانه اظهره في الاسلام فاذا اظلمت به التوبه فقد طهرت بظاهر ما هو
 ظاهره فكيف يكون اظهره في توبته **مسألة** لا يرد على من كفر من احد هؤلاء وعلى فطر الاسلام
 من بين مسلمين في ارتد وجب قتله ولا يقبل توبته ولا يختر كان كافرا فاسلم ثم ارتد فهذا مستثنى في كتاب
 الايمان وجب قتله فلا عظماء وقال الحسن بن الحرير للزندقه بغير استثناء وقال ابو حنيفة والشافعي
 ومالك والجمهور الفقهاء انه يستتاب مؤلفا في الاصل ما ارتد او كافرا فاسلم ثم ارتد فان لم
 يثبت وجب قتله ولنا اجماع الفرقه واخبارهم واما قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولم يشترط الاستثناء
 وروى عن عثمان انه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا علاج في امر مسلم الا بالحق يمشي كغيره فان
 ارتد بعد الحق او قتل نفس بغير نفس بدنه اباح دمه **مسألة** طلقا ولا يرد من ايمان اجماعنا
 على استتابته لان ذلك يخصه من اهل الايمان **مسألة** من اتفقنا على استتابته في

١٠٧
 تار سقطه القتل وانه قال اجماع الفقهاء في الشافعي في القتل من قوم ارتد لا يقبل توبته ويجب قتله ولنا اجماع الفرقه
 واما قوله عليه السلام اقرن ان اقبل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هذا حقوا وامي دينهم واهلهم
 واما قوله عليه السلام ان الذين امنوا ثم كفروا ثم امنوا ثم كفروا فلان الله موثقا لهم فكمروا وقال سبحانه لا يقبل الله
 ما قالوا ولقد قالوا لا اله الا الله وكفروا بعد اسلامهم الى قولهم فان توبوا لاي خير لهم ولا خير ان التوبه خير
 لهم وروى ما قلنا عن علي عليه السلام واي يكره عز وجره من لا يابا بقر قتل اهل الرده فمن اسلم كفر عنه
 فروى عن علي عليه السلام ان سحابة انصرفت ففرض عليه الرجوع فلما لم يقبل منه وقد قلناه **مسألة**
 الاستتابة واجبه من فرقته الاستتابة وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والباقي مستحب ويقتل او
 جنيته ولنا اجماع الفرقه واخبارهم وظاهرها الاجابة وروى عن علي عليه السلام انه عرض الاسلام على
 الشيعة الذين كان نصرهم لما لم يقبل منه وروى عن عمرو انه انكر علي بن موسى الاشعري حين قتل المرتد وقال
 هذا جسد سموة ثلثه وروى ذلك عن عمار الشعمري عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري عن ابيه انه قال قدم
 علي بن محمد الخطاب بجلد من ابي موسى الاشعري فسأله عن الناس فاجبه وقال هل كان منك من غير وجه خمر
 قال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فما فعلته به قال فاجبناه فصر بنا رقبته فقال عمر هذا جسد سموة ثلثه
 واطمأنوه في كل يوم رجبوا واستنبتوه لعله يتوب فراجع امر الله اليهم لم اخرج يوم افرقوا ارض
 اربيعي فانكروا ان الاستتابة ما لم يكن ولا يجزئ انكره **مسألة** الموضع الذي قلنا استتابة
 مرتد ايماننا بقتله والاعمال لا يكون قد رادوا للشافعي فيه قولان سواء مال انه واجبه او مستحب احدهما
 يستتاب ثلثا ودية مال جده والشيء وظاهر قول ابي حنيفة والاخر استتابة في الحال والاصل وهو جدها

عارم وهو اختيار المذني ورواه عن علي عليه السلام انه قال يستتاب شتمك وقال الثوري يستتاب ما دام يبرح جوعه
 دليلنا ان التوبة لا تحتاج الى دليل وانما روي عن علي عليه السلام انه تمت توبته ورجع عليه الرجوع
 الي الاسلام فلم يرجع عليه ولم يجره وظاهر ذلك انه لا تقدر توبته وروي عن النبي عليه السلام انه قال
 من تاب حبة فاقبلوه فانظروا انه يغفل من غير استتابة الا ما قام عليه الدليل من الاستتابة **مسألة**
 المذنب ان كان على فطره الاسلام زالت ملكه عن ماله ونفسه باطل وان كان من اسلام فله ان كان كافرا لم يزل عليه
 ونفسه يبرح اليه وان لم يزل عليه ونفسه باطل المات يكون من اهل الكفر والتمرد فان عاد استبان ملكه العنه وان تفرقه
 وقع محجبا وان مات او قتل بسلام ملكه زال عنه بالردة فان تفرقه باطل ومراعاة ما روي في تفرقه بسلامه اقول في ملكه
 فويل من دليلنا على التفصيل الاول اجماع الفرقه على وجوب قتله وضربه ماله بين التوبة ووجوب عده الوفاء على
 اقراره والدليل على البطلان الثاني انه لا دليل على زوال ملكه والاصل بقاؤه ومن ادعى زوال ملكه فعليه الدلالة
مسألة اذا ما نال المذنب وخلف ما حوله ورثته مسلمون ورثته سوا كان المالك اكتسبه حال اسلامه
 او حال كفره وبه قال ابو يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة يترتب مسلمون ماله الذي اكتسبه حال كفره وهو حال
 اسلامه الى آخره جندل جزا اسلامه وما اكتسبه حال باجده في وقال الساجي الكل في مال اكتسبه
 حال الاسلام وحال الارتداد ولا يترتب سكر دليلنا اجماع الفرقه وانما قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم
 للذين هم مثل حط الانبياء وقوله سبحانه للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاولاد من قولهم عز وجل والذين
 نصف ما ترك انواكلهم ويخبر ذلك العمل بفضل فوجب حمله على عمومه الا ما اخرجنا الدليل **مسألة**
 من ذلك الملوحة معتقدا لا معاينة واجبه كان كافرا لم يزل عليه ولا خلاف وان تركها كسلا وتوانيسا

انما هو الذي يروى
 انما هو الذي يروى
 انما هو الذي يروى

١٠٨
 ومع ذلك معتقدا بغير تركها فانه يكون فاسقا بوجوب على ذلك ولا يجز عليه القتل وقال ابو حنيفة وما لا عيش
 حتى يهلك وقال الشافعي يحرم عليه القتل بعد ان يستتاب كما يستتاب المشرطان في فعل وجب عليه وقال ابو حنيفة
 يكف بذلك دليلنا ان الجراح العلل عليه يحتاج الى دليل فله مقتضاه في كتاب الملوحة **مسألة** المذنب الذي
 يستتاب ان لم يزل في الحرب حتى يفر من يده ولا يفر في ماله ولا يفر في نفسه ولا يفر في دينه عليه وبه قال
 الشافعي وقال ابو حنيفة يحرم ذلك المجري بوجه حال توبته وعقد ماله من ورثته على ما ينبغي دليلنا ان
 هذا حي لا يبرح ان تواتر كسبا في الحروب ولو تفرقه بذلك الحرب من اجزاء مجري الملوحة فله الدلالة **مسألة**
 اذا رزق المذنب او دخل بعد الارتداد كان حكمه حكم الكفار حتى استقر فاقم سؤالا في ان الاسلام اودا الحرب
 فله شافعي فيه فويل من دليلنا ان الجراح العلل عليه يحتاج الى دليل فله مقتضاه في كتاب الملوحة **مسألة** المذنب الذي
 فكلما ولد من توبته حرمه الاسلام والى ما يستقر في كونه كافرا بين كافر الاصل ولا فوق عده بين
 ان يكون في ان الاسلام اودا الحرب وقال ابو حنيفة ان كان في ان الاسلام مكتسب قون وان يقول بدار
 الحرب جاز استرقاقه دليلنا كل طهره على حوا اذا استرقاق ذراير الكفار من طاهر الكتاب وغيره على النبي
 عليه السلام لانها على العموم دون خصه فله الدلالة **مسألة** او انفق الدين والمعاهد الدينية
 والعمد ولو لم يدار الحرب وخلفاه والافدية هذا ما علمه في ذريته وماله باق لا خلاف في ما ذكره
 عرسه في الحرب عرسه من اهل الذمة في ان الاسلام وبه قال الساجي غير انه قال لو تفرقه مع جاز الحرب
 فقد عرسه من الذمة في بلاد الاسلام لانه لا توارث بين المجري والذمي فله الدلالة فله الدلالة على من ان الوالد والزوج
 والزوج وهو ما سأل هذا الوجه **مسألة** ما نحو الحزني في ماله على مذهبنا او حرمه على مذهبنا

دلينا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا الشترخ انتحرق كالشم والنبث والاختصا العمد والحاله
 في النسب والرضاع فطريقها مع العلم بالحكم كان عليه اكد وقال الشافعي في اكلت والعه والحاله والاحكام منسب
 اوضح فيه قوله في اكلت عليه الحرو والاني اكد عليه وفيه قال بوجيئه من دلينا اجماع الفرقه على انها لو لم يتفقوا
 فلا عليها وطريقه ذلك حرم كان عليه اكد في اكلت من اكلت **مسألة** اذا ثبت الزنا بالبينة
 لم يجز على الشهود اخص من موضع الزحم وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لم يثبت ذلك دلينا ان الاصل براه الدنه
 واجاب المصنف عليهم خارج ابي حنيفة وقد روي ابا نانه ان ابي حنيفة ارحم فلو لم يثبت الشهود في الزنا لم يثبت
 مفر على نفسه كان اولا بوجه الامام فعلى هذا لم يثبت اكد **مسألة** اذا حضر الكفاه الشهود
 موضع الزحم فان كان الكفاه بستان الاقرار وجب على الامام البده به ثم يبعه الناس وان كان بستان البينه
 على اولا الشهود ثم الامام ثم الناس وقال ابو حنيفة مثل ذلك وقال الشافعي لا يجب على واحد منهم البده
 بالزحم دلينا اجماع الفرقه واخبارهم وطريقه الاحضاط ولو اضافهم اذا فعلوا ما قلناه لم يستحقوا الزم باله
 خلافه ان لم يفعلوا ففي استحقاق ذلك خلاف **مسألة** لا يجب اكد بالزنا الاقرار اربع مرات
 في اربع عي لس فاما دفعه واحد فلا يثبت به على الجوابه قال ابو حنيفة وقال الشافعي اذا اقر دفعه واحد
 لزمه اكد بذكر كان او يمينه ويقال في العكابه ابو بكر وعمر وفي الفقه ما حذرنا سليمان وما لا نقول لابي ابي
 لا يثبت الا بانه يقر اربع مرات سواء كان في اربع عي لس او مجلس واحد دلينا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا
 الاصل براه الدنه ولذا اقر اربع مرات كما شناه لزمه اكد في خلافه وكذا يلى على استحقاقه ما قلناه دفعه واحد
 وروي عن ابو عيسى ان معاذا اقر عند النبي صلى الله عليه واله مرتين فاعرض عنه ثم اقر مرتين فاعرض عنه
 ثم اقر مرتين فاعرض عنه ثم اقر مرتين فاعرض عنه ثم اقر مرتين فاعرض عنه ثم اقر مرتين فاعرض عنه

في قوله في اكلت عليه الحرو والاني اكد عليه وفيه قال بوجيئه من دلينا اجماع الفرقه على انها لو لم يتفقوا
 فلا عليها وطريقه ذلك حرم كان عليه اكد في اكلت من اكلت

111
 وروي ان ابا بكر قال طاعوا اقرت اربع مرات فزجك رسول الله صلى الله عليه واله **مسألة**
 اذا اقرت ثم رجع عنه سقط اكر وهو قول ابو حنيفة والشافعي والحنف والرواية عن عبد الله وعنه رواه اخرى
 انه لا يسقط وبه قال الحسن البصري وسعيد بن جبير وداود دلينا اجماع الفرقه وايضا فان معاذا اقر عند النبي
 عليه السلام بالزنا فاعرض عنه مرتين وثلاثا ثم قال اعلنا فقلت قبلت عرضاه بالزواج حتى اعرض عند امرائه
 وصرح له بذلك لقوله اعلنا فقلت قبلت ولو لا ان اكلت قبلت منه والحنف لم يكتفوا في **مسألة**
 لغيره اذ اقرت منه لاذنا وهو بكر اكر عقوق فيه مائة شمر اخ او مائة عود يشد بعقه الذي يقر به ضربه
 واحده على وجه لا يودي الى التلف وقال ابو حنيفة يقر بعقوبة ومفرد اخر باسما وقال الشافعي بستان سباط
 عتقها ضربا لا يؤلم اما شديد دلينا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا قوله تعالى وخذ بيدك عصا فاضرب به
 ولا تحس منه فقه لا يجوز عليه السلام دفعه وروي ان معاذا اقر عند النبي صلى الله عليه واله بالزنا فامر ان يضرب مائة باخ
 ما كان الخلل **مسألة** اذا شئ عليه اربع شهود بالزنا وكذا شئ اقر عليه اكد بخلافه وان
 صدقهم اقيم عليه اكر لانه يسقط حكم الشها ومع الاحتماف واختلاف دفعه واحد لا يقيم عليه اكر
 دلينا اجماع الاختلاف التي وردت في وجوب اقامه اكد اذا قامت عليه البينه لربعة ولا يقبل قول **مسألة**
 لا يوجد الزنا على فراشه امره فظنهم ان وجب عليها لم يكن عليه اكر وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة عليه اكر
 وقد روي في اكلت ابا نانه ان الاصل براه الدنه وشغلها بالخارج اكر **مسألة** اذا اقر الخمر
 بالزنا بشهادة معتوله لزمه اكر وكذلك اذا اقر بقتل العمد لزمه القود وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ولا يقره
 اكر ولا القتل دلينا اجماع الاختلاف الوارده في ان يلفظ بالزنا ولا يلفظ عليه اكر والقود والخمر اكر

مسنة

اقترب الاشارة سمي ذلك اقتران التثنية لولا قدام الخبر لزمه ذلك لاختلاف افعالهم في صلاته
مسألة اذا اخطأ الرجل فادعى عليه الفل والفلما لم يجزئ من ثقله بالسيف او روي عليه
 حايه او برقي به فوضع حاله وان كان دون المدها فلان كان محصنا وجب عليه الرجم وان كان كرا وجب عليه
 جلده وقال الشافعي في الجرح قوله ان حكمه الذي يترجم ان كان بكر او جلد ان كان ثيبا وبه قال الدهقي والشافعي
 وابو يوسف وعمر والفقهاء الاخذوا به بقاءه بكل حال كما قلناه وبه قال مالك والشافعي الا نعم رويوا وقال ابو
 حنيفة لا يجزئ له الحيوان عليه التعزير دليلنا اجماع الفرقه واجازهم وروي عن النبي عليه السلام انه قال من عمل
 قوم لوط فاقولوا الفاعل ولو فعله روي ذلك عن علي بن بكر بن عباس وروي مثل ذلك عن علي بن عبد الله بن ابي
 فيه **مسألة** اذا التهمة كان عليه التعزير دون الحد وبه قال مالك والثوري وابو حنيفة والشافعي فيه
 ثلثه اقول الجرحا مثل ما قلناه والثاني مثل الزنا والثالث مثل اللواط دليلنا اجماع الفرقه وايضا الفصل براه الدمه
 وليس عليه ما قاله دليل **مسألة** اذا شهد اربعة شهداء على رجل بالزنا بامرأة فشهدوا انهم اكرهها
 واخران انهما طافوا فقال الشافعي انه لا يجب الحد وهو الاثني عشر روي وقال ابو حنيفة عليه كدوبه قال ابو العباس
 دليلنا ان الفصل براه الدمه واجاب الجرحا على دليل وايضا الشهادة لم يكمل بفعل واحد وانما هي شهادة على فعلين
 من الزنا طوافا غير الزنا كرها **مسألة** اذا ملك الرجل دابة محرم له بغيرها ورضاع فوطئها مع العلم
 بغيرها وطئ عليه لثمة الفل على كل حال وقال الشافعي لزمه الحد في الجرحا والشافعي وايضا القول بالحد وجب عليه
 وبه قال ابو حنيفة دليلنا اجماع الفرقه فان قيل هذا على ما ذكرنا من ان كان شبهة قلنا لا نسلم ذلك كله متى
 ملكها اعتقت في الجرحا لو لم يترجم على ما عرفت في ذلك **مسألة** اذا استنجز امره لوطي

فوطئها لزمه الجرح وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا حد عليه دليلنا اجماع الفرقه واجازهم وايضا قوله
 تعالى افعلي زواجهم او ما ملكتم بها نفوسكم وهذه ليست واجبة منهما **مسألة** اذا كان الزانيان
 كاملين بان يكونا حريين بالغين عاقلين وقد احصا فان كانا ناقضين فان فقد الشرايط **مسألة** اذا كان الزانيان
 وان كان احدهما كاملا والاخر ناقضا فان كان النقص بالرق فالكمال قد احصى دون القافض وان كان بالنقص
 لا ثبتت فيهما الاحصان وبه قال ابو حنيفة وقال مالك ان كان النقص زنا بغيره لا يثبت الاحصان الجرحا وان كان بغيره
 احصى الكامل وقال الشافعي ان كان النقص بالرق فالكمال قد احصى دون الناقض لاختلاف علي بن ابي طالب
 بالنقص ففيه فلو كان في النقص الكامل احصى وقال ابو حنيفة لا يثبت الاحصان الجرحا وان كان بالنقص لوطي
 اجماع الفرقه واجازهم وايضا الفصل براه الدمه ويثبت الاحصان واجاب الرجم على ما قاله ومحتاج الى دليل **مسألة**
 من وجب عليه الرجم يوم بالاعتسالا ولا هو المكلف ثم يترجم ويدين بعد ذلك بعد ان يصلي عليه ويكفيل ولا
 يعرفه ويصلي عليه وقال جميع الفقهاء انه يغسل بعد موته ويصلي عليه دليلنا اجماع الفرقه واجازهم لخصمون
 فيه **مسألة** اذا عقد النكاح على ان يحرم له كاهه وبنته واحدة وخالته وحته من نسبها ورضاع
 او امره او ابنة او امه او تزوجت امه او امره لوطي او امره بعد ان بابت للعلن او بالطلاق المثلث
 مع العلم بالتحريم فعليه الفل في كل حال الرجم وقطع عليه الرجم وبه قال الشافعي لانه لا يغسل وقال ابو
 حنيفة لا حد في شيء من هذا حتى قال لو استنجز امره لوطي فافترق بها لا حد عليه فان استنجزها الجزم فوطئها
 فعليه الحد دليلنا اجماع الفرقه واجازهم وايضا ما دللنا على ان لا يكره ما ذكرنا من النساء الا ما ذكرنا
 انه كان فلاحته فلاحته فلا يكره فلاحته ومثل ذلك لا يكره فلاحته فقال تعالى والاولى ابين

فمنها

مسألة

الحدود

الفقيه فتن سابعه الى قوله عز وجل او يجعل الله لهن سبيلا ثم بين السبي على السكرك فقال خذوا عني قد جعل
 الله لهن سبيلا البكر جلد مائة وغريم عام وفي الميت جلد مائة والرجم بستان هذا الحكم الفاضل عرو
 عكمه عن ابن عباس ان النبي عليه السلام قال من وقع علي ذات حم فقلوه وهذا وقع عليه ما روي البراء بن عازب قال
 بينما انا الخوف على ابي جعفر اذا قيل لكبا وقوارس معهم لو اخرجوا لاسم ابن طيوس في طين لي في النبي عليه السلام
 اذا نزل فيه فاستخرجوا معتاز جلا فضر بواغفه فسالت عنه فذكر قول الله لعن من باهرا امة وما فعل القوم هذا
 الا وكان يا ابن النبي عليه السلام اول علمه فافهم عليه **مسألة** اذا نزل في الزنا اربعة شهداء ربه
 فماتوا او ماتوا لغير الجاني ان يقطع بشهادتهم ويقيم الجاني عليه وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 من غابوا او ماتوا لغير الجاني ان يقطع بشهادتهم ولا يبا انما اذا ثبت الحكم بشهادة جاز سبعة مع حجية الشهود
 كسائر الشهادات ومما ايسر على فعله الدلالة وايضا قوله تعالى الزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما مائة
 جلدة **مسألة** اذا نكحتم شهود الزنا فقتلوا الحكم بشهادتهم سواء شهدوا في مجلس واحد او في مجلسين
 وشهادتهم مقربة في كل واحد وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان شهود الزنا في مجلس واحد ثبت الحكم بشهادتهم
 وان كان شهود الزنا في مجلسين فثبت الحكم في كل مجلس بحد واحد ولا يقيم اليه شي في مجلس
 واحد فان شهد اسن منه بكم واخذ ان يحسبه ثبتا لكل واحد وجلسوا في مجلس واحد فثبت الحكم بشهادتهم
 دللتنا كل ظاهر تدبانه اذا شهد اربعة شهود وجلسوا في مجلس واحد فثبت الحكم بشهادتهم فثبتوا في مجلس واحد
 والذين يرون المحنة لم ياتوا لباربعة شهداء فاحلواهم ما من جلده ولا يفضلوا في جلد واحد ولا يحدوا ولا
 ملحقوا في جلد واحد ما ان يكون شاهدا او قاضا فثبت ان يكون قاضا لا انه لو كان قاضا لم يثبت شاهد ايضا

٥
 الزنا

غيره اليه فاذا ثبت انه ليس بقاتل فثبت انه شاهد واذا كان شاهدا لم يكن قاضا بالشهادة غيره من مجلس
 المجلس لحد **مسألة** اذا حضر اربعة لشهود الزنا فشهدوا في مجلس واحد فثبت الحكم بشهادتهم فثبتوا في مجلس واحد
 على الشهود عليه بالزنا لان الشهادة ما تكاملت بالاختلاف وزعم الشهود على ما لا خلاف في شهادتهم
 الجارية قال ابو حنيفة والشافعي في احد قوليه في القتل والجرح والحد والشهادة في الجرح والحد في الشهادة
 بالقبول والاول المهر في الجرح والثاني اقل من الدنيا اجماع الفرقه واجلدهم وايضا فيه اجماع الصحابة وروى ذلك
 عن عمر وعلي عليه السلام ولا يخفى العلم اما علي عليه السلام فروي ان اربعة اتوه ليشهدوا على رجل بالزنا
 فصرح له فقال الزنا اربعة اربعة لم يثبت ثوب فان كان ذلك فهو زنا فهو ذلك واما عمر والعصه مشهور وهو انه
 استخلف المعبر بر شعبة على البصر وكان نازلا اسفل الدار فراجع وابوكير وشبل زمعد وزياد في عليهما
 فبشروا حقت باب البيت فزعمت السنن قراوا المعبر من علي امراء فلما اصبحوا ندموا المعبر وبعثوا اليه
 ابوكير فخرج عن صلاتنا فبلغ ذلك عمر فمكس ان يدعو اليه وكتب الي المعبر فذكر شعثك ما ان كان صدقا فقلو
 كتمت قبله كان خيرا لك فاستخفى الى المدينة فشهد نافع وابوكير وشبل زمعد فقال عمر اودا المعبر
 الا اربعة فما زاد ليشهد فقال عمر هذا رجل لا يشهد الا بالحق ان شالله فقال اما بالزنا فلا اشهد ولكن
 زابنا امر فبما فقال عمر الله اكبر وجلد الثلثة فلما اجلد ابوكير قال شهدا ان المعبر زنا فم عمر جلده فقال
 لعلي عليه السلام ان جلده فارقتم صلحا ولم ينكر ذلك الا اربعة فبما قال علي عليه السلام ان جلده زابنا
 ثانيا فارقتم صلحا يعني انما اعلم ما شهد به فلا جلده بعبارة والثاني معناه جلده لا يجوز ان يجمع المعبر
 لا يجوز ان جلده وجلده لا يجوز فارقتم صلحا والاول اصح فلما الساجي فقال القصة وقال قال علي عليه السلام

حد الزنا

ان جعلت شهادته بمنزلة شهادته بغيره فادرجهم صلواتك ومن قال لا احد عليهم اسندك بقوله تعالى والذين يرمون
المحصنات لم ياتوا بآية شهادته لغيره فادرجهم ثمانية جلد فاجزوا العاقر من اهل بيت اربعة شهود لغيره فادرجهم
ليس منهم فانه لا يحد الا بالثبوت وهو اذا شهد بغيره ثمانية جلد فادرجهم من رده باقل من اربعة شهود لم يكن
تلقاها **مسألة** اذا شهد لغيره على جلد اربعة فادرجهم ثمانية جلد فادرجهم ثمانية جلد فادرجهم ثمانية جلد فادرجهم ثمانية جلد
لا تخفى على اقرانه على اربعة جلد العاقر وان ردت بامر حفي لا ينفق عليه الا اربعة جلد فانه يعلم على
المرور والشهادة الجدة لا يقيم عليهم الجدة قال الشافعي ان ردت شهادته بامر ظاهر فليقرب
الاربعة اربعة اقسام عليهم الجدة والثاني لا يقيم عليهم الجدة ان ردت شهادته بامر حفي والمرور والشهادة
لا جرح عليه وهو المذهب والدية فالمرحبه لا جرح عليهم ومن اعجاب من قال على قولين دليلنا ان الامل براه
عزرا الزمه ولا دليل على انه يجر على ما وكذا الجدة ايضا فانهم غيرهم فليقرب في اقله الشهادة فان اجد لا ينفق على
بواطن الناس مكان عذرا في اقامتها هذا الجدة وما روى لكان الرضا من ظلمة من العبد كان منهم فلهذا
جلو الابل على ان مع الرد بامر ظاهر يجب الجدة قوله تعالى والذين يرمون المحصنات لم ياتوا بآية شهادته فادرجهم ثمانية جلد
فما بين جلد وهذا ما ابي بآية شهادته من كان ظاهر ما يوجب الرد لا يكون شاهدا **مسألة**
اذا شهد اربعة ثم رجع واحد منهم فلا جرح عليه بالاختلاف وعلى الراجح الجدة ايضا بالاختلاف واما
الله فلا جرح عليهم والشافعي فيه قولان المصنوع عليه مثل ما قلناه وقال بعض اصحابه هذه ايضا على
قولين وقال ابو حنيفة عليهم الجدة دليلنا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات لم ياتوا بآية شهادته فادرجهم ثمانية جلد
اي بآية شهادته ورجع واحد منهم لا يثبتوا فيها ثبوت وايضا الاصل براه الزمه فمن اوجب عليهم الجدة دليلنا

ثم

عزرا

منه

١١٥

مسألة اذا شهد اربعة ثم رجع واحد او اربعة وقال الاربعة عدت قلمه كان عليه
الجدة القول ومن قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يحد عليه دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم وايضا روى عن علي
عليه السلام انه شهد لغيره شهادته على جلد انه سرق فقطعه فاساه ما خذ وقالوا هذا الذي سرق فخطا اعلى
الاول حال على عملنا انما نعد ما القطع امل منكم عليه اربعة جلد فادرجهم ثمانية جلد **مسألة** اذا اسكر
امراه على الزنا فلا جرح عليها بالاختلاف فعليه الجدة ولا يحد عليها وقال ابو حنيفة وقال الشافعي لهما من قبلها
دليلنا ان الاصل براه الزمه فمن شغلها فعليه الدلالة وروى الحجاج بن اسباط عن محمد بن الحسن بن علي بن محمد عن ابيه
ان امراه اسكرت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فلما كان في الجدة وحده الذي اجابها ولم يبق له
جعل لهما من اهل بيت واجبا او جرح لهما وروى عن النبي عليه السلام انه على من البغي وروى النبي فالبغي
الربا والبغي الزانية **مسألة** اذا زنا العبد او الامة فعلى كل واحد منهم نصف ما على الحر محسوم
جلده تزوجا ولم تزوجا وروى قال ابو حنيفة ومالك والشافعي وقال ابو حنيفة ان كانا قد تزوجا فعلى كل واحد
منهما نصف الجدة وان لم يكونا تزوجا فليقرب في عليهما ومن الناس من قال العبد كل جرح بجرم اركان بيا وجلد بانه ان
كل بكر او فلاة او داما العبد فوله مائة واما الامة فلن كانت زوجة فعليها نصف الجدة محسوم فلو لم
يكن تزوجت به رواه ابن ابي ابي الجدة عليه والناية لا جلد لهما لانهما احلفا له وانه عنه هاهنا
لان قوله فادرجهم ثمانية جلد فعلى المحصنات العذراء على اربعة جلد ومن دليلنا اجماع الفرقة
واخبارهم وايضا الاصل براه الزمه فمن اوجب كثر مما قلناه فعليه الدلالة وايضا قوله تعالى فاخذوا
احصن نعيم الالف فعليهم نصف ما على المحصنات من العذراء معناه اسكن ملا اموالهم بغير الرقة احصن

وقال الخبي الفطع في حقه ذراع فصاعدا وهو احدى الروايتين عن عمر وقال ابو حنيفة واصحابه الفطع في
عشر ذراع فصاعدا فان سرق غيرها فوقع بها الفنا في فصل في اخذ النصاب وفيما يقوم به دليلنا اجماع
الفرقة واجابهم وروى يمين بن عيينه عن الزهري عن عمر بن عبد الرحمن عن عائشة ان النبي عليه السلام
قال الفطع في ربع دينار فصاعدا ودليلنا على ابي حنيفة قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
والظاهر في هذا التقدير يقع عليه اسم السرقه بحسب عليه الفطع انما اخرج الدليل على انه لو امارى
ان النبي عليه السلام قطع من سرق مائة فمقتله عشر ذراعهم عن سوا عار وروى انه كان فمته ثلثه ذراعهم فاذ انقضا
سقط **مسألة** اذا سرق ربع دينار فمته هذه الزمان لا قطع منه لثوبه وجعل الفطع بالاعمال
بيننا وبين الشافعي فان كان سرق ربع دينار فمته هذه الزمان لا قطع وان كان ربع دينار
غيره من ربع قطع هذا ما وجدته على وجهين المذهب انه يقطع وقال ابو سعيد الاطرشي لا يقطع لان
اطلاق الدينار لا يعم فالبه سي يكون مضروبا ولكن النجوم لا يفرجه دليلنا عموم الاحكام في ان الفطع
في ربع دينار وهو افضل وما قاله الشافعي من ان لا يقطع في ربعه ان الاصل يراه الزهري والاولى فهو بطلان الآية
مسألة اذا سرق ما قيمته ربع دينار فمته سوا كان ما هو من نفسه كالسلب الامتار والحق
الباسه وغيرها او غير من نفسه وهو ما اذا نزل فسد كما انما قاله الزهري كلها الثمان واخطرت والفتا
واليطع والبقول والبازن كان في حقه او كان طليقا او حطرا استويا ابان كذا واحدية قال الشافعي وقال
ابو حنيفة ما عمل الطع في كان حرا بنفسه فاما الاشياء الربطه والطع فلا قطع فيه على دليلنا عموم
الاحكام التي قد رتبنا الفطع في حقه ربع دينار هروى عمر بن شعيب عن ابي عبد الله محمد

ان النبي عليه السلام سلب عن امره على مال من سرق منه شيئا بعد ان نومه الجربى وبلغ من الحن فيه الفطع
ما وجد على سرق من ثمره ثلثا منه الفطع وفيه اجماع الصحابة روى عمران بن سار واسرة في حقه في عهد
عمر بن الخطاب فمته ثلثه ذراعهم من سرق من ثمره ثلثا منه الفطع عمر بن الخطاب قال ما لك في لا ترجمه
مسألة الناس من ابن عمر بن الخطاب قال لا قطع في سرقه الجربى ولا في الفلما فان تنازعتوا في قوله عليه السلام
لا قطع في سرقه الاكثر الحار فمته ثلثا منه الفطع انما اذالم بكر في حقه زيد لما علم **مسألة**
كل حبس يمول في العا فيه الفطع سوا كان اصله الا بلحه او غير الا بلحه عالم لكن على الاصل كما كانت الاثبات
واخبار وما اصله الا بلحه من ذلك الصبر على اختلافنا اذا كانت ملحه ولذا ان الجوارح الماعلة ودر الكسب
كله اعطيه من الساج وغير البان ذلك الطر جميع ما يعمل منه في حقه من الظروف والاولى في الرجاء
وجميع ما يعمل منه كالحجر وجميع ما يعمل من الفطع وذلك كما يستخرج من اعدان كالفراطة والموساي
والطبع جميع الجواهر من الواقيت وغيرها وكذلك الذهب والفضه كلها فيه الفطع وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
ما لم يكن اصله الا بلحه مثل قولنا ما كان اصله الا بلحه في ذر الاسلام فلا قطع فيه وقال لا قطع في الصود
كلها والجوارح ما بها الماعلة وغير الماعلة واختصم في لا قطع فيه الا ما يعمل منه انه كالحقل وغيرها
والقصاص والاموار فيكون في عمله الفطع الا الساج فان فيه الفطع بعمله وغيره عمله لانه ليس في ذر
الاسلام وعنه في الرجاء وروايتان احدها لا قطع فيه كالحشيش والقصب الثاني فيه الفطع كالساج والما يعمل منه
الطين والخرق والخان والقدون وغيرهما الاول لا قطع فيه وهكذا كان ما اعاد من الطبع والحمل
والزنجير والغير والنفط والموساي كله لا قطع فيه الا الذهب والفضه واليخوت والغير ونحوه فان فيه

والحج

القطع قال لا يخرج ذلك على الاباحه في جاز الحسام فالحجب فيه القطع كالملايه قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولم يفرق وروى عايشه ان النبي عليه السلام قال للقطع في سرقة دينار فماعدوا انما اراد منه بالا
مسألة لا قطع الا على من سرق من حرز فحاج الى السرقة والحرز فان سرق من حرز
 لا قطع وان لم يحرز فلا قطع عليه وبه قال ابي حنيفة ومالك والشافعي وقال ابو داود لا اعتبار بالحرز في سرقة
 من موضع كان عليه القطع فاسقط اعتبار النصاب والحرز وقال احمد اذا سرق فعليه القطع وكذلك السهم
 والخمس والخان في رعيه او عاريه وهو ان يحد ذلك فعليه القطع دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا
 الاصل براه الذمه وما اخبرناه بجميع على وجوب القطع به وما قالوه ليس عليه دليل وروى جابر ان النبي عليه السلام
 قال ليس على السهم ولا على الخان قطع وهذا نص على عدم رعيه عن شعبة عن ابيه عن جده
 ابو كعب قال سئل رسول الله عن حرسة اخیل قال ليس في اخیل شبه قطع الا ان هو المذراع والخي في الحرز قطع الا ان
 يوه اكريز فاسقط النبي عليه السلام القطع في ايمانته من المذراع وان لم يمتد المذراع وهذا اود لا يختلف
 اجماعهم واختلف في نوبل الحرسة منهم من قال حرسة اخیل عنه سرقه اخیل فقال حرس اذا سرق وسمي
 السارق حرزا وسماه منهم من قال حرسة اخیل قال حرسة حرسة كما يقال عقوله وقبيله **مسألة**
 كل موضع كان حرزا شيئا من الاشياء في حرز جميع الاشياء وبه قال ابي حنيفة وقال الشافعي خلاف ذلك
 باختلاف الاشياء بخلاف الموضع ما اسماه من ذلكين الباقي تحت السرقة المفقولة وحرز الذهب والفضة
 واليابس وغيرها المواضع اكرهه في البيوت والديار والاربعاء افعال شعبة فمن ترك اكرهه واليه
 او الغصه في كان النعل فانه مدسج به لانه ليس في حرز مسله دليلنا قوله تعالى والسارق والسارقة

قوله في المذراع

فان قطعوا ايديهما فظاهره يقتضي قطع كل سارق اخل خرجه الدليل وايضا النبي عليه السلام قطع من سرق خرا
 صفوان تحت راسه من المسجد وان كان المسجد ليس بخرز وهذا الموضع اكره منه **مسألة** لا بد
 كانت عقوبة وكان سابقا لها ففي حرز لا خلاف وان كان سلفا لها فلا يكون في حرز الا الذي راعاه في يد
 وبه قال ابي حنيفة وقال الشافعي يكون في حرز بشرطين احدهما ان يكون بحيث لا يفتلها سارقا كالمسك
 والاني ان يكون مع اللصقات المملوكة لغيره دليلنا ان يكون ذلك حرزا لخاصة الي دليل على ذلك
مسألة اذا انقلب ثلثه قد خلو واخره اجماعهم في كل ما بلغ نصيب كل واحد منهم نصيبا فطعامهم بال
 خلاف وان كان اوله نصاب فلا قطع شواكا كانت السرقة ثقيلة او خفيفة وبه قال ابي حنيفة والشافعي
 وقال مالك كانت السرقة ثقيلة لم يفتلها نصيبا فطعامهم كلهم وان كانت خفيفة فغيره روايتان احدهما قولنا
 والانيه كقوله في الفيلة وروى احمد انه اذا بلغت السرقة نصابا فخرجه باجماعهم وحيث علموا القطع ولم
 يعجلوا والا لا حوط دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا ما اخبرناه بجميع على وجوب القطع به وما
 ذكره ليس عليه دليل الا كراهة الذمه **مسألة** اذا انقلب ثلثه واخرج كل واحد منهم شيئا
 قوم فان بلغ قيمته نصابا وجب قطعه وان لم يقطع لم يقطع وبه قال الشافعي وقال ابي حنيفة اجمع ما اخرجوه
 وافوه من اقص على الجميع فلي نصاب كل واحد منهم نصابا فطعمته وان نقص لم يقطع دليلنا ان ما ذكرناه اجمع
 عليه وما قالوه ليس عليه دليل الا كراهة الذمه **مسألة** اذا انقلب ثلثه وكثر المذراع واخرج
 واحد منهم دون الباقي والقطع على من اخرج المذراع دون من لم يخرج وبه قال مالك والشافعي وقال ابو
 حنيفة لغصه السرقة على الجماعة فان اغتصب كل واحد منها ما اغتصبه الكل ان قصصت على صاحب القطع

لم يقطع واحد منهم دليلا انما اعتبرناه مجمع على قطعه لانه اخرج نصابا مالا وما لا يراه ليس عليه دليل ولا اصل
 براه القمه **مسألة** اذا انقلب معا دخل لهما فاحذر نصابا فخرج به يد الى رقبته واخذه رقبته منه
 فخرج واخرج به الى خارج الحزر والسرقة فيها فخرج الى الحزر فافطع في هذه المسألة الشبهة على الدخول
 دون الخارج وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يقطع ولا يحد منهما دليلنا قوله تعالى والسارق والساqrه فافطعوا
 اي يحدوا على عونه الامر لخرجه الدليل **مسألة** اذا انقلب معا دخل لهما فافطع المباح الى باب
 البقيع فدخل فدخل الخارج به واخذه من جوف الحزر فعليه الفطع دون الدخول به قال السامعي فقال ابو حنيفة
 لا يقطع علي واجل منهما دليلنا الادوية وهي على عونه الامر لخرجه الدليل وايضا فانه اخذ من جوف الحزر
 غير موضع فملك عليه الفطع كما لو دخل لخرجه **مسألة** اذا انقلب معا دخل فخرج من حيزا
 ثم فطع دليلا او دليلا له النابيه فخرج من حيزا لخرجه كما ان نصاب فلا يقطع عليه وبه قال ابو حنيفة
 وقال ابن سريج عليه الفطع قال ابو حنيفة ان عاد بعد ان اظهر في الناس هذا الحزر فلا يقطع من عاد قبل ان
 يقطع منه فعليه الفطع دليلنا ان الاصل براه القمه وايضا فان هذا لما احدث الحزر اخرج اقل النصاب
 فلم يقطع عليه الفطع بل لا يقطع على عاد ثانيا لخرجه فخرج من حيزا كان ممتنعا بالفعل الاول فلم يكن سارقا
 فخرج نصابا فملك عليه الفطع ولو لم يقطع هذا للزم لو اخرج به حبة حبة في كل ليلة في كل ليلة حتى يمل النصاب
 ازي عليه الفطع وهذا بعدد اولنا انه يجب عليه الفطع حتى يمل عليه السلام قال ابن سريج من حيزا
 فعليه الفطع ولم يقطع كل قوما **مسألة** اذا انقلب معا دخل الحزر ودفع منه فعليه ما بين يديه
 حبة وما بعده فخرجه بعد الزرع فلكل قيمتها نصابا فعليه الفطع وان كان امل نصاب فلا يقطع عليه

عا

وبه قال الشافعي وابو يوسف وقال ابو حنيفة وحمل لا يقطع عليها نصابا على الاصل في الاشياء الرطبة انما لا يقطع
 فيها دليلنا قولنا والساqr والساqrه فافطعوا اي يحدوا ولم يقطعوا على الاشياء الرطبة انما لا يقطع
 فعليه الفطع وانما اراد ابعثه من حيزا لا يقطع **مسألة** اذا انقلب معا دخل الحزر فخرج نصابا
 وشققة فعليه ما فطر الحزر وان اخرج به فان بلغ قيمته نصابا فعليه الفطع والا فلا يقطع عليه وبه قال ابو حنيفة
 وعمر والشافعي وقال ابو حنيفة اذا شققة بحيث ما يمان كالمستعمل فاما لك بل كان بين اخذه وارتش بنفس
 وبين تركه عليه واخذك القمه نصابا على امله في الغاصب اذا فعل الغاصب كذلك فان اخذ لخرجه الدليل
 فطع لانه اذا اخذ القمه فقد ملكه قبل اخرجه من الحزر فان اخذ الثوب والاشياء وكانت قيمته الثوب
 نصابا فعليه الفطع دليلنا ما ذكرناه في اطلاله الاول في سوا **مسألة** اذا اسرق عاقبة نصاب
 فلم يقطع حتى يقضت قيمته لنقصان السوء فصار القمه اقل نصابا فعليه الفطع وبه قال الشافعي وقال
 ابو حنيفة لا يقطع عليه دليلنا ما قلناه في المسئلة الثاني **مسألة** اذا اسرق عاقبة نصاب
 فلم يقطع حتى يملك السرقة بهية او ستر او سقطة الفطع عنه سوا ملكها بعد ان نرافعا الى الحيز او قبله
 الى ان كان ملكها قبل الترافع لم يقطع الا ان كان الفطع مشروطا لانه لا يملكها ولا يقطع بغير مطالبة
 بالسرقة وبه قال الشافعي ومالك وابو ثور وقال ابو حنيفة وعمر حتى يملكها سقطة الفطع سوا ملكها قبل
 الترافع وبعد وهو الذي يوجب نصابا كقولنا وكقولنا وقال قوم من اصحاب الحديث ان ملكها قبل الترافع
 سقطة الفطع وان كان بعد فطعناه دليلنا قوله تعالى والساqr والساqrه فافطعوا اي يحدوا ولم يقطعوا
 وقال علي بن اسلم من سرع من حيزا فعليه الفطع ولم يقطعوا شيئا ما رواه صفوان بن يحيى عن

البذر من اهل الاصابع دون الكف فبذلك له الاجتماع ومن الرجل عند عقد الشراء عند الثاني على ما هو القدر
 بئر له ما يشي عليه وهو المروى عن علي عليه السلام وجماعه من السلف وقال جماعه الفقهاء اجماعه واحياه
 وما لا يشافي في القطع في البذر المروى وهو المفضل الذي من الكف والزرع وذكر القطع الرجل المفضل الذي
 بين الساق والفرع وقاله الخوارزمي يقطع من الكسب حتى يسمي باليد يقع على هذا دليلنا اجماع الفرقه واحياه
 قوله تعالى في الذين يكسبون الكتاب ياربهم ومعهم انهم يكسبون باصلهم دون الساعه والكف اجام ما طناه
 مجمع على وجوب قطع ما قاله ليس عليه دليل **مسألة** قلنا ان السارق اذا سرق ليعقل في
 الرابعه وهو يشترط في ان يقطع عليه حكم وقال جميع الفقهاء بعد الرابعه لا يقطع وانما يعزى وقال عثمان بن عفان
 وعبد الله بن عمر بن العاص اعمد قبله اقامه وفيه قال عمر بن عبد العزيز دليلنا ما قصناه من اجماع الفرقه
 ونرى جابر بن ابي عبد الله السلمي يوجب سرق الخمسة يقطع فقله وفي بعضها فامر بقله فلا جابر وانطلقنا
 وقلناه ان الخنزير ناهى القناه في بئر فمين عليه الحجاره **مسألة** الذي اذا سرق ليعظم ماله
 يوجب عليه الجراح ان استناب في حله عليه وقال الشافعي لا يقطع عليه ولا يوجب له دليلنا اجماع الفرقه واحياه
 وهو كل خبر ورد بان ساربه جرح عليه الجراح يوجب حله على ما عليه **مسألة** المستامن اذا دخل
 دار الاسلام من ظهرا مشربا الخمر يوجب عليه الجراح وان شارب الخمر يوجب عليه الجراح ان كان يكره الزعم
 ان كان محصا وان زنا مسلم كان عليه الفتل محصا كل او غير محصن وان سرق فبها خنزير يوجب عليه القطع
 وقال الشافعي لا يوجب عليه في شرب الخمر ولا في الزنا مشركه وله في السرقة فلو كان احدهما مثل ما قلناه والثاني
 وهو الصحيح عندنا لا يقطع عليه واما العرفه فانه يلزمه بالاجماع دليلنا اجماع الفرقه واحياه

وهو من الامليات والاحكام التي تضمن لاقامه الجور في الدنيا والسرقة وشرب الخمر يوجبان على كل عامهما
مسألة اذا سرق شيئا موقوفا مثل دفترا او ثوب ما اشبهه ما وكل لها من خنزير يوجب عليه
 القطع والشافعي فيه فلو كان مينا على اقبال الوقوف فيه فلو كان احدهما انه ينقل الى الله ففي هذا في
 القطع وجها واحياه يقطع كما يقطع في سفاره الكعبه ويوارى المسجد الذي لا يقطع كالصمود والاختطاب
 والاقوال الذي ان الوقوف يسفل اليه الملك الموقوف عليه وفي هذا للسرقة وجها واحياه يقطع كما يقطع في السرقة
 صاهوك وهو الصحيح عندنا والذي لا يقطع لانه لا يقطع في السرقة دليلنا الذي والخبر موه على ما عليه **مسألة**
 اذا سرق ليعظم ماله يوجب عليه الجراح في كل سرقه يوجب عليه الجراح في كل سرقه يوجب عليه الجراح في كل سرقه
 يوجب عليه الجراح في كل سرقه يوجب عليه الجراح في كل سرقه يوجب عليه الجراح في كل سرقه يوجب عليه الجراح في كل سرقه
 لا يقطع الا في سرقته اذا قطع بالسرقة فلا يقطع في سرقه اخرى بل ان سرق وهذا قوي غير ان الروايات ما
 قلناه دليلنا على ذلك الاجبة والخبر وجماع الفرقه **مسألة** الذي اذا سرق ليعظم ماله
 يوجب عليه الجراح ان استناب في حله عليه وقال الشافعي لا يقطع عليه ولا يوجب له دليلنا اجماع الفرقه واحياه
 وهو كل خبر ورد بان ساربه جرح عليه الجراح يوجب حله على ما عليه **مسألة** المستامن اذا دخل
 دار الاسلام من ظهرا مشربا الخمر يوجب عليه الجراح وان شارب الخمر يوجب عليه الجراح ان كان يكره الزعم
 ان كان محصا وان زنا مسلم كان عليه الفتل محصا كل او غير محصن وان سرق فبها خنزير يوجب عليه القطع
 وقال الشافعي لا يوجب عليه في شرب الخمر ولا في الزنا مشركه وله في السرقة فلو كان احدهما مثل ما قلناه والثاني
 وهو الصحيح عندنا لا يقطع عليه واما العرفه فانه يلزمه بالاجماع دليلنا اجماع الفرقه واحياه

ايهام او اوسع من قطع ماله وان كانت ماضية اصبح واجده فلعنه عليه هكذا قوله اذا كانت ماضية اليه
 لا يطول على ما قطع عليه السارق (لينا الطواهر كلها) ولا يقبل فيها **مسألة** كل من قطع
 السارق ماله اذا سرقه مرة اخرى فلعنه حتى لو كرر ذلك منه اربع مائة سنة في الرابعة وقال الشافعي
 غير ان عمل غير القتل على ماله وسرقه من الذي سرقه منه اولاد او غيره وقاله وحقيقه اذا قطع
 السارق على غيره ماله قطع سرقته اخرى ولو سرقه من ذلك ماله قطع سرقته الا اذا سرقه من غيره الا
 في سله واجده فانه قال ان كانت العين من ماله قطع سرقته وان سرق الثوب قطعناه من ثوبه لا من غيره
 ولا يخلو **مسألة** لا تثبت الحكم بالسرقه وجوب القطع بالفرقة واحدة وكما ان يغير ربحه
 على ماله السرقه وبه قال النبي صلى الله عليه وسلم واو بسرقه محرم واستحق وقاله وحقيقه وما لو اشافعي
 ان تثبت بفرقة واحدة ويجزى ويقطع من ثوبه لا من غيره ولكن ما اعتبرناه جميع محرم وجوب القطع
 به وليس على ما قالوه من ان يكره ان يقر على ماله السرقه فانه قد قال في ثوبه الا ان يقر
 من ثوبه قطع ولا خلاف **مسألة** اذا ثبت القطع بغيره فله ان يقر على ماله السرقه فانه قد قال في ثوبه
 جملة الثمن الا ان يقر على ماله السرقه بغيره فله ان يقر على ماله السرقه فانه قد قال في ثوبه
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يقر على ماله السرقه فله ان يقر على ماله السرقه فانه قد قال في ثوبه
 من ثوبه فانه قد قال في ثوبه فانه قد قال في ثوبه فانه قد قال في ثوبه فانه قد قال في ثوبه
 عليه السلام الله عليه فله ان يقر على ماله السرقه فانه قد قال في ثوبه فانه قد قال في ثوبه
 عرض له فيه وقدره فله ان يقر على ماله السرقه فانه قد قال في ثوبه فانه قد قال في ثوبه

مسألة اذا قامت عليه اليه سرقه من ثوبه سرقه من ثوبه سرقه من ثوبه سرقه من ثوبه
 الغيبه كذلك لو قامت اليه من ثوبه سرقه من ثوبه سرقه من ثوبه سرقه من ثوبه
 منهما وقال الشافعي لا يقطع في السرقه ويجزى الزنا واختلف في سرقه على ثوبه فقالوا العباس لا يقطع
 وقال ابو اسحق المسلم على قولين احدهما يقطع ويكره الثاني لا يقطع ولا يقطع وقال ابو اسحق الوكيل
 ولا يقطع في السرقه ويجزى الزنا ولا يقطع ولا يقطع ولا يقطع ولا يقطع ولا يقطع ولا يقطع
 او ملكها اياها وقطعها عليه او كانت ملكا للشارع وعنه غضب رايه او غير ذلك او ابلغه وفي الامه او معه بها واذا
 اختل ذلك لم يقطع ولرب السرقه وامام مع الاقرار فانه تمام عليه ليلوا القطع فله سرقه القطع ما قرأه
 في الزنا ما قرأه وهما جميعا والله لا يقطع على خصوص الغائب والظاهر بوجوب القطع واقامه الجدي عليه وهو قوله لا يقطع
 اليه ما وقوله عن رجل فله ذلك واكثر من ثوبه ما يكره **مسألة** اذا سرق عت يقطع في ثوبه قطعاه
 فان كانت العين باقية ردها بالادامه وان كانت الفه غرم في ثوبه قال الحسن البصري والشافعي والقرني والاوزاعي
 والليث بن سعد وابن شبرمه والشافعي واجل جليل سوان السارق عت او فقير ليقال بوجبه لا اجم من
 الغرم والقطع فان راها بالمسروق منه بالسرقه ورفعه اليه سلطان على غرم له ما سرقه فله ان يقطع
 الامام سقط الغرم عنه وكان صبره وسكونه حتى يقطع رضاه ما يقطع عن الغرم وقال الشاذلي سوان
 كان فقير لا يغيره ولا يغيره فله ان يقطع اسرق ثوبا فصبغ سود فقطع لم يرد التوب كانه السواد جعله
 كالمسفلد وان صبح احمر كان عليه رده لان الجرم لا يجعله كالمسفلد لثوبه الا في الفرقة واكثر من ثوبه
 قوله على السارق والسارق فله ان يقطع سوا غرم او لم يغيره فله ان يقطع سوا غرم

١٢٣
 لا يقطع على السارق

عليه الدلالة وايضا فالادب توجب القطع من غير محذور وعندهم ان السرق وقنه بالخيار بين اطلاقه بالغير
 فليست القطع وان سكت حتى يقطع سقط عثره **مسألة** اذا سرق العبد فماله وولاه لا يقطع عليه
 ويقال جمع الفقهاء وقالوا دعه عليه القطع دليلنا اجماع الفقه واجازتهم وايضا الاصل براه الزمة **مسألة**
 اذا سرق الرجل ماله ولده فلا يقطع عليه بالاخلاق الا اذا ورن سرق الولد ماله والره ولو وجد بينهما او
 اجد به وحدهما او اجد اده من قبله وان علون كان عليه القطع وقال جميع الفقهاء لا يقطع عليه ويرى غنى علي
 عليه السلام ان عليه القطع دليلنا اجماع واجازتهم وايضا الدية **مسألة** اذا سرق احد الزوجين
 مالا من غير محذور فلا يقطع بالاخلاق وان سرقه من غير فعلية القطع وبه قال الثوري والشافعي في غير قول
 ادهما مثل ما علمناه وهو اختيار الثوري واجازته القول الثاني لا يقطع عليه وبه قال السجستاني وهكذا الخلاف
 في جملتهما **مسألة** اذا سرق مولى الاخر ماله من غير محذور سببه سواء كان له او كان له دليلنا اجماع
 للفرقة وايضا قوله فانه يقول ايدهما واجازته دليلنا اجماع **مسألة**
 اذا سرق الام من ماله ولا يقطع عليه ما القطع وبه قال اود وقال جميع الفقهاء لا يقطع عليه دليلنا الاجماع
 وعللي عمومهما **مسألة** من خرج من ماله والدين والولم يرضى بالخراج اذا سرق من الاخر
 فهو كالاجني عليه القطع وبه قال وحيث كل شخص من ماله ما رجم بخرم بالنسبة فالقطر مساقط كما سقط
 من الماله وولاه مثل الاخر والاحوات والعمام والعمان والعمال والحوالات دليلنا الاجماع والنجس
 وعللي عمومهما وايضا عليه اجماع الفرقة **مسألة** زوي اجابنا انه اذا سرق الرجل من ماله
 اذا كان من ماله سرقه في اكثر مما يبيحه عقلا انما يملك عليه القطع وكذلك اذا سرق من غيره وقال جميع
 قضاة

السارق قال جميع

الفقهاء لا يقطع عليه بل يفصل دليلنا اجماع الفرقة واجازتهم والادب واجازته دليلنا اجماع
مسألة من سرق شيئا من الماله من العبدان والطلقات وغيرهما وعليه سقي فتمت نصابه مع حيازته عليه
 القطع وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يقطع عليه باعطي امله اذا سرق ما يملكه القطع مع ما ليس فيه القطع
 لا يقطع عليه دليلنا الاجماع والنجس واجازتهم فساد ما ذهب اليه في ذلك فيما حكي **مسألة** من سرق من غيره
 وكان باطنا بان يكون فوقه في غير اخر او ماله وكان كذلك كان عليه القطع وان سرق من الماله او الاجني او الاجني
 فلا يقطع عليه سرقه في المالك او ماله او ماله وقال جميع الفقهاء لا يقطع عليه ولا يقطع عليه ولا يقطع عليه
 الا ان الاجنفة قالوا اذا شدة في كنهان شدة من اخل وتركه من خارج فلا يقطع عليه وان شدة من خارج وتركه
 من داخل فله القطع والشافعي يفرق بفصل دليلنا اجماع الفرقة واجازتهم وايضا الاصل براه الزمة وايضا ما
 اعتبرناه بجمع علي وجوب القطع فيه وما ذكرناه ليس عليه دليل **مسألة** اذا ترك المالك الماله
 في مكان وانما في جاحته كسقي غير محذور وكل ما سعى من خارج وغيره فان قطع فيها وكذا في سقي الماله في الشارع
 وقال ابو حنيفة ان اخذ الماله الماله بما فيها فلا يقطع عليه لانه اخذ العذر وان شق الماله واخذ الماله من ماله
 فعليه القطع دليلنا الاجماع والنجس واجازتهم وما ذكرناه لا يقطع عليه حذر الماله ترك الماله كذلك الاجل الزم
 ضيقه من جعله حذر عليه الدلالة وايضا الاصل براه الزمة وشغلها يحتاج الى الدلالة **مسألة**
 من سرق نابة او رجل قلعه واخذه او هدم من ماله اجزا او باع فتمت نصابه عليه القطع وبه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة لا يقطع عليه لانه ما سرق وما هدم دليلنا قوله تعالى السارق والسارقة والنجس وايضا
 فان الباب والنجس في حوزة المالك حذر الماله فاذا اخذه من غير ماله **مسألة** اذا سرق من ماله

فمنه بالشرع لا يقبل اقراره ولا جميع الفقه ما يقبل ويقطع دلتنا اجماع الفرقه واخبار ما ان اقراره اقرار
فيما لا يخبر به ولا يعلل نفسه وهو ملك الغيره ولا يقبل اقراره على غيره **مسألة** اذا اقره رجل
فقطعه فعاقر نفسه فانه كان عليه سوا اقله بالسيف والقتل لا كان القتل اذ اقراره قال الشافعي
وقال ابو حنيفة ان كان بالسيف ما اقره واركانا مشقلا كان لينا لا فكذلك واركانا عمارا فعليه الضاحك لينا
ان حصل له الزمه وشغلها بخارج الجليل **مسألة** اذا سرق الغنم فربها غاب عن الغنم ما
منه على مقدار نصيبه نصا وجبت قطعه وللشافعي فيمن غاب عن احداهما مثل ما اقره والآخر لا تقطع عليه لان
له في كل جزئ نصيبا دلتنا اجماع الفرقه واخبارهم

كتاب قطع الطريق

مسألة المحاربه الذي ذكره الله تعالى في المحاربه هم قطع الطريق الذين يشهدون بالسلاح ويخبرون
السبيل به قال ابراهيم بن حنبل رحمه الله تعالى وقال قوم هم اهل الزمه اذا انقضوا العهد وخولوا الحرب وحاربوا
المسلمين وقال الزمعي اهل الزمه المزدور لا تلت في العهد من دلتنا اجماع الفرقه واخبارهم ولا يضا
قوله في سابق الاية الا الذين ياتونهم قبل ان يقاتلوا فاعلموا ان الله غفور رحيم فاجتنبوا العنوة ونسفا
بالنوبة قبل العترة عليه ولو كان المراد بها اهل الزمه واهل الزمه كانت النوبة فيهم قبل العترة وبعد
سوا فاما لخص تذكر النوبة قبل العترة وهو ما لم يذكره في الاية على ما قلناه **مسألة** اذا شهد
السلاح واخاف السبيل فقطع الطريق كان كمن سرقه الا انما التعزير وعزيره ان يفتيه في البلد وان

فمنه بالشرع لا يقبل اقراره ولا جميع الفقه ما يقبل ويقطع دلتنا اجماع الفرقه واخبار ما ان اقراره اقرار
فيما لا يخبر به ولا يعلل نفسه وهو ملك الغيره ولا يقبل اقراره على غيره **مسألة** اذا اقره رجل
فقطعه فعاقر نفسه فانه كان عليه سوا اقله بالسيف والقتل لا كان القتل اذ اقراره قال الشافعي
وقال ابو حنيفة ان كان بالسيف ما اقره واركانا مشقلا كان لينا لا فكذلك واركانا عمارا فعليه الضاحك لينا
ان حصل له الزمه وشغلها بخارج الجليل **مسألة** اذا سرق الغنم فربها غاب عن الغنم ما
منه على مقدار نصيبه نصا وجبت قطعه وللشافعي فيمن غاب عن احداهما مثل ما اقره والآخر لا تقطع عليه لان
له في كل جزئ نصيبا دلتنا اجماع الفرقه واخبارهم

فمنه بالشرع لا يقبل اقراره ولا جميع الفقه ما يقبل ويقطع دلتنا اجماع الفرقه واخبار ما ان اقراره اقرار
فيما لا يخبر به ولا يعلل نفسه وهو ملك الغيره ولا يقبل اقراره على غيره **مسألة** اذا اقره رجل
فقطعه فعاقر نفسه فانه كان عليه سوا اقله بالسيف والقتل لا كان القتل اذ اقراره قال الشافعي
وقال ابو حنيفة ان كان بالسيف ما اقره واركانا مشقلا كان لينا لا فكذلك واركانا عمارا فعليه الضاحك لينا
ان حصل له الزمه وشغلها بخارج الجليل **مسألة** اذا سرق الغنم فربها غاب عن الغنم ما
منه على مقدار نصيبه نصا وجبت قطعه وللشافعي فيمن غاب عن احداهما مثل ما اقره والآخر لا تقطع عليه لان
له في كل جزئ نصيبا دلتنا اجماع الفرقه واخبارهم

فمنه بالشرع لا يقبل اقراره ولا جميع الفقه ما يقبل ويقطع دلتنا اجماع الفرقه واخبار ما ان اقراره اقرار
فيما لا يخبر به ولا يعلل نفسه وهو ملك الغيره ولا يقبل اقراره على غيره **مسألة** اذا اقره رجل
فقطعه فعاقر نفسه فانه كان عليه سوا اقله بالسيف والقتل لا كان القتل اذ اقراره قال الشافعي
وقال ابو حنيفة ان كان بالسيف ما اقره واركانا مشقلا كان لينا لا فكذلك واركانا عمارا فعليه الضاحك لينا
ان حصل له الزمه وشغلها بخارج الجليل **مسألة** اذا سرق الغنم فربها غاب عن الغنم ما
منه على مقدار نصيبه نصا وجبت قطعه وللشافعي فيمن غاب عن احداهما مثل ما اقره والآخر لا تقطع عليه لان
له في كل جزئ نصيبا دلتنا اجماع الفرقه واخبارهم

الله قد سوله ومعلوم ان جارية الله لا يكون بستان المراد من جارية اهل دين الله ودين رسول الله فاقضى وجود الجارية
منهم ومن علق هذه الحكم عليها قيل الجارية قد ترك الظاهر والاربع ان الله تعالى ذكر هذه الحكم
فانزلها بالاعطاء والاعطاء وكل موضع ذكر الله الحكم ما قبل بالاعطاء كانت على الترتيب شكافه الظاهر
والقتل وكل موضع كانت على الترتيب بل بالاعطاء شكافه الامكان والجارية عن عثمان بن عفان ان النبي صلى الله
عليه واله قال الحكم لا دم لري مسلم الا بالدرى لم تكفر بعد ايمان او زنا بعد احسان او مثل نفس بغير نفس
وهذا لما فعل شيئا وهذا هو الجواب لا يقتل وروي عن النبي عليه السلام انه قال لا يقطع في بيع ذمار قصاعدا
وفي بعضه لا يقطع الحق بيمينان ومن قطع قبل اتمام المال فقد ترك الجارية **مسألة** قد بينا ان
نفيه عن الارض يخرج من بلده ولا يترك ان يستقر في بلد حتى يوجب فان قصص بلدا الشراعية من قوله وقولوا
عليكم من قوله اليوم وقال ابو حنيفة نفيه ان يحبس في بلده وقال ابو العباس ان سر محبس في غير بلده
دلتنا اجماع الفرقه واجاب **مسألة** اذا قتل الجارية اتحم القتل عليه ولم يجز العفو عنه
لا بدوه قال الشافعي وقال بعض الناس على الجاني حكمي عن أبي حنيفة ان من قتل الجارية اتحم القتل عليه
وان قتل ولم يخذلها كان للولي ان يقتص والعفو مازي عن النبي صلى الله عليه واله من قوله
فما نزلنا من جنة من عام اخبر دلتنا اجماع الفرقه واجاب **مسألة** وجوب القتل بجميع الجاني
محتاج الى دليل والاية تدل على ما بيناه لان الله تعالى اوجب القتل ولم يذكر الجاني **مسألة**
الصلح يكون الا بعد ان يقتل في صلح من قبله او قال الشافعي مثل ذلك وقال ابن ابي هريرة لا يترك احد
منهم ان يترك حتى يسئل عذره قال قوم من اصحابه بصلح جبارا ويترك حتى يموت وعمر بن الخطاب رواتان

منه

اجابنا من قولنا والاية ان يصلح جبارا ويترك حتى يموت دلتنا اجماع الفرقه واجاب **مسألة**
اذا كان الجاني ولدا او عبدا او كان مسلما قتل بغير قتله ولا شافعي فيه فلو كان الجاني مسلما ما ملأنا الثاني وهو
اجابنا من قولنا دلتنا اجماع الفرقه واجاب **مسألة** ان قتلوا بغير مقتله ولا شافعي فيه فلو كان الجاني مسلما ما ملأنا الثاني وهو
الاني قوي في الجواب عليه السلام لا يقتل والدوله ولا يقتل من كان في **مسألة** قد قلنا ان الجارية اذا قتل
المال قطع ولا يقطع عليه السبل لا يقتل والدوله ولا يقتل من كان في **مسألة** قد قلنا ان الجارية اذا قتل
عانه اجابته وقال بعضهم يقطع في قتل المال وكثير من دلتنا ان الجارية ما يجمع على وجوب القتل به وما قالوه
عليه دليل واجابته عليه السلام القتل في بيع جنيان **مسألة** حكم قطع الطريق في البلد والبارية
سواء مثل ان يحدتوا في بابه ويقتلوا ما يملوا اهلها ويقولوا مثل هذا في بلد معين او في طريق او في اهل البلد كان
يحدتوا في اهل البلد كمن واستأجروا اهلهم الحكم فيهم واجد وهو القتل في اهل البلد اذا استأجروا اهلهم
واحد ولا اموالهم على نفسه لا عتق لهم البلد واجدوه قال الشافعي با وجب في اهل الطريق وكان في البلد
على مسافة منه اميال فان كان دون ذلك ليس له قطع الطريق وقال ابو حنيفة وهو اذا كان في البلد او في الطريق مثل
مسل من الجاني والكوفة او من غيرهم لم يكونوا قطع الطريق دلتنا اجماع الفرقه واجابهم وايضا قوله تعالى
حد الذين يحدون الله قد سوله الى اخذ الانية ولم يفضل بل يكون في البلد وغير البلد **مسألة**
لا يحكم الجاني على الظلم والردى اما الجاني على ما بين القتل او باخذ المال او جمع بينهما فقال الشافعي
وقال ابو حنيفة الحكم على من قتلوا او اخطوا او اخطوا اهلهم ولو قتلوا احد قتلوا كلهم دلتنا ان لا يملأه
الزعمه واثبات القتل والقطع على من يماثل شيئا يحتاج الى دليل ما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا يملأ

بنيته
ان الجاني
لا يقتل
انما لو قتل
سنة لو جاز
ولا يقطع
هذا اوضح
قتله وان
كان في طريق
او في اهل البلد
حيثما كان

دم امرى مسلم الا احدى يشكر بعد ايمان او نابعدا لحيان او قتل نفس يعتبر نفس مد على ذلك لا يسر ولا احد
مسألة اذا اخرج الحمار بخر جاحى فيه القصاص في جرح الحمار به مثل قطع اليد او الرجل او قطع
العين وغير ذلك فقتل جاحى عليه القصاص بالاختلاف ولا يقتصم بالبحر وروح العفو والمشافعي فيه قولان
لجدهما مثل ما قلناه والآخر انه يقتصم مثل النفس للمنا ان يحصل جرح العفو واختامه يحتاج الجراح **مسألة**
اذا قطع الحمار بخر جاحى فقتله في الحمار به قطع مثل وهكذا لو وجب عليه القصاص في جرح النفس ما اخذ المال القاص
منه ثم قطع من خلاف ما اخذ المال به ما لا الشافعي وقال ابو حنيفة اذا قطع ثم قتل وما يقطع وان قطع سائر جرحه اخذ
المال في الحمار به سقط القطع فضاها و قطع ليجزى المال للمنا ان القصاص من الجرح والقتل في الحمار به حتى للمعزول
احدا كقتل في الحمار بخر جاحى الى اربعة اشكال في القصاص منها ان النفس بالنفس الا به ومنها ما يحد احد
قوله والعين بالعين وما يفضل بثلث يكون اخذ المال او لم يخره والماني قوله عز وجل ولكم قصاص وهذا
جرح ودمى عن النبي عليه السلام انه قال في اليد جرحون في اليد وفي الرجل جرح في الرجل وفي الحمار اذا جرح
جرحه فدمه لله لا جرح الحمار به مثل اخذ المال او قطع اليد والرجل في خلاف ما اوجب من قبل ان مقام
عليه احدى سقطت الاختلاف وانما بعد القتل عليه لا تسقط بالاختلاف وما يجب من جرحه لا يمين ولا
يسقط القصاص والعفو في حمار الاموال وما يجب عليه من جرحه لا يمين ولا يسقط القصاص والعفو في حمار الاموال
واللو انما تسقط عنه بالتوبة قبل القتل عليه وللشافعي فيه قولان لجددهما مثل ما قلناه والثاني لا
يسقط للمنا اجماع الفرقه على ان البايع قبل اقامه احدى عليه سقط حده وله ما قوله تعالى الا الذين تابوا
من قبل ان يحدوا واصلحهم **مسألة** كل مروج عليه حده حد لله من شرب الخمر او الزنا او السرقة

128

من الحمارين ثم مات قبل قيام البينة عليه بذلك فالحاقها بالتوبة تسقط للمنا اجماع الفرقه على ذلك على ما قدمناه
والجراح هو ايضا قوله تعالى والسارق والسارقة اى قوله من تاب بعد ظنه واصبح فان الله يتوب عليه ان الله
عفو رحيم فامر بقطع السارق قبل التوبة ثم من تاب منهم واصبح عليه فان الله يغفر له بئانه يغفر له فان
مسألة الماراد غصن الماراد فقتل ان ما عدم ذكره هو القطع فعدت الكاية اليد والماني عمل الجراح ايضا
انه شرط فيه اصلاح العمل والمنا سقط شرط التوبة ثم قلنا مراد به ما ذكرناه واجازة من النبي عليه السلام
انما السارق حقه ما قبله وفي بعضها التوبة بقتلها وروى ان رجلا اى النبي عليه السلام فقال اى اى صحت
فاقمه فقال ليس قد قضيت قال اى قال ليس قد صليت قال اى قال قد سقط عليك **مسألة**
اذا اجمعت حد الفوق الحمار به واخذ المال فيها ووجبه عليه العفو بقتل في جرح الحمار به فاجتمع حدان عليه
فقتل وان قتل به تستوفي منه احدى وكلها فقتل به قال الشافعي وقال ابو حنيفة نفسه وكلها وفضل
فان القتل باى على الكل وروى ذلك عن ابن مسعود وهو قول النخعي ولا يحنيفة تفصيل ما قلنا بغير
حد الا حد العفو فانه يقام عليه ثم يقتل للمنا قوله تعالى ارايته والزاني فجلده او قال عز وجل
والذين يرمون المحصنات اى قوله فجلدوهم وقوله سبحانه والسارق والسارقة فامطوهم وقوله تعالى
اغلظوا الذين يمارون الله ورسوله اى قوله ان يقتلوا او يجلدوا او يقطع ايدهم ولا يملأهم من خلاف
وقوله النفس بالنفس وفضل فوجها فانه هذه احدى وكلها وروى في اهلها فعليه الدلالة
مسألة احكام الحمارين يعاقب بالرجل والنساء او على ما قلناه في العقوبات فانه الشافعي
وقال مالك يعاقب احكام الحمارين بالنساء فقال ابو حنيفة اذا كان منهم سمانا كان رد او لباشر بالقتل والرجل

مسألة اذا اخرج الحمار بخر جاحى فيه القصاص في جرح الحمار به مثل قطع اليد او الرجل او قطع العين وغير ذلك فقتل جاحى عليه القصاص بالاختلاف ولا يقتصم بالبحر وروح العفو والمشافعي فيه قولان

فنفى به على ايماننا ويزيدنا اهل عليه السلام استكره فلم قال اجنبوه وقلت ان الناس غير تاركه فقال
 ابوهم ومعاذ فانهم وهذا عندنا جنيته لا تجنب وامام الجماعة العجابه فروي ذلك عن علي
 وعمر وعاب بن عباس واي موسى الكاسمي روي في قوله وسعد لم يبق فقام ولا في الفلم وروي جعفر
 عن ابيه ان عبد الله بن علي قال لا اؤثابشار جعفر اؤثابيد الاخذ به وروي عن عمر بن الخطاب في قوله على يده فسمي
 من عبد الله بن عمر بن الخطاب قال في خبرنا الطالاه قال ان عبد الله بن علي شرب ثراواي سايل
 عنه فان كان مسكرا لحد ربه فساله فان مسكرا لحد ربه فساله فان مسكرا لحد ربه فساله فان مسكرا لحد ربه فساله
 الاباحه هذه الاشربة وانما تركنا الخمر دليل في الباقي على اصلها ليس يصحح لاننا قد دللنا على ان باقي
 المسكرات محرمة في ان تلك الكحل وسفل اليه وروى هذا ما ياتي بالابوي به بحبان كون معلوما فاحذر الله
 ما يوجب بالجماع الفوقه والظاهر ان القرآن استدل لم يتوالت على تحذرون منه سكر وروى جعفر بن
 ابن عباس قال المسكرات الخمسة وروى عن ابن عباس روايتان احدها ما اسكر الخمر وكل هذا قبل
 تحريم الخمر وقابله على هذا الحسن البصري وعطاء بن رباح وعلاء وابرهيم الخفي وابوزيد الطائري
 والرواية الثانية ان المسكرات الخمسة يكون معنى الخمر تحذرون منه حذرا فاما ما قال الشعبي المسكر
 ما طاب عنقه وهو الطال او الزور وروي هذا عن مجاهد ايضا وامام احمد اللغة هذا قال ابو عبد الله
 اطلقنا سناذ اي عند المسكر الخمر فاما المسكر الطعم ومنه قال سكر في فلان اي طعمهم وهذا قول الشاعر
 جعلت عجب الادب من سكر كذا
 يعني جعلت عجب الادب من سكر كذا

١٢١
 ونفع القوم والربح هذا على ان الحسن بن زياد اللؤلؤي وهو حرام بالاختلاف على قولهم ولو سلمنا ان السكر
 من الاشياء المشربة كما هو قول الامام جعفر بن علي الباقين وروى عن النبي عليه السلام انه قال خمر قتيلا خمر
 يعني ما اسكر من كل شراب والجواب انه روي هذا الخبر من موال على ابن عباس ولا يخفى في ذلك
 ولو كان مستكرا كان قوله خمر ما لم يسم به فيها الدلالة فيه لا يخلو من دليل الخطاب وهو قوله لا
 يقول لا يخلو الاسم بالسكر وهاهنا فليق الحكم بالاسم اما قوله والسكر من كل شراب فعنه والسكر
 من كل شراب وقد روي في بعض النسخ ان لا يخلو من موال لكن معناه ان السكر لا يصح ان يسمي به
 من فعل الله تعالى فينا كالجوز والمزق وصفه بالخمر حتى يثبت له ان اراد المسكر فان قال القدر
 في الخمر والفرقة بين المسكر والخمر ان كل واحد منهما له ما يثبت ان احدهما ان الله تعالى حرم
 الخمر في الكتاب وحرم رسول الله صلى الله عليه واله ما عداها المسكرات فكان معناه حرم ما في نفسه
 بالقرآن والسكر بالسنن والشيء ان ارادة تغليب النبي في المسكرات فذكرها في الجملة ثم اقردها
 بالذكر فقوله الخمر تنافي عن المسكرات على ان اقردها بالذكر كما ذكر النبي كونه حراما وتكون على الصلوات
 الوسطى والرواية عن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال لا شراب ولا سكر ولا طيب ولا عطر
 انه قال سناذ النبي عليه السلام عن شراب العسل فقال في الشرع فقلت انهم ينشدون في الذكر فقلنا لا الموز
 اخبر قومك ان كل مسكر حرام فان كان هذا يكون قوله اشربوا ولا تسكروا معناه ولا تشربوا المسكر بليل
 ما رواه في الخبر الاخذ من دليل ان السكر لا يسمي به على ما مضى له وما روي عن ابن مسعود ان
 النبي عليه السلام اتي بنبيل الشفاة فسمي عتيقبا واسدعا ثوبان ما رزم فضبه فيه وقال اذا اكلت

عليه هذه الآية فأكبروها بالمال والجواب عنه ان نفي السقاية ما كان مسكرا لان القوم
 كانوا يشربون الخمر ليسوا اذ اصابوا من ضائبتهم لئلا يلزم العاشق من اموالهم لعلهم يفرزون من
 ويشربون منه وهو غير مسكر فاداب هذا ما ليس مسكرا فليس حرام والى عليه السلام كان يشربه وروي
 عن عائشة انها قالت كنا نشرب الخمر لله تعالى على عذابه وشربه على جنبنا به وسدله على جنبنا به
 على عذابه وقال لعل عاصرا كان الصائم من ليلته صلى الله عليه واله فليشرب منه لئلا يهلكه واما
 كان في المات امر به ان يشرب الخمر او لا قالوا نعم انما هو في المات عليه فحاشاه لا يشربه قالوا انما كان خائرا
 عليه لما حذر به ورواه في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الا ان كان من قبله
 كان حراما عندكم لانه نقيع عينه طيخ فكيف كان النبي بكسر ما بالوا واخره **مسألة** الاخر لا يسعد
 ان النبي عليه السلام سئل عن النبي اكل الخمر حرام فقال لا انا ضعیف وروي عبد العزيز بن ابي
 عن الثوري نفعه قالوا وحده للعزيز بن ابيان ضعيف على انه يكون ان كان على النبي الذي يسكر لانه
 الخمر لا يشرب ان قالوا الخمر الذي يشربه قوله كل مسكر حرام ما راوي لا يعرفه هذا القول هو
 مع كل ما كره من زواة قلنا هذا باطل فان الخمر في قوله منها ومسلية من الخمر بعضها يندبها
 في الصحيح وليس شيء من الخمر في الصحيح **مسألة** خمر الخمر معلل وانما حرم سائر المسكرات
 لانها في الاسم والبالا خمر وقال الساجي هو معلل وعليها المشد اهله وسائر المسكرات
 مقبوس عليها وقال ابو حنيفة في حرمه بعينها غير معلل واما حرم نقيع الخمر والريسة دليل اخر ولا
 يقبوس عليها شيئا من المسكرات فليست بها من هذا الفرع ما وظاهرنا انما لا يقبوس بالقياس اصلا في الشرع والكلام

في كونه معلل او غير معلل فرغ على القول بالقياس من منع من العمل به لانه في هذه المسئلة وليس
 حالها موضع الكلام في غير القياس **مسألة** نبي الخمر وهو ما لم يفرغ من قرويه ليعلم
 اذا كان خلو الخمر مسكرا به قال ابو حنيفة وقال الشافعي هو مكره غير محرم لئلا يوصل الى الخمر
 ولا يحل ان يباعوا فلو علمه وقالوا انما هو اذا لم يكن مسكرا وهي التي عن الخمر من عمله على انه اذا كان مسكرا
 ويكون في حرمه **مسألة** خمر شارب الخمر ما في حله ورواه قال ابو حنيفة واهله والشرع في مال
 لا يزداد عليه ولا ينقص وقال الشافعي حرم الخمر فان راى الخمر ان يبيعها ليعرف بعدد يكون
 العبر والى ما توفى بخلافه لئلا يجمع الفرقه واخبارهم وايضا روي مشعبه عن قتادة عن انس بن مالك
 السلام حله شارب الخمر يبيع من خمره لانه ان لم يبيع من خمره كان قانونا واحدا وروى مشعبه بن
 وهب عن محمد بن علي بن ابي حمزة عن النبي عليه السلام حله شارب الخمر يبيع من خمره وهو جامع الصحابة وروي
 ابراهيم بن عثمان الصحابة فقال ان الناس قد يتبايعون في شرب الخمر واستحرموا حلالها فأتوا فقال علي
 عليه السلام انه اذا شرب مسكرا فادبا مسكرا هدي ما هدي اخري **مسألة** خمر المذموم فقال عبد الرحمن
 بن عوف ان يباعه ولا يبيعه ما بين قسمة ذلك انما هو على الثمانين **مسألة** اذا اشرب
 خمر القيم عليه اكرهه قال في الصحابة عمن روياه عن علي عليه السلام ما لا يرى في قوله تعالى عليه اكره
 وقال ابن مسعود قيام عليه اكرهه فقال الشافعي وجميع الفقهاء انه لا قيام عليه الخمر بالقياس والرياسة ولين
 اجماع الفرقه واخبارهم وروى انهم اكرهوا خمرهم من شهد احداهما ان يشربه او شهد
 الاخر انه قد اشربا فقال عمن عاصرها حلال علي بن ابي حمزة عليه اكرهه **مسألة** اذا اشربا خمر

اشهر
 شاذ في سابق زمان لم يكن عليه شيء فقال الشافعي لم يزل في ربه نصف الاربعة وثلثا الاربعة من ان الحكماء ان الشافعي
 سأل في هذا على ان يكون له من الاجل هذا فنهى عنه علي بن ابي طالب **مسألة** اذا عذر الامام في حجب
 تعزيره او من يحجب عنه وان لم يحجب عنه لم يكن عليه شيء قال ابو حنيفة وقال الشافعي لم يرد عنه
 واكثر من حجب عنه فوجبت احدها وهو الصحيح على ما قلناه والما في مسائلنا من ان الاصل براه الله في علمها
 لخاصة الى دليل وانما التعزير في حجب من حجب الله وتلد في عمنهم على المسلم ان من حجبنا جازا حجبنا
 الله فان كان له ومن حجبنا جازا حجبنا الله من كان علينا ضامنا والتعزير في حجب من حجب الله
مسألة روي أصحابنا ان الخنازير في الرجال فحكمه في النساء الا انهم لا يجيرون تركه في
 الرجال فانهم قالوا انه لو اسلم وهو شيخ فعليه ان يختن وقالوا ايضا لا يتم في الخنثى لانه لا يجوز ان يظفر
 بالبيت لا يختننا وهذا معنى الفرض على هذا التفصيل قال ابو حنيفة سنة بائنه تركها هذا قول الفقهاء الذين
 في اصحابه وقال اهل خراسان منهم هو واحد من الورد والاصح في ذلك هو من قال الشافعي هو فوفى على
 الرجال والنساء دليلنا اجماع الفروقه واخبارهم وروي عن النبي عليه السلام انه قال الخنازير في الرجال
 ويكره في النساء وروي عنه انه قال عشرة من العطر خمسة في الراس وخمس في الجسد فذكر الخنازير منها
 ومنه دليلنا ان احدها انه من الفطرة ومعناه من السنة والساني انه من قبله وبين ما هو سنة
 غيره واجبه لا يفرضه فثبت ان تعزيره ففرضه واستدل على وجوبه بقوله ثم اوجبنا اليك ان تتبع مله ابراهيم
 حنيفا فامتنع ملته والنسك بشرعته وكان من شرعه قالوا اخذت نفسه بالعقد وقالوا القدر
 اسير المكان الذي خسر نفسه ومنه دليل انه الفاس الذي له راس واحد وهو فاس الخياد وروي عن

١٢٥
 النبي عليه السلام انه قال رجل اسلم ان هذا شعرات الكبد واخذت هذا امرا فمضى الوجوب
مسألة الجود الذي يعمه بالسوط حذوا واما حذوا القدر باخافه فحذوا شربا كثر هذا مثل ذلك والشافعي
 فيه قولان قال ابو العباس وروى عن النبي عليه السلام انه قال لا تقام باليدي والنعال ولا تقام بال
 بالسوط دليلنا اجماع الفروقه واخبارهم وروي عن النبي عليه السلام انه قال من شرب الخمر فليجلدوا واما ما يكون الجود
 بالسوط فعليه اجماع الصحابة وروي ابو سنان عن حصين بن المنذر الرازي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال
 فقال علي بن الحسن اكره ان يقولوا بحسن ولا يارها من حاربها فقال علي بن الحسن اكره ان يقولوا بحسن
 بسوطا وروي عنه وعن غيرهم انه شرب السوط طمأنا شرب السوط طمأنا **مسألة** التعزير في الامام
 بالاختلاف انه اذا علم انه لا يرد عنه التعزير فليجلدوه وانه اذا علم ان غيره يقوم مقامه من الكلام والتعقيب كان له
 ان يجعل اليه ويجوز له تعزيره وانه قال ابو حنيفة وقال الشافعي هو بائنه في جميع الاحوال لا سيما في الجسد
 الا انهم قالوا انما الاثر في تعزيره وذلك يقتضي الحجاب **مسألة** لا يسلح بالتعزير جازا من يكون رونه
 وانما الجود في حجب الاثر لا في حجب التعزير من نفسه وسجود حبله وانما الجود في الجسد لا في حجب التعزير
 التعزير في حجب نفسه قالون وقال الشافعي ان الذي يرد في الاختلاف لم يرد جازا ولا يبلغ التعزير اكثر من
 تسعة وثلاثين جلد وادنى الجود في الجسد عشرة وثلاثون جلد ولا يسلح تعزيره من نفسه تسعة عشر وقال ابو حنيفة
 لا يسلح بالتعزير اذ لا يرد وادناها عنه لم يرد في حذوا القدر في شرب الخمر ولا يسلح بالتعزير
 اربعين وقال ابو العباس وروى عن النبي عليه السلام انه قال لا يسلح في الجسد الا باليد والرجل
 وهذا مثل ما قلناه وقال اهل الشاذ الاوزاعي هو الاجتهاد الامام فلان رأى ان يضربه طمأنا والتعزير

قلت

الاثر
منه

فعل عن من وز عليه الكتاب فضربه تلقاه **مسألة** لا عام أي في المساجد وبه قال جميع
الفقهاء وقال الشافعي في عام من هذا دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم وقوله عليه السلام لا عام أي في المساجد

مختار قال **أهل الردة** ٢٠

مسألة إذا ارتد الزوجان فرز فابعدا رتداهما ولذا فإن كان في جاز الإسلام لا يبرأ وإن رزق
في جاز الجزر يبرأ وبه قال أبو حنيفة والشافعي ومنه قولنا لا يبرأ من الجزر والآخر يبرأ من سوارين في جاز
الإسلام أو إذا ارتد علي قولين معك دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم وأيضاً فإنه إذا رزق في جاز الإسلام فهو
حكم الإسلام بلا له أن أبو بكر ما رزق في الإسلام فإن لم يرجعاً فلا حكم **مسألة** إذا ارتد أهل
الردة أنفسهم وأموالهم عليهم القود في النفس والضمائم في الأموال سواء كانوا في معتقة أو لم يكونوا في معتقة
وقال الشافعي إن لم يكونوا في معتقة مثل ما قلناه وإن كانوا في معتقة فعلي قولنا أحدهما وهو الصحيح عند مثل
ما قلناه والشافعي عليه الضمان قاله في مثل أهل البعي وبه قال أبو حنيفة دليلنا قوله تعالى ويكتبنا عليهم ما
فيها من النفس بالنفس الآية وقوله ومن قبل علموا الآية وقوله في القصاص جوده ولم يفصل فرغوا عن أبي
بكر أنه قال في أهل الردة بدين قتلاً ولا يدي في الإسلام ولم ينكر عليه أحد ورقي عن النبي عليه السلام أنه قال من
قتل بعدة قتيلاً فله به بن جبرتين إن أجوا قتلوا وإن أجوا الأرواح **مسألة** إذا ارتد الرجل فراه أخذ
مالمسلمين مطلقاً فعليه بعدة على الردة فإن كان أعان رجوعاً إلى الإسلام فإن علمه تراجعاً إلى الإسلام كان
عليه القود بالقتل وإن لم يعلم رجوعه كان عليه أيضاً القود وكذلك إذا ارتد في معتقة فعليه بعدة على

وهو من عزم جوده كونه
أشرف فانه يلو انه ارتد في معتقة

خلص من الردة

الشفوفان مسلماً أو قتل من شأن عبد لفلان أنه اعتق فعليه القود في هذه المواضع كلها وللشافعي
منه قولنا أحدهما لا قود عليه والشافعي في مثل ما قلناه دليلنا قوله تعالى النفس بالنفس وقوله تعالى ومن
قتل ظواغماً فقد جحدناه أوليه سلطاناً وقوله سبحانه ولا في القصاص جوده وقوله عليه السلام فاهله
بن جبرتين ولم يخلو ولم يفصل **مسألة** إذا ارتد المسلم على كفه الكفر فقال له لا يحكم
بكره ولم يبرأ منه وبه قال جميع الفقهاء إلا أن أبي حنيفة قال للقياس إن ارتد لا يبرأ من كفه بل يبرأ من اعتقاده
وقال أبو يوسف حكم بكره ويبرأ من ارتد دليلنا إجماع الفرقه وأيضاً قوله تعالى الأمن أكثره وقوله تعالى
بالإيمان وأيضاً الأصل بقا العقد وإن شئت كان الجليل **مسألة** السحران الذي لا يبرأ إذا
أسلم وكان كافراً لوارثه وكان مسلماً لم يحكم بالسبالة وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي
حكم بالسبالة وإن ارتد دليلنا أن الأصل بقا الإسلام إن كان مسلماً ومما كره أن كان كافراً فعلي
ملاحي يغيره الدليل وبما سألني علي بن عيسى عن قوله وأنها صححه لا تسلم لأن عندنا أن عند
كلها مسلم ولا يصح شيء منها بته فالأصل مزارع وبه وأما إذا كان علي أبي حنيفة لأنه يسلم له القود
ويبرأ منهما أن القود لا يحتاج إلى الاعتقاد في صحتهما فهذا هو منه والأمان بقا الاعتقاد
وليس ماله وهذا أن القود كلها يحتاج إلى بینه واعتقاد وهي خلافها فلا يقع جوده **مسألة**
المرتد الذي يثبت له إذا رجع إلى الإسلام ثم كفر قتل في الدارعة ولا يثبت له وقال الشافعي يثبت له
إذا رجعاً أنه بعدة في المائتين والمائة وكذلك كلاً أكثر وقال أبو حنيفة حبس في المائة لأن الجاهل
عنده نعتير بقرمال سمح بن لونه بصله المائة وهو قوي وقوله تعالى أو الدر أو كره ولا سمح

١٢٤

امنوا ثم كفروا فمأواذهم النار ولعلهم يعلمون انه لا يغفر لهم بعد الثالثة دليلنا
اجماع الفرقه على ان كل من تكلم بالكفر فادخل به ما يستحقه فنزل في الرابعة وذلك على عمومها

كتاب صواب التهيئه ٢١

مسألة اذا صالت الهميمه على انسان فلم يقم من دفنها الا قبلها فلا ضمان عليه
وبه قال ربعه ومالك والشافعي والشافعي وقال ابو حنيفة ضامها بالقبه بعد ان وافقنا
على جواز قتلها دليلنا اجماع الفرقه وبزاه الزمه وايضا قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا من سبيل وهذا الحسن
لانه فعل ما يجب عليه فعلمه لان دفع المضره عن النفس واجب على قول اخر يراه مستحق له فعله
وايضا قوله لا يخلو دم امرئ مسلم الا عن طيبه نفس منه وايضا قوله عليه السلام جرح العاجل حرام
ويحتمل ان يكون ارا دينا بقاءها على غيرها اذا اضيف الجرح اليها ويحتمل ان يكون هي قوله فيها
وتحتمل على الامر بغيره وايضا فلا خلاف انه ان صال عليه اذ لم يدفعه فعلمه انه لم يلزمه ضمانه
والهميمه اولى بذلك **مسألة** اذا عض جلد رجل في حال الخصومه او غيرها فانزع
يده من العارض فسقط سن العارض فلا ضمان عليه وبه قال جميع الفقهاء وقال ابن ابي ليلى عليه السلام
دليلنا ما ملنا في الاسله الا في قول وروي ابن جابر لا ضمان على من عض احداهما بصلبه فانزع
لمعضوض يده من العارض فذهب ثقيفه فابي النبي عليه السلام فاحترق بذلك فاحد سنه وقال للرجل
يده في حلقه فابا في قول **مسألة** اذا اطلع في بيت رجل فظفر لحيته منه

فله ان يرمي عليه فاذا فعل فذهب فلا ضمان عليه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ليس له ذلك فان فعله
لنفسه الضمان دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا براه الزم دليلها هنا وروي ابو حنيفة ان النبي عليه
قال ما اطلع عليك فخرقه بخصاه ففقد عينه فلا جناح عليك واديبه انه لا جناح فلا ضمان على احد
لانه فعل ما يجب عليه اذا كان لرجل بهما فاطلها ليلها فابصر فاعف عليه ضمانه وبه
قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا ضمان عليه دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وروي ان فقه البزاز بن عارب
دخلت جديطا فاصدته فوقع ذلك الى النبي عليه السلام فقضي ان علي اهل الكهول اخطاها فله ان يهرأ علي
اهل المواشي جفها ليلها وان علي اخطاها للليل **مسألة** اذا كان ناكبا دابة او راها
فعليه ضمان ما سلفه يدها وليس عليه ضمان ما سلفه بترجلها وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يلزمه
ضمان الجميع ما سلفه باليد والرجل دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا الاصل براه الزمه وشغلها
بجناح الرجل ليل وروي ابو هريره ان النبي عليه السلام قال الرجل حمار وامرء حمار في الزمان الخمس
وقوله الرجل حمار يعني جنابها هدر لا ضمان فاما اذا كان سابقا فانه ضمن الجميع بالاعمال
مسألة اذا دخل رجل دار قوم باذنهم فعض طبعهم كان عليهم ضمانه وللشافعي منه قولان
دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا دخل دار قوم بعين اذنهم فوقع في يدهم كلبهم
ضمانه وللشافعي منه قولان دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا الاصل براه الزمه

كتاب البيه

الجهاد فرض على الكفاية فيه قال جميع الفقهاء وقال يعقوب المسيب فرض على الاعيان
 دللتنا اجماع الفرقه وايضا الاصل براه الذمه وايضا قوله تعالى لا تبغوا الدنيا ولا الآخرة من المؤمنين غير اولى
 الضرر والمجاهدون في سبيل الله باموالهم وانفسهم الآية الى قوله وكان وعد الله الجاهدين
 ففاضل بين المجاهدين والقاعد في ذلك على ان الجميع جاهدوا وان كان الجهاد افضل وروي عن النبي عليه
 السلام انه قال من جهاد عازبا فقتل عازبا ومن جاهد عازبا في اهله فقد عزاك **مسألة** روي
 اجماعا انه يجوز ان يعتزوا الانسان عن غيره وماجز عليه الجزه وقال جميع الفقهاء في ذلك
 دللتنا اجماع الفرقه **مسألة** روي عن طائفة بغير اذن الامام ففعلوا ما لا فالامام يجز
 ان ينأخذ منهم وان شاركهم وروى قال لاوزاعي واخسن البصري قال لا شافعي يحسن
 وقال ابو حنيفة لا يحسن دللتنا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** روي عن ائمة المسلمين حينئذ
 للمشركين وهو انهم يقاتلون وقاتلوا اخذها منهم لم يخذ عطفها وقتلها وروى قال
 الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز ملها دللتنا اجماع الفرقه واخبارهم وروي عن النبي عليه السلام
 انه نهي عن ذبح الحيوان بعين ماله ونهي عن قتل الحيوان بصبر **مسألة** الشيخ الذي
 لا تراه لهم ولا قتال فيهم كالزعمان واصحاب الصوامع اذ او قتلوا في الاسترجاع عليهم والشافعي
 فيه قولان اجماعا مثل ما قلناه يجوز وهو الاصح الثاني لا يجوز قتلهم وروى قال ابو حنيفة
 وذهب اليه قوم من اصحابنا دللتنا على الاصل قوله اقتلوا المشركين ولا يقبلوا وقاتلوا تعالى
 قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ولا يقبل

وروي عن النبي عليه السلام قال املوا سبوح المسركين واشتريهم بغير سبوحهم يعني العلمان الى اهل
 قاتلوا القتل لا خير فقد روي ذلك في بعض اخبارنا **مسألة** روي عن سبطه الرعوى من الكفاية
 لا يجوز قتله قبل عرض الرعوى عليه فان قتله فاحمض عليه وروى قال ابو حنيفة وقال الشافعي عليه
 ضمانه دللتنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا الاصل براه الذمه من ايمان واحياه يحتاج الى دليل **مسألة**
 اذ اهل مسلم اسير لم يشرك الا ضمان عليه وروى قال جميع الفقهاء وقال لاوزاعي عليه الضمان والدية
 دللتنا ان الاصل براه الذمه وشغلها يحتاج الى دليل **مسألة** روي عن امان العبد لا يملك المشرك
 سوا الذم سبي في القتال او لم ياذن به قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان اذن له سيده في القتال
 حتى امانه وان طار من يده دللتنا قوله عليه السلام اهل منون ما في دعاويهم سبيهم اذ اقام قاتلهم ما
 عسدهم **مسألة** روي عن النبي عليه السلام في الجذ في ارض العدو ولا يوحرك ان يرجع الى داره
 الاسلام وقال الشافعي في ذلك وامانه سوا كان هناك امام لا لم يكن وقال ابو حنيفة ان كان
 هناك امام وجب دافعه فان لم يكن مما امام لم يقيم واحياه يقولون انما يجب لهما الاقامة وهذا
 مثل ما قلناه وحكي عن ابي حنيفة انه قال من مل عبدا مسلما الا فتور عليه وانتموه هو العبد
 دللتنا على وجوب ايد قوله الزانية والزاني فجلدهما كل واحد منهما مائة جلدة ولا يقبل قوله الزانية
 والسارقة واما احراها فلا اجماع الفرقه في ذلك **مسألة** روي عن ائمة المسلمين
 بالقتل والغلبه وان جازوها الى ان يترتب يلها بامية على ملك المسلمين فان غنم المسلمين ذلك
 موجد حليج اخذ بعين من اذا كان قبل القسمة واركب بعد القسمة اخذ ودفع الامام

وروى عن النبي عليه السلام
 قال املوا سبوح المسركين
 واشتريهم بغير سبوحهم
 يعني العلمان الى اهل
 قاتلوا القتل لا خير
 فقد روي ذلك في بعض
 اخبارنا

وادركهم ودارهم وحقيقه الاضافه بمعنى الملك **مسألة** ومعه فمعه عتوه بالسيف
 وبه قال الاوزاعي وابو حنيفة واصحابه ومالك وقال الشافعي في انها في عتوه قال ابو حنيفة
 اجماع الفرقوا حاتم وروى عن النبي صلى الله عليه واله ما دخل معه استند الى الكعبة وقال عتوه في سلاحه
 فوالن ومن اقلق نابه فوالن ومن اقلق نابه فوالن ومن اقلق نابه فوالن ومن اقلق نابه فوالن
 ابا حنيفة في فتح مكة وقال عز وجل هو الذي كفنا بهم عنكم وادركهم عنهم من مكة من
 بعد ان اظفر عليهم وهذا الصريح في الفتح ومنه في السير والاحياء في كعبه فتح مكة وحول النبي عليه
 مكة علم ان الامور على الله وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل يد فمحت بالسيف الا المدينة فانها
 ممتن بالقرآن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه دخل مكة وعليه اية الغفر وقال خالد بن الوليد اقواما
 في أهل مكة وهذا علامة الفتح **مسألة** اد اوطى بعد الغنائم حاتم ولا يغفر بل يره احد
 ويقال جميع الفقهاء وقال الاوزاعي وابو ثور عليه السلام في ذلك عن مالك دليلنا ان الفصل براه الله
 وايضا اجماع الفرقه واخبارهم واخبارنا في النبي صلى الله عليه وسلم اذ روى الحارث بن اسباط في هذا ما يشبهه
مسألة اد اوطى المسلم جارية بعد الغنم فخلت حتى به النسب فومت عليه الجارية والولد
 ويلزم ما ينفصل عن نصيبه وقال الشافعي يلحق به نسبه ولا يملكه وهل يقوم الجارية عليه في طهران من شهر
 من قال علي بن ابي طالب او اسحق يقوم عليه قوله لا واحد اما الولد فان وضع الولد قبل ان يولد الجارية
 عليه لا يقوم الولد لاها وومت بماله وان وضعت قبل ان تقوم عليه فومت عليه الولد قال ابو حنيفة
 لا يلحق به ونسبته في الدنيا اجماع الفرقه واخبارهم واخبارنا في النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يملكه ولا يورثه

١٢٨
 وولد الشبهة يلحق به **مسألة** اد اذ دخل مسلم جارية حراما من مسروق عنده شيئا او استغفر
 من جنة ما لا وعاد الدنيا فدخل صاحب الجارية ما كان له رده عليه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 لا يلزم رده دليلنا قوله تعالى ان الله باقر ان يورث الامانات الى اهلها وهذا يدخل بامان ولا يورث
 استحقاق المال الغير مناج الجارية وليس في الشريعة ما يدل على جواز ذلك **مسألة** اد اذ سبي الرجل
 الجارية سبيها او اهلها انفسها النكاح بعدها وبه قال الشافعي ومالك والليث وسعد بن التورق وابو ثور
 وقال الاوزاعي وابو حنيفة ما صحاب ولا يفسخ دليلنا قوله تعالى والمحصيات من النساء الا ما ملكتم بايمانكم
 فخرجت الزوجات من النساء واستثنى في ذلك ملك اليهين وروى از هذه الآية قوله علي سبي ذري ابو
 سعيد الخدري قال عشرين سواك الله صلى الله عليه واله سهره قبل اوطايس وعنه سواك الله في طهران
 لا يملك الزوجان من ذلك والمحصيات من النساء الا ما ملكتم بايمانكم في ثمان من زوجات المسلمين
 وملك فاما اذا استبيت جوارها فلا خلاف ان العقد يفسخ **مسألة** اد استبيت المرأة من مولدها
 المعبر عنها في الفروع بينهما بالبيع ما لم يبلغ الصبي سبع سنين فاذا بلغ ذلك كان جازرا وقال الشافعي
 لا يفرق بينهما حتى يبلغ الولد في اجماع القولين وهكذا كلامه لها ولد مملوك وفيه قول اخر انه اذا بلغ
 جارا في حين وهو السبع والثمان جاز الفروع كما قلناه وقال مالك اذا بلغ الصبي وهو ان يسقط لسانه
 وصبي جاز الفروع وقال الليث سعد اذا بلغ حدا كالا نفسه وليس له نفسه جاز الفروع وقال ابو
 حنيفة لا يفرق بينهما ما لم يبلغ وقال احمد لا يفرق بينهما الا في الفروع واخبارهم
مسألة اد افرق بين الصبي وبين امه لم يطل البيع وقال ابو حنيفة وقال الشافعي مطلقا دليلنا

قوله تعالى واحمل الله البيع واحمل الاصل جوازاً وحجته ولباطله يحتاج الى دليل فلو قلنا انه يبطل
 البيع كان قويا فان اخبارنا تدل على خلاف ذلك انه ادانتا منه مبني عنه والتمس على فساده المبني عنه
 كان قويا واخبارنا تدل على عليه السلام انه فرق بين حاربه وولدها فقهاه رسول الله عن ذلك وقد
 ابيع **مسألة** الخون الفرق بين الفرقين في كل من يباعها عداها الذين والولودين وبه قال الشافعي
 كل ذي دم فخر وبالسبب يحون الفرق بينه وبين الولد دليلنا ان الاصل جواز ذلك والمذموم يحتاج
 الى دليل **مسألة** اذا سبي صبي مع لبيته او احدهما سبيهما في الكفرة قال جميع الفقهاء
 وقال الاكثرون يبيع السبي مع الاسلام وقال مالك ان سبي مع امه كالتسليم وبيع السبي
 فان سبي معهما او مع الاب يتعد دليلنا قوله عليه السلام كل مولود على الفطرة فابواه يهودونه
 وينصرانه ويمجسانه ولم يفضل بين السبي وغيره دليلنا ان الاصل كونه بائعا كالموتى ولكل واحد
 منهما وفعله عن ذلك الى السبي يحتاج الى دليل **مسألة** الخون بيع او اخذ الكفار بغير
 في الموضع الذي يحكم بغيرهم من الكفار والمسلمين وبه قال الشافعي وقال ابو يوسف واحمد
 لا يجوز البيع فكان قال ابو حنيفة اكرم ذلك دليلنا قوله تعالى واحمل الله البيع ولم يفضل
 واحيا النبي عليه السلام ما سبي بني قريظة جزا النبي ثلثة اجزا فبعث عليه الى الجاه وثلثة الى
 الشاع والشاع كانت حارة فذلك الوقت لما بعث النبي عليه السلام كل من فخره
 بالسيف في المسلمين كافة فلكون ستمتها بين الغائبين وانما يستمر بهم ما سوي العتقات والارضين
 من الموال وبقا ما لا والاكثرون يبيع الا انهما قال لا يبيعون وقد عني المسلمين بالبيع وقال الشافعي

وقال الشافعي وجب ستمتها بين العالم كما قسم غير الارضين وقال ابو حنيفة الامام في زمان شتا
 قسم وان شئت اهلها فيها فضر عليهم الحربة واصل هذا الخلو سواد العدا الى من سبي ابا
 عمر بعد الشافعي انهم قسمها بين العالم ثم استطاع انفسهم واستزادها وعند مالك انه وقفه وعند
 ابو حنيفة انه اقر اهلها فيها وضر عليهم الحربة وهو الخراج دليلنا اجماع الفرقه واحارهم وقد مضت
 في سائر الروايات **مسألة** اذا صالح الامام قوما فباعهم كمن علي ان يفتوا الاخر ويقرهم
 فيها ويقرهم على رضاهم خراجا سلك عن اكرهه كان ذلك حائرا على حسب ما يعله من المصلحة ويكون
 حربه اذا اسلموا او باعوا الا انهم مسلمة وبه قال الشافعي الا انه قيد ذلك بشان حال اذا علم
 ان ذلك يفي ما يحسن كل رافع دينان في كل سنة وقال ابو حنيفة لا يبيعه ذلك بالاسلام دليلنا
 اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا خلى المشركون لسير عليهما ليوحيه اليهم وانه لم
 يقدر على ائماله يرجع اليهم فان قدر على ائماله لم يلهه انقاذه وان لم يقدر عليه لم يلهه الرجوع
 بل لا يجوز له ذلك وبه قال الشافعي والفقهاء وقال ابو هريرة والحيي والحسن البصري والموري والزهري
 والاوزاعي عليه انقاذ ائماله ان قدر وان لم يقدر لا يلهه الرجوع وقال الاوزاعي لم يقدر
 على ائماله لم يلهه الرجوع وحكي خلافه عن بعض اصحاب الشافعي دليلنا ان الاصل يراه الذمه
 واحيا ائماله والرجوع حلال الى دليلنا اما الرجوع اليهم فظاهر الفساد لانه اذا كان بينهم
 بينهم الكفر وكيف يبيع عليه الرجوع وفي اعطاء ائماله انه يقره للكفار وذلك باطل

٢٢
كتاب الجزية

مسألة لا يجوز اخذ الجزية من عباد الاوثان سواك اقول من العجم او من العرب وبه قال
الشافعي وقال ابو حنيفة لا يؤخذ من العجم ولا يؤخذ من العرب وقال مالك لا يؤخذ من جميع الكفارة
الا مشركي فريش دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وقوله تعالى اقلوا المشركين حيث وجدتموهم وقال
عز وجل اقلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا تخفواهم ورسوله ولا تدعوا
دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغرون فخص اهل الكتاب بالجزية
دون غيرهم وايضا قوله عليه السلام امرت ان اقاتل من كفر حتى يقول لا اله الا الله **مسألة**
يجوز اخذ الجزية من اهل الكتاب من العرب وبه قال جميع الفقهاء وقال ابو يوسف لا يجوز اخذ الجزية من اهل الكتاب
تعالى من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يديهم يعرفوا وايضا بعشر سنون لله صلى الله عليه
والله خالد بن الوليد الي دومة اجدك فلما غار عليها واحدا كندروا فقاتل فيهم النبي عليه السلام فصلى عليه
علي الجزية قال الشافعي كندروا حسان تجل من كندروا عسان ولا يهاجروا واخذ رسول الله صلى الله
عليه واله الجزية من اهل حيران وهم عرب **مسألة** الجوسركان لهم كتاب ثم رفع عنهم
وهو اصح قول الشافعي وله قول اخذ منهم ما يرضونهم كتابا وبه قال ابو حنيفة دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم
وزروا عن علي انه قال كان لهم كتابا حرقوه وبني فقتلوه فميتا منهم اهل الكتاب **مسألة**
الصامه لا يؤخذ منهم الجزية ولا يقرضون علي بنهم وبه قال ابو سعيد الخدري وقال باقي الفقهاء

بلغ

١٣٠
انه يؤخذ منهم الجزية دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا قوله اقلوا المشركين حيث وجدتموهم
والا فخذوا قيمتهم الذين كفروا فاضربوا رقابهم لم يميز بين اخذ الجزية منهم وايضا قالوا الذين لا يؤمنون
بالله الى قوله من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يديهم بشرط اخذ الجزية ان يكونوا اهل الكتاب
وهو لا يسووا باهل الكتاب **مسألة** الصغان المذكور في الجزية هو التزام الجزية
على حكمه الامام من غير ان يكون مقلدا والزام احكامنا عليهم من الناس من قال هو وجوب جري
احكامنا عليهم ومنهم من قال الصغان ان يؤخذ الجزية منه قايما والمسلم جالس دليلنا اجماع الفرقه
على ان الصغان هو ان لا تعدل الجزية موطن نفسه عليها بل تكون بحسب ما يراه الامام مما يكون معه
صغرا وايضا قوله حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغرون جعل الصغان شرطا لرفع الشرف
من قال لا يرفع حتى تجري احكامنا حتى يعطوا الجزية خالفنا الظاهر **مسألة**
المجنون المطبق لا خلاف انه لا جزية عليه وان كان ممن يجز احبا نيا وبقية احبا نيا حكمكم الاخذ
وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي سقط حكم المجنون وكذا بقى امامه وقال الامام احمد ان يلقى امامه
فاذا بلغت الاتهام حوكم ولا يؤخذ الجزية دليلنا قوله تعالى حتى يعطوا الجزية ولم يستثن ولم يشترط
اللقى وانما اخرجوا المطبق ومن غلب عليه اكثر امامه اكون دليل **مسألة** الشيخ الغري
واحيى بالصوامع والرقع لا يؤخذ منهم الجزية والشافعي فيه قولان يبايع القوم لا او قوا
الا ستر هل يكون قتلهم ام لا وفي احيانا قال لا يؤخذ منهم الجزية دليلنا على الاول قوله تعالى
حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغرون فكل من قبل **مسألة** يجوز لاهل الذمة ان يلتصوا

هذا هو الصحيح

العايم والرد له قال الشافعي وقال ابو حنيفة واحكام ليس له ذلك **مسألة** دللنا المنع من ذلك كحتاج
 الى دليل واذا دللنا بالسوا الغيار وغيره وامر المسلمين فلا وجه المنع من ذلك **مسألة**
 ليس الجزية جديرة بل خلافه وكول الى اجتماع الامام بلخذه منهم بحسب ما يراه اصلح وما يحتمل الجواب
 مما يكونون به صاغرين به قال الثوري قال الشافعي اذا دللنا الحاكم من نفسه دسار في الجزية قبل امته
 موسر كان او معسر او متوسطا وقال مالك اقل الجزية لربعة ذنان على اهل الذهب وعينيه
 واربعون دينارا على اهل الفوق في جميع ما ذكرناه وقال ابو حنيفة جزية المفلح الماعشر دهما والفقير
 لربعة وعشرون دينارا والغني مئتينه وله يعون دهما دللنا اجتماع الفرقه واخبارهم ولا تقدر
 ذلك كحتاج الى دليل سري وليس في الشرع ما يدعي عليه والاشبه انما اوجبت الجزية التي تكون على ما
 صاغروا ذلك خلاف حاله **مسألة** من كسب له ولا يجي عليه الجزية
 قال ابو حنيفة وللشافعي فيه قولان احدهما مثل اولناه والاخر وهو انهما انما ياتي عليه دللنا اجتماع
 الفرقه وايضا الاصل براه الذمه وايضا قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله عز وجل
 لا يكلف الله نفسا الا ما اناها اذا لم يكن له قدر على ما له ولا كسب الا جحنا ان يجي عليه الجزية **مسألة**
 اذا اوجبت الجزية على الذم في الجمل من مات واسلم قال الشافعي لم تنسقط
 وقال ابو حنيفة سقوط وقال اصحابنا ان اسلم سقطت ولم يذكره الموت والذهبية المذهب
 انه اذا مات لا تنسقط عنه كذا في حق واحد عليه بوضعه في كفة وبه قال مالك واما الراد على انما
 كسب بالاسلام حله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فشرط في اعطائهم الصغار

١٢١
 وهذا الكبير مع الاسلام فيحسان تسقط وايضا قوله عليه السلام الاسلام يحرم ما حله بعد
 سقوط ما كان حرمه بقتني ذلك ثوري عن علي بن ابي طالب قال حذره علي مسلم وذلك على
 عمومهم في الاعطاء والوجوب **مسألة** اذا اهلكنا المشركين على ان يكون الارض لهم جزية
 الترهوها وضربوها على ارضهم يجوز للمسلم ان يشترها ويبيعها او يقبلها بضمه وبه قال
 الشافعي وقال مالك الشرا باطلا دللنا اجتماع الفرقه واخبارهم وايضا فان هذه الارضين املاك
 لهم ولما يؤخذ منهم الجزية فيجوز بيع شرائها كسابر الامم **مسألة** اذا دخلت
 النبأ بامان حاله الامام اخرج الجزاء الحرب فلما قد عذنا صيرت نفسا في اقام سنة ثم
 قال اقتل حجة قبل منه ولا يكن له اذا اقام سنة اخذ الجزية منه بل يرد اليه امانته وبه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة اذا اقام سنة صارت ذميا دللنا ان عقد الذمة لا يكون الا بالاجاب والقبول
 وهذا ما وجدوا الحكم بالذمة عليه كحتاج الى شترع والاصل براه ذمته **مسألة** لا يجوز ان يكون
 احدهما اهل الذمة ان يدخل الحرم الى الامتحان ولا حكاية وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز ان
 يدخلها حاج سبيلا او محتاجا الى ان ينقل المدة اليه دللنا اجتماع الفرقه وقوله تعالى اما المشركون خس
 فانه يقولوا ليسوا اكرام بعد عامهم هذا ولما اراد به اكرام كله بالذمة **مسألة**
 اذا دخلت جزيرة الاسلام او اهل الذمة دخول الحجاز فخرجت شرطها بوضعه في يده لا يؤخذ
 منهم شيء من ثيابهم ولا من اموالهم الشافعي وفي رواية اخرى قال بوضعه في يده اذا دخل بلاد الحجاز وسري الحرم
 فصل العشرة في الجزية اذا دخل بلاد الاسلام والعشرون وقال ابو حنيفة بوضعه في يده ما لا يؤخذ منهم

من المسلمين اذا دخلوا دار الحرب فان عشرين عشرين سنة وان اخذوا منهم نصف المصنوع فقتل ذلك
 وان عجزوا عنهم عتقوا عنهم دليلا ان الاصل براه الله وندم ما وخذ منهم يحتاج الى اجل شرع
 او شرط وليس بها هذا واحد منها **مسألة** اذا هلك الامام المشرق علي بن ابي طالب
 زده اليكم من كفا الحروب فيما بينهم من جازاته او اراه مسئلة مهله من اهل الاسلام طر حركتها بالاختلاف
 الا انه ان جازتها وطالبها الصيغ الذي اقتضاه ان علي الامام ان يره اليه من سبب الصالح
 وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وهو اضعفها عندهم والباقي هو الصحيح عندهم انه لا
 يرد عليه شيئا وهو اختيار الشافعي والمزني فيه قال ابو حنيفة دليلا قوله تعالى واتوهم مثل ما
 اتفقوا وهذا قد اختلف **مسألة** يجوز للامام ان يبالغ فيها على ان يضرب الجزية على اهلها
 حسب ما يراه فاذا سلوا سخط ذلك عنهم وصارت الارض عشيرة وبه قال الشافعي الا انه
 قبل ذلك بان يضع عليها باقل ما يكون من الجزية فصاعدا وقال ابو حنيفة لا يجوز الاحتفاظ على هذا
 حتى يحمل اليه صربا كرهه على اللزوم مني اسلموا لا ينفق عليهم بل يكون الارض خراجا على ما
 وضع عليها دليلا اجماع الفرقه واختلاف **مسألة** اذا صالحهم على ان يخذلهم العيش
 او السدس والربع مطلقا وان لم يشرط عليهم له مني بقصص مقدار الجزية حمله كان ذلك جائزا
 وقال الشافعي لا يجوز ذلك لانهم يحول دليلا اجماع الفرقه واختلافهم على ذلك الى الامام بحسب
 ما يراه ولا ينفقون **مسألة** اذا اسفل الدين حربه اليه يقر اهلها عليه مثل يورد
 نصيب قصاريا او ضررا من كوريا او جوسيا اخذ عليه وبه قال ابو حنيفة وللشافعي فيه قولان

احدهما مثل ما قلناه والباقي وهو الاصح عندهم انه لا ينفق لقوله عليه السلام من يدب حربه فاضلوه واغواه
 تعالى ومن يدب غير الاسلام فلي يقبل منه دليلا هو ان الكفر كالملك الواحد لا ياله انه يترك بعضه
 فربعضه وان اختلفوا وعليه اجماع الفرقه **مسألة** اذا هلك الامام فقتل النبي
 منه يوم فسر قوله وجعلهم القلع وللشافعي فيه قولان دليلا قوله تعالى والسارق والسارقة
 فاقطعوا ايديهما ولا يقبل **مسألة** اذا زنا المهادن او شرب الخمر مظاهرا اقيم عليه الحد
 وقال جميع الفقهاء لا شيء عليه دليلا قوله تعالى الزانية والزاني اياهما من اهل البيت ولا يقبل
مسألة اهل الله اذا فعلوا ما يجب به احدى ما حرم في شرعهم مثل الزنا واللواط والسرقة
 والعسل والقطع اقيم عليهم الحد بالاختلاف لانهم عقدوا الله بشرط ان يحرم عليهم احكاما
 وان فعلوا ما استباحوا به مثل شرب الخمر واكل لحم الخنزير ونكاح المحبات فلا يجوز ان يعرض لهم بالسمر
 بظهوره بل لا خلاف في المحرمه واعلوه كان الامام ان يهرع عليهم ما يريد وقال جميع الفقهاء
 ليس لهم ان يقيم عليهم احدى الامامه بعرضهم على ذلك لانهم يستحلون ذلك ويعقدون لا يحرمه
 دليلا لايات التوحيد لا قامه احدى وهي علي وجوبها وانما خصصنا جلال الاستسناة بدليل
 الاجماع وليس عليه اجماع الفرقه

الصمد والذبايح

عنا

مسألة

لا يجوز الصيد الا بالكل ولا يجوز نسي من جوارح الطير ما صغر والباري والباشا

والعقاب ولا شيء من سباع الهائم من الفهد والنمر إلا الكلب خامه وبه قال ابن عمر وعجا هـ
وقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي والثوري ومعه جرح مجمع ذلك الصيد إذا لم يكن
تغلبه متى تعلم وقال الحسن بن علي بن فضال وأبو حنيفة جرح مجمع ذلك الصيد إذا لم يكن
فانه لا يجوز إلا ما طار به لقوله عليه السلام لو لا أن الكلب أمه من الأهم كثر بقتلها دليلنا إجماع
الفرقة وأخبارهم ولا نأخذ ما اخترناه مجمع على جرحه وما قالوه ليس عليه دليل ولا يوافق له نفاي
وما علمه من الجوارح فكيف يكون الكلب **مسألة** الكلب لما يكون معك ثلاث شرايط
أحدها إذا أرسله استترسل وثانيها إذا رجزه المحرز جرح والثالث أن لا يأكل مما يسكه ويكره هذا منه
دفعات حتى قال في العادة أنه قد تعلم وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة إذا فعل ذلك دفعتين
كان معك دليلنا إن ما اخترناه مجمع على أنه يصير معك وليس عليه ما اخترناه دليل ولا ن
المرجح في ذلك أي العرف ولا يقال في العرف إذا فعل ذلك دفعتين أنه تعلم **مسألة**
فدعيانا أنه لا يجوز الصيد بعين الكلب المعلوم فإن صيد بعينه وأردت كانه حل الله إذا ذكي وإن لم
الكارح لا يحل لك أنه معك كان أو غير معلم وما اصطافه الكلب لا يعلم فعله قبل طردك مكانه ولم يلك منه
شيء جرحنا أنه وإن لم يكن منه فإن كان معك ذلك لا يحل لك أنه وإن كان ذلك نادرًا جرحنا ذلك وقال
الشافعي كل جرح معك إذا أرسلته فخرت ولم يكن فإن لم يلك منه شيء فهو مباح وطير كان أو
للسبع وإن لم يلك وإن كان طيرًا أو سميًا خلاصه وإن كان سباعًا فلدركه ولو لم يلك بالكل
قال في القدر لا يحل ولا يجزئ الجرب إلى قوانين أحدها هذا ويقال ليزعم من سعلن لي فخاص

وسلمان الفارسي وهو من أصحاب مالك والشافعي والثوري ومعه جرح مجمع ذلك الصيد إذا لم يكن
والشافعي والشافعي واحد وعلمه فلان لم يلك منه شيء فهو مباح وقوله وأهل وقال أبو حنيفة
وأصحابه لا يحل لك هذا الذي لم يكن منه ولما كان اصطافه وعلمه فما سلف ولم يكن لك منه دليلنا إجماع
للعرفه وأخبارهم وإيضاح ما اعتبرنا مجمع على جرحه وإن كان ذلك الشافعي ليس عليه دليل ولا يوافق
قوله عالي فيقولوا ما أمكن عليكم ومعه فكل من لم يلك منه إذا لم يلقه أمنا المسك على نفسه كما
عليه وسلم وروى علي بن حاتم أن النبي عليه السلام قال من غلبت من كلب من رسلته فذكرت اسم الله
عليه فكل ما أمسك عليه فلتوان وتل قال إذا لم يلك منه شيء فأمنا المسك عليك فذلك
على أنه إذا لم يلك منه شيء فأمنا المسك على نفسه **مسألة** جوارح الطير كلها لا يجوز لكل ما يقتلها
إلا إذا أدرت كانه فاقوله الكارح لا يجوز لك أنه وقال الشافعي كل سباع الطير من قبل غلبت فأمنا
فكل كلب الكلب من علي قولهم قال الطير إذا أكلت منه لم يحرم قتلها وأحد وبه قال أبو حنيفة
دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم وما ذكرناه مجمع على جرحه وإن كان ذلك الشافعي ليس عليه دليل **مسألة**
إذا شرب الكلب للمعلم من دم الصيد ولم يلك منه شيء لم يحرم وبه قال جميع الفقهاء إلا الشافعي فإنه
قال شرب الكلب والدم سواء دليلنا قوله عالي فيقولوا ما أمكن عليكم وقد ثبت أن المراد بذلك لا كل
منه لأنه لو أكل كان مسكًا على نفسه دون غيره **مسألة** التسمية واجبة عند إرسال
السموم وعند إرسال الكلب وعند الذبح فمضى التسميم مع الذبح على الكلب فإن شربه لم يكن به
بأس وبه قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي وجاؤني ولو نزل التسمية بشرط

فمن تركه عامدا لا اونا سيلا لم يحل الكله وقال الشافعي التسمية مستقيمة فان لم يفعل لم يكن به بأس
 دللتنا اجماع الفرقه واخبارهم ولا نه اذا ارسل وسمي حل الكله بالاعلاف واذ لم يسم فليس على
 البجته دليل وايضا قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وهذا من اعمام الناس
 بالدليل واخبار روي عن عدي بن حاتم وابو ثعلبه الحنظلي كل واحد على الانفراد ان النبي صلى الله عليه واله
 قال اذا ارسل كلبك الماعلم وذكرنا اسم الله عليه وكل ما لم يجد بشرط الارسل والتسمية وزوي
 علي بن حاتم قال قلت لرسول الله اني ارسل كلبا فقال اذا ارسل كلبك وذكرنا اسم الله عليه
 فكل ولا تأكل من كل ما لم يسم الله عليه كلبا فقال لا تأكل فانك انما سميت على ذلك
مسألة اذا ارسل كلبا الماعلم ونحوه كلبه فادركه كلب الجوهري فزاد كلب
 الماعلم فقله كلب الماعلم وحده حل الكله وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يحل الكله لانه تعاونا
 على قتله فاشبه اذا اعتراه معا قال دللتنا قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم ولم يفضل
 اذا عرض الكلب للصيده بخمسة ولا يجزئ غسله وقال الشافعي بخمس الموضع وهذا هو غسله على
 وجهي لجهنم مثل ما قلناه والثاني يجزئ غسله كما لو لاغ في الاناء دللتنا قوله فكلوا مما امسكن
 عليكم قوله ولم يأمر بغسله والاحبان كلهم دله على ذلك لانه لم يمتنع منها بفضل الموضع
مسألة اذا عقر الكلب الماعلم الصيد عقر ارضه في حكم المذبح وغلب الكلب والصيد
 عن غيره فمعه ميتا لم يحل الكله واختلف اهل الشافعي على طريقين احدهما حل الكله قوله
 والجنه والاخر ان الكله على قولين احدهما حل والاخر لا يحل وهو انهم اخذوا وقال ابو حنيفة

عن عدي بن حاتم

الحسن بن الشافعي

ان قتلها عليه وبشعره وحده ميتا حل الكله وان لم يشعره لم يحل الكله وقال الشافعي وحده من يومه
 حل الكله وان وحده بعد يوم لم يحل الكله دللتنا ان الاشياء حكم شرعي وليس في الشرع ما لم يذكر على
 ان هذا لا يحل الكله فوجب ان لا يكون مباحا وتروي بعد من خبر عن عدي بن حاتم قال قلت لرسول الله
 انما اصعد وان احذنا من الصيد فجمعنا الميتة واللحم معه مساوويه سهمه فقال اذا وجدته
 انتم سهمك ولم يجزئيه اشر شيع وعلمت ان سهمك حله فكل ما باحه بشرط ان يعلم ان سهمه قتله وهذا
 لا يعله ابدا وتروي ان رجلا حال الى عبد الله بن عباس فقال اني اري واحدا منكم ما لم يمتنع من
 ما انبتت يعني حل ما لم يمتنع من ما عاقب عن غيره **مسألة** اذا ادركه ونبه حذوه مستتره ملكه
 في زمان لم يتسع له لحيه لا يحل الكله وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي حل الكله دللتنا ان ما احذرنا
 مجمع على حوازل الكله وهو اذا ادركه فذبحه فاما اذا لم يذبحه فليس على البجته دليل وايضا
 تروي انهم انما انقل ما يلحق معه الذبائح ان يحده ذبيته بترك او تركه تركه وهذا لا يروى في الكله
مسألة اذا ارسل كلبا الماعلم وسمي فبكت ارساله على صيد بعينه فضل غيره محل الكله وبه
 قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك لا يحل الكله لانه امسك عن الذي ارسله عليه كما لو
 استنزل نفسه دللتنا قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم ولم يفرقوا بينا وتروي عن عدي بن
 حاتم وابو ثعلبه الحنظلي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ارسلت كلبك الماعلم وذكرنا اسم الله عليه
 فكل مما امسك عليك ولم يفرقوا انما اقتدوا بالارسال مع التسمية والامساك فقط ولم يجزئ
 اساءة ما ارسله عليه بعينه **مسألة** اذا ارسل كلبا الماعلم وحده مع ذبيته او غيره

غيرها وقتل كل الكلب والشاة في ماله وجهان قال بواسع لا يحل لآخر الكلب له اختيار فاذا عدل
 عن الاول قطع حكم الارسل الاول والوجه الثاني مثل ما قلناه دليلنا الآية والحكم رواه عنهما
 مساله اذا رمي بها احرته ولم يقبل شيئا فوقع في صيده فله او رمي بها فوقع في
 صيده فله وقطع ساطع من شاه مائة شاه هذا كله لا يحل الكلب والشاة في رمي السم والسلاح
 وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني يجوز الكلب وفي رمي السم قطع الشاة وجه واحد انه يجوز اكله
 دليلنا ان اكله للشاة في رمي السم والشاة هاهنا مقبولة ولو كانت موقوفة لاحتجنا في قتل
 من هذا الصيد والمذبح وذلك موقوف فان يجوز اكله مساله اذا استرسل الكلب في نفسه
 من غير ان يرسل صاحبه وقتل الصيد لم ياكل الكلب فيه قال جميع الفقهاء الا الاصح فانه قال الحباس
 بالكله دليلنا اجماع الفرقه وايضا فالصيد طهره السرعة وليس في الشرع ما يدل على جواز اكلها
 ذكرناه وايضا قوله تعالى فكلوا مما امسك عليكم وهذا امسك على نفسه وروي عن علي بن ابي طالب
 وروى عليه الحسين بن ابي عمير قال اذا ارسلت كلبك ليعلم وذكر اسم الله عليه فكل
 مما امسك عليك فاباحه بشرطين الارسل والشتميه فمن قال بالكل من غير امسال فقد
 ترك احبته مساله اذا استرسل الكلب بنفسه نحو الصيد ثم راه صاحبه نحو الصيد
 واخراه واعراه فازداد عدوه استرعى من الاول لم ياكل الكلب فيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 يحل الكلبه دليلنا الحديث المتقدم وروى النبي عليه السلام احببت الارسل والشتميه وهذا ما رسله
 مساله اذا رمي سمها وسمي موقع على الارض لم يثبت فوقع في الصيد فقتله يحل الكلب

هذا
 مساله

مساله

الشرع

شليس

والشاة في ماله فلو ان احدهما مثل ما قلناه والباقي لا يحل الكلبه دليلنا اجماع الفرقه على جواز اكل
 ما يقتله السم في الشتميه ولم يقبلوا مساله اذا قطع الصيد بنفسه فقتل الكلب لا يحل
 بالاختلاف وان كان الذي مع الراس اكثر حل للذي مع الراس وحده الباقي وبه قال ابو حنيفة وقتل الشاة
 تحل اكل الجميع دليلنا طهره الاحتياط فان ما مع الراس يجمع على اكله وما قالوه ليس عليه دليل
 وايضا روي عن ابن عمر ان النبي عليه السلام قال ما رمي سم في يومئذ وهذا القليل من رمي سم
 كونه ميتا وهذا ايضا رواه ابي حنيفة ولا يخلفون فيه مساله اذا اصطاد المسلم كلبا علمه
 بحوشي حل اكل ما قتله وبه قال جميع الفقهاء وقال الحسين بن الصري والنوري لا يحل لينا قوله تعالى
 فكلوا مما امسك عليكم ولم يقبل وعليه اجماع الفرقه واخبارهم مساله اذا كان المرسل
 كتابيا لم يحل اكل ما صله وقال جميع الفقهاء يجوز ذلك دليلنا ان الله تعالى اذن لاهل الكلب لا يحل اكله
 من قال بذلك قال ان اسأله لا يجوز ان يعتد به استحابه الصيد طريقه الاحتياط يقتضي ذلك
 مساله اذا كان المرسل محوسبا او وثيقا لم يحل اكل ما اصطاد بالاختلاف وان كان اجماع
 ابو حنيفة محوسبا او وثيقا والآخر داسا لم يحل ايضا عذرا وقال ابو حنيفة يجوز على كل حال وقال
 الشافعي ان كان الاب محوسبا لم يحل قتل واحد وان كانت الام محوسبة فعلي قولنا دليلنا
 ما قلناه من انه لو كان داسا لما حان اكل ما ارسل عليه فقتل الفرع يسهطها مساله
 كل حيوان مقنن على ذكاته او المقتل عليه مثل ان يرمى من الصد او يتردى في بئر فلا يقدر
 على موضع ذكاته كان عقره ذكاته في اي موضع وقع منه ويقول في الصحابه على عليه السلام

واربعين مسعود وابن عمق وابن عباس في التابعين عطا وطا ووس والحسن البصري في الفقهاء الثوري
 وابو حنيفة واصحابه والشافعي وذهب طائفة الى ذكره في الحلق واللبه مثل المقدور عليه
 فان عقره فقتله في غيرهما لم يحل الله ذهب اليه سعيدين المستيب وترجمه وما لا واللبه يستعد
 دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم واخبار روي في دفع من حذروا ان يعرضوا فرماه رجل بسهم فحسبه
 فقال النبي عليه السلام ان هذه السهام اولها ذكوات والذوات الوحش فما يد منها فاصنعوا به هكذا ومثله
 دليلنا اجماع الفرقه في حبه اي قتله بدليل ما روي في حبه اخبرته زمانه فحسبه الله يعني مات
 ولو كان حراما ما اقره عليه والثاني قوله فما يد منها فاصنعوا به هاكذي فهذا امر يرى ما كان
 عنده مقدور عليه وروي حماد بن عيسى عن ابي العسر الدارمي عن ابيه قال قلت لابي رسول الله اما
 يكون الذكاه الا في الحلق واللحم فقال لو طعنت في فخذه لا تجزئ وفي بعضهما ان يعبر ان يرد في
 يديه فقلت يا رسول الله ما صلح الذكاه الا من الحلق واللحم فقال ما نيت ان طعننه في فخذه لا تجزئ
 وروى ما عن علي بن عبد السلام وابن مسعود وابن عباس وابن عمر ولا يخالفون في ذلك **مسألة**
 لا تحل الذكاه بالسن ولا بالظفر سواء كان متصلا او منفصلا ولا خلاف فان خالف ودفع ما يحل
 الله فيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان الظفر والسن متصلين كما قلناه وان كانا منفصلين
 حلالا لله دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وطائفة الاحتياط وروي في دفع من حذروا ان النبي عليه السلام
 قالوا انهم ادم وذكر اسم الله عليه فكلوا الا مما كان من سن او ظفر وسجدكم عن ذلك
 اما السن معظم من الاضراس واما الظفر فمدى الحيشة ولم يجهل من ان يكون متصلا

5
 في فضل الحمار
 الكتاب

او منفصلا **مسألة** لا يجوز ذبح اهل الكتاب اليهود والنصارى وخالف جميع الفقهاء
 خلافتنا اجماع الفرقه واخبارهم وانما خلاف فيها من لا يعتقد قوله من الطائفة واصحابه قوله تعالى
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وما ولا لا يذكرون اسم الله كما لم يذكروا من الله وانما
 يكون الاسم توجها اليه بالصدق من لا يعرفه لا يحل ان يقصد به اسمه والمراد في ذلك اعتقاد وجوبه
 الا ترى ان لو ذكر اسم الله الوثني واليه يوجه على اكله لا خلاف ولو ذبح المسلم الاخر من اجل اكله
 وان لم يذكر اسمه اذا كان معصدا لوجوب ذلك **مسألة** لا يجوز الذكاه في اللب الا في الابل
 خاصة واما البقرة والغنم فلا يجوز ذبحها الا في الحلق واللب على حد واحد ولا يفسد ذكاهها في غير ذلك
 وقال الفقهاء اكلها في الذكاه في الحلق واللب على حد واحد ولا يفسد ذكاهها في غير ذلك
 وطائفة الاحتياط تقتضي ذلك لان ما اعتدناه مجمع على حوان الاستسباح به ووقع الذكاه
 به وما قلوه ليس عليه دليل **مسألة** اذا ما طير لخرجه فوسط على الارض فوجد
 متناجلا لله سواء مات قبل ان يسقط او بعد ما سقط او لم يعلم وقت موته ونفق ابو حنيفة والشافعي
 وقال مالك اذا مات بعد سقوطه لا يحل اكله حتى يسقطه اهانته على موته كما لو وقع في الماء
 دليلنا طواهد الاختيار التي وردت مع اكله السمسم لانه لا ينسأ اكله ولا يفسد لوروي على حاتم
 قال سالت رسول الله صلى الله عليه واله عن الصبي فقال اذا رميتا الصبي وذكر اسم الله فقتل
 فكله وان وقع في الماء فلا تأكله فانك لا تدري لما قتله ام سميت **مسألة** اذا قتل الجرب
 المعظم الصبي بالحق فكل اكله باطل فكل واحد منها سائر احوار من ذلك من حوان

فسر فقط

الطير والسباع وان قتله من غير عقق مثل ان صدمه وقبضه او غمه حتى مات فلا يحل اكله
ولسا في فيه فكلان احدهما مثل ما قلناه وهو الاظفار وهو الذي رواه ابو يوسف ومحمد بن زفر
عن اي حنيفه واحبار البصري والفقهاء الاخر كل الكلب وهو رواءه الحسن بن زياد اللؤلؤي عن لي
حنيفه دليلنا في قوله تعالى فكلوا مما لم يذكر عليكم فاما امسكه اخرج واجاره هو الذي
يخرج ويعقد وهذا مخرج وروي رافع بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما ينهد الدم وذكر اسم
الله عليه فكلوا وهذا ما ينهد ما في **مسألة** اذا ربي شخصان طعمه حرام او شجر امان صلب
لا يوكل كالكلب او الحبر والرب وغير ذلك من اجل الله فيه قال مالك وقال ابو حنيفة والشافعي
يحل اكله وقال محمد بن احمد بن سعد بن ابي ادميا من صيد كلب يوكل وان اعتقده كلبا او حنظل فبان
صيده كحل اكله لانه من جنس الصيد ولنا اننا لم نرى وجوب التسمية بعد ما سمى ولا عقد
الذبيحة وايضا طريفة الاحميتا ط يسمي بامته لان الذكاه طريقتها المشرع وليس في الشرع
ما يدرك على جوار ذلك **مسألة** اذا ملك عبيدا فاكلت منه من ياكل عنه طابرا كان
او غير طابرا حق بالبراءة قال الصاري او لم يطق فيه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك ان كان
طبر في البلد وجعله فهو علي ملكه وان لحق بالبراءة وعاد الى اصل الترخيص ذاك ملكه دليلنا
انه قد بين انه ملكه قبل الانقلاط لا اختلاف ولا دليل على ذوال ملكه فيما بعد وعلى من
ادعي ذلك الدلالة **مسألة** اذا امتل المحل صيد في الحقل لا جزا عليه سواء كان منشاء
في الحقل او لم يدخل الحريم او دخل الحريم وخرج الى الحقل وكان منشاء في الحريم فخرج الى الحقل

وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك من كان منشاء الحقل وصل الى الحقل فلا حرام سواء دخل
الحريم او لم يدخل ومن كان منشاء الحريم فخرج منه فغنيه اكراد دليلنا ان الاصل الاباحة والمنع
عنا اي دليل والاصل بقاء الفقه واحتاج الى دليل **مسألة** الطحال عندنا حريم
وقال الشافعي هو مباح وهو قولنا في الفقه دليلنا اجماع الفقه واجازهم وطريفة الاحميتا ط
مسألة لا يوكل من حيوان لما الا السمك ولا يوكل من انواع السمك الا ما كان له قشر
فما غيظه مثل المارضاقي والزبد وغيره وفي السمك من الحيوان مثل الحبر والكلب والقار
والاسان فانه من ما من سم في البيا لا يرثله في الطافان جميع ذلك لا يحل اكله يحال وقال ابو حنيفة
لا يوكل غير السمك ولا يوكل من سمك وقال بعض اصحاب الشافعي وقال الشافعي جميع ذلك يوكل قال الزفر
السمك وغيره وقال غيره اكون كالحوت وقال الشافعي يوكل الشافعي عن حبر راما فقال يوكل
وقال في الشافعي يوكل فاما ما دخل العذاق سبل عن اخلاصنا حنيفه وابن لي لم يهذه
الاسله فان اباح حنيفه قال لا يوكل وقال ابن لي يوكل فقال الشافعي اباي قول ابن لي ليس لي
وبه قال ابو بكر وعمر وعثمان وابن عباس و ابو ايوب الانصاري وابو هريرة ومالك والاوزاعي والليث
بن سعد وابن زياد لي وفي اصحاب الشافعي من قال يعتق ذوات البهائم ما يوكل لحمه من ذوات البهائم
وكذلك ذوات الطير وما لم يوكل البهائم منه فذلك الحريم دليلنا اجماع الفقه واجازهم وايضا
قوله تعالى ومنه عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وهذا ميتة ولحم خنزير ويزفرق وروي عن عمر
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اكلت لنا ميتتان ودمان فالميتتان السمك والحمار والدمان الكبش

والحال من العمل من السنة عند هذا فقد ترك الخبر **مسألة** اذا مات في المأوى محل
 اكله فكذلك اذا نصب المأوى او اخبر عنه المأوى وجعل فيه مأوى او جازمات فيه لم يحل اكله وقال
 الشافعي يحل جميع ذلك من جميع حيوان المأوى وقال ابو حنيفة اذا مات حنف اكله لم يؤكل وان مات ميتة
 مثل ان اخبر عنه المأوى او ضرب به بيتي اكل المأوى بغيره اكله او بغيره فان عنه فيه رواه ابن النجاشي
 اجماع الفرقه واخبارهم وطريقه الاحتياط يقتضي ذلك وانما اعتبرناه مجمع على اكله وما قالوه
 ليس عليه دليل في وجوب اكله في السنة على غير اكله في الطائفي وروى جابر بن عبد الله
 قال ما اخبرنا ما عداه وكل ما مات فيه فلا تأكله **مسألة** السنة يحل اكله اذا مات حنف
 اكله وبه قال ابو حنيفة وقال مالك لا يحل حتى يقطع رأسه دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وروى
 ابن عمر عن النبي عليه السلام قال لا تأكلوا من الميتة الا ما مات في السنة وروى جابر بن عبد الله
 و**مسألة** السنة يحل اكله اذا مات حنف اكله وبه قال ابو حنيفة وروى جابر بن عبد الله
 من اجاب الشافعي وقال لا تأكلوا من الميتة الا ما مات في السنة وروى جابر بن عبد الله
 وانما يمنع لنا اذا كان ميتة **مسألة** يجوز اكله المأوى في ان لم يلق ما في خوفه من جميع
 وقال ابو حامد الاسفراييني لا يجوز اكله الا بعد مقتبه دليلنا اجماع الفرقه على ان ذوقه غوث
 ما يؤكل في المأوى وهذا منه **مسألة** السنة يحل اكله المأوى في ان لم يلق ما في خوفه من جميع
 اكله مثل ما قلناه والثاني انه يحسب دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم واذا الفاسه حكم
 شرعي ولا دلالة في الشرع على نجاسته في

والقلب

كتاب

الفتاوى

مسألة الاخيه سنة مؤكده من قدرها بها وليس واجبها وبه قال في الصحاح ابو بكر وعمر
 وابو مسعود البدي وابن عباس وبلال وفي الباب عن عطاء وعائشة والاسود واليه ذهب الشافعي واهل
 بن حنبل وابو يوسف ومحمد وذهب قوم الى انها واجبة باجماع الشيوخ ذهب اليه ربيعة ومالك والشافعي
 والليث بن سعد وابو حنيفة ولا يثبتونه تفصيل فقال ان كان معه نصاب يجب عليه وان لم يكن مع نصاب
 لا يجب عليه وعنده على المقيم ولا يجب على المسافر وان كان وفيها لا يجب اكله في المأوى اجماع
 الفرقه واخبارهم واذا اكله الاصل يراه الذمه ووجوبه يحتاج الى دليل وروى سعيد بن المسيب عن النبي
 ان النبي عليه السلام قال لا تأكلوا من الميتة الا ما مات في السنة وروى جابر بن عبد الله
 كانت واجبه لما علقها على ثلاثة لا تأكلها الا ما مات في السنة وروى جابر بن عبد الله
 السنة فلا تأكلوا من الميتة الا ما مات في السنة وروى جابر بن عبد الله
 تكلم عليكم الجحش والوتر وركنا الجحش وهو اجماع الصحابة وروى جابر بن عبد الله
 ان ابا بكر وعمر قالوا لا يفهمان حاشاه ان نرى انها واجبة وابو مسعود قال انما لا اظن وابو مسعود
 لان لا يقبل جبري الى انها واجبة على ما يثبت على حكمه ثم يبين ما قرأه ان يشترى على ما
 فقال من سال عن هذا فقل هذه اخيه لابي عباس وسال زيد بن عبد الرحمن عن اخيه
 فقال نرى انها واجبة قال لا سنة وعنده قال لا سنة وعنده قال لا سنة وعنده قال لا سنة وعنده

فان تعلّقوا بقوله تعالى فصل لربك والخير وانّه تعالى امر بالخير والامم فتتضي الاحباب قلنا
 هذا من رواة الجماعة لان الظاهر يقتضي الاول والاختلاف ارد ذلك لاجل جوده كونه ذبح البقر
 والغنم اذ ارضت طاهرها جاز لنا ان نعلمها على الاستحباب او على هدي المتبع او على ما كان ذلك
 او غير ذلك على ان ذلك خطاب للنبي عليه السلام خاصة ومن قال ان الامم داخله فيه اجتناب الي
 دليل وقد بينا ما روي انه كان خلاصا به من قوله عليه السلام **مسألة** لا يكره لمن ريد
 النجاسة يوم العيد او شرا النجاسة فان لم تكن نجاسة ان حلق شعر راسه او بقص اظفاره في الاغش
 الى يوم النحر ولا يحرم ذلك عليه فيه قال ابو حنيفة ومالك والشافعية لا يحرم عليه
 ذلك حتى يغتسل قال الشافعي كرم له ذلك ولا يحرم ذلك الاصل الا بحدوده وكون ذلك محرما
 او مكرها يحتاج الى دليل وروى عنه قال كثر من هدي في الايام رسول الله صلى الله عليه
 واله يلقها هاهنا ويلعب بغيره عليه شي عليه الله حتى يحل له هذا **مسألة**
 يحزى النبي شي من الاكل والبقر والغنم والخدع من الضان به قال عامه اهل العلم وقال ابو حنيفة
 والزهرية يحزى الا النبي في الف في الخدع من الضان وقال عطاء والاوز اعني يحزى الخدع من كل شي
 واما الخدع من الماء فلا يحزى الا خلاصا للنا اجماع الفرقه واخبارهم وروى زيد بن حارثه
 الجهني قال فسمي رسول الله صلى الله عليه واله في اصابه ضحايا فاعطاني يورا احد عافرت تحت
 ما اليه فقلت انه خدع فقال ضحبه فحسنته وروى عنه برعامنا الجهني قال تخافني مع رسول
 الله صلى الله عليه واله بالخدع من الضان واما الدليل على الاوز اعني وعطاء فانه جابر قال

قال رسول الله صلى الله عليه واله لا تذكروا الامم سنة الا ان تعز عليه فمذبحه فندعوا لخدمته من
 الضان **مسألة** افضل الاضاحي التي لا تذكروا الامم سنة الا ان تعز عليه فمذبحه فندعوا لخدمته من
 وع قال السافعي وقال مالك افضلها الخدع من الضان دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وروى جابر
 ان النبي عليه السلام قال لا تذكروا الامم سنة الا ان تعز عليه فمذبحه فندعوا لخدمته من الضان وروى
 ان النبي عليه السلام قال غدا في الساعة الاولى فكانما اهدي بقرته ومن ذابح في الساعة الثانية
 فكانما اهدي بقره ومن ذابح في الساعة الثالثة فكانما اهدي كبشاً ومن ذابح في الساعة الرابعة
 فكانما اهدي حنظل ومن ذابح في الساعة الخامسة فكانما اهدي بقره ففوجبه الدلالة
 ان النبي عليه السلام فصل بين الساعات فحط بقر ذابح من اهلها بقرته ومن ذابح في الساعة السادسة
 فحط بقرته **مسألة** ذكره من الاضاحي الجملها وهي التي لم تخلق لها قرن
 والعضا وهي التي قد كثر طاهر قدرها وباطنه سواء في قرنها او لم يقرن به قال الشافعي
 وقال النخعي لا يجوز الجمل او قال مالك العضا ان ذي قرن فله قرن وان لم يقرن اجزا فندعوا
 اجماع الفرقه واخبارهم واجبا الا قبل الاجز لا يمنع يحتاج الى دليل **مسألة** يدخل
 وقت ذبح الاضحية بطلوع الشمس من يوم النحر وبه قال عطاء واختلف الفقهاء على اربعة مذاهب
 فقال السافعي ^{يخلو} الوقت اذا دخل وقت صلاة الاضحية وهو اذا ارتفعت الشمس قليلا يوم
 الاضحية ومضى بعد هذا زمان يكون صلاة العيد واخطئين سواء صلى الامام او لم يصل واختلف
 اصحابه في صفة الصلاة علي وجهين منهم من قال لا اعتبار بالصلاة التي عليه السلام وكان يقرأ في الاولى

والثانية فاجله الكتاب واقرئت الساعة وعطبت بعد هذا خطيبين كاملين ومنهم من قال لا يقبلان
بكرهين اكل ما يجزي غرام الصلاة وخطيبين خفيفين يعدها وقال بوحسبه يدخلونها بالقطر
وهو ان يفعل الامام الصلاة وعطب فاذل فرغ من ذلك دخل وقت الزرع وان اخبر ملائكة لم يذبح
حتى يصلي هذا في حق اهل البيت فاما اهل السواد فوقت الزرع في حقهم طلوع الفجر الثاني من يوم النحر
لانهم لا يجدون على اهل السواد وقال مالك يدخلونه بوجوه الفعل ايضا والفعل صلاة الامام
والخطيب واذبح الامام ايضا فان تقدم على هذا لم يجز قال واما اهل السواد فوضع موضع كل موضع معتبر
بأقرب البلدان اليه فاذل اقيمت الصلاة والزرع في هذا البلد دخل وقت الزرع وقال عطاء وقت طلوع
الشمس في يوم الجمعة النحر دليلنا اجماع الفرقة على ان الاضحية يوم الاضحية وراعيون لم يجز
يكون جميع اليوم وقوله في **مسألة** الذكاه لا تنفع مجزئه الا بقطع اشياء تعبه
الحلقوم وهو مجزئ النفس والمزى وهو تحت الحلقوم وهو مجزئ الطعام والشراب والودجيب
وما عدا ذلك يحيطان بالحلقوم وبه قال مالك والشافعي والحنابلة لا تنفعه شرطي الاخر
قال وطاهر مذهبه الاكثر من كل واحد ما وافق ابو يوسف الا ان الاربعه عددوا فكانت بقطع
بلته مثل الاربع بعد ان يكون الحلقوم والمزى في البلته وقال الشافعي الاخر لا تنفع بقطع الحلقوم
والمزى وحدهما وقطع الاربعه من الكمال دليلنا ان ما اعتبرناه مجمع على وقوع الذكاه به
وما قالوه ليس عليه دليل والاحتياط يقتضي ما قلناه وزواه ابو امامه ان لا يصلي عليه السلام قال
ما قضي الا وراجح مكلوا ما لم يكن قرض ناب او جرد طهر لم يصرف في الاوداج بعض فلهما

وقوله

مسألة السنه في الابل الغنم والبق والغنم الذي بالخلاف فان ذبح الكلب او جرد
الكل لم يجز عندنا وقال الشافعي يجوز لكل ذلك وقال مالك النحر يجوز في الكلب والذئب لا يجوز
الابل خلاصه فلان ذبح الابل لا يحل كله كما قلناه دليلنا اجماع الفرقة واختارهم وايضا ما اعتبرناه
مجمع على حصول التذكية به وما قالوه ليس عليه دليل **مسألة** دليلنا ان ذباح اهل الكتاب
لا يجزي وكذلك الاضحية وخالفنا جميع الفقهاء في ذلك في الدابة من غير تذكية وقال الشافعي
اخره خالف في الاضحية ولكن يجزئه وقال مالك حل كله ولا يجزي في الاضحية دليلنا ما تقدم
من ذباح اهل الكتاب لا يجزي وكل قال بذلك قال في الاضحية مثله وزوي عن النبي عليه السلام
ان ذبح الحديح حيا لا يذبح الا طاهرا والكفار الخاس **مسألة** اذا ولد ذباح اهل الكتاب من
خالف الاسلام لا يجوز ففقد جعل في حلقهم ذباح صاوي تعلقهم من ذبح وهذا فتاوى اهلنا وافقنا
على نهاره يغلب الشافعي وقال ابو حنيفة فحل ذبحهم دليلنا ما قلناه من ان ذبح الكلاب وجهه
لا حازه وايضا قلنا قال نحرهم في الجحيم على عليه السلام وعمر ولا تخالفهم اروي عن ابن عباس وابن
مسألة لا يجوز ذبح ذبيحة تذبح اغنياء القبله مع العرو والامكان وقال جميع الفقهاء ان ذك
مستحب وروي عن ابن عمر ان ذك ذبيحة تذبح لغنياء القبله دليلنا ان ما اعتبرناه مجمع على
حوان التذكية به وليس على ما قالوه دليل وايضا روي جابر قال سميت رسول الله صلى الله عليه
واله بكشين اقرين فلما وجههما قرا وجهه وجهي الانس **مسألة** يستحب ان يصلي على
السي صلى الله عليه واله عند الذبيحه وان يقول اللهم تقبل مني وبه قال الشافعي وقال مالك

تكره الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله على الذبيحة وقال ابو حنيفة ذكره المصنف على النبي صلى الله
عليه وآله عدد الذبيحة وان المهر قبل مني حلت لنا اجماع الفرقه وايضا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما وذلك على عمومها الا انما اخرجوه الدليل وقد روي في النفس في قوله فنعنا
لذكره الا ان ذكره في معنى وقد اجماع على ذلك الله فوجدنا ان ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وروى عبد الرحمن
بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ان من هبته انظر فاطال عمره فرفع راسه فقال عبد
الرحمن لقد خشيت ان يكون الله قد قبض روحك في يومك فقال لعبد الرحمن لقيت حذيفة بن اليمان
عن الله انه قال من صلى على علي بن ابي طالب في يومه فله اجر يومه صلى على علي بن ابي طالب في يومه
فله اجر يومه صلى على علي بن ابي طالب في يومه فله اجر يومه صلى على علي بن ابي طالب في يومه فله اجر يومه
وارجعنا برنا قال دع رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الاربعاء فستبين اقرين من الجن فلما اجتمعوا
قال وجهت وجهي الى فطرت السموات والارض على ماله اسير حنيفا وما انا الا مسكين ان صلاتي
وفسلي وحياي ونماي لله رب العالمين احسب ان له وبذلك اهرت وانا من المسلمين اللهم ربنا والى
عن محمد وامه لسم الله والله اكبر ثم روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من بشر امره بطي سواد
ومر في سواد فاني به ففني به ثم اخذ الكفن فاصفحه ودفنه قال لسم الله اللهم قبله محمد وآل
محمد ومن امه محمد ثم طوى هذا الخبر **مسألة** في ابياته الدار من الجسد وقطع الفخار قبل ان
يسرد الذبيحة فان خالفوا بان لم يحرم الله وانه قال جميع الفقهاء وقال نعيم بن المسيب يحرم اكلها
دلتنا ان الاصل الاكله واجاز قوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه وهذا ذكر اسم الله عليه

وعليه اجماع الصحابة وروي عن علي عليه السلام انه سئل عن بيعت ضربت خنقه بالسيف فقال
يؤكل وعمران حصن قبل له في جلد خنقه فابان ذاسها فقال يؤكل وعن ابن عمر نحوه ولا يخفى
لهم **مسألة** اذا قطع سرقه الذبيحة من فمها لم يفت قبل قطع الجذع والمري فيها
حيوم مستقره وعلاقتها ان تحرك جزءه فوبه حل اكلها اذا خشي ان يكون فيها جرح كقوله فوبه
كل اكلها الا انها مبيته وبه قال الشافعي وقال مالك واجم لا يحل اكلها على حال وروى عن علي عليه
السلام انه قال ان قطع ذلك عهد لم يحل اكلها وان كان سهوا لم يحل اكلها دلتنا قوله تعالى فكلوا
مما ذكر اسم الله عليه وقوله عليه السلام ما هذا الدم وحكم لسم الله عليه فكلوا وما يفضل وروي
احسانا ان اذني ما لم ينفذ في الذكاة ان حده تركض جلده او يخرق جنبه وهذا اكثر من هذا **مسألة**
اذا اشترى ساء حريمه الاضحية بكنهه انها اضحية ملكها بالشرط وصارت اضحية وبه قال ابو
حنيفة ومالك وقال الشافعي بملكها ولا تكون اضحية دلتنا قوله عليه السلام الاعمال بالنيات
وهذا قوي كونه اضحية مجبان كون كذلك وقال الشافعي فكل البعير يوجب الملاك وجعلها
اضحية بملك الملاك والشئ الواحد لا يوجب الملاك بربليه في وقت واحد وهذا بدعي لانه لو قال
ان ملكك عبد الله علي ان احقته محول له حقه وهذا لفظ واحد اوجب شيئين **مسألة**
اذا اوجب على نفسه اضحية بالقول او بالنية على ما مضى من الخلاف زال ملكه عنها وانقطع تصرفه
فيها وبه قال ابو يوسف والشافعي وروي خلافه عن علي عليه السلام فقال ابو حنيفة ومحمد
لا يزول ملكه عنها ولا ينفذ طع تصرفه فيها ويكون له على ملكه حتى يخرجها الى المستأجرين

وله ان يستدل بها بالبيع وغير ذلك فيه قال عطاء فاما ان قال لعبد لله علي ان اعطى كماله
ملكه بالاختلاف واما بيعه فلا يجوز عند الشافعي وعند لي حقيقه يجوز وهو لا قوي لانه يبيعه
ثم يستبرئه ويحققه دليلنا على الاول اجماع الفرقه واخبارهم وروى عن عمر الخطاب قال قلت لابي
الله اني اوجع على نفسي بدينه فخذ طليته مني فقال اخبرها ولا تبسها ولو طلبت ما به بعش وروى
عن علي عليه السلام انه قال من عثرنا عليه فلا تستدل به ولا تخالفه **مسألة** اذا اختلف
الاخيه الي اوجه الله عليه كان عليه قيمتها وروى قال ابو حنيفة ومالك وقال الشافعي عليه الكر
الاخر من قبلها او قيمتها ودين الخلاف اذا كان قيمتها يوم الاخر عشرة ويوم الاخر اجمع عشرة عند
الشافعي عليه مثلها بعشر من وعدها عليه فقيمتها دليلنا ان كل طرف شيئا كان عليه قيمته واجاب
المثل عن حاج الي دليل كيف يختلف المثل وايضا ما علمناه مجموع عليه والزاي عن حاج الي جليل
مسألة اذا لم يكن الاخصيه ولزمه كان لها ولد وفصل في ما جاز لصاحبها الانتفاع بالدين
وله اجازة كونه غير فلاح وروى قال الشافعي وقال ابو حنيفة ليس له تركها ولا جلاب لبيها
دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا الاصل الاباحه والمنع عن حاج الي جليل وايضا قوله تعالى
ذلك ومن يعلم سبحانه الله فافهم من قولي القلوب لكم فيها منافع الي اجله سمي ثم جعلها الي
البيت العتيق فقال لكم فيها منافع وروى عن النبي عليه السلام انه تراءى رجلا يسوف بدينه
فقال له لربي فقال انها بدينه فقال لربي وولاي وحديث علي عليه السلام ايضا وقد علمناه
مسألة اذا اوجع على نفسه الاخصيه من حديثها غيب سمع حوز الاخصيه كالعوز

والعوز والجزء والنجاف في حقها على ما بها وجزءه وهكذا ما اوجع على نفسه من الهدايا الدار
ولجلده قال علي عليه السلام وعطاء لابي زيد والزهري والشافعي واحمد والشافعي وقال ابو حنيفة
ان كان الذي اوجعها اوجه من كبر عليه الاخصيه ابتداء فحينها في شاة بعينها معاش فبعد لا تجري
وبه قال ابو جعفر الاسدي بادي من اصحاب الشافعي دليلنا ان الاصل براه الدية واجاب مثلها
عليه عن حاج الي جليل وروى ابو سعيد الخدري قال قلت لابي رسول الله اوجعنا عليه وقد اصابنا عوار
فقال طمها وروى عن علي عليه السلام ولا تخالف **مسألة** اذا اختلفت الاخصيه الي اوجه
على نفسه او عصبته او سرقة لم يكن عليه الدية فان عادت نكحها اي وقت كان مولا كان قبل مضي
وقت الدية او بعده وروى قال الشافعي الا انه قال ان عادت قبل فوت الدية وهو اخر يوم النشر سبق
كان اذا وان عادت بعد انقضائه يكون مقضا وقال ابو حنيفة ان عادت قبل انقضائه دعيها وان عادت
بعد انقضائه لم يدعيها بل سألها حية الي العقر صاحب عنده ابتداء لابي زيد يسقط بقوات وقت دليلنا
اجماع الفرقه واخبارهم ولانه لا خلاف انه كان له دعيها قبل فوات الوقت من قال يسقط ذلك
فعليه الدية **مسألة** اذا عثرنا عليه بالسرقة جاز يوم النحر وداخل وقت الدية فديتها
اجتنبه عثر اذن صاحبها فان روي عن صاحبها اجزأت عنه وان لم يرو عن صاحبها لم يجز عنه
فكان عليه ضمان ما نقص الدية وقال الشافعي حري عن صاحبها فله فضل وعلى الدار ضمان ما نقص
بالدية وقال ابو حنيفة نفع موهبها وعليه ان نفعي نفعها دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة**
في الاضاحي كذا دليلنا لا انه يجري به قال الشافعي وقال مالك لا يجري دليلنا قوله تعالى

نكول ما ذكر اسم الله عليه في روي دفع بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما امر الله
 وذكر اسم الله عليه نكول ما ذكر اسم الله عليه في روي دفع بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما امر الله
 المستن في مستن في غير واحد من جميع الفقه وقال بعض اهل الظاهر هو واجب دليله اجماع
 الفرقه واخبارهم وايضا قوله تعالى والذين جعلناهم من غير الله لئلا يفتروا علينا
 وملكنا ما كنا بالكتابين الاكل منه وبين الترك **مسألة** يستحب ان ياكل من الاضحية
 المستنونه بلها وتكفي ثلثها ويتصدق بثلثها وقال الشافعي منه مستحب وفيه قلة الاضحية المستنونه
 على قولين احدهما مثل ما قلناه والاخر باكل نصفه ويتصدق بنصفه والاخر على قولين احدهما
 انه باكل جميعها الاقله تسعين ولو اوفيه وقال ابو العباس له اكل جميع دليلنا اجماع الفرقه
 واخبارهم وايضا قوله تعالى واطعموا الفانع والمعتز ففهم ثلثه اقسام احدها امر اكله والثاني
 باطعام الفانع والثالث باطعام المعتز ففهم ثلثه اصناف فمن قال غير ذلك فقد ترك الظاهر
مسألة الاضحية اذا كان ثلثها وضادها واجبة كان له الاكل منها والشافعي فيها
 وجهان احدهما مثل ما قلناه والي ليس له ذلك الا بالواجبة دليلنا قوله تعالى فكلوا منها
 واطعموا الفانع والمعتز وايضا الاخبار التي وردت في الاكل من الاضحية مطلقه وايضا مطلق
 في المذوق يحكم على المذوق الشرعي والمذوق في الاضحية الاكل منها وكذلك المندرج **مسألة**
 لا يجوز بيع جلد الاضحية سواء كانت طويلا او قد رزأ الا اذا اختلفت فتمت على المساكين
 وفيه قال ابو حنيفة وزاد انه يجوز بيعها قاله الله تعالى ان يعبرها مثل القند والفاس والمنخل

بلغ

والميزان ويؤخذ ذلك وقال الشافعي لا يجوز بيعها خال وقال عطاء الخوني بيعها على كل حال وقال
 لا يجوز بيعها باله البيت دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا **مسألة** الجلود اذا كان المساكين
 فلا فرق بين جلودها لياه او ثمنه وروي عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي بن ابي حمزة قال قال ابو حنيفة
 الله صلى الله عليه واله ان اقوم على يد من فاضل جلودها ورجلها وامرني الا اعطي الجاز منها
 شيئا وقال ابن عطاء من عندنا وامرته هزيمة الجلود والامر يقتضي الاجابة **مسألة**
 الهدى الواجب لا يحزى الا واحد عن واحد واركن تطوعا يجوز عن سبعة اذا كان نول اهل البيت
 واحد فان كانوا من اهل بيتي يحزى به قال مالك وقال الشافعي يجوز للسبعة ان يمشوا كقول
 في يده او يقره في الفخايا والهدايا سواها نول اهل البيت واحد او يمشوا عن كذا ليا
 والهدايا المستنونه او يمشوا من بعضها ويريد لها سواها نول اهل البيت واحد او يمشوا
 وقال ابو حنيفة ان كانوا سبعة من فقرتين او مطوعين او من اجاز وان كان بعضهم يريد لها
 بعضهم يكون مقربا لمجوز وروي عن ابن عباس وعف المايعين اهل البيت تجزى عن عشرة
 والبقره عن عشرة وفيه قال ابو اسحق المرقزي وقد روي احيانا انها تجزى عن السبعين مع البقره
 دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وطريقه الاحتياط **مسألة** ايام النحر ثمانية اربعة
 يوم النحر ثمانية بعدة وفي الاضحية ثلثه يوم النحر يومان بعدة وقال الشافعي ايام النحر
 الايام المأجور وانما هي اربعة ايام اولها يوم النحر واخرها غروب الشمس من التثنية
 وروي ذلك عن علي بن ابي حمزة قال الحسن وعطاء وقال مالك واو حنيفة لا يجوز ذوات

ثلاثة اولها يوم عرفه ورايم الذبح لله اولها يوم النحر فالحق الشافعي في الثالث عشر للتشريق دليلنا
 اجتماع الفرقه واخبارهم واخبارهم وروى جبير بن مطعم قال قال رسول الله صلى الله عليه واله عرفه
 كلها موقف وارفعوا عن عرفه ومن دلفه كلها موقف وان معوا عن محبس ورايم مناظرتها ايام ذبح
 وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العجايب ان هلال المحرم ما يظهر ان الوقت باق الى هلال المحرم
 الا في هذا اخرجه الدليل **مسألة** القديفة سنة مؤكدة ليست بواجبة ولا شافعية
 وقال ابو حنيفة غير مستنونة ولا واجبة قال محمد كانت واجبة في صلوات الاشهاد ثم نسخ بالحق
 وقال الحسن وقوم مناهل الظاهر واجبة دليلنا اجتماع الفرقه واخبارهم وروى ام كرز قال انك
 رسول الله صلى الله عليه واله اهلكه عن حم الهدي فسمعت به يقول (فرولا الطين على مكانها)
 وسمعت به يقول عن الغلام شلتان وعن الجارية شاه لا يضر كذا ما كان اوانا تار وروى عكرمة
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف عن الحسن والحسين كفتا كفتا **مسألة** اذا ابلت
 انها مستنجبة والا فقل ان يعق عن الغلام بكبش وعن الجارية بعمرة وقال الشافعي يعق عن
 الغلام بشاة وعن الجارية بشاة واحدة وبه قال عاصمته وقال مالك عن الغلام شاه وعف
 الجارية شاه لا حصل بينهما وبه قال ابن عمر دليلنا اجتماع الفرقه واخبارهم وروى عكرمة عن ابن
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف عن الحسن والحسين كفتا كفتا **مسألة** وقت العقيقة
 السابعة بلا خلاف ولا يطرح راس الصبي بدمه وبه قال جميع الفقهاء وقال الحسن مستحب ان
 راسه يدم وقال عاصم واحد منها صوفه وتستقبل بها اود اجها مرمع على با فوج الصبي حتى يشهد

اشارة

يقوم مع

راسه مثل الخيط ثم يغسل راسه بعد ويحلق دليلنا اجتماع الفرقه ولا في الاصل تمامه الذي
 وشغلها الخناج الى دليل وروى زيد بن عبد المنذر عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يعق عن
 الغلام ولا خمس راسه يدم وروى عاصمته قالت كانت الجارية تعق عن الغلام فتأخذ صوفه
 قطني لتسها به ففتحي رسول الله صلى الله عليه واله عن ذلك وامر بجعل مكانه مخلوق

كتاب الاطعمه ٢٩

مسألة الكلب والخنزير نجسان في حال الحيوة وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك
 هما طاهران في حال الحيوة واما نجسان بالموت او القتل دليلنا اجتماع الفرقه واخبارهم وايضا
 طريقه الاجتناب بقضيه **مسألة** الحيوان على ضربين طاهر ونجس والطاهر النجس
 بلا خلاف وما حذري من اهل الهدي والصيد والنجس الكلب والمهرير والمسيوخ كلها وقال الشافعي
 الحيوان طاهر ونجس فالنجس الكلب والخنزير نجس والطاهر الباقى كله طاهر وقال ابو حنيفة
 الحيوان على اربعة اصناف طاهر مطلق وهو النعم وما في معناها ونجس العرس وهو الخنزير ونجس
 الخاسع عري مجزى ما عسى المجامع وهو الكلب والذئب والسيح كلها ومسكوك فيه وهو الكمان دليلنا
 اجتماع الفرقه واخبارهم وقد عني ذلك في كتاب الطهارة **مسألة** السباع على ضربين نجس او
 قوي بعدد على الناس كالاسد والثور والذئب والكل هذا كله لا يؤكل ولا يمس ولا يمسك الثاني ملكان ذاناب
 نعيم لا يعدول على الناس وهو الصيخ والثعلب فلعن الله ما حرام الله وقال الشافعي هما

سابع من كتاب الطهارة

مباح وان قال ما اكل الضبع حرام وقال ابو حنيفة الضبع مكروه والشعير حرام دليلنا
 اجماع الفرقه واخبارهم وايضا روي علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله لم ينجس اكل
 كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير وروي ابو هريره ان النبي صلى الله عليه واله قال كل
 ناب من السباع حرام وهذا اصله **مسألة** البرجوع حرام اكله وقال الشافعي حلال
 دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وطريقه الاحتياط **مسألة** ان اكل اكله
 ولا نجس بالشافعي فيه وجهان منهم من قال بوجوه وهو الاشبه بالذهب ومنهم من قال لا نجس اكله
 كما قلناه دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا قوله كل ذي ناب حرام وهذا في ناب **مسألة**
 السور لاكل اكله اهليا كان او برياً وفيه قال ابو حنيفة ووافقنا الشافعي علي الاهلي وقال في
 البري وجهان دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا روي جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه واله
 السور وعمل منها **مسألة** لاكل الكلب الوتر والقنفذ والوبر ورويه سودا البكر
 من ابن عمر بن الخطاب وروي عن الشافعي يجوز اكلهما معاً دليلنا اجماع الفرقه وروي عن النبي عليه
 السلام انه قال جنبته من الخنايب وروي عنه عن ابيه قال كنت عند ابن عمر فسيل عن القنفذ
 فقال له تعالى قال لا نجس فيها اوحى الي محمد الو قوله او يحكم خبرين فانه نجس فقال شيخ سمعته اهريرة
 يقول ذكر عبد الله بن عمر قال خربت من الخنايب فقال ابن عمر ان كان رسول الله صلى الله عليه
 واله قال هذا فهو كمال **مسألة** الا نرب حرام وقال الشافعي حلال دليلنا اجماع الفرقه
 واخبارهم وطريقه الاحتياط **مسألة** الصبي حرام اكله وفيه قال مالك وقال ابو حنيفة مكروه

100
 باقر اكله الا انه لا يمينه حراماً وقال الشافعي حلال دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وروي بات بن
 حزمه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول قال فلان عودا فعد به اكله ثم قال ان الله
 من بني اسرائيل سمعته قال في الارض وان لا اذري اي الدواب هي فلم ياكله ولو كان حلالاً ما امتنع
 منه **مسألة** اكل الخيل حلال عدا باكانت او برانها او قارب وفيه قال الشافعي ورويه
 ومحمد واهله واهل البيت وقال مالك حرام وقال ابو حنيفة مكروه دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا قوله
 تعالى قل لا تجد فينا اوحى الي الاية وعليه اجماع الصحابة وروي ذلك عن ابن عباس ومالك وعبد الله بن
 الزبير وسويد بن غفلة وفضالة بن عبيد واسماء بنت أبي بكر واخا الاصل الاباح والحرم حرام الي
 دليل **مسألة** نجس اكل لحم الحمر الاهلية والبقال ان كان فيها بعض الذاهية
 الا انه ليس بمحظور وفيه قال ابن عباس في الحمر ووافقنا الحسن بن علي بن يقطين والشافعي
 جميع الفقهاء في ذلك وقالوا حرام اكلها دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم واخا الاصل الاباح
 واخطر حرام الي دليلنا وايضا قوله تعالى قل لا تجد فينا اوحى الي محمد ما الي قوله او يحكم خبرين
 فانه نجس او فسق فالظاهر ان لهذا هذه مباح الا ما اخرجنا للدليل وروي عاكب بن ابراهيم قال
 لم يكن في علي بن ابي طالب الايمان حرام فبانت رسول الله صلى الله عليه واله وقال طبع اهلنا من
 سمينهم ثم قالوا اهلنا من اهل خوالد القرية وهذا في روي ابو ابي سعيد بن سلمه
 عن ابن عباس قال انما سمى رسول الله صلى الله عليه واله عن حرم ائمة اهل البيت لانهم
 العلم من كل خبر روي في حرم ائمة اهل البيت والحق عنهما يمكن حمل علي هذا **مسألة**

فحش
 فاصيب
 منه
 فاشتب
 فاشتب
 فاشتب
 فاشتب

القرن وخمس حرام كلكه قال ابو حامد الاسفنديسي قال ابو العباس القرظي طاهر
وحكى بعض اهل العلم عن الشافعي ان من جازل قال ابو حامد وهذا غير مرفوع عنه وكذا كونه
دليلنا اجماع الفرقه على تحريمه وانها هي المستوخ فقال تعالى فعلى اهلهم ان يقولوا فتردهم مخلصين
وطريقه الاحتياط يقتضي تركه **مسألة** الحبة والقارة اكلهما حرام وبه قال الشافعي وقال
مالكهما مكروهان ليسا بمحرمين وكذلك الغراب فاذا اراد اكلها دعيها واكله دليلنا اجماع
الفرقه واخبارهم واخبار قوله تعالى احل لكم الطيبات وقال في موضع اخر وحل لهم الطيبات
وحكم عليهم الحبايت وهذا يستحب وروي ابن عمر وحفصه ان النبي عليه السلام قال خمس لا
جناح علي من فعلهن فيحل او يحرم اكله والعقرب والقارة والجداء والكلب العقور فوجبه
الدلالة ان الله تعالى اوجب الجزاء على المحرم وعلى المحل في الحرام بفعل الصيد والاكل اكل الجناح
فما رفع الجناح عن فعل هذه محرمات كان اكله الحرام وكلها وجوبه يستلزمها ما لا يحل اكلها
مسألة حواشي الطير كلها محرمة مثل الباري والصقر والغراب والباقى والشاهين
وعقها وبه قال الشافعي وابو حنيفة وقال مالك الطائر كله حلال لقوله تعالى فلا تلهوا بها افئدة
الذين آمنوا الا بعدد ما ليا اجماع الفرقه واخبارهم واخبار روي عنه من عن علي عليه السلام وسعيد
بن جبلة عن ابن عباس ان النبي عليه السلام لم يحرم كل ما في السبع وكل ذي ظفر الطير وهذا
عام في جميعه **مسألة** الغراب كله حرام على الظاهر في الروايات وقد روي في بعضها
ان هو والراعي وهو غراب الزرع والغراف وهو اصغر منه احسن اللون كالتمل وقال الشافعي

الاسود والابيض حرام والراعي والغراف علي وجهين اكلها حرام والثاني حلال وبه قال ابو حنيفة
دليلنا اجماع الفرقه وعموم الاخبار في تحريم الغراب وطريقه الاحتياط يقتضي حرامه ايضا
مسألة الحنظل حرام عن الجمهور الذي ياكل العذة اليابسة والتمويه كالثاقه والبقرة والشاة
والدجاجة فان كان هذا الاثر علمها كونه لها عذما وعند جميع الفقهاء الاقدم من اصحاب الشافعي فانه قالوا
انه حرام وروي ايضا بخلافه ان اكل غداة كذا في الشور وحكم اكلها عندنا بان يحسن وتطعم
عقلها طاهر الناقة اربعين يوما والبقرة عشرين يوما والشاة عشرة ايام او تسعة ايام والرياحية
لله ايام ولم يعرف للفقهاء في ذلك نصا وحكي بعض اصحاب الشافعي ما حدثناه عن بعض اهل العلم قال
لصنعول على ذلك طلعوا على ما نزل معه حكم اكلها باعتماد العادة فيسند ذلك للفتن دليلنا
اجماع الفرقه واخبارهم واخبار روي عنه من النبي عليه السلام في عن اكل الحلاله والباقي
وروي افعى عن النبي عليه السلام في عن الحلاله في الاكلين في كل او يشرب من الباقي
مسألة اسباب الحرام مكره للمحدث مباح للجهل بخبر كسبه او عده وبه قال الشافعي واجاب عن
علي بن ابي حمزة الساجي عنه وقال فروع من اصحابه كحديث حرام على اكل حرام حلال للجهل دليلنا
اجماع الفرقه واخبارهم واخبار روي حرام من محمد بن عبد الله قال سالت رسول الله صلى الله عليه
واله عن كسب الحرام فيها ما عده فلم ينزل حكمه عليه حتى قال اطعمهم من قبله واعقله من افعاك
وروي عنه عن ابن عباس قال ابي رسول الله صلى الله عليه واله فاعطى الحرام لغيره قال ابن
عباس ولو كان خبيثا ما اعطاه وروي علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم

تكره

واستعمله

اعطى الحجام لحيته وروى انس ان ابا طيبة حجر السلي عليه السلام نامت له فصاح من قعر وامن مواله ان
 حقهوا عنده من خراجه وقال حبان في حديث اخر كل خراجه وفي حديث اخر كانت صبيته ثلثه
 اربعه فماتت في كل يوم في كل يوم صاعا وروى ذلك عن عثمان بن عباس ولا في الفقه ما
مسألة اذا اخبر البدنه او دعي البقرة او الشاة فخرج من حوتها ولد فان كان تاما وحده
 ان يكون شعرا او او بدت نظرفيه فان خرج ميتا جمل الكله وان خرج جيا ثم مات على الكله وان
 خرج مسل ان كان له جمل الكله يحال وقال الساجي اذا خرج ميتا جمل الكله ولم يفضل بين ان يكون
 تاما او غير تام وان خرج جيا فان بقي ما يابس من لحيته ثم مات على الكله وان لم يابس من لحيته
 لحيته ثم مات على الكله وسوا كل ذلك فخذ الى او غير ذلك وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي
 وابو يوسف ومحمد والجمهور سمي وهو اجماع الصحابة وانفرد ابو حنيفة بان قال اذا خرج ميتا
 ففحصته لا يترك حتى يخرج جيا مديح يحال في ذلك دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم وايضا الاكمل
 الاباجيه والمنع يحتاج الى دليل وروى ابو داود في سننه عن مسدد عن هشام عن محمد بن
 عن ابي الورد كعن ابي سعيد الخدري قال سالت رسول الله صلى الله عليه واله فقلت يا رسول
 الله يحرم الباقع ويدخ البقوا او الشاة في بطنها الحين يلقبه ام ناكله فقال كلوه اذا شربتم
 فان ذكاه الحين ذكاه امه وروى ابو اسحق عن عاصم بن ضمره عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 عن ابن عباس ونافع عن ابن عمر وابن الزبير عن جابر بن عبد الله عن ابي حنيفة
 السلام قال ذكاه الحين ذكاه امه فوجه الدلالة ان السلي عليه السلام اجتزأ من الحدي

١٨٧
 الذي يربا به سائر الاخرى وقائمة مقامها فوجب ان يكون ذكاه الام باي من ذكائها
 وذكاه خباينها وروى عن علي عليه السلام ان ذكاه الحين ذكاه امه وعن ابن عمر وابن
 عباس اذا خرج الحين ميتا وقد اشعث اكل وروى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال كان
 ابي حنيفة يقول لله صلى الله عليه واله يقول ذكاه الحين ذكاه امه وهو اجماع علي بن ابي طالب
مسألة اذا ماتت الغارة في بطن او زينة او شبرج او برزخ من كلة وحان
 الاستصحاب به ولا يجوز ذكاه ولا الاستصحاب به وبه قال الشافعي وقال قوم من اصحاب الحديث
 لا تنفع به الا بالاستصحاب ولا يجوز بل يراق كالحمره وقال ابو حنيفة لا يصح به ويباع
 ايضا وقال داود ان كان المايح سمما لم ينفذ به يحال وان كان ماعدا من اللدها لم ينجس بكون
 الغارة فيه ويحل الكله وشربه لان الخبر ورد في الغارة فحسب دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم
 وروى سالم عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الغارة تقع في السم والودك فقال ان كان جليدا
 فاطرحوها وما حولها وان كان مائعا ما سفعوا به ولا تأكلوه وروى ابو سعيد الخدري ان النبي
 عليه السلام سئل عن الغارة تقع في السم والزيت فقال لا يصح به ولا تأكلوه وهو اجماع
 الصحابة وروى ذلك عن علي بن ابي حنيفة عليه السلام وابن عمر قاما علي بن ابي حنيفة عليه السلام فقال في السم تقع
 فيه الغارة لا تأكلوه واسفعوا به في السراج والمخ وروى عن ابن عمر قال ينفذ به في السراج
 ويبيع به الا ذم والليل على ابي حنيفة قوله عليه السلام ان الله تعالى اذا خرج اكل شي حرام
مسألة اذا حاز الاستصحاب به فان دخانه يكون طاهرا ولا يكون نجسا

وقال الشافعي فيه وجهان أحدهما مثل ما قلناه والثاني وهو الصحيح أنه يكون خسفاً ثم ينظر فإن كان
تلياً كما مثلاً في وسر الخسب فهو معنونه وإن كان كثيراً وجب عليه دليلنا أن الأصل الطهارة
وقراء الزينة هو الحكم بالحاجة وشغل الزينة يحتاج إلى دليل **مسألة** الزينة والشبوح
والميزان إذا اجتمع يمكن تظهير ما باله والشافعي فيه وجهان أحدهما مثل ما قلناه والثاني وهو المذهب
والخيار له أبو العباس أنه يظهر ما ركابه للمصلحة دليلنا أن الحاجة هذه الأشياء معلومة ولا
دليل على أنها تظهر ما باله فمن ادعى حجة فعليه الدلالة **مسألة** لا يجوز المضطرب
إلى كل الميتة أن يأكل أكثر مما يستلزم الرقيق ولا يحل له الشبوح وفيه قال أبو حنيفة وأحد قولي الشافعي
أخاره لنفسه وأخاره الميزان وله قول آخر أنه إن يأكل الشبوح فيه قال مالك والثوري
دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم وأيضاً ما قلناه جلال الاختلاف وكفى بالماضي على حربه بالآداب
مسألة إذا اضطر إلى كل الميتة يجب عليه أكلها ولا يجوز له الاقتناع منه وللشافعي
فيه وجهان أحدهما مثل ما قلناه وقال أبو إسحق لا يجوز أن يكون له عرض في الاقتناع
منه وهو لا بأس شرعاً به دليلنا ما علمناه ضروره من دفع المضار عن النفس فإذا كان هذا
مسلماً في هذا الوقت به يدفع الضرر العظيم عن نفسه وجب عليه تناوله **مسألة**
إذا اضطر إلى طعام الغير لم يجب عليه الاعتناء وقال الساجي يحرم عليه ذلك ما كان له إجماع
المضطر من أحد أمرين إما أن يكون واحداً لثمنه في الحال أو في بلد أو لا يكن واحداً فإن كان واحداً
لم يرض عليه إلا بدل ما لا يكن واحداً أصلاً وجب عليه الله بعد ذلك وفي الناس من قال يرضى عليه

108 عليه بعد ذلك إذا لم يكن واحداً في الحال وإن كان له في بلد دليلنا الأصل براءة الزينة وإجماع ذلك يحتاج
إلى دليل **مسألة** إذا وجد المضطرب ميتاً وصيداً حياً وهو يترجم اختلافاً بين أصحابنا
فيها على وجهين أحدهما أنه يأكل الصيد قبل أن يأكل الميتة وفيه قال الشافعي في أحد قولي وهو
الاحتياط للمزني والوجه الآخر يأكل الميتة ويدع الصيد وهو قول الشافعي الآخر وفيه قال مالك
وأبو حنيفة دليلنا على ذلك أن الصيد إذا أفله أو أكله فداه فيكون أكل من ماله طيباً وأيضاً احتراز
أصحابنا على ذلك وأكثره وإياه إذا قلنا بالزوايه الأخرى وهو الأصح عندي في الصيد إذا
كان حياً فزججه المحرم كان حكمه حكم الميتة ويلزمه الفدا فإن يأكل الميتة أو يرضى عن غيرها لم يرمه
فدا والزوايه الأولى يحملها على من وجد لحم الصيد عليه يوجب فدا الأولى أن يأكله ويؤذي ولا
يأكل الميتة وقد سئل في كتاب تهذيب الأحكام وكتاب الاستبصار **مسألة** إذا
خرج المحرم الصيد كان حكمه حكم الميتة لا يؤكله الساجي فيه قولان أحدهما إن كان له لا
يملك صيدها وهو الثاني إن كان له لا يحل له ويحل أخيراً في الجليل دليلنا إجماع الفرقه
وطريقه الاحتياط **مسألة** إذا اضطر إلى شرب الخمر للعطش أو الجوع والداوى
فالظاهر أنه لا يفسد به أصلاً وقد روي أنه يجوز هذا الاضطراب إلى الشرب إن يفسد به ما
لا يأكله والداوى فلا وهذا التفصيل قال أصحاب الشافعي وقال الثوري وأبو حنيفة تحلل القطر
الحل الطعام وإلى الشراب وتحلل للداوي بها دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم وأيضاً طريقه الاحتياط
بعضي خلافه أيضاً يحرم الخمر معلوم ضروره وأيضاً في موضع يحتاج إلى دليل وما قلناه

او قول بالعقود وهذا عقد دليلنا ان الاصل براه الذم ولا دليل على لزوم هذا العقد فوجب
نفي لزومه ولانه محضه بالاخلاق **مسألة** اذا ناسا خلا فسبق احدهما صاحبه
فقال لا عشرة بشرط ان يظهر السابق كان النضال صحيا والشرط باطلا و به قال ابو حنيفة
وابو اسحق المزني وقال الشافعي النضال باطل دليلنا ان الاصل بجهته وان ضامه الشرط
اليه فيفسد بخلاف ابي حنيفة

٢٨
كتاب الامانة

مسألة في الامانة ما هو مكره وما ليس بمكره و به قال اكثر الفقهاء وقال بعضهم كلها
مكره وهذه لقوله تعالى ولا تخجلول الله عرضة لايمانكم دليلنا ما روي عن ابن عباس ان النبي عليه السلام
قال ثلث مراثي والله لا عزون فريسيات لو كان مكرها لم حلف وروي ابن عمر قال كان كثيرا ما حلف
رسول الله صلى الله عليه واله بهذه اليمين لا ومقلب الثوب **مسألة** لو سجد الخديري قال كان رسول
الله صلى الله عليه واله اذا اجتمع في الميقات والذى نفس الى القسم بيده والمعنى في الكتاب
منوجه الى المنع على قول البر والنفوي والاصلاح بين الناس فقال لا تخجلول الله عرضة
لايمانكم ان يروى لا يمسوا الناس ولا يقول الله وقيل ايضا غناها لا يكثر والامان بالله مستهين
مهما من على طيب وباس يكون فيه استقال الاسم **مسألة** اذا حلف والله لا اكلت
طيبا ولا استساعم كان هذه من مكرهه والمقام عليها مكره وعلما طيبا و به قال الشافعي

اصحابك

راي

استنبطنا

١٤ وهو ظاهر عليه وله وجه اخر فيه ضعف وهو ان الاصل اذا اعتقد ان يغير عليها وقال ابو حنيفة
المقام عليها طاعة ولازم دليلنا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تخفوا وطيبات ما اهل الاية ثم قال
مكول لما روى في الله جللا طيبا وارقول الله الذي انتم به مؤمنون يعني في الخالفه وانما قوله عز وجل
قله حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق الاية وقال ايها النبي لم يخرج ما اهل الله
لك في قوله قد فرغ الله لكم منه ايمانكم **مسألة** على من كان عليها طاعة وعادة اداؤها

مرازمه كفارة و به قال جماعة وقال اكثر الفقهاء ابو حنيفة ومالك والشافعي ومالك وغيرهم
بزمنه كفارة دليلنا اجماع الفرقه واجازهم واصل الاصل براه الذم وروي عمر بن محمد عن ابيه
عمر بن ابي عبد الله السلم قال من حلف على من فداي غير هذا خير منها فليات الذي هو خير وان
تركه كفارة **مسألة** اذا قال انا يهودي او نصراني او مجوسي لا يرتب من الاسلام او من
الله او من القرآن لا فعلت كذا فعلت كذا ولا الخالصت ولا يحجب به كفارة و به قال
مالك والاوزاعي والليث وسعد والشافعي وقال الثوري وابو حنيفة واجاباه كل هذا بمن واذا
خالصت ولزمه الكفار دليلنا اجماع الفرقه واجازهم واصل الاصل براه الذم وعليق الكفار عليها خناج
الرجل دليل وروي ابو حنيفة عن ابيه ان النبي عليه السلام قال اباي من الاسلام كانا فهو
كما قال وان كان مجازعا لم يرتجع الى الاسلام سلبا فوجه الدلالة هو ان ظاهره بعد انه مني كان
كاذبا فهو يهودي وقد خرج من الاسلام ولا خلاف ان الظاهر من ذلك انه اراد الخروج والرجوع
قوله من غشنا فليس منا ومن اكل من هاتين البطنتين فلا يقر بمصلاها فلا يثبت انه اراد الرجوع

شخص

استنبطنا

قد اختلف جميع الولاة على الحكم وانه امر مظهر ولم يذكر الكفارة فمن وجب ذلك الكفارة فعليه
الدليل **مسألة** اذا اختلف ان يفعل الفنيع او ينكر الواجب او يستلزم لا يفعل الواجب وجب
عليه ان يفعل الواجب وينكر الفنيع ولا كفارة عليه وقال جميع الفقهاء ان كفارة الكفار دليلنا اجماع الفرقه
والخياره وايضا الاصل براه الزمه **مسألة** اذا اختلف على مستقبل على نفي او اثبات من حاله ناسيا
يا الحشيت لم يتركه الكفارة وان حاله عامر لزمه الكفارة اذ كان من الجهان التي يجب ان يكون فيها الكفارة وقد
السافعي ان حاله عامر فعليه الكفارة فوكلا واحدا كما ملناه وان حاله ناسيا فعليه قولين دليلنا اجماع
الفرقه والخياره وايضا الاصل براه الزمه وايضا قوله عليه السلام رفع عن ابي الخطا والنسيان وما
استكرهوا عليه وانما اراد به حكم الشليل بالجماع **مسألة** لا تعتقد الجحيم على ما مضى قول
كانت على نفي او اثبات فلا يجب بها الكفارة صادقا كان او كاذبا عالما كان او ناسيا وبه قال اكثر الولاة
بمعتد التوري ووجه حقيقه واصحابه واجلوا يخوفون ان كل صا دقا فهو بار ولا يمتني عليه
وان كان كاذبا فان كان عالما بالحشيت ولزمه الكفارة فوكلا واحدا وان كان ناسيا فعليه قولين هذا
مذهب الشافعي وبه قال في البايعين عطا والحكم وفي الفقهاء الاوزاعي وممن في دليلنا اجماع
الفرقه والخياره وايضا الاصل براه الزمه وشغلها يحتاج الى دليل وايضا قوله تعالى لا تؤاخذكم
الله بالاعوج في ايمانكم وقال ما لهذا القول ان الله ما كان في الاقدام على محال كان لغوا
وقال ابو حنيفة هي في معنى القبول ايضا قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كنتم تكلمون الايمان بالخبر ان
الواحدة مما عندنا والجهان وهذه من فاعقدت لاعتقادها وحدت اعتقدت ولا خلاف في انها

يا الحشيت

لا تعتقد وقال تعالى ولا تقولوا بما نكر وهذه لا يمكن حفظها عن الحشيت وروى ابن سريج عن النبي عليه
السلام قال من خاف عينا فهو بها فاحذر ليقطع بها ما لا امرى بك لئلا يلقى الله وهو عليه غضبان وروى عن
النبي عليه السلام انه قال اليمن الخوفين مع علم الايمان لا يقع لهما ولم يذكر الكفارة فمن قال فيها الكفارة
قد زاد في الخبر **مسألة** اذا قال والله لا صعد السما والله لا فكن زيدا وزيدا
قد مات عالما كان بذلك او لم يكن عالما لم يترك الكفارة وقال ابو حنيفة والشافعي عني في الحال قوله
الكفارة دليلنا ما ملناه في المسئلة الاولى **مسألة** لا تعتقد من الكافر بالله ولا يجب
عليه الكفارة بالحشيت ولا يصح منه الكفارة بوجه وبه قال ابو حنيفة وقال السافعي يعتد عنه قوله
الكفارة عنه سوا حشيت الكفر او بعد اسلامه ولينما ان اليمن اما هو الله من كان عارفا
والكافر غير عارف بالله عندنا اصله فلا يصح عنه وايضا الاصل براه الزمه وشغلها يحتاج
الى دليل وايضا قوله عليه السلام لا اسلام من عاب قبحه واما الكفار فمحتاج الى نية ومن لم يعرف
الله لا يصح له ان يوي ويترب لله واستدل الشافعي بالطواغيت والاختلاف وعلما على عيها
وهو قوي بكن اعتقاد **مسألة** فان قال وقلة الله او علم الله او حياه الله وقصده
كونه قادرا على ان يحيا كان ذلك عينا بالله وان قصد بذلك المعاني والصفات التي تليق بالشرعي
لم يكن حاله بالله وبه قال ابو حنيفة وقال اصحاب الشافعي كل ذلك يمين بالله دليلنا قيام
الدلائل على ان الله يستحق هذه الصفات لنفسه وان القول بالصفات باطل فاذا اختلف بها
وجب الحكم بما بين عنيه وكان الاصل براه الله **مسألة** اذا اختلف بالقران او تفرق

منه قال لم يكن ذلك عنينا ولا كفارة نحن الفتنها وبه قال ابو حنيفة واحياه قال ابو يوسف ان كان
 فان اراد السورة فليس يمس ولا اراد الاسم كان عنينا وقال محمد بن خلف بالقران فاليمين عليه وقال
 الشافعي واحياه كل ذلك من كلامه الكفاة بخلاف ما سجد في ان اليمين يعني الله لا يصدق
 وكلام الله عز وجل ولا هو وصفه من صفاته فان ما روي في انه وصفه من صفاته الذي كان الكلام
 معجز فيها وليس هذا موضع **مسألة** كلام الله تعالى فعله وهو مجرث وافتتح احياه
 من شئته بان مخلوق طافيه والايها المكونه محيلا وقال احياه المعتبر له انه مخلوق وفيهم
 من روى عن شئته بذلك وهو قول لي عبد الله البصري وعنه وقال ابو حنيفة وابو يوسف في محمد
 انه مخلوق قال محمد وبه قال اهل المدينة قال الشافعي ما قال به احمد واهل المدينة قال ابو يوسف
 اوله قال بان القران مخلوق ابو حنيفة قال سمعت ابا عبد الله بن محمد بن ابي حنيفة في اهل المدينة
 فقال ان القران مخلوق هذا يعني وروى عن جماعة من الصحابة الامام في شئته
 انه مخلوق وروى ذلك عن علي عليه السلام انه قال لوم اكل كمين والدم ما حلت مخلوقا ولكني
 جئتكم كتاب الله وروى ذلك عن ابي بكر وعمر وعنه قال جعفر بن محمد الصادق
 عليه السلام فان سلب عن القران فقال لا مخلوق ولا مخلوق ولكنه كلام الله ووجه من ينزله وبه
 قال اهل الحجاز وقال سفيان بن عيينة سمعت عمر بن الخطاب وشيوخه في ذلك سبعة من سبعة يقولون القران
 غير مخلوق قال سمعت ابا يونس قال مالك القران غير مخلوق قال اهل المدينة وهو قول
 الاوزاعي واهل الشام وقول الليث بن سعد واهل مصر وعبد الله بن الحسن البصري البصري

١٥٢
 منه قال اهل الكوفة لم يكن ذلك عنينا ولا كفارة نحن الفتنها وبه قال ابو حنيفة واحياه قال ابو يوسف ان كان
 انه قال القران كلام الله قديم واوله من قال بذلك الاشعري ومن تبعه علي بن ابي طالب
 من ذهب منه علي ما قلناه ما ذكرناه في الكتب في الاصول ليس هذا موضعها فيها قوله ما ياتيهم من ذكر
 من ربهم محدث الا استمعوه فسموا عونا وعونا والعربي محذوفا وقال ابن خلدون في الذكر وقال اننا
 وانزلنا اليك الذكر فوصفه بالسر في هذه كلها فان الحديث وذلك فينا في وصفه بالعلم وفروقه
 بالعلم فقد استمع الله قديما الحديث وذا في خلاف ما اجمع عليه ائمة في عصر الصحابة والتابعين
 وفروقه الى ابي الاشعري وليس هذا موضع تفصي هذه المسئلة فان الغرض هاهنا الكلام في
 الفروع وروى عن ابي حنيفة قال قلت لابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله في القران
 شيئا قال نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول القران كلام الله عز وجل وروى
 من روى الله ولقد روي عن ابي الحسن عليه السلام انه قال واقتضاه اجل لا يجبل انه كلام الله وروى
 ابو الورد ان النبي صلى الله عليه وآله قال القران كلام الله عز وجل وقد روي الصادق عليه السلام ما يجنبناه
 عنه بالنظم فقال بعض الشعراء لا يستهان به

فارسا عن الناس من قبلك ان النبي المرسل الصادق
 وقال قوله بينا واضحا ليس يقول المعج
 كلام ربي لا يمارونه ليس مخلوق ولا حيوان
 جعفر بن الخيرات فخر به ان الرضي المراقبي الشافعي

مسألة لا يتعقد الالبابية فاما قول التجل اتممت واقسم بالله متى سمع منه هذه الالفاظ
 ثم قال لم ارده ميثاقا في الظاهر يقبل منه فيما بينه وبين الله لانه اعرف بمراده وقال الشافعي يقبل
 قوله فيما بينه وبين الله لانه لفظ محتمل في الحكم هل يقبل منه او لا للشافعي فيه قولان قال في
 التمهيد ان اذ قال اتممت لا طيبات فقال لردت اخبار عن من قدمه فان كان عرفه من قدمه
 قبل منه والا فهو موالي فقال احيى به يقبل منه فيما بينه وبين الله على كل حال واما في الظاهر
 فان كان عرفه من قدمه فثبت ذلك قبل منه فلو لا وجوده وان لم يعرفه من سابقه اخذوا على
 علي ثلث طرق منهم من قال لا قبل منه ومنهم من قال لا قبل منه في الالباب ولا قبل في غير الالباب ومنهم
 من قال لا قبله على قولين دللنا ان الله اذا نوى انعقدت عنيه بلا خلاف وليس على انعقاد ما بعينه
 دليل وانما قوله تعالى لا يواخذكم الله بما لكم في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الالباب ذلك
 لا يكون الالبابية فاما المحتمل الذي لا يمكن له ظاهره وكان محتملا كان هو اعرف بمراده فقبل قوله
 في ذلك **مسألة** اذا قال اتممت لا فعلت كذا ولم ينطق بما خلفه لا يكون ميثاقا مسؤل
 نوى الميثاق او لم ينو به قال الشافعي وقال ابو حنيفة يكون ميثاقا يكفر وقال مالك ان اراد ميثاقا فهو
 ميثاقا لا ليس بميثاقا دللنا ان انعقاد الميثاق شرعي وليس في الشرع ما يدل على ان هذا ميثاق
 وعليه اجماع الفرقه واخبارهم **مسألة** اذا قال لعمر الله ونوى بذلك الميثاق كان ميثاقا
 وقال ابو حنيفة يكون ميثاقا اذا اطلق او اراد ميثاقا به قال اهل العراق واختلف اهل الشافعي
 على وجهين احدهما ان يكون ميثاقا اذا اراد ميثاقا او اطلق كما قال ابو حنيفة والمذهب انه اذا اطلق

فليس ميثاقا لكن ميثاقا وهذا مستلزاما دللنا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا فانه اذا نوى بها
 الميثاق يتكون ميثاقا لا خلاف واذا اطلق فليس عليه دليل **مسألة** اذا قال محض
 الله يكون ميثاقا فقد اوردوا بقيد وبه قال ابو حنيفة واحمد وقال الشافعي كانت ميثاقا من حين اذ اطلق
 او اراد ميثاقا به قال ابو يوسف دللنا ان الميثاق حكم شرعي ولا دليل في الشرع على ان هذا ميثاق
 وايضا الفصل براه الزعم من اوجبها ميثاقا فعليه الدلالة له وايضا فان خذوا الله هو الامر والنهي
 والعهود انتكاه فلا خلاف في ذلك كانت ميثاقا بالحوادث فلم يكن ميثاقا وجعله اهل الشافعي ميثاقا
 بالعرف واستعمال الناس ذلك وهذا غير مستلزم ومن لم يوجب الاستمرار الذي قاله في الله صو
 القول لقوله وانه محض اليقين يعني القرآن فكانه قال وقران الله ولو قل هذا كان ميثاقا قد بينا
 ان هذا لا يكون ميثاقا لو صرح به **مسألة** اذا قال الله او ناله او وبال الله ونوى بذلك
 الميثاق كان ميثاقا وان لم ينو لم يكن ميثاقا وان قال ما اردت ميثاقا قبل قوله وقال الشافعي في قوله
 بالله ان اطلق او اراد ميثاقا فهو ميثاق وان لم يرد ميثاقا فلا يكون ميثاقا لانه محتمل والله استعين
 واذا قال الله او والله ان اراد ميثاقا لم يمي عن ان لم يرد ميثاقا ليس بميثاقا فلا قال ما اردت
 ميثاقا قبل منه دللنا ان ما قلناه مجمع على كونه ميثاقا وما ذكره ليس عليه دليل وايضا قوله
 الاعمال بالنيات فما حذر عن النية يحسن لا يكون ميثاقا **مسألة** اذا قال الله بكسر
 الهمزة لا حرف قسم لا يكون ميثاقا وبه قال الشافعي وجميع الفقهاء الا لا بد من حرف القسم الذي فانه
 قال يكون ميثاقا دللنا ان القسم لا يكون المحذوف القسم وهو الواو والواو ليس بها هنا واجد

واحد منها وما قالوه لحارزه اهل اللغة على الشذوذ **مسألة** اذا قال اسهد بالله لا تكون
 مبنيا واختلف اهل الشافعي على وجهين منهم من قال اذا اطلق او اراد مبنيا ففي عين وبه قال ابو
 حنيفة ومنهم من قال اذا اطلق لا يكون مبنيا دليلنا ان هذه لفظة الشهادة ولفظة الشهادة لا مبنية
 مبنية في اللغة فعلى من جعله مبنيا الدلالة **مسألة** اذا قال اشترى بابه لم يكن ما اطلق
 ذلك او اراد مبنيا او لم يرد مبنيا وقال الشافعي ان اطلق ذلك او لم يرد مبنيا مثل ما قلنا هو ان اراد
 مبنيا فعلى ما اراد دليلنا ان الاصل يراه الدمه وليس هاهنا دلالة على ان هذا من الفاظ القدر فيجب
 ذلك **مسألة** اذا قال اسلك بابه او افهم عليك بابه لم يكن ذلك مبنيا سواء اطلق او اراد المبر
 او لم يرد مبنيا وقال الشافعي ان اطلق ذلك او لم يرد مبنيا كما قلناه وان اراد المبر على كذا لم يقد
 على فعل الغير فان اقام الغير عليها لم يثبت وان خالف حنت المالك ولزمته الكفارة وقال اهل الكفارة
 على المنة وفي الخلاف دليلنا ما قلناه في المسئلة الاولى من ان الاصل يراه الدمه وايضا هو ان
 في كلامه الذي دليل **مسألة** اذا قال على وجه الله زوي هو بيان ان ذلك يكون زوايا مخالفا
 لانه ما يلزمه في كفارة الشذوذ هذا اذا نوي ذلك ان لم يتوكل عليه ذلك واما قوله على مشاقه
 وكفاته وامانته فلم يرد مبنيا مبنيا ويجب ان يقول انها ليست من الفاظ اليمين لانه لا دليل على ذلك
 وقال الشافعي ان اطلق او لم يرد مبنيا لم يكن مبنيا وان اراد مبنيا كان كذلك وقال ابو حنيفة هو ان
 يكون لاطرافه مبنيا ما اخبره وقال الشافعي اذا جلت بواحدة منها او جميعها لزمته كفارة ولو جاز
 وقال مالك اذا حنت في اليمين ان يقول على عهد الله وميثاقه وكفاته وامانته في خلاف لزمته

مسألة
 ١٥٣

عن كل واحد كفارة دليلنا اجماع الفرق على ما قلناه او لا وانه لا دليل على ما قالوه احسن فيجوز
 ان الاصل يراه الدمه **مسألة** اذا قال والله كانت مبنيا اذا اطلق او اراد المبر وان لم
 يرد المبر لم يكن مبنيا بعد ما قلناه وحكم عليه في الظاهر ولا يقبل قوله ما ارادت اليمين في الحشم
 وبه قال الشافعي لانه زاد وان لم يرد مبنيا يكون مبنيا دليلنا الاصل يراه الدمه واما قوله عليه السلام
 لا تعامل النيات وهذا ما نوي واما ما التزم به جميع عليه وما قالوه ليس عليه دليل وقوله تعالى لا
 يواخلكم الله بالله في انما لم يواخلكم ما عقدتم اليمين على ذلك لان العقد لا يكون الا بالنية
مسألة اذا جلت لا تخي او لا تس الجلي فليس الحاشية فيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 لا تحسد للمنا ان الحاشية من جلة الجلي الذي يخرج من الرجال كالمطعمه والسوار للنساء ولو جلت ليس
 المنطقه ولا ليست المرأة السوار حنت **مسألة** اذا جلت المرأة لا ليست حنت حاشية
 الجوهر وجد حنت وبه قال ابو حنيفة في حاشية الشافعي وقال ابو حنيفة لا تحسد للمنا ان اسم الجلي
 يتناول الولو وجهه قال الله تعالى ويستخرجون حليه يتسوسنها وفي موضع اخر يستخرجون حليه
 ومعلوم ان الذي يخرج منه هو الولو والمرحان **مسألة** لا يخرج من حلة الاستئناس **مسألة**
 الله الا في اليمين فحسب وبه قال مالك ابو حنيفة تدخل في اليمين بالله وفي الاطلاق والعنفان
 والنذور وفي الاعتقاد دليلنا ان ما ذكرنا مخرج على دعوله فيه وما قالوه ليس عليه دليل **مسألة**
 الاستئناس في اليمين ليس بواجب بل هو اختيار وفيما اجمع الفقهاء وجب عن بعضهم انه
 قال الاستئناس واجب لقوله ولا تقولن شيئا على خلاف اعتدالا لان ميثاق الله دليلنا ان الاصل يراه

براه الزعم من وجوب ذلك وعلى من ادعى وجوبها الدلالة وانما والى عليه السلام خلاف واستثنا فقال
 والله لا غزور قريبنا والله لا غزور قريبنا والله لا غزور قريبنا انما الله وحده وترا
 الاستسنا فانه الامم فانه لا يستثنى الا اذا كان منسلا بالكلية
 او في حكم المنسل فاما اذا انفصل عنه فاما حكمه سواء كان في المجلس او بعد انصرافه وبه فالجميع
 انفقوا وقال عطاء والحسن له ان يستثنى ما دام في المجلس فان فارقه بطل حكم الاستسنا وعن
 عباس فانما ان احدا هم العا ان يستثنى ايديهم لو حلف وهو غيرهم استسنا وهو كمن جاز الثانية
 له ان يستثنى ايديهم والحين يستثني دللنا ان ما اعتبرناه مجمع على حقه وما ادعوه ليس على حقه دليل
 واذا تروى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من حلف على من ذل غير خيرا منها فليأت
 هو خير وان لم يكن عن منه فلو كان الاستسنا عمل اذ لا يغناه الاستسنا عن الكفارة فانه استعمل
 لما علمه للكفارة ثبت انه لا يتخلص بالاستسنا **مسألة** الغوايبين هو ان يتبع المين
 الى يسانه ولا يفتقرها فانه اذا اراد ان يقول صلى الله عليه وسلم فانه فقال لا والله ما استدركه
 فقال لي والله ما الاول لغو ولا كفارة فيها وبه قال الشافعي ومالك بوجوبه فيها الكفارة والثانية
 منعده وقال مالك الغوايبين من الغيب هو ما ذكرناه ان يحلف على ما في صدره لا يدرى فيها وقال ابو
 حنيفة لغو المين ما كان على من لكنه حلف لفتك ان يعتقد انه على ما حلف او حلف ما كان كذا او على ما
 حلف فبان ان الامم خلاف لما حلف عليه فانه حلف على ما علمه فان انه حلف على هذه هذه
 لغو المين عنه ولا كفارة فيها وهذا الشافعي على قولين على ما مضى دللنا قوله فعلى كذا

الله بالغوى ما يكره وما لا يواخذه ما قلناه وتروى عطاء عن عائشة ان النبي عليه السلام قال الغوايبين
 قول الرجل عنده كذا والله ولي والله وتروى عطاء انه قال استسنا او عيب بيمين الى عائشة وبه
 منعده في بيها اصل الغايب قوله لا يواخذه الله بالغوى ما يكره من كذا والله ولي والله منعدها
 فله وعن ثمر بن اسد نحوه ولا يخالف لهما وعلى هذا اجماع الفقه واذا قرأها وجوب الكفارة والى ذلك
 على انها ان لا يمل براه الزعم وشغلها يحتاج الى دليل **مسألة** الاداء حلف على من يستقبل ان
 يفعل ولا يفضل فحلفه عاذا كان عليه الكفارة ولا خلاف وان خالف استسنا لم يجز عليه عندنا الكفارة
 والشافعي منه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني عليه الكفارة دللنا ان لا يمل براه الزعم وشغلها يحتاج
 الى دليل واذا تروى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال رفع عن امي الخطا والنسب وما استكرهوا
 عليه وهذا بيان **مسألة** المحرم تقديم الكفارة قبل الحنث اما لا وان اخرجها من حقه وقال
 الشافعي بخبره قبل الحنث الا وهو موفاته لا يجوز به لانه من عاذه الايمان وبه قال عمر بن الخطاب
 عباس وعائشة والحسن البصري ولم يترسوا مما لا يورثون واليها يستعد واحد واستحق
 وزاد مالك فقال خذ به يقدم الصائم على الحنث وقال بوجوبه واحياه كفارة المين من سبب
 واحد وهو الحنث فاما عند المين فليس بسبب هذا فادل منه هذا فلا يجوز تقديمها قبل وجوبها
 حال ما لم يفتقر الى مال واجاز ابو حنيفة تقديم الزكوة على وجوبها فلم يكون تقديم الكفارة قبل
 وجوبها واجاز مالك بتقديمها قبل الحنث لم يكون تقديم الزكوة قبل وجوبها واجاز الشافعي التقديم
 فيها وعندنا لا يجوز من هذا دللنا اجماع الفقه ولها كذا ولها كذا الكفارة اذا وجبت قبل الزكوة

منها من الادل اخرها بعد الخشاعا اذ اخرتها قبلها لادلاله على براهه منه وروى في الحديث
 ان النبي عليه السلام قال من جاف على من وراى غيره خيرا لم يها ملات الذي هو خير وليقرب عن
 عينه فامر به بالسبح عن اخشاعه في بعضها ثم ليكن من سببه بلفظ ثم وهذا نص
مسألة اذا قال الزوج انه ان تزوج عليا فانت طالق فانها لا تطلق تزوج عليها اوله
 بتزوج بغيرها او من فوقها او دونها وقال الشافعي اذا تزوج من نفسه بنفسه العبد
 دخل بها اوله بغير ذلك ان لم تزوج فهي بطلان على كل حال وقال مالك ان تزوج بثلثها او فوقها ودخل
 بها من في عينه وان لم يدخل بها لم يتر في عينه وان تزوج من محرم وبها في الميراث او الوصية لم يتر
 في عينه لانه قصد معارضة طهرها بذلك وانما معارضة الطهر فاما من هو دونها فهدر ثمنها دليلها
 اجماع الفروة واجبا ثم على ان الطلاق لا يقع وان المهر بالطلاق باطل ولو كان ذلك لكان لو جب
 ان يتر في عينه متى تزوج وان كان دونها او وجهه لان الاسم قد وجد والشرط قد حصل
مسألة اذا مات وعليه صيام صام عنه وليه وبه قال مالك والشافعي في القديم وقال في الجديد
 لا صوم عنه وليه وبه قال اهل العزاف دليلنا اجماع الفروة واجبا ثم وروى عن عاتبة ان النبي
 عليه السلام قال ماتت وعليه صيام صام عنه وليه **مسألة** اذا اعطى سكران حفاضة
 او كرهه ماله او فطرته فامسح به ان لا يترى ذلك من اعطاه وليس له طهر وبه قال ابو حنيفة
 والشافعي وقال مالك لا يجوز سراوه ولا ماله ذلك دليلنا قوله تعالى واجل الله البيع ولم يفرق
مسألة اقل ما يجزي من الكسوة ثوبان قميص وسراويل او قميص ومنديل او قميص ومقنعة

١٥٩ وثوب واجل ما يجزي قال الشافعي قميص وسراويل او مقنعة او منديل الرجل والنساء
 وقال مالك ان اعطاه ثوبا فكم قال الشافعي ان اعطى امرأه لا يجوز الا ما يجوز لها الصلاة وبه
 وهو ثوبان قميص ومقنعة وقال ابو يوسف السراويل لا يجزي دليلنا اجماع الفروة واجبا ثم
 وطريقه الاحتياط فوجب ذلك لانه يبرأ معه الزمة يفتن بالاختلاف **مسألة**
 اذا اعطى الفقير فلسين او خمارا يجزه والشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني يجزه
 ذكره ابو حنيفة دليلنا طريقه الاحتياط وايضا قوله تعالى او كسوتكم من اعطى غير فلسين ولا يقال
 كساه **مسألة** يوم الثلثة ايام في كفارة اليمين متابع لا يجوز فيه التفرق والشافعي فيه
 قولان احدهما مثل ما قلناه ذكره في الصوم وبه قال ابو حنيفة واجبا به واخاره لغيره والقول
 الاخر وهو طهر ما خاف ان يتابع وان شافعي وبه قال الحسن المجتهد وعطاء ومالك
 دليلنا اجماع الفروة واجبا ثم وطريقه الاحتياط يعني ذلك لانه اذا تابع فلا خلاف ان العرض
 سقطت واذا فرق السراويل على براهه منه دليله وروى في فراه البر مسعود في الحديث فصيام
 ثلثة ايام متتابعات في فراه التي ثلثة ايام متتابعه واقلا في هذا من الغرائب ان يكون متفرقا
 حصر الواحد وجب العمل بما عند المخالف **مسألة** فريضة العبد في كفارة الخصال صيام
 فريضة العتق والاطعام والكسوة اجماعا وعذرا ان فريضة شهر واجل ما يجزيه شهران متتابعان
 وفي كفارة اليمين ثلثة ايام مثل اكرسول وقال جميع الفقهاء فريضة فريضة اجزى وكل من منع ثلثا
 اجماع الفروة واجبا ثم ولان الاصل براه الفروة وما اعتدناه من غير عليه وما قالوه ليس عليه

دليل المسألة إذا كان في حال خلاف لا سكنت هذه الدار فإن أقام عقيبت عينية مسددة
 بكنه الخروج منها لم يتغير حيث وبه قال الشافعي وقال مالك إن أقام يومه وليه حيث ولو أقام
 أقل من ذلك لم يثبت دليلنا أن العيين إذا علققت بالفعل تعلقت بأقل ما يقع عليه المصمم من ذلك
 كقولنا خلاف لا دخلت الدار حيث أقبل ما يقع عليه الدخول وهو إذا عسر العينه ولو جلف لا دخلت
 الدار بغير أقل ما يقع عليه اسم الدخول وإن لم يدخل إلى جوف الدار **مسألة** إذا كان في
 دار خلاف لا سكنت هذه الدار ثم خرج عقيبتا البينين لا فضل بينهما في حيث وبه قال جميع
 الفقهاء وقال في خروج من لا طريق له إلى البيت لا يثبت استدامه السكنى وخروجه منها عقيبتا
 سكون فيها فوجب أن يثبت دليلنا أن الأصل براه الزمه ولا دليل على شغلها متى هذه البينين وأيضاً
 إذا لم يثبت على عقيبت عينية بعين الخروج منها لا يقال أنه ساكن فيها وكذلك لو كان في داره وبه
 فلا عرف ذلك لم يثبت على بعين الخروج لم يثبت لأنه نازك **مسألة** إذا كان فيها خلاف لا
 سكنت هذه الدار فقام عقيبت عينية لا للسكنى لكن لنقل الرجل والماله والولد من حيث وبه
 قال أبو حنيفة وقال الشافعي يثبت دليلنا الأصل براه الزمه وشغلها يحتاج إلى دليل وإيضاً إذا كان
 إلى العادة ومن كان مع رجله وماله وأهله لا يقال أنه ساكن في الدار فمن قال أنه ساكن
 بذلك فقد نزل العرف **مسألة** إذا كان فيها خلاف لا سكنت هذه الدار واستقلت بنفسه
 برفق عينية وإن لم ينقل العيال والماله وبه قال الشافعي وقال مالك السكنى بنفسه وبالعبال دون
 المالك وقال أبو حنيفة بنفسه وبالعبال والماله معاً وقال محمدان يفي من ماله ما كان سكنى الدار معه

١٩٧ فأنقل المالك وإن بقي مالك سكنى الدار معه فقل لنقل المالك برفق عينية دليلنا أنه إذا سكنى
 لنفسه فاذل خرج منها يخرج من أن يكون ساكناً فيها ومن ادعى أن عياله أو ماله يكون سكنى
 فعلية الدار له والأصل براه الزمه وإيضاً قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتكم مسكونة
 فيها منافع لكم فقد أخذنا من ترك المنافع ومخرج عنها يقال غير مسكونة وعند أبي حنيفة إن هذه
 مسكونة وقال تعالى ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ومنعنا من
 أحدهما أنه أسكن زوجته وولده في المكان فقال أسكنهم في المكان وإن لم يكن ساكناً معهم
 والباقي قال أسكنت ولم يسكن هو معهم يثبت أنه ساكن في مكان آخر وإن كان ولده وعياله في غير
 ذلك المكان والأول أوقع **مسألة** إذا جلف لا دخل دار فصول سطحها لم يثبت أنه قال
 الشافعي وأخلف أصحابه على طرفين منهم قال أنه يمكن السطح حجر لم يثبت وجهاً ولجراً فإن
 كان حجره في سطح وجب ومن قال أبو حنيفة حيث كل حال دليلنا أن الأصل براه الزمه وشغلها
 يحتاج إلى دليل وإيضاً فالسطح حاجز كالخارج فلو وقف على نفس الخارج فلا خلاف أنه لا يثبت
 فالسطح مثله ولا خلاف أنه إذا جلف لا يدخل بيتاً مدخل عرفة فوقها لا يثبت فالسطح مثله
 وإيضاً فإذا وقف على السطح لا يقال دخل الدار بل يقال وقف على سطحها ولم يدخل وأذا انتهى عنه
 دخولها لم يثبت **مسألة** إذا كان في دار خلاف لا دخلها لم يثبت استدامه ونحوه
 فيها وللشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه وهو لا يثبت عندهم والباقي يثبت بالاستدامة
 كالسكنى والمساكنة والركوب واللباس فإنه يقع على الاستدامة والاحتلال دليلنا أن الأصل

براه الزمه وشغلها يحتاج الى دليل وايضا فانه لا يقال دخلتها شهرلا واما يقال دخلتها منسد
 شهرا وفارق ذلك السكنى والطسكه والركوب واللباس فان الاسم يقع على الاستدلال والاستدلال
مسألة اذا جلف لا دخلت بيتا فدخل بيتا من بعد او من بيتا من بعد او من بيتا من بعد او من بيتا من بعد
 تحت وهو ظاهر كلام الشافعي واليه ذهبوا بسحق وغيره وفي جوابه وقال ان كان بدوا بجنت ستور
 دخل بيتا بالدارية او بالبلدان وان كان فروا نظرت فان دخلت بيتا بالبلدان جنت وجهها ولحد وان دخل
 بيتا بالدارية فعلى وجهين دليلنا ان لا يبين فتعلق هذه الايات قال الله تعالى ومن جلود الانعام
 بيوتا فمنه فغيرها يوم تظعنكم ويوم اقامتكم فيها بيوتا **مسألة** اذا جلف لا ياكل
 من طعام اشتراه زيد فاشترى زيد عمر طعاما صنفه واخذ فاكل منه لم يجز له ان ياكل من طعامه
 وقال ابو حنيفة جنت اذا اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى نصفه بليل ان عليا
 واجلهما من نصفه فاذا كان لزيد نصفه فقد اكل من طعام اشتراه زيد فوجب ان جنت كما لو
 جلف لا ياكل من نصفه فاذا طبق عليه رقيق عمر واكلها جنت لانه قد اكل رقيق زيد
 وان كان مع رقيق عمر وكذا الشاهنا قد اكل من طعام اشتراه زيد وان كان مع رقيق زيد
 قوله طعام اشتراه زيد كناية لاجل ان طعام اشتراه زيد فاشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى
 ان اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا
 زيد وعمر فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا
 اذا لزيد وعمر من رقيقه فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا

من نصيبه
 عمر احسن

فلهذا احسن وهذا قوي **مسألة** اذا قتلها هذا الطعام او اقره كل واحد منهما نصيبه فان
 اكله طعام اشتراه زيد او طعام اشتراه عمر جنت الشافعي وقال ابو حنيفة ان كل من نصيبه ياكل
 وان اكله نصيبه لم يجز له ان ياكل من طعام اشتراه زيد **مسألة** اذا جلف لا ياكل من طعام اشتراه زيد
 فاشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا
 اوجه قال ابو سعيد الاصبهاني ان كل نصف فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا
 على انه اكله طعام اشتراه زيد او طعام اشتراه عمر جنت الشافعي وقال ابو حنيفة ان كل من نصيبه ياكل
 او اشترى ان اكله او جنت ونحو هذا جنت وان اكل من طعامه جنت والافق عدي مذهب
 الاصبهاني والرازي على ذلك ان اكله يراه الزمه وليس يحصل الفطع على انه اكل من طعام اشتراه
 فاشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا **مسألة**
 اذا جلف لا دخلت بيتا من بعد او من بيتا من بعد او من بيتا من بعد او من بيتا من بعد او من بيتا من بعد
 على الممنوع فان دخلها او ملكها لم يجز له ان ياكل من طعام اشتراه زيد او طعام اشتراه عمر
 عندنا وبه قال ابو يوسف وابو حنيفة والافق عدي مذهب وقال الشافعي ومالك والافق عدي مذهب
 انه جنت على كل حال ولا محل للممنوع في الاكل الاصل يراه الزمه وشغلها
 يحتاج الى دليل وايضا فانه لا يقال دخلتها شهرلا واما يقال دخلتها منسد
 شهرا وفارق ذلك السكنى والطسكه والركوب واللباس فان الاسم يقع على الاستدلال والاستدلال
مسألة اذا جلف لا دخلت بيتا فدخل بيتا من بعد او من بيتا من بعد او من بيتا من بعد او من بيتا من بعد
 تحت وهو ظاهر كلام الشافعي واليه ذهبوا بسحق وغيره وفي جوابه وقال ان كان بدوا بجنت ستور
 دخل بيتا بالدارية او بالبلدان وان كان فروا نظرت فان دخلت بيتا بالبلدان جنت وجهها ولحد وان دخل
 بيتا بالدارية فعلى وجهين دليلنا ان لا يبين فتعلق هذه الايات قال الله تعالى ومن جلود الانعام
 بيوتا فمنه فغيرها يوم تظعنكم ويوم اقامتكم فيها بيوتا **مسألة** اذا جلف لا ياكل
 من طعام اشتراه زيد فاشترى زيد عمر طعاما صنفه واخذ فاكل منه لم يجز له ان ياكل من طعامه
 وقال ابو حنيفة جنت اذا اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا
 واجلهما من نصفه فاذا كان لزيد نصفه فقد اكل من طعام اشتراه زيد فوجب ان جنت كما لو
 جلف لا ياكل من نصفه فاذا طبق عليه رقيق عمر واكلها جنت لانه قد اكل رقيق زيد
 وان كان مع رقيق عمر وكذا الشاهنا قد اكل من طعام اشتراه زيد وان كان مع رقيق زيد
 قوله طعام اشتراه زيد كناية لاجل ان طعام اشتراه زيد فاشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا
 ان اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا
 زيد وعمر فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا
 اذا لزيد وعمر من رقيقه فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا فكل واحد منهما قد اشترى به معا

وابو حنيفة دليلنا ان الاصل براه الزمه وشغلها يحتاج الى دليل واما قوله عليه السلام رجع عن امي
 الخطا والسيان وما استكمل حوله عليه **مسألة** اذا ادخلك بها مجهولا لا تحت وهو من الشافعي
 واختلف اصحابه على طريقتين منهم من قال لا تحت قولا واحدا ومنهم من قال على قولين مثل الاول دليلنا
 ما اطناه في المسئلة الاولى **مسألة** اذا ادخلك لا دخلك على يد سنان فدخل على عمرو وبنينا
 ومنه زيد وولد علم يكون زيدا فيه فانه لا تحت وللشافعي فيه قولان دليلنا ان الاصل براه الزمه وشغلها
 يحتاج الى دليل **مسألة** اذا ادخلك على عمرو وبنينا وزيد فيه واسئلناه بعلقه كانه فقد ادخل
 على عمرو وعنه زيد صحيح وان ادخلك لا علم زيد اسلم على جماعة فيهم زيد واسئلناه بعلقه لم تحت وقال الشافعي
 مسلمه الدخول عليه على مسلمه السلام على طريقتين منهم من قال صحيح فوكوا اجماعا ومنهم من قال على قولين ومسلمه
 الدخول لا يدخل على طريقتين منهم من قال على قولين كالكلام ومنهم من قال تحت ما هنا فوكوا اجماعا ولا يصح
 الاستئذان بالكلام على قولين والفرق بينهما ان مسلمه الكلام صحيح الاستئذان فيها فوكوا اجماعا
 بالقلب ومسلمه الدخول لا يصح الاستئذان فوكوا اجماعا بالقلب دليلنا في السلام ان السلام اقطع عام
 ويجوز ان يخصه بالفتل او الفعل فعمل واحد لا يصح خصه بزيد وعمر واد المراد من خصه
 فقد تحت بالدخول ولا تحت بالسلام **مسألة** اذا ادخلك عليه عمرو وبنينا فاستدع زيدا فغود
 معه لا تحت وللشافعي فيه قولان ميان على حكم الاستدعاء هل هو حكم الاستدعاء ام لا دليلنا
 ان الاصل ما اضا فانه خلاف ذلك لا يدخل عليه ولا يدخل عليه وانما زيد دخل عليه فعلى من قال حكمه
 حكمه حكمه هو عليه الدلالة **مسألة** اذا ادخلك لادن هذا الطعام عندك فادله اليوم تحت

١٧٠
 وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك لا تحت لان معناه لا اخرا لكه على ما اخبرنا دليلنا ان الامس وهو
 على يقع الاكل فغدا وهذا ما اكل في الغد فيجب ان تحت **مسألة** اذا ادخلك لادن هذا الطعام
 الطعام اليوم او غدا قال هلك بشي في حقه ارضه الكاره وان هلك بشي في حقه في اليوم لم يلزمه وان كان
 في الغد فان كان بعد الفطر على اكله فله ان ياكله حتى يشبع وان كان قبل فطره لم تحت وللشافعي في هلاكه
 اليوم او غدا قولان دليلنا على التفضيل الذي قد مضى ان يكون قد فطره فانه لم ياكله الكاره وان لم يكن
 مفطر لم يلزمه شي لان الحكم براه الزمه **مسألة** اذا ادخلك لادن يقصير حقه عند راس الهلال
 او استهلال الشهر فانه يلزمه ان يعطيه عند رؤيه الهلال لوجه قال الشافعي وقال مالك لا يؤمن ان
 ليلة الهلال ويومها من عدها وكذلك لو ادخلك يقصيره يوم الخميس فوقت القضا يوم الخميس لم يلزمه
 دليلنا ان لفظه عند قبيل الحان في الاقعة فمن علم على عينه ذلك كان عليه الدلالة
مسألة اذا ادخلك يقصير حقه الى حين ان يمان او الى هذا الذي رواه ابي ابيان ابن الحارث
 سنة اشهد والزمان خمسة اشهر وطرير وول في الدهر شيئا قال ابو يوسف محمد هذه كلها عارة
 عن سنة اشهد وقال ابو حنيفة الحارث والزمان عارة عن سنة اشهد وقال في الدهر لا تعرفه
 وقال الشافعي هذا كلها عارة لا تجوز لها ان يكون على يد حيوة فان لم يفعل حتى مات تحت وفاته
 فان قال لا قصه الدهر فلا حيلة عندنا وعند لي يوسف وانا ان اجد اها مثل قول الشافعي والمان
 سنة اشهد وقال مالك كلها عارة عن سنة وقال الاوزاعي الحارث والمان في الصلح في القبر ودليلنا
 اجماع الفرقه واجابكم وطريقه الاضياف واما قوله تعالى فويل للظالمين ما زاد فيها وذلك في كل

سنة اشهد قال ما الشاذ في كل سنة خرج من طالع الى جنس يطالع وقال ابو يوسف وعمر بن
 طالع الى جنس يطالع سنة اشهد وهو ان ابا نكاحا يطالع ونوسه في كل سنة اشهد **مسألة**
 اذا حلف بيمينه حقه قريبا او بعيدا فليس له حلف وقال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا قال قريبا فهو
 اقرب شهر واذا قال بعيدا فهو شهرين دليلنا ان حلفه ذلك يحتاج الى دليل وانما قوله فريسيه بعد
 بالاضافة فقد يكون بعيدا بالاضافة اليها هو ابعد منه فيكون بعيدا بالاضافة اليها هو اقرب
 منه فاذا ايسر ذلك في **مسألة** اذا حلف الى جنس فالحلف له وفيه قال الشافعي وقال مالك
 اكتبه عن سنة وقال ابو حنيفة اكتبه فان كان سنة فالوا لا يروى عن ابن عباس في قوله لا يثنى
 فيها اقبالا انه قال اكتبه فان كان سنة دليلنا ما قدمناه في المسألة الاولى وقد روي في قوله اقبالا
 ان الاقباب الالهوت روي ان اقله ثمانين عالما وقد ذكرنا اختلاف العلماء في ذلك في كتاب التفسير فاذا
 كان كذلك لم يثبت له حلف **مسألة** اذا قال اكلينه او املكه او اله كضرب عديقه ثم
 عده فضر به لم يثبت وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني انه حثنا دليلنا ان حقيقته
 هذه الاضافة ان يقول الفعل بنفسه وانما ينسب ما فعله غيره باسمه على ضرب من المحاذ
 الا ترى انه ممكن ان يقال ما ضربته وانما ضربته عائلته او من امره به فلو كان حقيقته لما جاز ذلك
 ولان الحث على ما علم به المد دليلنا ان كل حلف لا دخل له هذه الراي فان دخل حلفه حثه ان دخل
 حلفه لم يثبت وان حلفه لم يثبت فان دخل حلفه لم يثبت فان دخل حلفه لم يثبت فان دخل حلفه لم يثبت
 فان حلفه لم يثبت حتى ياكلها كذلك اذا حلف لا اكلها لم يثبت حتى ياكلها **مسألة** اذا حلف لا

سنة اشهد قال ما الشاذ في كل سنة خرج من طالع الى جنس يطالع وقال ابو يوسف وعمر بن
 طالع الى جنس يطالع سنة اشهد وهو ان ابا نكاحا يطالع ونوسه في كل سنة اشهد
 اذا حلف بيمينه حقه قريبا او بعيدا فليس له حلف وقال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا قال قريبا فهو
 اقرب شهر واذا قال بعيدا فهو شهرين دليلنا ان حلفه ذلك يحتاج الى دليل وانما قوله فريسيه بعد
 بالاضافة فقد يكون بعيدا بالاضافة اليها هو ابعد منه فيكون بعيدا بالاضافة اليها هو اقرب
 منه فاذا ايسر ذلك في
 اذا حلف الى جنس فالحلف له وفيه قال الشافعي وقال مالك
 اكتبه عن سنة وقال ابو حنيفة اكتبه فان كان سنة فالوا لا يروى عن ابن عباس في قوله لا يثنى
 فيها اقبالا انه قال اكتبه فان كان سنة دليلنا ما قدمناه في المسألة الاولى وقد روي في قوله اقبالا
 ان الاقباب الالهوت روي ان اقله ثمانين عالما وقد ذكرنا اختلاف العلماء في ذلك في كتاب التفسير فاذا
 كان كذلك لم يثبت له حلف
 اذا قال اكلينه او املكه او اله كضرب عديقه ثم
 عده فضر به لم يثبت وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني انه حثنا دليلنا ان حقيقته
 هذه الاضافة ان يقول الفعل بنفسه وانما ينسب ما فعله غيره باسمه على ضرب من المحاذ
 الا ترى انه ممكن ان يقال ما ضربته وانما ضربته عائلته او من امره به فلو كان حقيقته لما جاز ذلك
 ولان الحث على ما علم به المد دليلنا ان كل حلف لا دخل له هذه الراي فان دخل حلفه حثه ان دخل
 حلفه لم يثبت وان حلفه لم يثبت فان دخل حلفه لم يثبت فان دخل حلفه لم يثبت فان دخل حلفه لم يثبت
 فان حلفه لم يثبت حتى ياكلها كذلك اذا حلف لا اكلها لم يثبت حتى ياكلها
 فان حلفه لم يثبت حتى ياكلها

شرب من غير حلف من حلفه في شرب من ما بها سوا حلف بيده او في كون او غيره او كرم منها
 كالبهيمة حيث لا نه اذا شرب غرابا بيده فاشرب منها وانما شرب من يد دليلنا ان معنى هذا ان الهلام
 ليس من ما بها فهذا الحرف الواحد لان حلفه عبارة عن قرارها ومكان جزئها فيه والقرار لا يمكن
 الشرب منه فلو لم يوافق له لزم اذا شرب منه كالبهيمة لا تحتها ايضا لانه اذا شرب من يده لانه
 باخذها بعينه او لا يصير فيه ولا حث حتى يزدريه بدليل انه لو اخذه بعينه وحده من يده لم يثبت
 بعتن ان الله اشرب منه كالوزن والقدح فثبت انه حثنا اذا شرب من يده وكذلك اذا شرب من قدح له
مسألة اذا حلف لا فارقه حتى استوي جني فان استوفى ففسر حقه من الاكل حلف وان استوفى
 باليمين فمثل ان حلف من ان لا يفارقه حتى استوي جني فان استوفى ففسر حقه من الاكل حلف وان استوفى
 وقال الشافعي ان حلفه لا يفارقه حتى استوي جني فان استوفى ففسر حقه من الاكل حلف وان استوفى
 واصاود لحيته ولم يعل في يمينه انه يستوفى ففسر حقه فادامه لم يكن كذلك فوجب ان لا يثبت حلفه
 فان العرف ما قلناه فانه من استوفى من غيره بدار حقه يقال استوفى حقه **مسألة** اذا قال
 ارفعني من حرجي من الدار الابادي فان تطلق لا تطلق وان خرجت غير اذن من هذا اطلاق لا يثبت
 وقال الشافعي ابو حنيفة ان خرجت من ارضه غير اذنه طلقت وان حلفت العس فان خرجت من ارضه
 لم تطلق اخرى وان اذن لها فخرجت لم تطلق بل اطلاقا بينهما الا عند الشافعي فحل الممن فان خرجت
 بعد ذلك من ارضه اخرى غير اذنه لم تطلق وعند ابو حنيفة لا يحل فان خرجت بعد ذلك غير اذنه طلقت
 دليلنا اجماع الفرقه على اطلاقه بشرط لا يبيع وهذا الفرع يسقط عنه او اجابنا كالحال في العقد

د

والسورة ما قاله يحتاج الى دليل **مسألة** اذا اختلف بالطلاق لا يفتى الا بان في تلاقى
 لغيره بعد الاذن وقبل العلم به لم يطلاق وبه قال الشافعي وابو يوسف وقال ابو حنيفة ومالك ومحمد
 عند دليلنا اجماع الفرقه علي ان المين بالطلاق فاسد وايضا الاصل في العقد واليقاع الطلاق
 بهذا الخراج الى دليل **مسألة** اذا اقال العبد ممي بغيرك فانت حرة من باعه لم ينعق سقوا
 كان له خيار المجلس او خيار اللبس وعلي كل حال وقال الشافعي ينعق علي كل حال لان له خيار المجلس
 اذا لم يشترط وان شرط اقله خيار اللبس وقال ابو حنيفة ومالك ان باع مطلقا لم ينعق وان باعه
 بشرط خيار اللبس انعق دليلنا اجماع الفرقه علي ان العتق بشرط لا يقع وهذا عتق بشرط طاعو
 كتابه يند ذلك لان مذهب الشافعي يوجب ذلك ان عذرنا ان خيار المجلس ثابت كما يقول في جبان الشراء
 يجمع عليه **مسألة** اذا اختلف لاجل الرؤس جئت بالروس والبقر والغنم والابل
 ولا كنت بالروس والعصافير والطيور واكتان واخراجا وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 كنت بالروس والبقر والغنم ولا كنت بالروس والابل لان العادة فيهما وقال ابو يوسف ومحمد كنت
 بالروس والغنم لا غير لان العرف يميزها اليها دليلنا ان اسم الروس يجمع علي جميع ما ذكرناه فوجب ان كنت
 بجميعها لان تخصيصها يحتاج الى دليل ولا يلزمنا مثل ذلك فيما خصناه لانما اختلفنا في الابل
 وهو الاصل علي ان ما لم يفسره ليس في غير اصنافه ولا دليل علي تخصيص ما قالوه **مسألة** اذا
 اختلفنا في اكل الحماق اكل اللحم النعم والمصيد والطيور جئت بالاختلاف وان اكل لحم السمكة جئت به قال ابو
 وما قال ابو حنيفة والشافعي يفتي بختنا دليلنا ان اسم اللحم يطلق عليه قال الله تعالى ومن كل ثمر مما
 خلقنا

طها واستحقاقه عليه ليس هوها وقال وهو الذي سخر لكم البحر لما لموا منه لحما طريا واذا كان اسم السمك
 وقع عليه وجب ان يقع الايمان عليه **مسألة** اذا اختلف في اكل سمك او اخذه به فيه ومضغه وربما
 به وطربد رز منه شيئا جئت للشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلنا وهو الصحيح عنده والماني انه
 لا يفتي بخره منه شيئا دليلنا ان الذوق عبارة عن طعم الشيء وهذا قد عرف طعمه قبل ان يذوقه
مسألة اذا اختلفنا اكلت سمنا قلله مع الجوز فمستدوم قال اكثر اصحاب الشافعي وقال ابو
 سعيد الاصطخري لا يفتي بانه مأكلة علي حقه دليلنا انه قد اكل السمك برلمانه لا حقه ان يبيع اكله
 لوقيل اكلت السمك فباع ان يقول لا يفتي بانه مأكلة **مسألة** اذا اختلف في اكل السمك وهو الحظية
 او هو في الحظية ما اشار اليه الحظية بعينه في طعمها دقيقا او سويقا فاكلها لم يفتي به قال ابو حنيفة
 والشافعي وقال ابو يوسف ومحمد يفتي بانه اكل من اكله واذا اكل في السمك الحظية لا يفتي
 علي السمك والذوق يفتي بانه يفتي **مسألة** اذا اختلف في اكل السمك الذي في حبه واكله
 لم يفتي به قال الشافعي وقال ابو حنيفة يفتي بانه مأكلة ما قلناه في المسئلة الاولى **مسألة**
 اذا اختلفنا في اكل الحماق اكل اللحم النعم والمصيد والطيور جئت بالاختلاف وان اكل لحم السمكة جئت به
 دليلنا ان الاصل يراه الذمة وتجنبته بهذا يحتاج الى دليل وايضا فان اسم السمك يجمع علي ما يكون في
 الكوف بدلالة انه ان قيل ان اكل اللحم النعم والسمك اكلت سمكاً حسن ان يقول اكل اكل علي اكله كان ذلك
 كالحماق حسن ذلك **مسألة** اذا اختلفنا في اكل الحماق اكل اللحم النعم والمصيد والطيور جئت بالاختلاف وان اكل
 من سمك الجوف لم يفتي بانه مأكلة قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك وابو يوسف يفتي بانه مأكلة ما قلناه

على من قرأ القرآن انه يكفر ولو كان كلاما خارج الصلاة لكان كلاما داخل الصلاة فكان يحسن ان يقع الملاء
واحد على كل كلمة **مسألة** ادخلت لا وهي سبعة فوهبه من يحل حسب وجود الكتاب
قال ابو هرويه اوله قبله قال ابو حنيفة وابو العباس سريخ وقال ابو حنبل لا تحت كن هبة عبارة
عن الكتاب والقول كالمسح وهو قوي دليلنا على الاول قوله انه اذا قال هبت فقد فعلوا لحظا له لا يفعله
وانما لحظا لا يفعله هذه المصحة بعضها وقد علمنا من ان تحت وليس كذلك السبع لانه لا يقال باع بلفظ
قوله بعد حتى يصل القول **مسألة** اذا قال ان شئني لله من شئني فله على ان يصلي او ذهب واستثنى الي
بيت الله الحرام وجب عليه الوفاة ولا يجوز ان يلحق المحتاجا او معتمرا او كان هذا محكيك اوبه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة في المثنى مثل ما ملناه وقال في الزهراء والمقوي لا يتعقد نذره دليلنا لتمام الفدية واذا لم
وطريقه الاحتياط **مسألة** اذا نذر المثنى وجب عليه ذلك ولا يجوز له ان يركب فان ركب وجب
عليه اخاره المثنى فان عجز عن ذلك لزمه دم وقال الشافعي ان نذر على المثنى فركب منه دم ولا اعلاه
عليه وان عجز فركب فعلى قولنا احدهما لا شئني عليه وهو القياس والثاني يلزمه دم ولا اعلاه عليه
واما الزهراء والمقوي فان كان بالاختلاف دليلنا لتمام الفدية واذا لم وطريقه الاحتياط **مسألة**
مسألة ادخلت لا تسري هي تسري حشدها هو التسري الاول ان يقال انه عبارة الوطى
والنذر وبه قال ابو حنيفة ومحمد وهو اجل قولنا السامعي وقوله الثاني انه عبارة عن الوطى فحسب
وقوله الثالث انه عبارة عن الاضرار مع الوطى وبه قال ابو يوسف وهو المذهب عندنا للمناخا
نصران سريه وخامه ما ادخلها ووطى هو تسري ونترك الاستدراج **مسألة** اذا قال

عبدان فقال ادخلت فاجد لا يجد نذر باع اجد ما قبل على العبد وجاءه عليه عن الاخر وبه قال الشافعي
وقال محمد بن يعقوب دليلنا الاصل في الرق واذا باع فان هذا غير شرط وذلك عندنا باطل **مسألة**
ادخلت او جعها في ملكه لم ينعق احداهما وقال السامعي عن احمد لا ينعقه ومن لم ينعق من عن عن
وزق الاخر دليلنا ما ملناه في المسئلة الاولى يسول

٢٩

كتاب النذور

مسألة اذا قال ابتعد الله علي ان اطعم او انصق او ارجع ولم يجعله جزاء على غيره لزمه الوفاة
وكان نذرا محكيكا وهو الظاهر من نذر الشافعي وقولنا القياس ما في عبد الصمد بن وهب قال
اهل العراق قالوا لو نذر الصير في دابة نذر في دابة لا يلزمه الوفاة ولا يتعلق به حكم فان الصير في
قال ابو عمر علام تعليقا لعاب النذر عند العرب وعد بشرط دليلنا لتمام الفدية واذا لم وطريقه
الاحتياط بعضه وايضا قوله تعالى يوفون بالنذر وكافون وقال سنان واوفون يعني والله اذا علمتم
وقال عبد وجل واوفوا بعدي اوفع بكم وقال تعالى ولقد كانوا لعاهدوا الله من قبل لا يولون
الخدان وكان عهد الله مسطورا وروي عن ابو حنبل لا ينعقه والله انه قال من نذر ان يطعم
الله فليطعمه فاما قولنا نذر عند العرب وعد بشرط فاما يقال له النذر عند العرب
هو وعد بشرط وعد بعين شرط ومنه قول جميل بن معمر
فليست خالفة في ذلك نذر ولا دعي وهو لا ينعق باشرافه

ومنه قول عنتر العيصي

الشافعي عن علي بن عيسى عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال: اذا لم يكن الفقه سادى

مسألة قول ثعلب بلاء الله عز وجل عليه الوفاة ولا خلاف
 وان خالفه فكان مع الفداء على المشي وكعب عليه الاعارة موسى ماركب وان كعب مع الحمد لم يزمه شيء
 وقد روي ان عليه دما وان نزل من تحت اكا وكعب عليه الوفاة فان خالفه ومشي لم يزمه شيء وقال الشافعي
 ان كعب وقد نزل المشي مع الفداء عليه دم ولا اعارة عليه وان كعب مع العجر على قولين احدهما وهو
 القياس لا شيء عليه والاخر عليه دم وان نزل من تحت اكا لم يمتنع له دم دليلنا على ان الله لا يولد ما ولدناه
 في الايمان من اجماع الفرق وطريقه الاحتياط في وعلى النابيه ان الاصل براه الذمه واجاب الزمخجاني
 الى دليل المسألة ان الله عز وجل لا يولد ما ولدناه فان كانت نبيه بيتا لله لم يولد
 كعبه الوفاة وان لم يولد شيئا لم يولد شيء وقال الشافعي ان نوي مثل ما ولدناه وان لم يولد شيئا فعلي
 قولين دليلنا ان ما ولدناه مجمع عليه وما ذكره ليس عليه دليل وايضا الاصل براه الذمه واجابوا
 عليه السلام الامام بالنيات وهذا لا يثبت فيه فيجوز ان يولد شيء المسألة ان الله عز وجل لا يولد ما ولدناه
 بيتا لله الجذام لا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء
 والنابي يولد المشي اما جازع دليلنا ان الاصل براه الذمه وشغلنا محتاج الى دليل المسألة
 ان الله عز وجل لا يولد ما ولدناه بيتا لله الجذام لا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء
 بيتا لله الجذام لا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء ولا يولد شيء

[illegible]

فيما بقي ما افطره لا يخبر عليه الاستيناف مستول شرط فيها الشايع او لم يشترط وقال الشافعي ان اطلق
ولم يشترط الشايع عليه ان يقضي ما ترك في مرضه على وجهين وان كان شرط الشايع فكل من قطع الشايع
على قولين احدهما يقطع وعليه الاستيناف كالخافض والاني لا يقطع وهل عليه قضا ما افطره او لا
على وجهين دليلنا اجماع الفرقه واختارهم وطريقه الاحتياط **مسألة** اذا نذر ان يصوم اياما
بعضها متتابعاً فافطرها في سبقت ان يقطع السابع وعليه الاستيناف والشافعي يبي على القولين
فاد قال المرض يقطع السابع فالسنة اولى واذا قال المرض لا يقطع فالسنة على قولين دليلنا ان الزمه
مرتبته بصيام هذه الايام وليس لها دليلاً على ان ذمته بترية بتركها اذا افطر في السفر فمضى
دليلنا اجماع الفرقه وايضا اذا افطر ثم قضى لم يكن صام متابعاً وهذا الخلاف ما نذكره **مسألة**
اذا نذر ان يصوم يوم الفطر لم ينعقد نذره وقال الشافعي وقال ابو حنيفة ينعقد
نذره وصوم يوم آخر يوم الفطر ولا يحل له ان يصومه عن نذره فان صامه عن نذره صح واجز اعز ذلك
دليلنا اجماع الفرقه وايضا الاحتياط به الزمه وقوله عليه السلام لا تترك في معصية كان النذر في هذا
موجباً للصوم تعصيه بالخلاف **مسألة** اذا قال الله علي ان اصوم اليوم الذي يقدر فيه فانه
قد علم ان لا يلزمه الصوم الا لانه ما وجد شرطه بالخلاف وان قدر في بعض نهاره فلا ينعقد
لا يصح بنا فيه والذي يقتضي المذهب انه لا ينعقد نذره ولا يلزمه صومه ولا يصوم يوم بدله والشافعي
فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وهو اختيار ابي حامد والثاني ينعقد وعليه صوم يوم آخر وهو
الشافعي للذي دليلنا ان يحصل به الزمه واجاب صوم يوم بدله عن حاجه الاحتياط واليحيى ان نذره

وهذا هو
موجب للصوم

لا ينعقد له نذره لا يمكنه الوفاء فان تعذر يوم لا يكون صوماً وحسب ذلك عجزه ان يقول يوم بقدر
اصوم امسه فانه لا يكون صوماً بحيث لا يستحالة **مسألة** اذا قال الله علي ان اصوم كل خمس
فوافق شهر رمضان فصامه اجزاء من رمضان ولم يرفع عن النذر سواء كان له صوم شهر رمضان او يوم
النذر لم يرفع عن النذر بحال وقال الشافعي ان نوى صوم رمضان اجزاء عنه وان نوى صوم النذر لم يجز
عن واحد منهما دليلنا على انه يخبره عن رمضان هو انه وان لا يمكن ان يقع فيه صوم غير رمضان
فلا يحتاج اليه البعير وقد مضى كتاب الصيام واجاب صوم يوم بدله عن حاجه الاحتياط **مسألة**
اذا نذر ان يصوم يوماً بعينه فافطره مر غير عشر وجب عليه قضاءه وعلى من افطر يوماً من شهر رمضان
مقتداً من الكفار وعمل جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع الفرقه واختارهم وطريقه الاحتياط **مسألة**
اذا نذر ان يصوم يوماً بعينه كان نذره باطلاً ولا يلزمه قضاءه ولا كفارة
اذا افطر به قال الشافعي واجاباه وقال الرعي فيها قول اخر ان عليه كفارة عين بكل نذره عصبه
دليلنا ان الأصل براه الزمه وعليه من شغلنا الدلالة **مسألة** اذا نذر ان يصوم ولم يترك
مقدار الزمه صوم يوم بالخلاف فانه اقل ما يقع عليه الحشم وان نذر ان يصوم بلزمه صلاة ركعتين
والشافعي فيه قولان احدهما هو المذهب مثل ما قلناه والاني انه يلزمه صلاة ركعة لا قضاء اقل صلاة
في الشروع وهو الوتر دليلنا طريقه الاحتياط وان ما ذكرناه بترابه ففته بالخلاف وليس بترابه
صلاة ركعة واجز يثبت **مسألة** اذا نذر ان يصوم في وقت مطلقاً اجزاه اى وقته
يعينه ما شئت من نذره سألته كان نذره صحيحاً ولا يعقل ان يكون يومه مسلماً وللشافعي فيه

فولان اجدوها مثل ما ملناه والما في انه لا يخبره الا ما خبره في الحارة من كونها مومنة سلمه من العيوب
 دللنا ان الظاهر اسم الزينة وبنوا له وجبان خبره وما زاد عليه يحتاج الى دليل **مسألة**
 اذا قال امان السبعة لا رمة لي او حلف بايمان السبعة لا دخلت الارزاق بل رمة شي ولم يكن مياستوا عن ذلك
 حقيقة السبعة التي كانت على عهد رسول الله من الصلحة وبعده الى ايام الحجاج او ما حث في ايام الحجاج
 من العيين بالطلاق والعنق وغير ذلك سواء سرح بذلك او نواه وعلى كل حال وقال الشافعي ان لم ينزل
 شيئا كان له عيبا وان نوى امان الحجاج وطلق فقال امان السبعة لا رمة لي بطلاقها وخافها اعتقد
 عنه لان حلف بالطلاق وان لم ينطق بذلك ونوى الطلاق والعنق اعتقد عنه ايضا
 لانما كايه عن الطلاق والعنق دللنا ان الاصل براه الزمة وانعقاد ذلك يحتاج الى دليل
 وعليه اجمع الفروقه فان لم يجمع على ان العيين بالطلاق والعنق باطله فهذا لو كان صحيحا
 مما يبطل ما قلناه **مسألة** اذا نذر دية او غيرها كان نذره باطلا لا يتعلق به حكم وكان
 كلامه لغوا ووجه قال ابو يوسف والشافعي وقال ابو حنيفة ان نذر دية ولد فعليه شاه
 وروي ذلك عن ابن عباس وروي عنه ايضا انه قال من نذر ان يزوج ولده فعليه دية
 وان نذر دية غيره فارقاره واجداده وامهاته فلا شيء عليه وقال محمد بن بكر دية ولد او غلامه
 وعليه شاه لان نذره فيها سواء وان نذر دية غيره فلا شيء عليه وقال سعيد بن المسيب عليه
 كفارة العيين لانه نذر في نفسه قال وهكذا كل نذر عليه مخصيه فعلى الناذر كفارة عيين
 دللنا ان الاصل براه الزمة شغلنا ما يحتاج الى دليل وروي عمران بن حصين ان النبي عليه السلام

قال لا نذر في مخصيه الله الا وفي الاملاك ابن ادم وهذا مخصيه ولا يملكه ابن
 ادم اسد له

كتاب القف

مسألة لا يجوز ان يتولى القضا الا من كان عارفا بجميع ما يولي ولا يجوز ان يشدعه شيء في ذلك
 ولا يجوز ان يقبل غيره مما يقضي به وقال الشافعي ينبغي ان يكون اهل الاجتهاد لا يكون عاميا ولا جليلا
 يكون عالما بجميع ما يولي وقال في القدم مثل ما ملناه قال ابو حنيفة يجوز ان يكون جاهلا بجميع ما
 يولي اذا كان ثقة ومستقيما في الفقه وحكمه ووافقا في العامى انه لا يجوز ان يقضي دليلا اجماع
 الفروقه واخبارهم وايضا توليه الولايه من لا يحسنها فيجوز في العقول ان يستر هذا موضع ذكرها
 بينها في غير موضع وايضا ما اعيننا به مجمع على جواز توليته وليس على ما قالوه دليل واذا قوله
 تعالى ان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول قالوا احلفتم فيه عني حكمه الى الله ثبت
 ان الرجوع الى الحكم غير واجب وايضا قوله سبحانه وان احكم بينهم بما انزل الله ومن حكمه بالقلب
 فحكمه ما انزل الله واجبا روي عن النبي عليه السلام انما قال القضا لله واجد في اجتهده وامان في
 الشار والدي في اجتهده رجل عرف الحق فاجتهد في حكمه فذلك ورجل عرف في حكمه في ذلك في الشار
 ورجل قضا بين الناس على جهل فذلك في الناس ومن قضى ما اصابه فذلك في جهل وروي الشافعي في
 حليته نفعه ان من عمره قال في رجل قضى بغير علم فذلك في الناس ومن قضى ما اصابه فذلك في جهل

١٧٩

علم لا النفس لا نفس العلم وروى عن النبي عليه السلام ما يعنى بعدا الى الامن قال من يقضي بجماعه
 بامعاده قال كتاب الله فان لم يجد قال نفسه رسول الله صلى الله عليه قال فان لم يجد قال
 اجتهد روى في بعضها فاستاذن جلساى فقال النبي عليه السلام الحمد لله الذي وفق رسول الله
 ولم يقل قبل العلماء ولا نه اجماع الصحابه فان الكل اجتهدوا وتركوا التقليد في مسله الحرام والمشرية
 وميزات الحدود والعول فمما يرجع بعضهم الى بعض في تعليل مبدئ ذلك انهم اجمعوا على ترك التقليد وعندى
 حنيفة تعليل العالم العالم وصفي بقوله وروى عنه عليه السلام انه قال من قضى بين الناس على وجه فري الناز
مسألة اذ اكل هناك جماعة بعلمون القضاء على وجه واحد فعين الامام واجل منهم فلو انه
 لم يكن له الامتناع من قبوله والشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والاخر يجوز له الامتناع
 لا نعرف فروض الكفاية في بيان ان الامام معصوم عندنا فاذ لا يباين لا يجوز خلاف ذلك لان ذلك
 معصية وانما يستحق فاعلمها الامم والعقاب **مسألة** لا يكره الجالس في المستأجد
 للقضاة من الناس وروى قال السعي ومالك واحد واستحق وقال عمر بن عبد العزيز انه بكرة ذلك ان يقضه
 وروى يعقوب بن السبيح ان عمر بن الخطاب كتب الى القضاة لا تقضوا في المستأجد وقال الشافعي ذلك
 مكروه وعن ابي حنيفة روايان احدهما مثل ما قلناه والاخرى مثل قول الشافعي دليلنا ان الاصل
 جواز ذلك والاحتجاج الى دليل ولا ان السعي عليه السلام لا خلاف انه كان يقضي في المستأجد
 فلو كان مكروها ما فعله وكذلك كان امر المؤمنين عليه السلام يقضي بالكوفة في الجاهل وذكره القضاة
 الى يومنا وهو اجماع الصحابه وروى عن عمر بن الخطاب كانا يقضيان في المسجد بين الناس ولا يخالفهما

مسألة يكره اقامه الحدود في المستأجد وبه قال جميع الفقهاء وحكي عن ابي حنيفة كونه وقال
 غير من طبع فان كان مستأجدا كان عليه دليلنا اجماع الفرقه وايضا في اقامه الحدود المستأجد على وجه
 الشافعي ولا ينفك ذلك عن حياسه واستحبابه من ذلك والطاع غير مانع من الحياسه لان الطاع اذا كان
 في المستأجد الحياسه فحصل فيه وذلك لا يجوز وروى عن ابن عباس ان النبي عليه السلام قال لا تقام الحدود
 في المستأجد وروى حكيم بن حزام ان النبي عليه السلام قال لا تقام الحدود في المستأجد وان سئل عن هذا
مسألة من شرط القاضي ان يكون عدلا ولا يجوز ان يكون مستأجدا وبه قال جميع الفقهاء وقال
 القضاة يجوز ان يكون مستأجدا دليلنا اجماع الفرقه بل اجماع الامم لان خلاف الامر قد انقضى وما
 حوزناه مجموع على جواز توليته وما ذكره ليس عليه دليل **مسألة** لا يجوز ان يكون المرء
 فاضلة في شئ من الامتياز وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز ان يكون فاضلة فيما يجوز ان يكون
 شاهدا فيه وهو جميع الامتياز الا الحدود دون القضاة وقال ابن جرير يجوز ان يكون فاضله
 في كل ما يجوز ان يكون الرجل فاضلا فيه لا يهاجمه عدل على الجهاد دليلنا ان جواز ذلك يحتاج الى دليل
 لان القضاء حكم شرعي في صلح المحتاج الى دليل شرعي وروى عن النبي عليه السلام انه قال لا يخطب يوم الجمعة
 اقراء وقال عليه السلام لا يخرج من صلاته من غير ان يخطب الله في الجاهل ان يخطب الله في الجاهل
 عنها وانما رافته شئ في صلته فليس يحل التسليم للرجال والنسب للنساء فالي عليه السلام معهما من
 النطق بها لا يسبح كلامها عفا عنه الامم وانما كان مع القضاة الذي يستعمل على الحكم وغيره او في
مسألة ادعى الحاكم حكمه واهبط فيه قرآن انه اخطا او بان ان حاكم كان قبله فاذ اخطا

فيما حكمه وحقيقته ولا يجوز ان يترار عليه خياك وقال الشافعي ان الخطا بما لا يسوغ فيه
الاختلاف بل خلاف نص كتابه وسنه او اجماعا او دليله لا يخلو الا بمعنى واحد وهو القياس الخلق على
قولهم والقياس الخلق والواضع على قول الباقر منهم فانه يفتقر حكمه وان الخطا بما لا يسوغ فيه الاختلاف له
مقتضى حكمه وقال مالك ابو حنيفة ان خلاف كتاب وسنه لم يقتض حكمه وان خلاف الاجماع يقتض حكمه وان
كل واحد اصله فقال ان حكم بالشبهة الجاز يقتض حكمه وهذه مسلمة خلاف قول محمد بن الحسن ان حكم بالشبهة
والهين يقتض حكمه وقال وحقيقته ان حكم بالفرقة بين العبد ورجل امارات التسمية على وجه عام
لا يقتض حكمه لانه حكم خوارق الامية دليلنا اجماع الفرقة واجلهم وايضا قد ثبت عندنا ان الحق في
واجلهم والقياس والاختلاف باطل فاذا ثبت ذلك فكل فرق قال هذا قال مالكنا واما ما قال في ذلك
من يجوز الاختلاف ورد في حق عليه السلام انه قال لا تدخل في ديننا ما ليس منه فنورد وقال عليه
السلام ردوا الخرافات الى السنن وهذه جماله ورد عن عماره كتب الى ابي موسى الاستيعار في
كتابنا قبل فيه ودمعك قضاء حقيقته اليوم محمدنا جنت رايك فهديتنا رشك ان تراجع فان
الحق قد لا يبطله شيء ان الرجوع الى الحق اول في المادى في الباطل **مسألة** اذا عثر على كذابي
عليه انسان انه حكم على شهادة فاشقين وانكر منه ما لم يودعه اليه من ادعاء متبيل عن ذلك
فان اغترف به اثم الضمان بلا خلاف وان انكر ان على المدعي الهين وان لم يكن معه بينه كان القول
قوله مع بينه ولم يكن عليه بينه على صفة الشهادة وقال الشافعي وقال ابو حنيفة عليه انما
البينة على قدامه قد اقرت الحكم ومال المال عنه الى غيره وهو مدعي ما بينك مما عنه فلا

المع

يقول بينه دليل ان الظاهر من الجأ انه امين كلودع فاما بطلان البينة ويكون القول قوله مع بينه
مسألة الترجمة لا تبطل الا بشهادة شهودين لا بشهادة واحدة ويقال السامعي وقال ابو
حنيفة وابو يوسف لا يفتقر الى شهادة عدل بل يقبل فيه شهادة واحد لا حصر بل انه لا يفتقر
الى لفظ الشهادة دليلنا ان ما اعتبرناه يخرج على قوله وما ادعوه ليس عليه دليل وقيل لا الشافعي
لفظ الشهادة في ذلك **مسألة** اذا شهد عند الحاكم شاهدان يعرفان لهما ولهما ولا يعرف
فيهما جرح حكم شهادتهما ولا يقف على الحشا لان جرح الحكموم منهما عليه بان يقول هما فسقار
فحينئذ يخرج عليه الحكم وقال ابو حنيفة ان كان شهدا في الكفو والوكاح والطلاق والسب
فاملناه وان كانت في فضايل او خلاف حكم حتى يثبت عن عدائهما وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي
لا يجوز له ان يحكم حتى يثبت عنهما فاذا رعد فماعدلين حكم والاثموقف في جميع الاشياء
ولم يصره شيئا دون شيء دليلنا اجماع الفرق عدا جرحهم وايضا الاصل في الاسلام العدا له
والاستن طار عليه كخارج الى دليل وايضا من يعلم انه ما كان الحش في ايام التي عليه السلام ولا
ايام الصحابة ولا ايام التابعين وانما هو شيء اخر منه شريك في الجحيم بعد الله القاصي ولو كان شرطنا
ما اجمع اصل الحكم على تركه **مسألة** الجرح والغزير لا يبطل الا بشهادة شاهدان
لذلك فاذا شهد اربعة على حكم عليه وبه قال مالك ومحمد والشافعي وقال ابو حنيفة وابو يوسف يجوز ان
يقبض على واحد لانه احاد وذكر الدارمي عن ابي بصير انه قال العدد معتبر فيمنع في الشهادة
ولا يقبل في ايجاب معارضة فاذا اعاد اليه صاحب مسئلته فان جرح نوقف في الشهادة وان كان

مع الجائر الى السوا عنه فاذا زكاه اسان عمل على ذلك دليلنا ان الجرح والعديل حكم من الاحكام ولا
 تثبت الاحكام الا بشهادة شاهدين وان ما قلناه مجمع على وخرج الجرح به وما ذكره ليس عليه دليل
مسألة اذا شهد اسان الجرح وشهد اخرا بالعديل يجب على الحاكم ان يتوقف وقال
 الشافعي يعر على الجرح دون العديل دليلنا انه اذا اقبل الشهادتين ولا مرجح لاحد الشاهدين وجب
 التوقف **مسألة** لا تقبل الجرح الا مفسرا او قيل التزكية من غير تفسير وفيه قال
 الشافعي وقال ابو حنيفة يقبل الامر به تطلقا فاعاير الجرح على التزكية دليلنا ان الناس يحلفون
 فيما هو جرح وما ليس جرح فيستشرونه فما اتفقوا في السجج ان جرح فاذا فسره
 عمل القاضي به حتى الشرح فيه لم يعد جرح **مسألة** شارب النبي فيشق عندنا
 وفيه قال مالك وقال الشافعي لا يقسق دليلنا اجماع الفرقة واحاديثهم وايضا النبي والجرح عندنا
 سول وقد دللنا عليه فيما مضى ومراجعات الجرح مسوقة شره بالافلاف فذكر الحكم **مسألة**
مسألة اذا حضر القرابي بلد عند حاكم فشهد عنه اثنان فانهم فاعدا الحكم وان عرف
 الفسق وقعدوا لم يعرف عداله ولا فسقا لا يجب عندها وسوا كان لهما التسمية اجمعه ولا يظن
 الجميل لو طاهر الصدق وفيه قال الشافعي وقال مالك ان كان المظن احسن بوسم وفيهما العداله
 وحكم يشهدان فماد للينا قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن يرضون من عندنا
 وهذا ما مضى **مسألة** اذا حضر خصمان عند القاضي فادعى احدهما على الآخر ما لا
 فاقتره بذلك فسأل المقله القاضي ان يكتب له بذلك محضاً والقاضي لا يعرفهما ذكر بعض اصحابنا

انه لا يجوز له ان يكتب لانه يجوز ان يكونا استعارة صبيا يظن ونواطيل على ذلك وفيه قال حنيفة
 الطوري وقال جميع الفقهاء انه يكتب وعليهما الخ لا تعامه ويضبط ذلك والذين يرون انه لا يمنع
 ما قاله القضاة فان الضبط بالحلية منع من استعاره النسب فانه لا يبادر بنفي ذلك والذي قاله بعض
 اصحابنا عمل على ان يجوز ان يكتب ويقتصر على ذكر نسبهما فان ذلك السك استعاره وليس
 بذلك نص مستند عن اصحابنا مرجح اليه **مسألة** اذا ارتفع اليه خصمان فذكر كل واحد
 ان محبته في ديوان الحكم واخرهما الحاكم مرجح وان الحكم يحتمل منه عتمة مكتوبة بخطه فان ذكر
 انه حكم بذلك حكم له وان لم يذكر ذلك لم يحكم له به وقال ابو حنيفة ويحذر الشافعي وقال ابن ابي
 وابو يوسف يعمل عليه ويحكم به وان لم يذكره لانه اذا كان بخطه من توما عتمة فلا يكون الا حكمه
 دليلنا قوله تعالى ولا تحلفوا بيمينكم علم فاذ لم يذكر كل واحد الحكم اعلى من السهولة بل لانه
 ان الحاكم لم يزل والشاهد يشهد عند ان الشاهد لو شهد شاهدته بخطه مكتوبة بخطه لير
 يشهد به لانه يذكر ما لا يحكم به اذ لم يذكره ولي ولا جري وليس الخطا شبه الخطا ومعه انه قد
 كتب على خطه ويحال عليه ويترك في دوائه فلا يجوز في ذلك الا مع العلم **مسألة** اذا ادعى
 الادعي مدعى حقه على غيره فادعى عليه فقال المدعي للحاكم ان يكتب لي عليه فان ذكر الحاكم ذلك
 لخصمه بالخطا ومن ان لم يذكره فقامت اليه عبده انه قد حكم به لم يقبل الشهادة على فعل نفسه
 وفيه قال ابو يوسف والشافعي وقال ابن ابي ليلى وابو حنيفة فيسمع الشهادة على فعل نفسه وتخصيه
 دليلنا ان الفصل براهمة ادر على عليه وشغلها محتاج الى حليل واستدل الخالف بما روي ابن ابي

اذا ادعى

عليه السلام على الظاهر فسلم من اليقين فقام دور اليقين فقال أقهرت باربعه ام تسين فقام
رسول الله اخا يقر في الدين قالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه واله في كل ركن من ركني البيت
فادخل حانرا فقبل قوله في فعل نفسه بالامارة كذا في مسندنا وهذا عندنا اطل لو كان حيا
ما عثر ان ناس عليه غير ذلك لان قولنا بالقياس **مسألة** اذا شهد شاهدان على الحاكم
بانه حكم ما ادعاه المادعي وانفرد ولكل الحاكم انهما شهدا بالبروز نقض ذلك الحكم وانطه فان
ما بعد ذلك او عثر ان شهدا بقاذه **مسألة** حكم الحاكم على ان يرضى عند الشافعي وقال مالك
بالتسليم ويعمل عليه وهو الذي يرضى في نفسه من الشريعة من قرر شهادة الشاهدين اذا كانا ظاهرا
العدالة وعلم الحاكم بانهما شهدا بالبروز لم يوجب على الحاكم الاخرين شهادة نعم عليه ان
يقبلهما ويضمن بهما فانما يرضى الشافعي على ذلك شهادة الاصل والفرع فانه متى انكر الاصل
شهادة الفرع سقطت شهادة الفرع والحكم كالاصل وما ولا كالفرع موصوفان سقطا وحسبنا
ان شهادة الفرع لا تسقط بل انما عثرنا في الاماكن ان قال لا يقبل شهادة الفرع دون الاصل
لان الاصل انكر **مسألة** يجوز الحكم بكتاب فاقض الى فاض خالف جمع الفقهاء في ذلك
واختاره ادا بينا انه كتاب بعد لنا اجماع الله فيه واخبرهم وقوله تعالى ولا تحلفوا بيمينكم انكم تعلمون
والعمل بذلك انما عثر علم **مسألة** لا بد لينا انه لا يحكم بكتاب فاض الى فاض سوا كان على
موتة فيه او كان حيا فانه يجوز العمل به وقال اهل العراق والشافعي ان قامت البيعة على يده
عمل به ولا يعمل به ان لم يقر به وان كان يخون وما وقال قضاء البصر الحسن وسولت فعمل الله

شهادة

بالحسن العبد وانما اذا وصل نحو ما حكم به وامضاه وهو احدي الروايتين عن الشاذلي امام قضاء
في المسئلة الاولى من هذه فصرح عليها **مسألة** من اجاز كتاب فاض الى فاض اذا قامت
به البيعة في كفيه خيل الشهاد اخافوا وقال ابو حنيفة والشافعي لا يصح الا بعد ان يقر الحاكم
الكتاب ويشهد ثم على نفسه ما فيه ولا يصح ان يدرجه ثم يقول لهما اشهدا على ما به ولا يصح
هذا التحمل ولا يعمل به وقال ابو يوسف اذا ختمه بيمينه فادان بحكم الشهاد عليه
ملا رجاسته انما كتابه الى فاض فادان اصل الكتاب تشهد له به بان كتاب فاض لا يعمل بها
فيه وهذا سقط عما لا لا يجوز كتاب فاض الى فاض على وجه **مسألة** قال الشافعي
اذا استفاض الى فاض كتابا واشهد على نفسه بذلك فغيرت حاله الكتاب على كل حال فاض الى فاض اما ان
يعتبر حاله بموت او عثر او يفسق فان كان فغيرت حاله بموت او بفساد لم يدرج ذلك في الكتاب سوا
يعتبر ذلك قبل خروج الكتاب من يده او بعده وقال ابو حنيفة اذا غيرت حاله سقط حكم الكتاب
والى المكتوب اليه وقال ابو يوسف ان غيرت حاله قبل خروجه من يده سقط حكمه وان كان بعد
خروجه من يده لم يسقط حكم كتابه وهذا الفرع سقط عنا لانا قد بينا انه لا يجوز العمل بكتاب
فاض الى فاض فاما يلبس عليه لا يصح **مسألة** اذا غيرت حال المكتوب اليه بموت او يفسق
او عثر لم يرقام غيره مقامه فوصل الكتاب الى من يرقام مقامه قال الشافعي لا يعمل به وقال
الحسن المصري مثل ذلك وقال ابو حنيفة لا يعمل به غير الذي كتب اليه وهذا ايضا سقط عنا
لان فصرح على ما عثرنا من انه لا يدرجه ولا يدرجه **مسألة** لا يجوز ان يكتبوا تشهد

على نفسه ما كان في اصل عند السافعي والذين يحمل الشهادة على كفايه فرع له فهو كالاصل وان لم يكن له اصل على الحقيقة فقال ابو حنيفة لما كان الفرع والاصل من شجر واحد وهذا علة لانه لو كان الفرع على كفايه الحق بقوله وحده لكان شاهد الفرع اذا كان واجدا لا يثبت بهادته شهادة له شاهد الاصل وسقط ان يكون الكاتب شاهد الفرع وهذا يسقط عينا لما قدمناه من الاصل في هذا الكتاب **مسألة** الاجرة الفاسم على قدر الاضياد والرووس وبه قال ابو يوسف ومحمد قالوا استحقنا اوبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة هي على قدر الرووس ولنا اننا لو اقبلنا على قدر الرووس من باقي الاضياد لكان القربة عكس ان يكون بينهما احدى عشر سهم من اوبه سهم والباقي الاحدى عشر يحتاج الى اجرة عشرة من اوبه فيلزم من اوبه الاقل نصف العشرة وعسا لا يستوي سهمين في اجرة جميع الملك وهذا ضرر والفضيلة وضعت لاراء الضرر والاراء الصواب اعظم منه **مسألة** ان كان في شجرة واحدة ثمر على الكلى مثل الدوز والعقار والذكاكن والفضيلة ما يجزئ المنتفع على القسمة والضرر لان هذا لا يمكنه الاستفاد مما يفرده وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابو حامد الضرر يكون بثلثي الثوب نقصان القيمة واذا نقص بعض قيمته لم يضر على القسمة وقال ابو حنيفة على ذلك دليلنا قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وذلك علم وهذا ضرر لا يمكنه الاستفاد وهذا الجوز استدل استدل في نقصان القيمة وفي منه نقطة **مسألة** ان كانت القسمة بين اثنين بما بينهما في بعض مثل ان كانت الارز لا ينسج واحد العشرة والاخر الباقي فاستسرها صاحب الغلب فعلا الكبير على الطال الصغير او من امان يكون المنتفع به او المستضر فان كان هو المنتفع

الوزن

منه كذا

١٨٢

على جيز المنتفع على القسمة لان في ذلك ضرر عليه وان كان المطالب مستضر اجزا المنتفع لانه لا ضرر عليه وقال الشافعي ان كان المطالب هو المنتفع اجزا المنتفع على اوبه قال الهل العراقي وقال ابو حنيفة ما على كل واحد منهما خاصة قضيت به من الثمن وقال ابو حنيفة لا يضر في الجوز وهذا ما قلناه قال الشافعي وان كان المطالب يستضر بما فعل جيز المنتفع او لا على وجهين احدهما يضره والاخر انه لا يضر وهو المذهب لانه لا يضره استضرر المطالب بها فان شيه اذا استضرر بها الاثنان دليلنا قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وفي ذلك ضرر اما على الطالب او المنتفع ولا يجوز ذلك لغيرهم الا جيز ولما اجزنا اذا كان المنتفع غير مستضر لانه لا ضرر عليه والطالب قد يضر في قول الضرر عليه فيجب ان يجز عليه **مسألة** ان كان لهما مال مشترك فخرجه كل فراج منفرد عن صاحبه وان كان واحدا فخرجهما لم يضر به فطلب احدهما قسمه كل فراج على حدة وقال ابو حنيفة في بعض كالفراج الواحد قسمها لكل فراج على حدة ولا تقسم بعضها من بعض سواء كان الجنس واحدا مثل ان كان الكلى كذا او كذا او اجناسا اخر الباب واحد وسول تجاوزت الاقر حصة او فرق ذلك الدوز والنازل وبه قال الشافعي وقال مالك ان كان محاقرة وتسمى بعضها في بعض كالفراج الواحد ان كانت متفرقة كقولنا وقال ابو يوسف ومحمد ان كان الجنس واحدا قسم بعضها في بعض وان كان اجناسا كقولنا دليلنا ان هذه قسمه تقبل كل من غير ان يثبت فوجبا لا يجزئ الجميع عليها لو كانت متفرقة مع ملك واجبا سادع ابو يوسف ومحمد لا يلزم على هذا قسمه القربة الكبيرة لان الكلى عين واحدة **مسألة** اذا كانت شجرة جليلين

منه

المسألة

عليه السلام فقال لا تجزأكم اقسامنا فان كان لهما بينة انه ملكهما فسمعه بينهما بالاختلاف وان لم يكن لهما
بينه غير اليد ولا منازع هناك فسمعه ايضا بينهما عندنا وروى قال ابو يوسف ومحمد بن سنان كان ذلك فسمعا
ينقل ويحول ولا يحول ولا ينقل وسواء اقاله هو ملكهما اذ ان او غير اذ ان وللشافعي فيه قولان
احدهما مثل ما قلناه وهو اجماعنا عندنا والماني لا يسميه بينهما وقال ابو حنيفة ان كان مما ينقل
ويحول فسمعه بينهما وان كان مما لا ينقل فظن فان قالوا هو ميراث بينهما لم يفسد وان قالوا ميراث
ميراث فسمعه بينهما دلينا ان ظهور اليد عندنا يدل على ذلك فجاز ان ينقسم بذلك بينه وقوله
فسمعه الحاكم حكاه بالملك والحوادث عندنا انما نذكر هذا وهو ان القاسم ينقسم ويكتب بالقوة
وانه فسمعه بينهما بقوله فان كان هذا اضرازا يكون حكمهما بالملك **مسألة**
لا يجوز الحاكم ان يخذل الاجرة على الملك الحكيم من الحكمين او احداهما سواء كان له رزق من الملك
او لم يكن وقال الشافعي ان كان له رزق من بيت المال لم يجز كما قلناه وان لم يكن له رزق من بيت المال
يجاز له اخذ الاجرة على ذلك لئلا يفتقر الكفاية الوازنة في يصحح على القاضي اخذ الرضا
والهدايا وهذا داخل في ذلك واذا نظر في الاحتياط فنعني ذلك واذا اجماع الفروغ على ذلك
فانما لا يتخلل في ان ذلك جرم **مسألة** اذا اخبرنا عن عند الحاكم معافي حال واحد
وارعاء معافي حاله واحده كل واحد منهما على صاحبه من غير ان سبق احدهما للآخر في احوالنا
انه يقدم وهو على من صاحبه واختلف الناس في ذلك على ما حكاه من المثل فقلنا منهم من قال
يقرب بينهما وهو الذي اخبرنا اجماعا لشافعي وقالوا لا ضرر فيها عند الشافعي ومنهم من قال

والكافر ماسق وقد لا ينعم قال سالت عمار بن جندب عن شهادته اليهودي على الله اني فقال سمعنا النبي عليه
السلام يقول لا تقبل شهادته اقلد في علي بن اهل دينهم الا المسلمين فانهم عدوك على انفسهم وعلى
غيرهم وهذا الذي اخبرناه والوجه فيه اذا اختلفوا في النزاع البين فاما ان لم يخبروا فقلنا لا نعلم ذلك
مسألة نفقني بالشاهد الواحد مع عين المدعي في الحوالة فالتجربة على علي عليه السلام
وابوبكر وعمر وعثمان واي نكح في البايعين الفقهاء السبعة وعمر بن عبد العزيز وسرخ والحسن
البصري وابو سلمة بن عبد الرحمن ورعيه بن ابي عبد الرحمن وفي الفقهاء ما لا الشافعي وان ابي ليلى
واحمد بن حنبل وذهب قوم الى انه لا نفقني بالشاهد الواحد مع البين ذهب اليه الرهوي والشافعي وفي
الفقهاء الاوزاعي وابو حنيفة وابو حنيفة واصحابنا قال محمد بن الحسن ان نفقني بالشاهد
مع البين فمعت حكمه دلالة اجماع الفروغ واخذوا في روي عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
نفقني بالبين مع الشاهد وفي رواية مسلم بن خالد الرعي عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مثله له وروى عبد العزيز بن الحارث عن ربيعة عن سمير بن ابي صالح
عن ابي عبد الله عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مع الشاهد وفي غيره نفقني بالبين وشاهد ونبيل
ان سمير بن ابي هريرة هذا الحديث قد ذكره ربيعة انه سمعه منه فكان يقول حديثي ربيعة عن ابي عن
ابي هريرة وروي جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اني جبريل وامرني
ان اقصي بالبين مع الشاهد وروى جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عن جابر عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نفقني بالشاهد الواحد مع عين المدعي قال جعفر بن محمد ما رايته الحكم عليه

حكاه به ولا يجيب عليه اليمن وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي وقال ابن ابي ليلى لا يحكم له بالبينه حتى
يتحققه معها كالصبي والمجنون والدينس والغايب لدينا اجماع الفرقه واخبارهم وايضا ما رواه ابن عباس
ان النبي عليه السلام قال النبي على المدعي واليمين على المدعى عليه فمن جعل اليمين على المدعي فقد اسقط
الحكم **مسألة** اذا ادعى علي غيره وحلفا فأنكر المدعي عليه فقال المدعي لي بينه وبينها
غايبه ارجو له ما يراه المدعي عليه ولا مطالبة بغيره بل ان يخص بالبينه وبه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة اما المطالبة بذلك وما لم يمتد لدينا ان الاصل براه الزمه ومن اوجب ذلك فعليه
الدلالة وروى عن مالك عن علقمة بن وائل بن حذاف عن ابيه ان رجلا لم يركبه ورجل اخر جف مؤثرا
البي عليه السلام قال الجف مؤثرا لعلني على لحي ورسنه فان لم يوف بالمدعى في يدي لزمها
لا حتى له فيها فقال النبي عليه السلام قال لا قال انك عسبة قال انه فاجر لا يباي علي ما
حلفا نعم لا يجوز من روى وقال النبي عليه السلام ليس للامانة الا اذا كان من قال له الملائكة
والمطالبة باليمين لا يجوز ان لا يكون **مسألة** اذا ادعى علي غيره دعوى فسكت المدعى
عليه ما وقال ولا انكر فان الكتمان حثه حتى يحية ما قرأ او ما تذكر ولا يحمله ذلك وبه قال
ابو حنيفة وقال الشافعي يقول له انك لا تلتا اما اجبت عن الدعوى ولا جعلناك بالكل ورددنا
اليمن على خصمك لدينا ان الاصل براه الزمه وردد اليمن في هذا الموضع وجعله ما كان صحيحا الي
دليله وليس في الشرع ما يبد عليه **مسألة** القضا على الغايب في الجملة جائز وبه قال
الشافعي ومالك والاوزاعي والليث وسعد بن مسرمة قال لا يشترط ان يكون عليه ولو كان خلف

لمع

جانب وبه قال احمد واسحق وقال الثوري وابو حنيفة واحكامه لا يجوز القضا على الغايب حتى يتحقق الحكم
معه حاضر شريفا او وكيل له والجملة عندهم يقول حكمت عليه بعد ان ادعى علي خصم سألته الدعوى
عليه وتحقق هذا ان القضا على الغايب جائز بالاخلاق ولكن هذا يصح مطلقا غير ان يتحقق
معه حاضر ام لا عندنا يجوز مطلقا وعندنا لا يجوز حتى قال ابو حنيفة فلا يدعي عليه غيره واخذ
حاضر معه عسفا قال البيهقي ان كان زوجي غيره من الغايبين لدينا اجماع الفرقه ولجناهم
ذكرها في الكاين اظهر ذكرها وروى ابو موسى الاشعري قال كان ادا حضره رسول الله صلى الله
عليه واله خصمان فتواخرا الموعود فوالا احدهما ولم يرد الاخر فقي الذي وقال النبي صلى الله
وعلم انه ما فضل عليه بيواه انما انه فين عليه بالبينه وروى ان عمر بن عبد المطلب قال لا
ان اسفح جهنم حتى من يدينه وامانة ان يفل سائق الحاج وان يدينها فاصح وروى بن موهب ان
العليين بن فلان عدا فليفسر ما له بينهما بالخصم ولا يخالف **مسألة** يشاهد المروء
بغيره وليس بينهما بالاخلاق وكيفية الشفيع ان يباي عليه وفي بينه او مسيره او سيرة وما اشبه
ذلك ان هذا شاهد وروى عنه فله حلق راسه ولا يركب ولا يركب طرفه ولا يباي هو على نفسه
وبه قال الشافعي وقال شريح يركب ويباي على نفسه هذا جزاء من شهد بالروز ومن الناس من قال كل
نصف راسه عاذل عرج ومنهم من قال النصف لا يختر ان يشا ويقال كل نصف الراس روي وقال
عمر بن الخطاب كل ربع سوطا ويمنح ومنه ويضافه ويضاف حثه لدينا ان الاصل براه
الزمه وما ذكرناه مجمع عليه والزيادة بحاج اليه دليل وروى عن النبي عليه السلام انه منى عن المنة

فادات

وهذه سنة **مسألة** إذا تراعى إيمان رجل من الزعماء حكم بينهما وسأله الحكم بينهما كان جائزاً
 لا خلاف فإن حكم بينهما لم يلزم الحكم وليس لهما بعد ذلك خيار وللشافعي فيه قولان أحدهما أنه يلزم نفس
 الحكم كما قلناه الثاني يقف بعد انعقاد حكمه على تراعيهما فإذا تراعى بعد الحكم لزم دليلنا إجماع الفرق
 على إختاروا ورواها إذا كان بين أحدهما وبين غيره خصوصه فلا يثبت إلا عند روي إجادتنا وعلم إيماننا
 فلما قلنا إليه وكان الواحد ما إذا كان عليه السلم أنه قال من حكم بين اثنين فإنما يبعد بينهما فعليه
 وأيضاً ما روي عن النبي عليه السلام أنه قال من حكم بين اثنين فإنما يبعد بينهما فعليه
 لعنه الله فلو لا أن حكم بينهما لجاز لزم ما نؤاخذ به بالإجماع وإيضاً لو كان الحكم لا يلزم بنفس الأوامر
 والاعتقاد لما كان للترافع إليه معني فإن إختار الترافع كان ذلك موجوداً لقبول الترافع إليه
مسألة الحاكم أن حكم بعلمه في جميع الأحكام من الأموال والأحوال والقضاة وغيره
 ذلك سوا أولئك فرفق بين أن يعلم ذلك بعد التولية في موضع ولايته أو قبل التولية أو قبلها بعد
 عزله وفي غير موضع ولايته البأس واحد وللشافعي فيه قولان في حقوق الأديسين إحداهما مثل ما
 قلناه وبه قال أبو يوسف واختاره المنزلي وعليه نص في الإجماع وفي الرسالة واختاره وقال الربيع
 من ذهب للشافعي أن القاضي يقضي بعلمه وإنما توقف فيه لفساد القضاء والقول الثاني لا يقضي بعلمه
 بحال وبه قال في المأبطين شرح والشعبي وفي الفقهاء مالك والشافعي والنبلي والنجاشي والنجاشي
 حكى عن شرح أنه ترافع إليه خصمان فلا يحد أحدهما على صاحبه حقاً فأنكره فقال بشرح للمدعي الثانية
 فلا يحد من شأوري فقال استأجر حتى أحضر واستشهد لك يعني لا أقضي لك بعلمي وعن مالك والشافعي

وإذا كان الحاكم قد عرف بين أن يعلم ذلك بعد التولية في موضع ولايته أو قبل التولية أو قبلها بعد عزله وفي غير موضع ولايته البأس واحد وللشافعي فيه قولان في حقوق الأديسين إحداهما مثل ما قلناه وبه قال أبو يوسف واختاره المنزلي وعليه نص في الإجماع وفي الرسالة واختاره وقال الربيع من ذهب للشافعي أن القاضي يقضي بعلمه وإنما توقف فيه لفساد القضاء والقول الثاني لا يقضي بعلمه بحال وبه قال في المأبطين شرح والشعبي وفي الفقهاء مالك والشافعي والنبلي والنجاشي والنجاشي حكى عن شرح أنه ترافع إليه خصمان فلا يحد أحدهما على صاحبه حقاً فأنكره فقال بشرح للمدعي الثانية فلا يحد من شأوري فقال استأجر حتى أحضر واستشهد لك يعني لا أقضي لك بعلمي وعن مالك والشافعي

أي إلى بالانواع عرف الملة عليه الحق لم يقض القاضي عليه به حتى يشهد عنه به شهادته فإنما يقضي عليه
 تعالى فأهاهي على القولين فإذا قال لا يقضي بعلمه في حقوق الأديسين فإن لا يقضي به في حقوق الأديسين
 أو في غيرهما قال يقضي بعلمه في حقوق الأديسين ففي حقوق الله على قولين ولا يحد على القولين
 معاً بل إن علم ذلك بعد التولية في موضع ولايته أو قبل التولية أو بعدها في غير موضع ولايته
 وقال أبو حنيفة ومحمد إن علم بذلك بعد التولية في موضع ولايته حكم وإن علم به قبل التولية أو
 بعد التولية في غير موضع ولايته لم يقض عليه هذا في حقوق الأديسين ولما في حقوق الله فلا
 يقضي عليه بعلمه بحال دليلنا إجماع الفرق وإخبارهم وإيضاً قوله تعالى ياد أود أنا جعلنا الخليفة
 في الأرض فالحكم بين الناس بالحق وقال تعالى لبيته وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ومن حكم بعلمه فقد
 حكم بالعدل والحق وإيضاً فإن الشاهد من إذا شهد بعد الحكم حكم بقوله ما يغالبه لا بالقول
 بالقيس ولا الحكم بعلمه حكم بالقطع واليقين والقطع واليقين أولى من غالب الظن لا من العلم
 بل خبر المتن أو من العلم بخبر الواحد مثل ما قلناه وإيضاً لو لم يقض بعلمه أقضي إلى إيقان الأحكام
 أو فسق الحاكم لأنه إذا طلق الرجل زوجته فحضرته مثلاً لم يجز الطلاق كان القول قولها مع علمه
 فإن حكم بغير علم وهو استحيى بها الزوج وسلمها إليه فسق وإن حكم له وقف الحكم وهكذا إذا عرق
 الرجل عبده فحضرته ثم جحد إذا غصب من رجل ما لا ثم جحد يقضي إلى ما قلناه فإذا أقضي إلى ما قلناه سقط
مسألة إذا قال الحاكم كما أخذ فذكرت بكراً أو مضيت بكراً أو أنكرت كراً لا قبل منه
 ذلك إلا أن تقوم بينه شهادتان على حكمه ومما حكم به ولا يحكم بقوله وبه قال محمد بن الحسن ومالك

وقال ابو حنيفة وابو يوسف والساجع بطل قوله فيما قالوا اخبرته دلتنا ان الجاني يقول قوله يحتاج
 الى دليل وليس عليه دليل وبطل عليه قوله ولا نفقه ما يثبت ذلك بعلم وقوله لا وجوب الحكم في مكان
 محبة ولا حكم به **مسألة** في بيع ان يحكم الحاكم بالولاية وان عليا ولولده ولولده وان سفلوا
 وبه قال ابو ثور وقال باقي الفقهاء لا يصح حكمه لهم وحملهم ذلك على الشهادة لمن يحضر في الفهم في ذلك
 ويكون شهادته الواحدة لولده والولد لوالده وسند ذلك في كتاب الشهادات

كتاب الشهادات

مسألة الشهادة ليست شرطاً في انعقاد بيع العيود اصلها به قال جميع الفقهاء الا في
 النكاح فان الخيفة والشاقي قائم في وسط انعقاده المشتهر وقال داود واهل الطائفة الشهادة
 على البيع واجبه وبه قال سعيد بن المسيب وكثيراً من ائمة الفقه واجابهم واذا كان في كتاب
 البر دليل وقوله تعالى واشهدوا ان لا يتابعوا محمول على الاستيفاء من الوجوب بدليل ما
 قد صاه ولاه قالوا انكم على سفر ولم تجدوا كتاباً فوهن من قبضه فابيع الذي اريد الاستهاد
 عليه هو البيع الذي اريد ان لا يهرس عند علم الشهادة فلو كان من وجبه ما تركها بالوثيقة وايضا
 قال فان من بعضكم بعضاً فليؤد الذي اقرض امانته ثبتت امانته وجب اداؤه ولو كان واجباً
 لما كان تركه بالامانة واجابهم روى عن النبي عليه السلام انه اشاع فلعرابي فرساً فاستدعيه
 لقتضه الثمن فلما اداه المشركون ضيقوا وظلموه فاكفر فصاح الاعرابي ابتغى ان يشترى بدينه

فقال النبي عليه السلام قد ابتغته فقال لا من يشهد بذلك فاختاره من بين ما يشهد فقال النبي
 عليه السلام وشهد ولم يخبر قال صلى الله عليه وسلم في بعض ما يثبت ذلك على احسان السماء ولا يثبت ذلك على
 احسان الارض فلو كان واجباً ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم تركه الظاهر منه امر
 بالشهادة بعد وجود البيع فقال واشهدوا ان لا يتابعوا حقيقة بعد فعل المتابع

مسألة في حقن الدماء تعالى عليها لا تثبت بشهادة النساء الا الشهادة بالزنا فانه روي انها
 انه يحرم الزنا بشهادة رجلين واربع نسوة وثلاث رجال وامرأتان وبجرح الرجم اربعة رجال او رجل واحد
 رجل واحد وستة نسوة وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا لا تثبت في غيرها بشهادة النساء
 على الاقرار ولا على الجحجح لا دليل على اجماع الفقه واجابهم وقد اوردناها **مسألة**
 في شهادة الاقرار بالزنا بشهادة رجلين وللشافعي فيه قولان اخرهما مثل ما قلناه والشافعي لا يثبت
 الا بشهادته اربعة شهود كما ان الزنا لا يثبت الا بربعة شهود دلتنا ان سائر الاقرارات
 تثبت بشهادته اثنان بخلافه في اربعة شهود في هذا وجده اربعة شهود يحتاج الى حمله

مسألة لا تثبت النكاح والكنع والطلاق والرجعة والنفق والقتل الموجب للمنفقة
 والوكالة والوصية اليه والودع عنده والعقود والنسب والقبالة ونحو ذلك ما لم يكن مأكلاً
 ولا منقوضاً منه المالك يطلع عليه الرجال الا بشهادة رجلين ولا تثبت بشهادة رجل واحد
 وبه قال الشافعي وزاد الشافعي انه لا ينعقد النكاح الا بشهادة رجلين وفلان لا يقع الطلاق
 الا بشهادة رجلين ولا تدخل النساء في الاشياء التي ذكرناها وبه قال مالك والشافعي

والاولى والى والخفى وقال لا تترى وابو حنيفة واحياه ثبت كل هذا بشاهد واحد والى الا انما
 فانه لا خلاف فيه دللنا ان ما اعتبرناه مجمع على ثبوت هذه الاحكام به وما ادعوه ليس عليه
 دليل وقاس ذلك على المذاهب لا يصح لاننا نقول بالقياس **مسألة** اذا قال العبد انت
 فلان فانه حرم ذلك فلهذا العبد والوارث فقال العبد ذلك بالقتل وقال الورثة مات حرقا فلهذا
 واقام كل واحد منهما شاهدين على ما ادعاه وللشافعي فيه قولان اذ هما تعارضا وسقط على العبد
 والقول الثاني بينه العبد والى فيها النسخ بزيادة العبد وهذا يستلزم ان هذا عني بشرط
 والعين بالشرط لا يصح عندنا ونحن نذكر في كتاب العتق ومي ولنا ان الدرس فيه ليس
 هو عقاقبه فلما استعمل القرعة فمن خرج اسمه شريح عمل على بينته **مسألة**
 اذا قال ان شفي رمضان فانت حر لا حر ان شفي شوال فانت حر موات فادى كل واحد منهما
 حقه ما جعل له فاقام بذلك بينه وللشافعي فيه قولان اذ هما يتعارضان ويرق العبد ان والى ان
 سنة رمضان او الى حد موقوف فيه ضمان فحكي عليه بدينه شوال ذلك وهذا ايضا يسقط عنه ما قلناه
 في المسئلة الاولى **مسألة** حكم بالشاهد واليمين في الدخول عندنا وعند الشافعي
 وما لا حكم ما سئل به وحكم بشهادته امر بين مع امر المدعي وبه قال مالك والشافعي وحقيقه وللشافعي
 وعدمه لا حكم بشهادته لليمين مع اليمين دللنا اجماع الفرقه واجبا لهم وكان للمدين بالشاهد
 الواحد في الاموال لا تترى لو اقام في المال شاهدين حكم له ولو اقام شاهدا او امرتين حكم له ببيت
 انهما كالرجل الواحد ثم ثبت انه لو اقام شاهدا واحدا لم يسمع به فلذلك اذا اقام امرتين له

180 **مسألة** ادل ادعى على رجل عتق الحاكم فذكر واقام للمدعي شاهدين بما يدعيه فحكم الحاكم له بشهادتهما
 كان حكمه مع ما شهدا به فان كانا صادقين كان حكمه صحيحا في الظاهر والباطن وان كانا كاذبين كان حكمه
 صحيحا في الظاهر باطلا في الباطن سواء كان في عقد او في عقد او كان ما ادعاه فاك سرح وما لا يبر
 يوسف ومحمد والشافعي وحكي عن شريح انه كان اذا قضى لرجل شاهدين قال له يا هذا لان حكمي لا يبيع
 للشاهد وحرام وقال ابو حنيفة ان حكمه بعدد او رغبة او تنجده وقع حكمه صحيحا في الظاهر
 والباطن معا واحياه بغيره من غير هذا لعل عقد صحيح ان يبداه او ينسخه جميع حكم الحاكم فيه مظهرا
 وباطنا فمن ذلك اذا ادعى ان هذه زوجتي فانكرت فاقام شاهدين شهدا بحده بذلك حكم بها
 له وحلت له في الباطن فان كان لها زوج بابت منه بذلك وجهت عليه وحلت المحكوم له بها وانما دفع **الفتن**
 والطلاق اذا ادعت ان زوجها طلقها لثبوتها فاقامت به شاهدين فحكم بذلك كسائر ما شهدا
 وباطنا وحلت لكل اهل وكل واحد من الشاهدين ان يبرح بها وان كان يعلم ان انهما شهدا
 بالزور ولما اجمعوا لاقاله وقالوا في النسب لو ادعى رجل انه بدينه فشهد بذلك شاهدا
 زورا فحكم الحاكم بذلك حكما بنبوت النسب بظاهرها وباطنا وصار حكمها ما بين امرين وحكي
 الشافعي في الافضيه في القديم فقال لو ان رجلا طلق زوجته فقلنا ما ادعى ذلك عليه عند الحاكم
 فانكره فقصي له بها يمين او بعين من كانت زوجته وعليها ان تحرب منه ولا يملكه من نفسه
 فان كان هذا على ما حكاه عنهم فموقوف لانه لا يبيع فحكم في الباطن ووافقنا في الاموال
 ان كان الغضا على غيره فان حكمه لا يبيع له في الباطن دللنا قوله على من عليه انهما غير

الجوف والمخصات من النساء الاما ملكت ايمانكم وازاد المخصات فوجات الغير فخرتم من
 علينا الامم لك المين سببا واسترقاها وابوحيفه ابايهم لنا يحكم بطل وقال تعالى فان طلقها
 فلا تحل لهما زرع حتى تنكح زوجا غيره ومنه دليلان احدهما فقي به انه اذا طلقها تحلل له الا
 بعد زرع وعنه اذا حلال الطلاق ففقي له بها حلت له وقوله تعالى فلا تحل لهما زرع حتى تنكح
 غيره دل على انه حلال له ما لم يطلقها وقدر له حقيقه اذا فقي له بوجه غير حرمت الزوجه علي
 زوجها بغير الطلاق منه او ادعى عليه انه طلقها فاقامت بذلك شهادتي زوج حرمت عليه وما
 طلقها فزوت اسمها روح السعي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله قال انما انا بشر وانكم
 الحسن ثم تخفون اني ولعل بعضكم ان يكون الحى محمد من بعض فاقضى له على نحو ما سمعتم منه ففقيت
 له شئ من حق اخيه فلا يخذه فاما اقلع له قطعه من النار فنفعه عليه السلام واخذه وان كان
 قد قضى له واخترانه قطعه من النار **مسألة** تقبل شهادة النساء على الاتفراد في الولاد
 والاستهلال والعيوب تحت التباين كالزرق والقرن والبرص والخلع وقبل عند شهادتهم
 في الاستهلال ولا تقبل في الرضاع الا على الشافعي بقول سهلان في الرضاع ايضا والاستهلال
 وقال ابو حنيفة لا تقبل شهادتهم على الاتفراد فيما دل يقبل شهادته رجل واقره من دليلنا اجماع
 الفرقه واخبارهم واما ما اعتبرناه جميع على وجوب شهادتهم فيه وما قال الشافعي ليس عليه
 دليل الاصل الرضاع واساس ذلك يحتاج الى دليل وليس في السرع ملل على ان سهلان يثبت
 ذلك **مسألة** كل موضع تقبل فيه شهاده النساء على الاتفراد لا يسلك الحكم به الاستهلال

لثبته من كان شهادتهم في الاستهلال وفي الوصيه لبعض الناس قبل شهاده امرأه في زرع
 الميراث وربع الوصيه وشهاده امرأه في نصف الوصيه ونصف الميراث وشهادة ثلاث وثلاثه
 اربع الوصيه وثلاثه اربع الميراث وشهاده اربع في جميع الوصيه وجميع ميراث المسمل
 وقال الشافعي لا تقبل في جميع ذلك الاستهلال اربع منهن ولا يثبت الحكم باقل من اربع على حال
 وبه قال عطاء وقال عثمان بن النبي يثبت سلك نسوه وقال مالك والثوري ثبت بعد من اربع منهن
 وقال الحسن بن علي بن احمد ثبت الرضاع بالمرصعه وحدها ويقال للبرعاس وقال ابو حنيفة ثبت
 ولادة الزوجات بامراه واحده القابله او غيرها ولا يثبت بها ولادة المطلقات دليلنا اجماع
 الفرقه واخبارهم وقد روي اجماعا ان شهاده القابله وحدها في الولاد فقبل وروى ذلك
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي بن ابي طالب **مسألة** القاذف اذا اب وطلع فقبلت ثوبته
 وقال سفيان بن علفه وتقبل عندنا شهادته فيما بعد وبه قال عمر بن الخطاب وروى مجاهد
 ابابكر حين شهد على الغيرة بالزنا وقال له تبقبل شهادتك وعن ابن عباس انه قال اذا اب القاذف
 قبلت شهادته ولا تخالف لهما ربه قال في المايعين عطاء وطاوس والشعبي قال الشعبي تقبل
 انه ثوبته ولا تقبل من شهادته وبه قال في القمها الرهمي وربيعة ومالك والشافعي
 والاوزاعي وعثمان بن النضر واحمد وليسحق وذهب طائفة الى انها تسقطها لا تقبل الا لذهب
 في المايعين شرح والحسن بن علي والثوري والشافعي واحياه والكلام مع اخيه
 في فصلين عندنا وعند الشافعي بانه لا يرد الفذف عند لا يرد الفذف حتى يملك

فادخلت تحت الجلد لا بالفرق والى عندنا قبل شهادته اذ انما وقع له كذب قبل ولتواتر
توبه دليلها اجماع الفرقه ولجاءتهم الدليل على ان رد الشهاده يتعلق بحرف الالف ولا يعتبر الجلد
قوله تعالى والذين يؤمنون بالمجهضات فما كانوا باربعه شهداء فجلدوا وهم ثمانين جلده ولا تقبلوا لهم
شهاده ابراف ذكر الغذف وعاقب وجوب الجلد بررد الشهاده به فثبت انهما تعلقا به والذي يدرك على
ان شهادته لا تسقط ابراف قوله تعالى في سياق الايه واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا اخرجه
ذلك واصحوا فان الله غفور رحيم ووجه الدلاله ان الخطاب اذا استثنى على جمله معروفه بعضها
على بعض الواحد ثم بعضها استثنى فجمع الاستثنا الى جميعها اذا كانت كل واحد منهما الوافر
تجمع الاستثنا اليها كقوله ام لي ظاني وامني حرمه وعبد حذر ان شأ الله تخرج الاستثنا الى كل المذكور
كذلك في الايه فان قالوا الاستثنا يرجع الى اقرئ المذكورين فقد دللنا على فساد
ذلك في كتاب اصول الفقه والثاني ان في الايه ما يدل على انه لا يرجع الى اقرئ المذكورين فان اقرئ
بالفسق والفسق برز والحرف التوبه وقول الشهاده لا يثبت بخبر التوبه بل يقبل بالتوبه
واصلاح العمل بل سنده اشهر وقيل سنده فلما شرط في التوبه اصلاح العمل يثبتانه رجوع
الى الشهاده لا الى الفسق والبالتزام معه سعيه للمسيب عن عثمان بن عمار عليه السلام قال قوله
الا الذين تابوا بعد ذلك واصحوا فان الله غفور رحيم توبه الكذابه نفسه فاذا تاب قبلت شهادته
مسألة من شرط التوبه من الغفوان كذب نفسه حتى يحسم قبول شهادته فيما بعد ولا خلاف
بيننا وبين اعيان الشافعي الا انهم املوا فقالوا جواسع وهو الصحيح عندهم ان يقول الغذف

مدناه

ياكل ولا يعود للمعاذات وقال الامم بخبر التوبه الكذابه نفسه هكذا قال الشافعي وحقيقه ذلك
ان يقول كذب فيما قلنا من الجاهل وليس بشي وهذا هو الذي يقتضيه منه بنا لا من خلاف بين الفرقه
ان من شرط ذلك ان يكذب نفسه وحقيقه الكذابه ان يقول كذب فيما قلنا كذب حرمه ورواياته
خارج الى ان يكذب نفسه في الاملا الذين ذكروا بينهم وفي موضع فثبت ما قلناه والذي قاله المروزي في الايه
اذا الكذب نفسه فيما قلنا في الاول فبما بينه وبين الله فيكون هذا الكذابه كذا باراد كذب في
مسألة اذا الكذب نفسه وقاب لا تقبل شهادته حتى يظهر منه العمل الصالح وهو احدى قول
الشافعي انه انما اعتبر ذلك سنه وخبر ان اعتبره كونه كاذبا عليه والقول الاخر انه يكفي مجرد
الكذابه لئلا نقول له تعالى الا الذين تابوا اخرجه ذلك واصحوا فاعترفوا بالتوبه وصلاح العمل
مسألة من كان في يده شي تصرف فيه بالادفع ولا مناع حسابا انواع التمر فجاز
ان يشهد له بالملك طالت المدة اقرت فيه قال ابو حقيقه وقال الشافعي جاز ان يشهد له باليد
قولوا اخرجه فلما الملك فظفر به فان طالت المدة فعلى وجهين قال الامم بخبر من كان في يده
بالملك فجاز ولا يجوز وان قصر المدة مثل الشهر والشهرين فلا يجوز قوله ولا واحد دليلنا اجماع
الفرقه واخبارهم وايضا جعل بقيه يجوز ان يشترى منه فاذ حصل في يده شيء انتملك فلو لا
انما هو تصرفه بذلك علمكم بجزله اذ لا استقلال له بالبيع انما على ملكه **مسألة**
يجوز الشهاده على الوقف والاول والعوق والكراج والامساكه كالمالك المطلق والنسب
والشفاقي فيه وجبان فقال الامم بخبري مثل ما قلناه وقال غيرنا كذب شي في ذلك بالامساكه

اولهم يقول ذهب اليه ليعباس وسبح والحسن البصري وعطاء الشعبي وفي الفقهاء الاوزاعي والثوري
وابن ابي ليلى وابو حنيفة واصحابه والسافعي دليلنا اجماع الفرقه واحاديثهم وعليه اجماع الصحابة
روي ابن ابي مليكة عن ليعباس انه قال لا تقبل شهادة الصبيان في الحرام في انه لو الرزير قد ذهب اليه
اي قول ابن الرزير بسايم اجمعوا على قوله وتركوا قول ليعباس **مسألة** شهادة اهل الزمعة
لا تقبل على المسلمين بالاختلاف بين اصحابنا الا اجماع احوالهم وشهادتهم اهل الزمعة في الوصية خاصة اذا
كانت بحسنة محضه مسلم حال وصاف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا لا تقبل بحال دليلنا اجماع الفرقه
واحداهم واحبا قوله تعالى اذا اخضاعكم الموتان فلا خير الوصية الوصية امان ذو اعداء منكم
يعني ما لم يسل من اقرار من غيركم يعني اهل الزمعة فاذا ادعوا اليهم فمستوخ طوبوا بالادلة عليه
وابن عمر لم يسل قطع العذر **مسألة** قال قوم لا يجوز قبول شهادتهم اهل الزمعة
بعضهم على بعض سواء اتفقت ملتهم واختلفت مثل شهادتهم اليهود على اليهود او على النصارى
وكذلك النصارى وبه قال مالك والسافعي والاوزاعي وابن ابي ليلى واحمد وقال اخرين يقبل شهادتهم
بعضهم على بعض سواء اتفقت ملتهم واختلفت ذهب اليه فضاه البصرة وسواد من النصارى وبه قال
في الفقهاء امامنا سليمان والثوري وابو حنيفة واصحابه وذهب الشعبي والزهرى وقتادة
الى انه ان كان مسلمة واحده كاليهود على اليهود قبلت وان اختلفت ملتهم لم يقبل كالنصارى على
النصارى وهذا هو النسخ ذهب اليه اصحابنا وترويه دليلنا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم
فاسق بنبأ فلينبوا ان يقبلوا فلو ما يحمله فامر الله تعالى بالنسبة والبلبين في بناء الفاسق

وبه قال ابو حنيفة والسافعي وبه قالوا وجه اخرها متزاما فلناه والابن وهو ظاهر المذهب انه لا يدرى الكسوف
واما من طرقات ادعي عقد النكاح فقال تروحت بهذا ان ذلك شرط وان كان ادعوى الزوجية لم يقتر
الى الكسوف دليلنا قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وفي شرط امر الخمر غير هذا
من ادعاه فويله الدلالة ولا دلالة عليه **مسألة** اذا ادعي على المرأة الزوجية فانكرت
كان عليه البينة وان لم يكن له بينة كان له عليها اليمين وبه قال السافعي وقال ابو حنيفة لا يمين له عليه ولا دليلنا
قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه له وفيه فضل **مسألة** اذا ادعيا
او صلى الواجزة ويجوز ذلك في العقود التي هي سوى النكاح فليزعمه الكسوف ايضا والسافعي وبه قولان
احدهما مثل ما قلناه والابن يرميه كسوفه دليلنا ما قلناه في المسئلة الاولى في النكاح سواء **مسألة**
اذا غارت البينة على وجه لا ترجح لاحدهما على الاخر اخرج بينهما من خرج اسميه جلف واعطى
اي هذا هو الموعود عليه عند اصحابنا وقد روي انه يقسم بينهما نصفين والسافعي وبه روي اهل البيت
سيفطان وهو اصحابنا وبه قال مالك والاوزاعي يفرع بينهما كما قلناه وهما يفسد لانه في قوانين وبه قال علي عليه
السلام وابن الرزير وابن الرزير يفرع بينهما فاضه الثالث يفرع ليل والاربع يقسم بينهما نصفين وبه قال ليعباس
والثوري وابو حنيفة واصحابه دليلنا اجماع الفرقه على ان الفرع يستعمل في كل امر محمول عليه وهذا
داخل فيه والاختلاف في غير المسئلة كونه او خالفها في كسب الاختلاف وروي عبد الله بن مسعود
اخضا الى رسول الله صلى الله عليه واله في امر واحد منهما بشهود عدول على حده واحده
فاسمى النبي عليه السلام بينهما وقال اللهم اني اقسم بينهما وهذا نص وقد روي انه يقسم بينهما نصفين

وزوي ابو موسى الاشعري قال دخلت ارضيا بعثت علي عبد رسول الله صلى الله عليه واله وحدث كل واحد
منهما شاهدين قسمه النبي عليه السلام بينهما فحين تناول احدهما الشاقي فخذ فقالوا هذه قضية في عين
فكملت كونها فاعل ذلك لان دهما كان علي المارح منه وقد روي في هذا الخبر ولا يثبت مع واحد منهما
وعلي هذا لا يخفى **مسألة** اذا ادعى دارا في يد رجل فقال هذه الدار التي هي في يدي
وملكي فانكر المدعي عليه فاقام المدعي البينة انما كانت في يده امس او منذ سنة لم يسمع هذه البينة والشافعي فيها
قولان اوجب حمل ما قلناه وهو ما قلناه للزني والربع وما قلناه للزني والربع والشافعي اوجب له علي طريقتين
فقال ابو العباس المسئلة علي قولين وقال ابو اسحق المسئلة علي قول واحد وهو ان لا يسمع كما قلناه وهو احوط
اي حاكم لا يسمع اسي وهو الذي ذهب عنهم دليلنا ان المدعي يدعي المالك في الحال والبينة تشهد له بالامس فخذ
شهرت له بعينه ما يريه فلم يقبل فان قالوا انها شهدت له بالامس المالك فله الشك في عدم العلم زواله
فلا تقبل ان المالك يثبت بها حتى يكون مستندا على ان ذلك لا يثبت له الا بالامس باقر محمد
مسألة اذا ادعى دارا في يد رجل فقال هذه الدار كانت لابي وقد ورثتها انا واهلي العاقبة
واقام بذلك بينة من اهل الخبرة الباطنة لا يعرفونها انما ورثها ولا يعرفها وارث سواء انزعج
هي في يده وسلم الي الخاضع فيها والناهي يجعل في يده امين حتى يعود الغائب ويده قال ابو يوسف محمد
وقال ابو حنيفة يوزع المدعي عليه نصيب الخاضع ويقع الباقي في يده من هو في يده حتى يحضر الغائب
دليلنا ان الزعي والمدين البينة التي لم يمل انه ادعى حكم بالاراضي فمضى منها بونه وسقط منها ما يراه
فلا كانت الدعوى للمدين البينة له حكم له الحال لانه لا يعرف عن نفسه عهده ابا بينة التي لم يجمعها

كالصبي والمجنون ولا المستأذي المتيقن من ان اعنه من ولده **مسألة** اذا ادعى عاينا
من الاغنياء عدرا او دارا او دابة فادعى احدها انما له منذ سنين والاخر ادعى انما له منذ شهرين واقام
كل واحد عاينه البينة او ادعى احدها انما له منذ سنين وقال الاخر هي الان ملكي ولما وكل واحد منهما
عاينه بينة الباب واجلدا العين المسارع فيها في يدي ذلك كانت البينة المقدمه اولى بيه وبه قال ابو حنيفة
والخاتمة المزني والشافعي في الشافعي وله قول اخر انما سواد دليلنا ان البينة اذا شهدت للمالك في الحال
مضاهيا لمدته سالفة حكم ما نه المشهود له بعد ذلك اطلعه بدليل ان كان قرا يريه من خارج او غيره او سبب
جلا في اليد كان المشهود له بالمالك فاذا ادعت هذه فقد شهدت به احدها منذ سنين والاخر في
من شهرين فغناضنا فمناشورا وهو مذكور شهر وسقطنا وفيها قبل الشهر ملك بينة لا يمتنع
له فيه والحكم له بذلك قبل الشهر ولا يراى عنه بعد ثبوته الا بدليل وانما التي قد شهدت للمالك
من سنين فادعاه هذه المالك هذه المدة والى تشهدت به اخر من شهرين لا يقع للمالك له الاثبات
يكون فذلكه فالذي هو له منذ سنين ولا خلاف انا لا يحكم بانه ملك عنه لانه لو كان ملكا
عنه لو كان يكون الرجوع عليه بالدار كعاد المالك بانه عنده ملك في المالك علي صاحبه حتى
يعلم زواله عنه **مسألة** اذا ادعى عاينا فقال احدهما ملكي واخلاق ولما وكل بينة
وقال الاخر ملكي بيمينها واقام بذلك بينة فبينة الساج اولى وهلك كل واحد سدا عاه واقام
احدهما مطلقا وادعاه الاخر مضاهيا الي سنة مثل ان قال هذه الدار لي وقال الاخر اسنيتها
او قال هذا الثوب لي وقال الاخر لي المسجعة في ملكي او قال هذا العبد لي وقال الاخر غنمته

او ورثته الكل اذ لم تكن العين المدعى بها في يد واحد ولا ساعى فيه قولان احدهما مثل ما ملناه والاخر
 هما سواء في اصابه مائة بنه الساج اولى قولان واحدا دللنا اجماع الفرقه واخاها **مسألة**
 اذ ابدلها دارا وفي يد اجدوها وادام احد فيا البنية فقام المالك في يد الاخر فله بالاختلاف لان وجهه حين يديه
 قد بعه ويد وان كان في يد جديش المالك فله اليد اولى به قال ابو حنيفة نرض عليه ونقض بسببه
 الدخول ما هنا لا به يقول لا اوصى ببنيه الدخول اذ لم يرد الا ما ههنا يدوهه افادت اكثر مما رقبه
 يدوهه وان المالك منذ شتمه واليد لا تنفذ ذلك وقال ابو يوسف ومحمد بن النيه ببنيه الخارج وقال الشافعي
 هي اليد كما قلناه واختلف اوصا به علي ومحمد بن قيس فقال ابو اسحق على القولين ولا انظر الى اليد اذ
 قلنا صورا كانت اليد اولى واذ قلنا قديم المالك اولى كان قديم المالك اولى من اليد وراى اوصا به فتر قال
 صاحب اليد اولى ببنيه وهو ظاهر المذهب على القولين معادلنا اجماع الفرقه واخذوا به وحينئذ
 جابر بن عبد الله بن علي بن ابي طالب وحينئذ لم يرد عنهم غير ما قلناه المذهب لان عليا فيها **مسألة**
 اذا قال الفاعل على الفاضل فلهما فقد اعترف بالف وادعى فضاها ما لا يقتضيه الا
 بسببه وللشافعي في قبول ذلك منه قولان احدهما وهو الصحيح مثل ما قلناه والاني يقبل قوله كما
 نقبل اذا قال على الفاضل فلهما ان امراره بالا لم يجمع عليه ووجوبه في قوله في الحق
 خارج الى دليل **مسألة** اذا عصب جلد من جلد جاحه فباعتب بمصيرها فاحضنتها
 هي ام غيرتها بنفسها او بفعل الغاصب فخرج منها فروحان فالحال لا يضر منه وبه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة بائنه عذبه يفتين فاحضنته الرحله واحده منها لم يضر من الغاصب لها كان

للمعصوب عنه يخرج منها وان اخذ الاخرى فخرج بها هو حتى ما اوحت غيرتها فخرج منها فروحان كل الفرع
 للعصب وعليه قيمته دللنا ان ما عرفت على الغاصب على العين المعصوبه فمن المعصوب منه لان الغصب لا
 يملكه الغاصب ما عرفت اذ انقضى ملكه فعليه الدلالة لان الاصل بقاها ملك المعصوب منه **مسألة**
 اذا كان في يد جديش كسب في بيعه والنسب فادعاه مملوكا والقول قوله بالاختلاف فان عرفت
 له امانه مملوكا له بالاختلاف وان عرفت له امانه مملوكا كان له مملوكا له بالاختلاف وان عرفت له امانه مملوكا
 جنيته اذ عرفت انه مملوكا له بالاختلاف وان عرفت له امانه مملوكا كان له مملوكا له بالاختلاف وان عرفت له امانه مملوكا
 دللنا ان الاصل الحر بمولاه مملوكا باعترافه فوجبت ان يكون مملوكا من اذ عرفت له **مسألة**
 تجل ادعى ان في يد رجل فله فقام المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه
 المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه
 وهو المشتري من المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه
 المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه
 يشهد على المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه
 ولا اقتصى كما لا يسر في السببه اذ لا يشهد بغير السببه المطلق لربك على انه باع مملوكه ولا انه ملكه كانت
 في يد جنيش باع لانه قد بيع ملكه وعين ملكه دللنا ان بنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه
 ملكا المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه المالك ببنيه
 قبل هذه الستة اربع سنين فان اطلقها فله ملكه حتى السبع حتى يعمل غيره فهو كالبنيه المالك ببنيه

وبينه المدعي لو كانت طلقه فانما يقضي بها المشتري بالإخلاص فكرهنا هذا **مسألة** إذا ادعى شاه
 في بصرى فأنكره وفاقام زيد البينة أنما ملكه وأقام غيره البينة أنما ملكه فأنكره المدعي على زيد وسلمنا
 البينة على المدعي وجبه حكمه الأول ما لم يجر ولا يقضي حكم الحاكم والشافعي فيه وجهان أحدهما أن
 قلناه هو اختيار أبي جعفر وأبو الباقين يصح حكمه كونه محتمل فيه قال محمد بن الحسن بن دينار إذا ادعى عند
 الثاني أن الأول حكمه بالبرهان على زيف الظاهر أنه على الصحيح حتى يعمل غيره ولا يقضي الحكم بغير محتمل
مسألة إذا ادعى زيد عند أبي جعفر وأقام زيد البينة به وقضى الحاكم له به ثم قدم
 خالد وأقام البينة أن العهد له فقد حصل له زيد بدينه في المسكوف وبينه خالد في الكال فها من غناقتان
 ولا يحتاج زيد إلى إعاد البينة ويقال أبو حنيفة وأبو حنيفة في الشافعي والقول الآخر أنهما لا يحتاجان
 إلا بانعبد البينة فلا إعادها فاعاد زيد البينة أن هاهنا بدينه في المسكوف والزبد والآخر لا يجر وبينه
 زيد مع ما زاوله ما يستلزم له في ما مضى أيضا أو جافق قد بدينه في المسكوف الأول وإذا ادعى
 بدينه البينة أنهما متعاقبان لا يخل بينهما **مسألة** إذا ادعى زيد عند أبي جعفر وأقام زيد البينة أن هذا العهد كان في يده بالأمس
 أو كان ملكه بالأمس حكمنا بقوله البينة ولا يحتاج الشافعي فيه على غيره قال أبو حنيفة لا يقضي بها
 فلو كان عهدا فيقول ذلك الشيخ والمزني وقال أبو العباس على قولنا جافق في يده وهو الذي نقله
 أبو حنيفة وأبو العباس فاقواله أقول في القول الثاني لا يقضي بها كما نقله الشيخ
 والمزني لأن البينة البينة البينة للملك أو لم البينة يربى الملك فلا يثبت ذلك فلهذا ثبت

١٩٧
 الملك سواء شقرت بالمدعي أو الملك لأن البينة على الملك ومن خلف يحتاج إلى دليل **مسألة**
 إذا اشترى ابنان في وطن امرأة في طبرستان وأجر وكان وطبا يبيعان إلى سبعة الناس وأنت به مدعي أن يكون لكل
 واحد منها افرع ثلثينهما فمن خرجت فرقة أحقتاه به وبه قال علي عليه السلام وقال الشافعي بدينه القافه
 فمن أحقت به أحقتاه به فإن لم يكن وأما ما أشبهه الآخر عليها أو بغيره عنهما ترك حتى يسلع قبلت عليا من ثمنها
 منها فمن عمل طرجه اليه وبه قال الشافعي وهو لا يري الرواية عن غيره وبه قال في الملوعين عطاوس
 الثمن ما لا يشاء الأوراب والحمد لله بن وقال أبو حنيفة فيهما معا ولا يري القافه حكم الطحاوي في المختصر
 قال فان اشترى ابنان في وطن امرأة وقال كل واحد منهما فقال كل واحد منهما هذا أبي أحقتاه
 كماهما معا فلو كان يدين ولا أحقت بدينه وقال أبو يوسف أحقت بدينه وأبو حنيفة في طريقه أبي يوسف
 هذا قول الحنفية في قول الآخر ومنهم من يدين الكرخي الرازي يجوز أن يدين الولد عنه أبي علي في قوله
 والمنظرة على هذا يقع قال أبو حنيفة فقال كل واحد من الغناقتان فثبت ولا يثبت كل واحد منهما هو أبي
 من سبيل قال الحنفية فيهما فجعلتهما في الكل واحد منهما والآخر أيضا قال أبو يوسف ومحمد بن يحيى يامين
 لا يقطع أحدا واحد منهما ولده وإن الولد له أحداها وأبو حنيفة في قول الولد الواحد بالبعد
 وبما هيان عدة دليلنا إجماع الفرق وأخبارهم لا يثبتون في ذلك فاما الدليل على أن القافه
 حكمها في الشرح ما روي أبو العباس في قوله وجهه بشرى بن السما وكان شيخا له فقال رسول
 الله إن أنت به على نعمتي وكذا في الآراء كونه لهما وإن أنت به على نعمتي وكذا في
 من شربا بن السما أنت به على نعمتي وكذا في الآراء كونه لهما وإن أنت به على نعمتي وكذا في



أبداً بغير له وأنت وإن كانت كافراً به قال سفيان الثوري وقال جميع الفقهاء لا يترتب إيجاب
العقوبة إلا بالاعتقاد ورتبه دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم وإيضاً قوله عليه السلام الولاء للعقوبة
مسألة إذا اعتنق كفره مسلماً بنبطه عليه الولاء إلا أنه لا يترتب ما دام كافراً فإن أسلم ورت
به فالجميع الحقه وقوله لا يترتب عليه الولاء قال لا يترتب الكفر على مسلم ولا دليلنا قوله
عليه السلام الولاء لمن اعتنق وقوله فصل وأما قوله المومنين والمومنات فمضموناً لبعض إيجاب الكفر
لا يكون ولما هو من العقوبة دليل الخطأ وليس صحيح عند المحققين أن الولاء له الضرر والولاء له الضرر
وذلك لا يترتبها هذا **مسألة** إذا اعتنق وسأليه وهو أن قول أنت ذو سايه لا ولا
لي عليك كان صحيحاً ولا يكون له عليه الولاء ويكون له المسلمون وقال أبو حنيفة والشافعي بسط
قوله سايه ويكون الولاء له دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم وإيضاً العمل عند الولاء لسانه يحتاج إلى
دليل بقوله الولاء لمن اعتنق وهو كذا فمناه **مسألة** العنق لا يقع إلا بقوله أنت حر والقصد
إلى خلاص النية ولا يقع من الكفاية بقوله أنت سايه ولا يسبيل لي عليك وي العنق ولو قال الله
إذا قال أنت حر دفع العنق وإن لم ينفق فإن قلت سايه أو لا يسبيل لي عليك كما كان منكم بالطلاق
فوقنا به في العنق فإن نوى العنق فهو وان لم ينفق دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم وإيضاً العمل
بقا الفرقه وإيجاب العنق كالمو حجاج إلى دليل ما ذكرناه مجمع على وهو العنق به **مسألة**
إذا عصى المحاكمات بالاد أو استمرى العهد نفسه فهو له عونه لم يترتب الولاء عليه إلا بان يترتب ذلك
عليه وقال جميع الفقهاء مسلمة عليه الولاء وإن لم يترتب دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم وإيضاً قوله

2092 2103